

واقع سعر صرف النقود في الدولة العربية الاسلامية

الدكتور
جلال جميل سلمان الأزهري



واقع سعر صرف النقود في الدولة العربية الاسلامية



دار الحamed للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - ص.ب. 368 - ج. 11941

هاتف: 5231081 - فاكس: 523594

E-mail: dar_ahamed@hotmail.com

daralhamed@yahoo.com

www.daralhamed.net



واقع سعر صرف النقود في الدولة
العربية الإسلامية
للمدة من 18-132 هـ / 639-749 م

واقع سعر صرف النقود في الدولة
العربية الإسلامية
للمدة من 18-132هـ / 639-749م

الدكتور

جلال جميل سلمان الأزهرى



محمّد بن عبد الله جميع الحقوق محفوظة

رقم التصنيف : 251.1

المؤلف ومن هو في حكمه : جلال جميل الأزهرى.

عنوان الكتاب : واقع مصر صرف النقود في الدولة العربية الإسلامية.

رقم الإصدار : 2013/7/1951

بيانات الناشر : عمان - دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع

يحصل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يبرأ هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

(ردمك) ISBN 978-9957-32-790-0

تم إعداد بيانات القهرمة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأي طريقة ألفت إلكترونية، أم ميكانيكية، أم بصورية، أم تسجيل، أم بخلاف ذلك، دون الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك يتعرض الناشر للملاحقة القانونية.

الطبعة الأولى 1435-2014 هـ



دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - صان - شفا بدران - شارع العرب، مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: 6 5231081 +962 فاكس: 6 5235594 +962

ص.ب. (366) الرمز البريدي: (11941) صان - الأردن

www.daralhamad.net

E-mail: daralhamad@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وشروه بثمن بخس دراهم
معدودة وكانوا فيه من الزاهدين ﴾

صدق الله العظيم

سورة يوسف: 13 / الآية 20

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	15
التصهيد	19
البصيرة الأولى	
الاستقرار الاقتصادي والتقدم المالي وأثرهما في ثبات سعر صرف النقود	23
المبحث الأول: النظر الى المال في المنهج الاسلامي	25
المال لغة	25
المال اصطلاحاً	27
المال في نظر الاسلام	29
المال عند العلماء المعاصرين	29
تقسيم المال ونظرة الاسلام فيه	31
تعريف للنظام المالي	36
مالية الدولة العامة	37
تتمية المال شرعاً	38
المبحث الثاني: الاستثمار وعلاقته بسعر صرف النقود	49
الاستثمار لغة واصطلاحاً	49
مشروعية العمل التجاري طبقاً للقران الكريم والسنة	52
عمليات الصرف	55
المبحث الثالث: اثر النقود في المعاملات المالية	63
السعر النقدي (الثمن)	63
استعمال الصكوك والصفائح	66
دور الحسبة والمحاسب في الاسواق المالية	76
نظام الحسبة في القران الكريم، والسنة، ولدى العلماء والفقهاء	78

الصفحة	الموضوع
84	اختيار المحتسب وواجباته
85	استخدام السفاتج (الحوالات) للمالية بين لتجار العرب والصينيين
89	المبحث الرابع: ادارة بيت المال
89	بيت المال لغةً واصطلاحاً
90	ديوان بيت المال
92	الصدقات
95	تطور بيت المال
99	الدواوين في الدولة العربية الاسلامية
	الباب الثاني
105	التعريف بسعر صرف النقود في الاقتصاد الاسلامي
107	المبحث الاول: الصرف ومفاه
107	الصرف لغةً
108	الصرف اصطلاحاً
108	الدراهم المفضوشة
109	النقد لغةً واصطلاحاً
111	المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في سعر صرف النقود
111	عمليات تصريف النقود
114	تبدل النقود
116	المصادر العربية المتعلقة بصناعة وتنقية النقود
117	دور الضرب الحكومية
119	المبحث الثالث: أثر التعريب والسكة على سعر صرف النقود
119	اولاً: تعريب النقود
131	ثانياً: تعريب الدواوين
134	ثالثاً: السكة

الموضوع	الصفحة
المبحث الرابع: أثر المستوى المعاشي على سعر صرف النقود	139
موارد دخول الأفراد	140
العمل في الإسلام والعدالة الاجتماعية	146
حق الله في أموال الأغنياء	149
الجزء الثالث	
سعر صرف النقود في عصر الراشدين	151
المبحث الأول: النقود قبل سنة 18هـ/639 م	153
أولاً: النقود في عصر الرسالة الإسلامية للمدة من 1-11هـ/622-632م	153
ثانياً: في عصر الخلافة الراشدية للمدة من 11-18هـ/632-639م	178
الملكية العامة للأراضي	181
المبحث الثاني: سعر صرف النقود والإجراءات الاقتصادية في عهد الخليفة	185
عمر بن الخطاب ؓ للفترة من 18-23هـ/639-643م	185
إجراءات الخليفة الاقتصادي والمالية	185
موقف الإسلام من أهل الذمة	186
دور الخليفة في اجتثاث الفساد المالي	186
للتشاطر الاقتصادي المالي	188
الاقتراض من بيت المال	191
بيت المال	192
موقف الخليفة من ملكية الأراضي والثروة	195
المبحث الثالث: سعر صرف النقود زمن الخليفة الراشد الثالث عثمان بن	199
عفان ؓ للمدة من (24-35هـ/644-655 م)	199
واقع سعر صرف النقود	199
الملكية العامة للأراضي وما يتعلق بها والاستخلاف	200

الصفحة	الموضوع
203	المبحث الرابع: سعر صرف النقود زمن الخليفة الراشد الرابع علي بن ابي طالب ؑ للمفترة من (36-40 هـ/656-660م)
204	المضاربة في الاسلام
204	الاقتراض من بيت المال
205	توزيع الحطاء
208	الزروع والمواد التي يدفع عنها العشر
	الفصل الرابع
211	جهود ووصايا الخلفاء الأمويين واثار ذلك في الاستقرار السياسي والمالي للدولة العربية الاسلامية وبواقع سعر صرف النقود
213	تمهيد: الوصية ومشروعيتها
219	المبحث الأول: اثر وصايا الخلفاء الامويين في الاستقرار السياسي وعلى سعر صرف النقود
219	مرحلة تأسيس الدولة الأموية
225	الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والمالية
232	وصايا الخليفة معاوية لولاء الاقاليم
235	المبحث الثاني: جهود الخليفة عبد الملك بن مروان ووصاياه السياسية
235	موارد بيت المال
235	سك النقود
236	دور الصيرفة في المعاملات المالية
238	دور الوصايا السياسية
238	الدرهم الأموي
241	الاقتراض من بيت المال
243	سعر صرف النقود

الصفحة	الموضوع
247	المبحث الثالث: جهود الخليفة عمر بن عبد العزيز المسلمية للفترة من (99-101هـ/717-719م) ووصاياه السياسية والمالية
247	دور الوصية السياسية للمسلمية
250	الاجراءات المالية
252	الاستثمار ودور بيت المال
261	المبحث الرابع: جهود الخلفاء الامويين المتأخرين ووصاياهم في ارساء الاستقرار
261	اثر الفتوحات الاسلامية اقتصادياً
263	التعامل بالدينار والدرهم
264	دور بيت المال
264	الفتوحات الاسلامية والاهتمام بضرب النقود
267	اثر الاستقرار السياسي في الائتمانش الاقتصادي والمالي
268	تغير سعر صرف النقود
268	لوصايا السياسية
273	المصادر والمراجع

الرموز

اتخذنا الرموز الآتية، لئلا نلجأ للاختصار:

الرمز	معناه
ت	سنة الوفاة
تج	تحقيق
ص ص	الصفحات
ج	جزء
(د، ت، بلا)	دون تاريخ
د . م	دون مكان
ف	الفصل
ص	صفحة
ط	طبعة
ع	العدد
م . ن	المصدر نفسه
ق . م	قبل الميلاد
ق	القسم
ق . هـ	قبل الهجرة
م	سنة ميلادية
مط	مطبعة
نص	نصحيح
هـ	سنة هجرية
A.H	هجري
A.D	ميلادي
B.C	قبل الميلاد
م . س	للمصدر السابق

بسم الله الرحمن الرحيم

- تقديم -

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على النبي الأكرم ﷺ وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين (رضي الله عنهم أجمعين) أما بعد:

شهدت الدولة العربية الإسلامية وتحديدًا منذ 18هـ/ 639م وما تلاه، والذنان يعدان امتدادًا طبيعيًا لعصر الرسالة الخالد، بالرغم من حصول المنعطف الكبير في تاريخها السياسي بانتقال الخلافة إلى الأمويين، من عصر الشورى إلى عصر الورثة، واستحدثت في عصرهم أحداث سياسية واقتصادية مهمة أثرت في مجرى الحياة العامة للمجتمع العربي الإسلامي، وتشكل نظام دولة متين أثر في مجرى العلاقات مع الدول والأميراطوريات الأخرى.

إن دراسة البحث الموسوم ((ثبات سعر صرف النقود في الدولة العربية الإسلامية للفترة من 18-132هـ/ 639-749م)) يعد موضوعًا مهمًا في حقل الدراسات الأكاديمية، بل أكثرها حيوية في لتاريخ العربي الإسلامي نظرًا لما تعكسه الأوضاع الاقتصادية والمالية في الدولة من آثار مباشرة بسبب الزهو والرفعة وغير المباشرة على مجمل نشاطاتها وتنظيماتها، فضلًا عن علاقتها الوثيقة بالأوضاع السياسية للدولة.

أما في جانبها الآخر فيتمثل في التطور المالي والنقدي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والمعاشية للمسلمين وغيرهم في ظل الدولة العربية الإسلامية من خلال ثبات سعر صرف النقود (الدينار الذهبي الرومي، والدرهم الفضي البيهقي الساساني والحميري اليمني) حتى العقود الثلاث الأولى من العصر الأموي الوسيط، ثم باعتبارهما أي الذهب والنفضة كسلعتين معدنيتين نفيستين تخضعان لقاعدة السوق (العرض والطلب) وللزيادة والانتقصان بفضل جهود واهتمام بعض الخلفاء الأمويين الحديثة لتحقيق الاستقلال فلانجز لها.

ولاهمية الموضوع في قياس مدى رقي الأمة، وإدراكا منا الى ان مثل هذه الدراسة غدت من المظاهر المطلوبة والملحة في حقل الدراسات الحديثة ونهضتها وتشعبها من ناحية، وما أفرزته الدراسة من سياسات ناجحة واهتمامات بشؤون البلاد والعباد، وانعكاس ذلك على المستوى الاقتصادي متمثلا بثبات سعر صرف النقود، والذي يمثل مؤشرا للنمو والتطور الاقتصادي والمعيشي من ناحية أخرى.

يتضمن **الفصل الأول** الاستقرار الاقتصادي والتقدم المالي واثروهما في ثبات سعر صرف النقود، بينما **الفصل الثاني** ركز على التعريف بسعر صرف النقود في الاقتصاد الإسلامي، و**الفصل الثالث** يحتوي موضوع سعر صرف النقود في عصر الراشدين، أما فيما يتعلق **بالفصل الرابع** والآخر فتناول جهود ووصايا الخلفاء الأمويين واثار ذلك في الاستقرار السياسي للدولة العربية الإسلامية وبثبات سعر صرف النقود.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على اسمي كلام (هو كلام الله عز وجل - القرآن الكريم) كما استعان ببعض الاحاديث النبوية الشريفة من الصحاح والمساند، وكم كبير من المصادر والمراجع التاريخية والادبية وبالمعاجم اللغوية والتراجم، وعلى بعض من الدراسات والبحوث الاكاديمية الاخرى.

ان هذا الباحث قد عمل على مقربة منا، ومشهود له بالكفاءة والمقدرة العلمية وكتابه يمثل جهدا مضافا الى جملة الجهود القيمة التي بذلت في حقل الدراسات التاريخية في الاقتصاد الإسلامي المتعلق بالموضوع، وثمرة يانعة يزددها الى مكتبتنا العربية لتنبؤا مكانتها في خدمة تراثنا الحضاري الفكري والعلمي العربي الخالد.

وفي الختام، لا يسعنا الا ان نقدم الشكر البالغ اليه متمنين له الموفقية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ. د. حسان الدين المصايراتي

جامعة قشارقة/ رئيس قسم التاريخ والحضارة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الانسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على النبي الاكرم ﷺ وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين (رضي الله عنهم لجمعين) لما بعد:

شهدت الدولة العربية الاسلامية وتحديدا منذ 18هـ/ 639م وما تلاه، والذان يعدان امتدادا طبيعيا لعصر للرسالة الخالد، بالرغم من حصول المنعطف الكبير في تاريخها السياسي بانتقال الخلافة الى الامويين، من عصر الشورى الى عصر الورثة، واستجذت في عصرهم لحداث سياسية واقتصادية مهمة اثرت في مجرى الحياة العامة للمجتمع العربي الاسلامي، وتشكل نظام دولة متين اثر في مجرى العلاقات مع الدول والامبراطوريات الاخرى.

ان دراسة البحث الموسوم ((ثبات سعر صرف النقود في الدولة العربية الاسلامية للفترة من 18-132هـ/639-749م)) يعد موضوعا مهما في حقل الدراسات الاكاديمية، بل اكثرها حيوية في التاريخ العربي الاسلامي نظرا لما تعكسه الاوضاع الاقتصادية والمالية في الدولة من اثار مباشرة بسبب الزهو والرفعة، وغير المباشرة على مجمل نشاطاتها وتنظيماتها، فضلا عن علاقتها الوثيقة بالاوضاع السياسية للدولة.

لما في جانبها الاخر فيتمثل في التطور المالي والنقدي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والمعيشية للمسلمين وغيرهم في ظل الدولة العربية الاسلامية من خلال ثبات سعر صرف النقود (الدينار الذهبي الرومي، والدرهم الفضي البغلي الساساني، والحميري اليمني) حتى العقود الثلاث الاولى من العصر الاموي لوسيط ثم باعتبارهما اي الذهب والفضة كسلعتين معدنيتين نفوسيتين تخضعان لقاعدة السوق

(العرض والطلب) وللزيادة والنقصان بفضل جهود واهتمام بعض الخلفاء الامويين الحديثة لتحقيق الاستقلال للناجز لها.

ولاهمية الموضوع في قياس مدى رقي الأمة، وادراكا منا الى ان مثل هذه الدراسة غدت من المظاهر المطلوبة والمالحة في حقل الدراسات الحديثة ونهضتها وتشعبها من ناحية، وما افرزته للدراسة من سياسات ناجحة واهتمامات بشؤون البلاد والعباد، وانعكاس ذلك على المستوى الاقتصادي متمثلا بثبات سعر صرف النقود، والذي يمثل مؤشرا للنمو والتطور الاقتصادي والمعاشي من ناحية اخرى.

يتضمن الفصل الاول الاستقرار الاقتصادي والتقدم المالي واثرها في ثبات سعر صرف النقود، بينما الفصل الثاني ركز على التعريف بسعر صرف النقود في الاقتصاد الاسلامي، والفصل الثالث يحتوي موضوع سعر صرف النقود في عصر الراشدين، اما فيما يتعلق بالفصل الرابع والآخر فتناول جهود ووصايا الخلفاء الامويين واثار ذلك في الاستقرار السياسي للدولة العربية الاسلامية وبثبات سعر صرف النقود.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على اسمى كلام (هو كلام الله عز وجل - القرآن الكريم) كما استعان ببعض الاحاديث النبوية الشريفة من الصحاح والمساند، وكما كبر من المصادر والمراجع التاريخية والادبية وبالمعاجم اللغوية والتراجم، وعلى بعض من الدراسات والبحوث الاكاديمية الاخرى.

ان هذا الكتاب المتواضع بين اياديكم للكرامة يمثل جهدا مضافا الى جملة الجهود القيمة التي بذلت في حقل الدراسات التاريخية في الاقتصاد الاسلامي المتعلق بالموضوع، وثمرة يائنة لزيدها الى مكتبتنا العربية لتكتبوا مكانتها في خدمة تراثنا الحضاري والفكري والعلمي العربي الخالد.

وفي الختام، لا يسعنا الا ان نقدم للشكر البالغ الى اساتذتنا الاجلاء جميعا، وتحظرنى الجهود المخلصة التي لزداها ا. د. حمدان عبد المجيد - المشرف على

الكتاب، والذي لم يَلو جهدا لخدمة الكتاب، سائلا المولى جل في علاه ان يلهمنا
السداد لبلوغ الغاية المرجوة لخدمة ديننا الاسلامي الحنيف، فان اصبحت فتلك نعمة
قد امنن بها الله علي ارجو ثوابها عنده تعالى وان اخطأت فتلك زلة اعلن توبتي
عنها واستغفر الله وارجوه ان يتجاوز عني، والله المنة لولا واخرا والله النشرور
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بسم الله الرحمن الرحيم

التحليل

ساهمت الحضارة العربية الإسلامية انسانياً في رفد الحضارات الأخرى، وشملت ميادين حياتية مختلفة؛ الاقتصادية، ومالية، وسياسية...، كما زخر التراث العلمي العربي بمنجزات كثيرة كان له الدور المؤثر في مسيرة الفكر العالمي وإنجازات الحضارة الإنسانية والتي تمثل شوطاً من أسواط التطور الإنساني والسياسي في مراحل تقدمه، ويقر المنصفون بذلك.

إن دراسة التاريخ الاقتصادي العربي الإسلامي والذي يستند إلى الشريعة الإسلامية السحاء يمثل نظاماً مالياً متقدماً يستجيب لمتطلبات ورغبات المجتمع المتزايدة، كما أن هذا النظام مستمد من الإسلام الحنيف الذي هو فكر منزل له سماته المحددة، والذي يصلح لكل زمان ومكان، ولا يتقاطع مع المنهج الاقتصادي والمالي العقلاني والواقعي الذي يستند إليه الآخرون. في حين نجده يختلف تماماً عن المدارس الكلاسيكية الأخرى في المحتوى والمضمون، فالفرق واضح بين مفهوم التنمية في الاقتصاد الوضعي الذي يقتصر على البعد المادي الاقتصادي (الانتاج)، وبين مفهوم التنمية في الاقتصاد الإسلامي الذي يشمل تنمية الإنسان في النواحي الاقتصادية والفكرية والروحية والأخلاقية، وبذلك فإن السياسة النقدية في الإسلام تمتاز عن غيرها بأنها تعني بشكل رئيس بتنمية الناتج العام والمحافظة على قيمته الحقيقية فضلاً عن حسن عدالة توزيعه بما يحقق الرفاه للإنسان، وليس إشباع الحاجات المادية فحسب. كما أن التطبيق الصحيح للاقتصاد الإسلامي بشكل عام يحول دون حدوث الأزمات والمشكلات الاقتصادية ويبعد عن ظاهرة التضخم وأثارها.

وبعبارة أخرى فإن السياسة النقدية في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي تهدف إلى تنمية الإنسان اقتصادياً ومادياً وروحياً، وإن محور السياسة النقدية هو المشاركة في الأرباح، مما يزيد في فعالية السياسة النقدية في مجال التنمية الاقتصادية التي تنتج إلى إيجاد المشروعات الاجتماعية ذات النفع للمجتمع. وأثر الزكاة على النقود التي تتطلب ثبات قيمة سعر صرفها لكي لا تؤثر في مجال العلاقات التجارية المتشابكة بين الناس، لا سيما المؤجلة منها، وشدد الإسلام على المحافظة على النقود لكي تدخل ميدان النشاط الاقتصادي بدلاً من بقائها معطلة. في الوقت الذي برزت معها ظاهرة تبرير وجود لفائدة (الربوية) والتي عدت كتعويض عن نقص قيمة النقود والتي يرفضها الدين الإسلامي الحنيف، في الوقت الذي عرف العرب قبل الإسلام النقود اليمينية والساسانية والبيزنطية وتعاملوا بها في مجال التجارة الخارجية، وفي المدن كانت الدراهم الساسانية الأكثر انتشاراً ومن فئتين: البغلية: زنة الواحد منها حوالي (4غ) والطبرية: زنة الواحد منها حوالي (2غ). واستمر التعامل بها وبوضعها الحالي زمن الرسول ﷺ وأبي بكر، وثمان سنوات من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، بعدها أدخل الخليفة الراشد الثاني -أمير المؤمنين -عمر بن الخطاب رضي الله عنه أول إصلاح لهذه الدراهم نتيجة الاختلاف في وزن النوعين لتسهيل عملية دفع الزكاة، فأمر أن تسك النقود الساسانية بحيث يكون وزن الدرهم الجديد وسطاً بين البغلي والطبري أي بحوالي (3غ) ولم يغير الخليفة عمر معالم النقد الساساني، إنما وضع النقش في هامش وجه الدرهم كلمة أو كلمتين أو أكثر وهي (الله) أو (بسم الله) أو (بسم الله ربي) وإطلق عليها علماء النقود الدراهم الساسانية المعربة المخفضة، لأنها كانت لا تزال تحمل اسم العاهل الأسبق (خسرو الثاني) واغفلت اسم الحاكم العربي المسلم، والدولة الإسلامية -وسنأتي إليها بشئ من التفصيل لاحقاً - ووجدت عملات مختلفة ساسانية معربة وحسب التواريخ المبينة لزاء كل واحدة منها ضمن القسم المخصص للنقود في المتحف الإسلامي - إمارة الشارقة، ينظر للملاحق.

وقد العرب الفلوس البيزنطية وفي مراحل التعريب الاولى وضعوا حرفي AM كدلالة على مدينة دمشق، وضربت النقود المقلدة على البيزنطية في انطاكية، وبعليك، وحمص، وطبرية ثم ظهرت عليها كلمات عربية مثل جائز، و(وفيه اي وافية)، و(طيب) وظهر اسم للمدينة بالعربية، ثم ازيل رسم الملك البيزنطي واستبدل برسم للخليفة وفقاً ويضع يده اليمنى على سيفه وقد يكون عبد الملك بن مروان، اويزيد، او معاوية وكتب الى جانب رسم الخليفة (محمد رسول الله) في الوجه، كما كتب الى جانيه حرف M فلسطين (يمينا) وايليا (يسارا) في الظهر لما الفلوس البيزنطية المعربة والتي وجد لها نماذج في المتحف الاسلامي، منطقة التراث الشارقة، ينظر الملاحق أيضاً. اما فيما يتعلق في مجالات التعاملات التجارية (السوق).

يذكر ان الاسواق في شبه الجزيرة العربية وخارجها قديماً تختلف عن اسواق اليوم فبدأت التعاملات التجارية على اساس المقايضة، ولم تستخدم العملات النقدية ائذذاك، وكان ليعد المسافات بين المدن والقرى، ولتدلم الامن لحياناً مسبباً كافياً لاقامة الاسواق الاسبوعية ليتبادل الناس المنافع لاشباع حاجاتهم الضرورية، الا ان الاسلام الحنيف كان يبحث عن وسيلة لتحقيق الحق والعدل لطرفي التعامل في السوق فريوياً رويداً رويداً اخلت للنقود ذات الشارات الاجنبية، وبرزت السفائح (الحوالات) ومن ثم التعامل بالصكوك، وبذلك تحولت الاسواق العارضة (الاسبوعية) الى اسواق دائمية (ثابتة) في القرى والمدن الكبرى التي برزت فيها ايضاً الخانات، والحمامات، والميادين، والمطاعم... واصبح السوق يؤدي اغراضاً كثيرة عدا البيع والشراء، كتبادل الاخبار والمطاردات للشعرية، وحل الخصومات...الخ.

اذ كانت البضائع والسلع النفيسة من حرير وتوابل، وعاج، وحلي، وعود، واسلحة، تأتي من بلاد الشام واليمن، ومن الهند، وافريقية، مروراً بطريق الحرير الشهير الى الصين، ووسط اسيا ليشتريها التجار ويرحلوا بها الى الاسواق الاخرى،

فضلاً الى المنتجات المحلية من سمن، وعسل، وجلود، واصواف، واقطان،
وسيوف... الخ.

وما يريد الباحث التأكيد عليه ان تلك الاسواق في ظل الدولة العربية
الاسلامية كانت تخضع لمراقبة المحتسب، الذي كان يتجول من حين لآخر في المدن
المختلفة بتقديمه عامل يحمل الميزان ،وخلفه الجالسون والخدم ويقوم بتفتيش
الدكاكين والاسواق الواحد تلوي الآخر متفحصاً الموازين والمكاييل، ومستفسراً عن
اثمان المأكولات ونظافتها، وفق منهج الشريعة الاسلامية السمحاء المستندة الى
القرآن الكريم والسنة للنبوية الشريفة.

الْفَضْلُ الْأَوَّلُ

الاستقرار الاقتصادي والتقدم المالي وأثرهما

في ثبات سعر صرف النقود

المبحث الأول: المال.

المبحث الثاني: الاستثمار وعلاقته بثبات سعر صرف النقود.

المبحث الثالث: أثر النقود في المعاملات التجارية والمالية.

المبحث الرابع: إدارة بيت المال.

البحث الأول

المال

يقصد به مال الله تعالى وحده، ولأن بكرمه وحكمته ولطفه ان يخص به الانسان للارتفاع والتصرف به بمشروعية، أي جعل الانسان مستخلفاً على جزء منه وفق قسمته العادلة. بقوله تعالى: ((وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ...))⁽¹⁾. يقول الامام الزمخشري في هذه الآية: ((وما ورثوه من تقاليد لو مألوف))⁽²⁾.
المال لغة:

معروف، وبينوا ان هذه المعرفة تتبع عرف كل قوم لو جماعة على وفق محيطهم فالمال عند اهل البادية مثلاً يقصد به للنعم، وكثير ما يطلق عند العرب على الابل، لانها كانت تشكل للنسبة الاكثر من اموالهم. ويذكر الفخر الرازي: ((ان الاموال التي في ايديكم انما هي اموال الله بخلقه وانشائه لها، وانما مولكم اياها، وخلقكم بالاستمتاع بها، وجعلكم خلفاء في التصرف بها، فليست هي باموالكم في الحقيقة، وما اتمتم فيها الا بمنزلة للوكلاء والنواب، فانفقوا منها في حقوق الله، وليهن عليكم الاتفاق منها، كما يهون على الرجل النفقة من مال غيره اذا اذن له فيه...))⁽³⁾. كما يقول الفخر الرازي في تفسير الآية للكرامة: ((لله تعالى جعل الاموال تحت يد المكلف، وتحت تصرفه لينتفع بها على وفق اذن الشرع، فالمكلف في تصرفه في هذه الاموال بمنزلة الوكيل، والنائب والخليفة. فوجب ان يسهل

(1) سورة الحديد، جزء من الآية -7.

(2) زمخشري، ابو القاسم جابر الله محمود بن عمر، (ت 538هـ/1143م)، لسبب البلاغة، الهيئة المصرية للكتاب القاهرة، 1985م، ج2، ص14: وينظر: الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الاقارب في وجوه التأويل، (القاهرة، 1968م)، ج2، ص28.

(3) الرازي، ابو عبد الله عمر بن حسين القرشي، (ت 606هـ)، تفسير الكبير، مطب مصطفى البابي الحلبي، (القاهرة 1948م)، ج3 ص200.

عليكم الاتفاق من تلك الاموال، كما يسهل على الرجل النفقة من مال غيره اذا اذن له فيه⁽¹⁾.

بينما جاء في تفسير الرازي لاية نصها قوله: ((لليل على ان اصل الملك لله سبحانه وتعالى، وان للعبد ليس له فيه الا التصرف الذي يرضى الله فيثيبه على ذلك بالجنة.. وهذا دليل على انها ليست باموالكم في الحقيقة، وما اتم فيها الا بمنزلة النواب والوكلاء فاعتموا الفرصة فيها باقامة الحق قبل ان تزال عنكم الى من بعدكم⁽²⁾)).

وفي اللسان ينكر: ((لشي معلوم هو ما يقع على الخبر عنه⁽³⁾)). وعن صاحب القاموس المحيط فيقول: ((المال هو ما ملكته من كل شيء⁽⁴⁾)). وبهذا يشمل كل المنافع والاعيان، والحقوق، والديون مما يحزره الانسان ويكتبه سواء اكان عيناً أم منفعة كالذهب والفضة، والحيوانات، والنباتات، ومنافع السكن، واللباس والركوب، ونحو ذلك مما يشبع الحاجات الانسانية⁽⁵⁾.

الا ان علماء الفقه قد اعطوا لهذه الالفاظ اللغوية معانٍ اتفقوا على بعضها، واختلفوا في البعض الآخر من خلال منلولات هذه الالفاظ على معانيها، لتشكل معنى خاصاً يفهم من عموم المال، وعدم تحديدها، وقصرها على معنى خاص، بل ترك لعرف الناس ومألوفهم وبما يتناسب مع طبيعة حياتهم وتطورها⁽⁶⁾.

(1) الرازي، (م ن)، التفسير الكبير، ط: عبد الرحمن محمد، (لقاهرة، بلا)، ج 29، ص 216.

(2) الرازي، التفسير الكبير نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب والكتبات العربية، (لقاهرة 1378هـ / 1967م)، ج 17، ص 238.

(3) ابن منظور، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الاقريقي المصري، (ت 711هـ / 1311م)، لسان العرب، مادة شي دار صادر، ط 3، (بيروت، 1414هـ / 1994م)، ج 1، ص 104.

(4) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي، (ت 817هـ / 1414م)، القاموس المحيط (مصر، بلا)، ج 4، ص 7.

(5) ابن الاثير، علي بن ابي الكرم محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، (ت 630هـ / 1232م) لتكميل في التاريخ، دار صادر، (بيروت، 1965م)، ج 2، ص 383.

(6) موسى، محمد يوسف، الاموال ونظرية العقد في اللغة الاسلامي، دار الفكر العربي، ص 15.

وبذلك نجد ان أهل اللغة لهم اتجاهان في معنى المال:

1. حصر المال ووقفه على الاعيان فقط، كما ذهب الى ذلك فقهاء الحنفية، وتبعهم ابن الأثير.

2. شمول معنى المال للاعيان والمنافع وجميع الأشياء التي فيها لشباع حاجات الانسان وهو مايتفق مع رأى جمهور الفقهاء، وعلماء الاقتصاد.

أما المال اصطلاحاً: فنستطيع ان نلمسه مما ورد في القرآن الكريم باكثر من تسعين مرة⁽¹⁾، وكذلك في السنة المطهرة، الا انهما لم يفصحا عن معنى خاص يقصره عليه، بل تركا ذلك لما يالقه الناس ويتعارفون عليه، تبعاً لتطور الحياة وتنوعها⁽²⁾. ومن تدبر أقوال الفقهاء الوارد ذكرها نجد ان تعريف المال يسير باتجاهين:

أولاً: حصره في الأشياء المادية وما يحوزه الانسان من الاعيان المادية، او ما يتعلق بها، وهذا الاتجاه يتمثل فيما حدد الحنفية ومن تبعهم من المحدثين⁽³⁾.

فالمال: ((كل ما تملكه الناس من دراهم او دنانير، او حنطة، او شعير، او حيوان، او ثياب ... او غير ذلك))⁽⁴⁾.

ثانياً: ما تجاوز الماديات الى كل ما ينتفع به سواء اكان مادياً ام معنوياً لوشمل الاعيان والمنافع والحقوق. كما عرّفه المالكية بأنه: ((مايقع عليه الملك ويستبد به

(1) عبد الباقي، محمد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، مطب للشعب، 1378هـ، ص 682-683، مادة (مول).

(2) شلبي، محمد مصطفى، المدخل في التعريف بلفظه الاسلامي وقواعد الملكية والمقد فيه، ص 34.

(3) المرغسي، شمس الدين محمد بن احمد بن ابي سهل، (ت 483هـ) المبسوط مط السعادة، (القاهرة، 1324هـ)، ج 11 ص 79. وينظر: اللبائري، اكمل الدين محمد بن محمد بن محمود (ت 786هـ)،

شرح العناية على الهداية، مطبوع بهامش فتح التحرير، (بولاق، 1318هـ/1900م)، ج 1، ص 519.

(4) الشيباني، الامام محمد بن الحسن (ت 189هـ)، شرح الطولية، ص 519. ينظر: زين نجيم، زين الدين بن ابراهيم بن محمد (ت 970هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، مط دار الكتب العربية الكبرى، (مصر بلا)، ج 5، ص 277.

المالك لاغيره، اذا اخذه من وجهه، ويمتوي في ذلك الطعام والشراب واللباس مع اختلافها، وما يؤدي اليها من جميع المتحولات⁽¹⁾.

وقال الشافعي رحمه الله: ((لا يقع اسم المال الا على مال قيمة يباع بها وتلزم مثله وان قلت، وما لا يطرحة الناس مثل الفس وما تشبه ذلك))⁽²⁾. وعرفه الزركشي بانه: ((ما كان منفعاً به، أي مستعداً لان ينتفع به، وهو اما اعيان او منافع))⁽³⁾. وذكر الحنابلة، المال: ((هو ما فيه منفعة مباحة لغير ضرورة))⁽⁴⁾. أي لغير حاجة⁽⁵⁾، او هو ما يباح نفعه مطلقاً، او اقتلوه لغير حاجة او ضرورة⁽⁶⁾.

وذهب الشيعة الامامية الى ان المال: ((هو ما ينتفع به منفعة مقصورة للعلاء محلة في الشرع))⁽⁷⁾. واخيراً عرفه الشيخ كاشف الغطاء بانه: ((كل ماله قيمة في عرف الناس، ويشمل الاعيان والمنافع والحقوق))⁽⁸⁾.

(1) الشربيني، شمس الدين محمد الخطيب (ت 977هـ)، لدر المختار، ج 4، ص 300.

(2) الشافعي، ابو عبد الله محمد بن ادریس، (ت 204هـ/ 819م)، الام، ص 1 دار الشعب، (مصر، 1968م)، ج 3، ص 40. وينظر: الشافعي، ابو اسحاق الفرنطلي، (ت 790هـ)، الموفقات في اصول الشريعة، تح، الشيخ عبد الله دراز، ج 2، (مصر، بلا)، ص 17.

(3) الزركشي، المنثور في القواعد، ج 3، ص 222- 223. وينظر النووي، محي الدين ابو زكريا (ت 676هـ)، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، تح عبد الله احمد ابو زينة، دار العلوم الحديثة، (بيروت، بلا)، ج 3، ص 350- 351.

(4) ابن قدامة، موفق الدين ابي محمد بن عبد الله بن احمد بن محمد، (ت 620هـ/ 1223م)، المقنع، ج 2، ص 50.

(5) ابن مقفع، ابو اسحاق برهان الدين ابراهيم بن محمد المقفسي، (ت 884هـ)، المبدع في شرح المقنع، تح زهير الشاويش، (بيروت، 1968م)، ج 4، ص 9.

(6) البهوتي، منصور بن يونس بن ادریس، (ت 1051هـ/ 1641م)، نفاذ اولي نهى لشرح المنتهى - منتهى الارادات، ج 20، ص 140.

(7) الانصاري، الشيخ مرتضى، المكاسب، ج 10، ص 58 - 59 والروضة البهية مع اللمعة الدمشقية، ج 2، ص 216.

(8) كاشف الغطاء، تحرير، المجلة، ج 1، ص 126.

والمال في نظر الاسلام:

عَدَّ كل ما في الارض من مال و ثروة وما في السماء من موجودات كالطيور والنجوم والاقمار والشموس ملكاً لله وحده لا ينزعه منازع لقوله تعالى: ((لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ...))⁽¹⁾. لذلك فان مورد الاسلام للاموال التي يستحقها المسلمون من الناحية الشرعية هي ثلاثة موارد: الفىء، الخمس من الغنيمة، والزكاة⁽²⁾.

كما انها وسيلة لا غاية بحد ذاتها كونها من وسائل الخير في الحياة يتعامل بها الناس ويتبادلون المنافع، لذلك فقد كان المال ولا يزال سلاحاً ذا حدين، ان أحسن استخدامه للخير فهو خير بولاً استعمل للشر فانه يؤدي الى ضرر فادح. وقد يكون وسيلة أيضاً لالتحراف الناس عن عقيدتهم لا سمح الله من خلال تزيين النفس وتشجيعها على الرذيلة والفسشاء. لذلك دعا الاسلام من خلال كتاب الله العزيز وسنة رسوله العظيم ﷺ الى جعل الاموال وسيلة لمساعدة ومعاونة المجتمع وتقوية لواصر صلة الرحم، وسد حاجة البائسين خاصة لقوله تعالى: ((كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ))⁽³⁾. والمراد هنا بالخير هو المال⁽⁴⁾.

اما المال عند العلماء المعاصرين:

عرف المال تعاريف عدة، وعلى الرغم من اختلاف صيغها وتعدد اشكالها، لكنها- بالنتيجة النهائية- لا تخرج عن المعاني التي ذكرها جمهور الفقهاء، والحنفية في تعريفاتهم السابقة⁽⁵⁾.

(1) سورة البقرة، جزء من الآية - 107.

(2) الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، (ت 450هـ/1058م) الاحكام السلطانية والولايات الدينية، (مصر 1298هـ) ص 213.

(3) سورة البقرة، الآية - 180.

(4) ابن كثير، عماد الدين ابو قتادة اسماعيل بن عمر، (ت، 774هـ)، تفسير القرآن الكريم، تح، ابراهيم خليل المشعلاني، مكتبة النهضة، (بغداد، 1950 م)، ج 1، ص 197.

(5) ابو الفتح، المعاملات في الشريعة الاسلامية، ط2، ج 1، ص 27.

فالحنفية تعرف المال بأنه: ((كل ما يمكن حيازته والانتفاع به على وجه معتاد))⁽¹⁾. أما التعاريف التجارية كتعريف الدكتور عبد السلام العبادي للمال الذي جاء فيه: ((ما كان له قيمة مادية بين الناس وجاز شرعاً الانتفاع به في حال السعة والاختيار))⁽²⁾.

وبالمعنى نفسه جاءت صياغة الدكتور عبد القادر العاني للمال بقوله: ((ماله قيمة مادية عرفاً وجاز الانتفاع به لغير ضرورة))⁽³⁾.

وللتعاريف التي ورد ذكرها سابقاً تتسم كلياً مع التعريف اللغوي الذي اختاره صاحب اللسان والقاموس المحيط من ان المال: ((ما ملكته من كل شيء، ومقرر اعراف الناس، ومستثنى حالة الضرورة))⁽⁴⁾.

أما تعريف المال من قبل علماء الاقتصاد:

فقد توسعوا في مفهومه ليدخل في الحقوق المجردة، كحق الامتياز، والمنافع والاعيان، ونحو ذلك⁽⁵⁾، وبذلك فمن وجهة نظرهم فالمال: ((كل ما ينتفع به على أي وجه من وجوه النفع المادي، أو كل ما يقوم بشئ))⁽⁶⁾. وبمعنى آخر فالمال: ((هو كل ما تشبع حاجة للانسان من حاجات الحياة أو ساعد على اشباعها))⁽⁷⁾، سواء أكانت سلعة أم خدمة.

(1) زيدان، عبد الكريم، المنخل لدراسة الشريعة الإسلامية، (183)، وقد نقله عن الشيخ علي الخطيب من مذكراته، ص 2.

(2) العبادي، عبد السلام، الملكية في الشريعة الإسلامية، ج 1، (بغداد، بلا)، ص 179.

(3) العاني، عبد القادر، المعوض في المتلفات المالية، (بغداد، بلا)، ص 38.

(4) العاني، (مر. ن)، ص 39.

(5) التبهان، محمد فاروق، أبحاث في الاقتصاد الإسلامي، ص 33.

(6) الخطيب، عبد الكريم، المصلحة المالية في الإسلام، دار المعرفة، (بيروت، بلا)، ص 22.

(7) مجلة الفكر الإسلامي، مقال لتحرير، نظرة الإسلام إلى المال العلم، السنة الثامنة عشر العدد (11)،

ربيع الأول 1409هـ / ت 2، 1988م، ص 49.

ومن يتدبر تعاريف المال آنفة الذكر، يلاحظ تقاربها من حيث الشمولية للاعبان والمنافع والحقوق، إلا أن للفقه الإسلامي يجعل له قيداً كونه قد يبيع الانتفاع به شرعاً باستثناء المحرمات التي ورد ذكرها في القرآن الكريم؛ كالميتة والدّم والخمر ولحم الخنزير، وما أهل به لغير الله. بينما يعد مالاً في نظر الاقتصاديين، وأصحاب النظم الوضعية.

وللمال مفهوم آخر: إذ يقصد به محور النشاط الاقتصادي في كل مجتمع من المجتمعات على لختلف المذاهب. والاقتصاديون يسمون بين المال والثروة، لأن الثروة تمثل الفنى والرفاهية، والوفرة وكثرة المال⁽¹⁾. فهي تساوي المال عندهم أي: ((مايسد حاجة من حاجات الانسان إياً كانت قيمة))⁽²⁾.

والثروة لفظة: يقصد بها من الثراء، والثراء: يعني كثرة المال، ويقصد به أيضاً كثرة للعدد في المال والرجال⁽³⁾. كما يقصد بالثروة: ((الاموال القابلة للتملك والتقويم والمحددة الكمية))⁽⁴⁾.

تقسيم المال ونظرة الاسلام فيه:

بدايةً لا بد من القول ان التبذير والترف ناشئان من تكتمس الامول بآيدٍ قليلة، والدين الإسلامي ينبذ تينك الظاهرتين، ويشجع على التكنير والاقتصاد في كل شيء ضمن حدود المعقول، انطلاقاً من القول لمأثور: ((خير الامور أوسطها)) والله عزوجل جعل الامة الاسلامية لمةً وسطاً، ولذلك فقد كره الاسلام تجمع الثروة في ايذ محدودة، بينما في جانبه الآخر يحث على دفع العطاء والصدقات والمساعدة

(1) حمزة، سعد ماهر، علم الاقتصاد، دار المعارف، (بغداد، بلا)، ص 48-49.

(2) الكحلوت، عبد العزيز، الاسلام والثروة، منشورات صحيفة الدعوة الاسلامية، ط1، 1400هـ، ص15.

(3) الجوهري، اسماعيل بن حماد، (ت398هـ/1007م) تاج اللغة وصحاح العربية، (مادة ثراء)، دار العلم للملايين، ط3، (تقارقه 1404هـ) ج6، ص2292.

(4) د. ابراهيم فيس ولخرون، المعجم الوسيط، دار لحياء التراث العربي، ج1، ص95.

للمحتاجين من خلال قوله تعالى: ((وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا))⁽¹⁾. ومن يتدبر امر الله ﷻ يجد بين ثأياه ما يتعلق بقسمة المال والاتفاق في وجوه عدة من خلال الزكاة، ولذلك ذكر تعالى في محكم كتابه العزيز: ((كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ...))⁽²⁾، وفي هذا المجال يمكننا التطرق الى حادثة أظهرت اختلافاً في وجهات النظر بين الخليفة عمر والصحابه (رضي الله عنهم جميعاً) في ما يتعلق بتقسيم أراضي العراق، ومصر، والشام على الفاتحين، اذ كان رأي الخليفة عمر رضي الله عنه بتقسيمها، وأنظم اليه الصحابة، ومن بينهم: معاذ بن جبل، (ت18هـ)، رضي الله عنه الذي قال للخليفة عمر رضي الله عنه: ((انك ان قسمتها صار الربع العظيم في أيدي لقوم ثم يبيدون (بمعنى يموتون) فيصير ذلك الى الرجل او المرأة، ثم يأتي من بعدهم قوم يمدون في الاسلام ممداء، أي يقومون بخدمة الاسلام ويدافعون عنه، وهم لا يجدون شيئاً))⁽³⁾.

يتألف المال في الأمة الإسلامية من نوعين:

1. مال فردي بحوزة كل فرد من افراد الامة الاسلامية: ويعني صاحبه ابتداءً من سد حاجته، ومن يجب عليه ان يقوم بهم لاسيما عياله، فالمشرع الاسلامي هو الذي وضع الاسباب التي يترتب عليها الملك ((كون مستند الاستخلاف الفردي، هو الحكم الشرعي وليس طبيعة الانسان، ولا تكليف المجتمع، لان ما هو حق للعبد انما يثبت كونه حقاً له باثبات الشرع، ذلك له لا كونه مستحقاً لذلك بحكم الاصل))⁽⁴⁾. لو تنحو بالمسلم لمؤايسة المسلمين من بني جنسه، وهو المال الذي

(1) سورة الامراء، الآية -29.

(2) سورة الطحر، جزء من الآية -7.

(3) ابو عبيد، لقاسم بن سلام، (ت224هـ/838م)، الاموال، تحقيق محمد هراس، ط3، دار الفكر (بيروت)

1975م، ص75.

(4) الشاطبي، (ممن)، المواقفت في اصول الشريعة، ج2، ص279.

اكتسب بطريقة قررته الشريعة الإسلامية من طرق الاكتساب، وإن يدفع عن هذا المال بجميع الأشكال.

يذكر عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً قال: يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: فلا تعطه، قال: أرأيت إن قاتلني؟ قال: قاتله. قال أرأيت إن قتلني؟ قال: فأنت شهيد، قال: أرأيت إن قتلته؟ قال: هو في النار⁽¹⁾.

2. مال موحد لجميع المسلمين، وهو مال الله، لأن ليس له ملك على أساس أن الله هو الذي خلقه ويسر لمكسبه اكتسابه، وهياً لهم أسبابه. قال تعالى في محكم كتابه العزيز: ((إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ))⁽²⁾. يذكر عندما قامت الفتوحات، وتكثفت الأموال إلى الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه فوضعت في المسجد وأمر نقرأ من الصحابة بالمبيت فيه لحراستها⁽³⁾، كونها تمثل مال للمسلمين، كما أن كثرة الفتوحات، واتساع بلاد الإسلام، وازدياد موارد بيوت الأموال في المدن، مما دعا الخلفاء (رضي الله عنهم) فيما بعد إلى بناء الحصون وتهينة العند الحربية وبناء الأساطيل، والمدن⁽⁴⁾، وإن دل على شيء إنما يدل على كثرة الموارد المالية مما يساعد على بناء المساجد والمدارس، ودور الكتب، وإقامة الجسور والقناطر، وإغداق العطايا على الناس، لكون نظرهم للأموال أن تُسَخَّرَ في خدمة الإسلام والمسلمين، ورغم ذلك فقد استخدم بعض الولاة أموال المسلمين بالإسراف والترف والملاذات الشخصية فقد

(1) مسلم، مسلم بن الحجاج بن مسلم قشيري، (ت 261م/874م)، صحيح مسلم، (مصر 1332م)، دار الطباعة (القاهرة)، ج 1، ص 608.

(2) سورة الأعراف جزء من ليه - 128.

(3) الطبري، محمد بن جرير، (ت 310م/922م)، تاريخ الرسل والملوك، مط دار المعارف، (القاهرة 1966م)، ج 4، ص 135.

(4) بلغ بناء بغداد 4,833,000 درهم في زمن الخليفة المنصور. ينظر الطبري، تاريخ، ج 7، ص 655. ينظر: المقدسي، أبو عبد الله محمد ابن احمد، (ت 387م/997م)، احسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، (طبعة لبنان، 1906م)، ص 121.

كتب الخليفة علي بن أبي طالب عليه السلام إلى المنذر بن جارود أحد عماله كونه يتصرف بما لا يليق فقال: ((تَعْمُرْ دُنْيَاكَ بِخَرَابِ آخِرَتِكَ، وتصل عشرينك بتقطيع دينك))⁽¹⁾، ورغم ذلك لم تتعطل مصالح المسلمين، إذ كانت الأموال من العوامل الحاسمة في تغذية الدولة الإسلامية بالرغم من قلتها أحياناً إذ انحصرت الغنائم، والصداقات، والجزية، والخراج ... مما أرسدت دعائم الاقتصاد.

وللفقهاء وجهة نظر بتقسيم المال تبعاً للوصف فينقسم إلى: منقوم وغير منقوم استناداً لإباحة الانتفاع به أو الحرمة. بينما يقسم إلى: منقول وغير منقول بموجب استقراره. وإلى مثلي، وقيمي على أساس تماثل أحاده أو أجزاء وعدم تماثلها.. وأخيراً إلى استهلاكي، واستعمالي حسب بقاء عينه أو عذمة⁽²⁾.

1- فالأعمال المنقومة: هو ما يمتلكه الإنسان فعلاً، وجاز له الانتفاع به اختياراً، وإحاطة الشارع بحيث يجب ضمانه على من ينفقه، مثل العقارات، والمنقولات والمطعمات المباحة في الشارع كالبر، والشعير، والخضروات⁽³⁾. وبذلك يتطلب شرطين: الأول - كونه مالاً مجازاً واقعياً (ملموماً)، أما الثاني - فيتمثل بجواز الانتفاع به في حال الاختيار شرعاً، ويخرج عنه، ولجاز الانتفاع به شرعاً في حالة الضرورة، يكتناول للمينة والدم والخمر للمسلم لأنه غير منقوم⁽⁴⁾.

(1) عبده، محمد، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. مطبعة الاستقامة، (مصر)، ج3، ص132.

(2) الزحيلي، لفقه الإسلامي وأدلته، ج4، ص43.

(3) ابن نجيم، البحر الرائق شرح كثر الرافق، 277/5 ولخيراً يقسم المال من ناحية ملكيته إلى: 1- المال الخاص 2- المال العام.

(4) الكنتاني، عبد الحق الفاسي محمد بن عبد الله، (ت1333هـ)، البدائع، الناشر محمد أمين، مط (القاهرة)، ج1، 149/5. ينظر: الصوقي، الشيخ محمد عوف، حاشية عن الشرح الكبير، المكتبة البخارية الكبرى (ت)، ج3، 10/3. الشرييني، محمد الخطيب، رد المحتار، 3/4 وشرح منتهى الإرادات، 142/2.

ومن وجهة نظر اقتصادية معاصرة فإن المال المتقوّم: هو المال الذي دخلت إليه قيمته بالعمل الانساني بعد ان كان مالاً غير متقوّم برأي ما اسماء الفكر الليبرالي حالياً بالملع للحرّة، او اطلق عليه الفكر الاشتراكي الان بالقيم الاستعمالية كالهواء ومفردات الثروة القومية التي لا تزال بعيدة عن العمل الانساني.

2- المال غير المتقوّم: وهو كل مالم يحزره الانسان بالفعل او لجازة، ولكن لا يجوز له الانتفاع به في حال الاختيار، لان مالم يحزره الانسان بالفعل يشمل المباح من الذهب والفضة والحديد والنحاس ... قبل استخراجها من مناجمها، وكذلك الطير في الهواء، والسمك في الماء ... فهذه كلها أموال غير متقومة، وكذلك الحال في الاشياء التي بحوزة الانسان، ولكن الشريعة حرمتها، كالميتة والدم والخمر للمسلم⁽¹⁾.

بالرغم من ان الدين الاسلامي يعد المسلم لمدى تناولها عند الضرورة غير باغ من اجل ضرورة العيش⁽²⁾. بينما اباح حيازتها من قبل غير المسلم (الذمي ونحوه) فقد اختلف الفقهاء في امره على النحو الآتي:

1. انهما متقومان بالنسبة لاهل الذمة، وذهب اليه الحنفية والمالكية والزيديّة⁽³⁾.

2. انهما غير متقومين، واليه ذهب للشافعية والحنابلة والظاهرية⁽⁴⁾.

بينما أجاز الاقتصاديون الوضعيون ذلك وعدوا ان المال: هو كل ما له قيمة بين الناس يصح التعاقد عليه سواء لكان متقوماً أم غير متقوّم.

(1) الشريبي، رد المحتار، 100/4. وينظر: (149/5)، و 157/2. وينظر: النسوقي، حاشية 10/3.

(2) الكتاني، (ممن)، الجائع، 149/5-150.

(3) للرخسي، المبسوط مط السعد، (القاهرة 1324) ج 11، ص 102. وينظر النسوقي، حاشية، ج 3، ص 10.

(4) الشريبي، رد المحتار، 100/4. وينظر القلاوي، شهاب الدين احمد بن محمد، (ت 1069هـ/ 1658م) البدائع، 149/5، و 157/2. وينظر النسوقي حاشية 10/3.

لما المال على أساس استقراره فينقسم الى ما يأتي:

1. العقار.

2. المنقول.

بينما ينقسم المال من حيث تماثل وعدم تماثل لجزائه الى مايلي:

1. المال المثلّي.

2. المال القيمي.

والمال من حيث بقاء وعدم بقاء عنه فينقسم الى:

1. المال الاستهلاكي.

2. المال الاستعمالي.

تعريف النظام المالي:

المقصود بالنظام المالي الطريقة والترتيب والائتساق⁽¹⁾، أي بمعنى ترتيب الأشياء وتناسقها بطريقة منضبطة لتتهدى الى غايتها المرسومة، كما في مجال اخر فالنظم تعني التاكيف، يقال نظمه ينظمه نظاماً، ونظاماً، ونظمه فانظم وتنظم، ونظام كل امر: ملاكه، وجمعها لنظمة، وانظايم ونظم، قال الليث: ((لنظم نظمك الخرز بعضه الى بعض في بعض في نظام واحد، حتى ويقال: ليس لامره نظام: أي بمعنى لا نستقيم طريقة، فالائتنظام يعني الائتساق، والنظام: الهدية والسيرة))⁽²⁾. ومن يعرفه بتأليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني متكاملة للدلالات على حسب ما يقتضيه العقل⁽³⁾.

يذهب علماء الاقتصاد لاعطاء مفهوم النظام: بانها الخطوات التي تتخذها الدولة بغية التأثير في الحياة الاقتصادية لتحقيق اهداف معينة⁽⁴⁾. وبهذا المعنى فان

(1) د. ابراهيم انيس واخرون، المعجم للوسيط مادة نظم، 933/2.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة نظم، 578/12.

(3) الجرجاني، التعريفات، ص310.

(4) التركماني، عدنان خالد، المذهب الاقتصادي الاسلامي في المجتمع مكتبة السوادي،

(1411هـ/1960م)، ص112 وينظر: سعود، سمير، الموسوعة الاقتصادية، شركة المطبوعات، ط1،

(بيروت، 1993م)، ص254.

النظام الاقتصادي يَقْصِدُ منه رُسمُ طريق معين وإنشاء واقع اقتصادي مأمول أو تعديل لواقع اقتصادي قائم يسعى لتحقيق الأهداف المرسومة وفق أصول وقواعد، ووجهات نظر محددة، وبذلك يلتقي المفهومان وينسجمان في معنى ترتيب الأشياء، وضبطها في صورة معينة. وللنظام المالي الإسلامي يمثل مجموع التشريعات التي تنظم الحقوق المالية والمعاملات الاقتصادية، كالزراعة، والمضاربة... من المعاملات المتعلقة بالافراد أنفسهم، وبينهم وبين الدولة الإسلامية بما يحق الاستفادة من الموارد المتاحة وترشيد سياستها الاقتصادية والمالية العامة من حيث الاتفاق والإيراد، وبما يحدد التصرفات المؤثرة على السياسة الاقتصادية، مثل تحريم الربا والغش في المعاملات على مختلف ألوانها وصورها، وربط ذلك بالانتاج، وتوزيع الثروة من خلال الأحكام التي نظم بها الإسلام العقود، والحقوق، والالتزامات⁽¹⁾ وبذلك فإن مالية الدولة الإسلامية العامة بشقوقها الواردات والمصروفات (الدخل والخرج) تكون للميزانية العامة، والتي تدعى بالنظام المالي أيضاً والذي هو جزء من النظام الاقتصادي العام.

مالية الدولة العامة:

هي العلم الذي يبحث في إيرادات ونفقات الدولة، ويمتد إلى دراسة ما يعرف باسم الميزانية العامة⁽²⁾، (أو ميزانية بيت المال) والذي ينصوي تحته أنظمة الزكاة، والخراج، والعشور، والتوظيف المقابل للفرائض.

ومن يتكبر يجد أن النظام المالي في الإسلام ينسجم مع التشريعات المالية والاقتصادية ولا يتقاطع معها، ويقابله في الاقتصاد الوضعي (المالية العامة والخاصة)، لأن هذا المال تمتلكه الدولة وتتخذ بشأنه القرارات المتعلقة باستخدامه على صور النفقات المختلفة، فتحدد طبيعة هذا المال وتكيف وفق ما تهدف إليه

(1) لشرف، تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي في المجتمع، تح، زكي محمود شيبان، ص ص 324-325.

(2) لعرضي، رفعت السيد، في الاقتصاد الإسلامي المرتكزات، للتوزيع، الاستثمار النظم المالي، (القاهرة، بلا)، ص 126.

هذه القرارات⁽¹⁾. وبذلك يتبين ان موضوع للنظام المالي الاسلامي هو بمثابة مصطلح يتلأم مع التشريعات المالية والاقتصادية، والذي يمثل بحق فرعاً من فروع الاقتصاد، ولاسيما ان البحث الموسوم، الذي نحن بصدد تناوله الواقع للمالي الدولة العربية الاسلامية.

تتمية المال شرعاً: لم يقف الاسلام موقفاً سلبياً من اصحاب رؤوس الاموال، بل عمل على دعمهم ومساعدتهم، ودعاهم الى تنمية اموالهم بالطرق الشرعية، ونهاهم عن تجميدها، ويسر لهم سبل تنميتها، وحرم على المسلم اذا ملك ارضاً ان يتركها من غير زراعة اذا كان المجتمع بحاجة الى زراعتها... وكذلك اصحاب المصانع الذين يحتاج الناس الى صناعاتهم، وبذلك يكون الاسلام قد فتح الباب على مصراعيه امام اصحاب رؤوس الاموال لينموها، لكن قيد تنميتهم للمال بالطرق المشروعة التي ينتفع منها الافراد والمجتمع على حد سواء، ونهى عن تنميتها بما حرمة الله عزوجل من الربا والاحتكار، والغش والتجارة بالمحرمات ...

تجدر الاشارة الى ان هناك مذاهباً قديمة عدت المال شراً، والفقر خيراً كما في الفلسفة البرهمية في الهند، وفي للرهبانية المسيحية. كما عد المذهبان الحديثان الراسمالي والماركسي المال بمثابة كل شيء في هذا الوجود: فالاول يقدم مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة. اما الثاني فانه يقوم على تقديم مصلحة الجماعة ولم يول اهتماماً بمصلحة للفرد.

اما الاسلام فله نظره الخاصة الى المال: وهي نظرة وسط بين النظرة التي عدت للمال شراً والفقر خيراً، فعده عصب الحياة، وسماه خيراً في آيات كثيرة، كما عده نعمة من النعم التي امتن بها الله عزوجل على عباده، واصفاً الفقر - ايضاً - عقوبة يصيب بها الله تعالى للناس الذين يتحرفون عن نهجه للمستقيم بقوله جل في علاه: ((الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَةُ الصَّلَاحُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرُ

(1) (مرن)، في الاقتصاد الاسلامي، والصفحة ذاتها.

أَمْلاَ))⁽¹⁾. يتضح من هذا ان الاسلام يتخذ موقفاً وسطاً من المال: فلا يعده خيراً مطلقاً، ولا شراً مطلقاً، بل هو يمثل وسيلة لا لباع للحاجات، فيكون اداة خير في يد الاخيار، واداة شر في يد الاشرار وما لبغ حديث النبي ﷺ: ((نعم المال الصالح للرجل الصالح))⁽²⁾.

المال مع المصلحة المرسله (الازمات):

والمقصود به اذا حل بالمجتمع المسلم مجاعة او حاجة ضرورية وصارت اموال الزكاة وغيرها من موارد الدولة العربية الاسلامية لا تفي بما يحتاجه الناس فان من حق ولي الامر في هذه الحالة ان يفرض على اغنياء المسلمين دفع كمية معلومة من المال تفي بسد حاجة الناس ورفع الضرر عنهم، وتمكينهم من الحياة الكريمة التي يحياها سائر الناس، وهذا يمثل سجد ذاته - حقاً كحق الزكاة لا يجوز التهاون به، اخذاً بأصل مصدر مهم من مصادر تشريعنا، الا وهو المصالح المرسله.

وايست المصلحة الضرورية هي الملحة وحدها التي تبيح الالتجاء الى فرض الضرائب حسب مقتضيات الضرورة، بل ان المصلحة التي لا ترتفع الى مرتبة الضرورة القصوى والتي يطلق عليها اسم (المصالح الحاجية) هي التي تبيح التوظيف، او ما يسمى بفرض الضرائب - ايضاً - وذلك من اجل رفع الحرج ودفع المشقة عن الناس، تلك المشقة التي ربما تحتمل، لكن ببذل جهود مضنية.

ويذكرنا قول الامام مالك رحمه الله: ((يجب على الناس فداء اسراهم وان استغرق ذلك اموالهم، وهذا اجماع ايضاً))⁽³⁾. ومما تجدر الاشارة اليه في هذا

(1) سورة الكهف، الآية -46.

(2) ابن خنبل، الامام ابو عبد الله احمد بن محمد، (ت241هـ/855م)، المسند الكبير، ج2، لحد محمد شاكراً، مطابع دار المعرف، (مصر، 1953م)، رواه وصححه الحكم، وابن حبان عن عمرو بن العاص.

(3) مالك، بن انس الاصبحي، (ت179هـ)، الموطأ، ج2، ص من 241-242.

الصدد ما اتفق عليه علماء عصرهم على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة، فإنه يجب صرف المال إليهم وهذا ما لكده الإمام القرطبي⁽¹⁾.

وقال للعلامة محمد أبو زهرة -رحمه الله- ((إذا خلا بيت المال، أو ارتفعت حاجات الجند، وليس فيه ما يكفيهم، فلأمام أن يوظف على الاغنياء ما يراه كافياً في المال، إلى أن يظهر مال في بيت المال، أو يكون فيه ما يكفي، ثم له أن يجعل هذه الوظيفة في أوقات حصاد الفلات، وجني الثمار لكيلا يؤدي تخصيص الاغنياء إلى إيجاش قلوبهم، ووجه المصلحة؛ أن الإمام العادل لو لم يفعل ذلك لبطلت شوكته وصارت الديار عرضة للفتن، وللاستيلاء عليها من الطامعين فيها))⁽²⁾. ولذا كان يرجى لبيت المال دخل يمكن الإمام أن يستقرض من بيت المال، وقد اجاب عن ذلك الشاطبي بقوله: ((الاستقراض في الأزمات، لما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل ينتظر، وأما إذا لم ينتظر شيء، وضعفت وجوه الدخول بحيث لا يغني، فلا بد من جريان حكم للتوظيف))⁽³⁾. وهذا الذي ذكره الشاطبي له أصل من شريعتنا، فإن الرسول ﷺ مدح الأشعرين بقوله: " إن الأشعرين إذا أرموا في الغزو، أو قل طعام عيالهم بالمدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم تقسموه بينهم في إناء واحد بالسوية فهم مني وأمانتهم"⁽⁴⁾.

وقال النبي ﷺ: ((من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس سادس))⁽⁵⁾. إن مجمل الأحاديث الكثيرة التي وردت

(1) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، (ت 671هـ/1273م)، الجامع لأحكام القرآن، 20 جزء، دار إحياء التراث العربي، (بيروت، 1965م)، ج 3، ص 360 وما بعدها.

(2) أبو زهرة، محمد، الفتاوى الاجتماعية في الإسلام، دار الفكر العربي، (القاهرة، بلا)، ص 25 وما بعدها.

(3) مالك بن أنس الأصبحي، الموطأ، ص 365. وينظر: الشاطبي، الاعتصام، 2/ 298.

(4) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت 256هـ/869م) صحيح البخاري، دار الجيل، (بيروت، بلا) ج 7، (باب: الشركة في الطعام وغيره). ومسلم، صحيح مسلم، (فضائل الصحابة)، (باب: في فضائل الأشعرين)، دار الطباعة القاهرة، (مصر، 1332هـ).

(5) مسلم، صحيح مسلم، باب لكرام الضيف وفضل آثاره.

في هذا المعنى هي التي جعلت الامام (ابن حزم) يقول: ((وفرض على الاغنياء من اهل كل بلد ان يقوموا بفقراتهم، ويجبرهم السلطان على ذلك ان لم تقم الزكوات بهم، ولا في سائر اموال المسلمين بهم، فيقام لهم بما ياكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن اللباس للثشاء والصيف بمثل ذلك، ويمسكن يكتهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة...))⁽¹⁾. ومثل الامام احمد بن حنبل (رض) عمن يجلس في بيته من غير عمل بحجة ان رزقه سيأتيه فاجاب: ((هذا رجل جهل للعلم، اما سمع قول النبي (ص): ((جعل رزقي تحت ظل رمحي))، وقوله حين ذكر الطير: (تغدوا خماصاً وتروح بطائاً)⁽²⁾. وقال بعض فقهاء المالكية: ((ان للملكية لا ترد الا على المنافع فقط، اما الاعيان، فملكيتها لله سبحانه وتعالى - ولا ملك للانسان فيها في الحقيقة.

انه ليس للانسان سلطان على المارة وانما سلطانه على منافعه فقط))⁽³⁾. وفي هذا المعنى ورد قول الله عزوجل: ((وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي مَاتَهُمْ...))⁽⁴⁾. يتضح ان المال كله لله عزوجل، ويد الانسان هي استخلاف، والانسان يعمل موظفاً في ملك الله والموظف لو الوكيل يجب ان يتقيد بتعليمات موكله. وقد اشار الى هذه الحقيقة ايضاً النبي ﷺ قاتلاً: ((يقول ابن ادم: مالي مالي. وهل لك يا ابن ادم من مالك الا ما اكلت فافنيت، او لبست فابليت، او تصدقت فامضيت))⁽⁵⁾. ولكون المال

(1) ابن حزم، ابو محمد طي بن احمد الظاهري الاندلسي، (ت456هـ/1063م)، المطبوع، المكتب التجاري للطباعة والنشر، دار الجليل (بيروت 1968م)، 165/6.

(2) ابن حنبل، احمد، الممعد الكبير، مشكلة الفقر وكيف علاجها الاسلام، تح، احمد محمد شاكر، دار المعارف، (مصر، 1953م)، ص46.

(3) المصري، عبد السميع، مقومات الاقتصاد الاسلامي، مط الحضارة العربية (القاهرة 1395هـ)، ص41.

(4) سورة التوبة، جزء من الآية 34-35.

(5) احمد، المستد. ومسلم في كتاب الزهد والرقائق، الرقم (2958). وصحيح مسلم، 4/2273. للترمذي، الحافظ ابي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، المتن، باب الزهد، تح، الحوت والسماعي، دار احياء التراث العربي، (بيروت، بلا)، الرقم (2342).

ملكاً لله ﷻ، والامتنان مستخلفاً عليه، فلا يكون تصرفه مطلقاً في ما نطلق عليه مجازاً انه ماله، بل يتصرف وفق الشرع ونحو ما يأتي:

1- إنه لا يكتنز المال لو شيئاً منه. فان فعل ذلك استحق غضب الله -موكل الله- عليه، قال في محكم كتابه العزيز: ((وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ أَلَنَّهُبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ يَوْمَ يُخْتِى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ))⁽¹⁾.

2- أن لا يستعمل شيئاً من ماله رشوةً، فان فعل ذلك استحق غضب الله عليه كقوله جل في علاه: ((سَمْعُونَ لِيَكْذِبِ أَكْلُونَ لَسَخِطَ ...)). وروى عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ قال: [(لئن رسول الله ﷺ للراشي والمرتشي))، وفي رواية أخرى: ((والرائش))⁽²⁾.

3- أن لا يسرف في استعمال ماله، ولا يبذره، فان اسرف او بذر غضب الله عليه بقوله تعالى: ((وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ))⁽³⁾.

4- أن يتجنب الاحتكار، فقد قال رسول الله ﷺ: ((من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطيء، وقد برئت منه ذمة الله ورسوله))⁽⁴⁾.

5- أن لا يستعمل المال في الربا، لان التعامل الربوي حرمه الله في محكم كتابه العزيز بقوله تعالى: ((الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ

⁽¹⁾ سورة المائدة، جزء من الآية -42.

⁽²⁾ رواه الامام احمد من حديث ثوبان وفيه (والرائش). وفيه داود سليمان بن الامتث الاردي، (ت888/275م)، متن ابي داود، الاضحية، (باب في كراهة الرشوة)، مط مصطفى البابي الحلبي ولولاده، (مصر، 1953م).

⁽³⁾ سورة الانعام، جزء من الآية -141.

⁽⁴⁾ احمد، الامام، رواه في مسنده. والحكم في مشتركه. ورمز اليه السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت911هـ/505م)، الفتح الكبير في ضم الزيادة الى الجمع الصغير، مط مصطفى البابي الحلبي، (قاهرة، 1350هـ/1931م)، ج1، بالصن. وينظر: القدير، قاضي، 50/4.

أَشْيَظُن مِّنَ أَلَمَسِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَنِيُّ مِثْلُ الرَّبِّوَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَنِيَّ وَحَرَّمَ
الرَّبِّيَا ...))⁽¹⁾. ومن يتدبر قول الله عزوجل لاحقاً يجد نصيح للعباد، ومن لا
يسير وفق هداة فلان للعاقبة كبيرة، بقوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ
وَذُرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرَّبِّيَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ
وَإِن تَبْهُم فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ))⁽²⁾.

وجاء قول رسول الله ﷺ موضحاً أن: ((لربا ثلاثة وسبعون باباً، ايسرها
مثل ان ينكح الرجل امه، وان لربي للربا عرض للرجل المنملم))⁽³⁾. صدق رسول
الله ﷺ.

يتبين من ذلك ان الله سبحانه هو المالك الحقيقي بقوله تعالى: ((وَلِلَّهِ مُلْكُ
السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ))⁽⁴⁾.

موقف الاسلام من الربا: ولاهمية الموضوع، يرى من المناسب التطرق الى
مال الربا الذي حرمه الله عزوجل لتغطية الجانب المالي فيه لان المسلم يصدق
ويذعن لكل ما لحله وحرمه الله في محكم كتابه العزيز، ويؤمن ان في ذلك الخير
كل الخير سواء ظهرت له الحكمة لم لم تظهر، لكن معرفة الحكمة فيما انزله الله
تريد المؤمن ايماناً... فلا يمس اذن من ذكر شيء من الحكمة في تحريم الربا، اذ تم
تقسيم الربا على اساس للتحريم الى ما يأتي:

(1) سورة البقرة، جزء من الآية -275.

(2) سورة البقرة، الآية -278-279.

(3) رواه الحاكم، ورمز اليه السيوطي بالصحة، وقال العراقي، زين الدين ابي الفضل (725-806هـ)،
المفتي عن حمل الاسفار في تخريج معاني الاحياء من الاخبار الغزالي، ابو حامد محمد بن محمد
(ت505هـ)، مطبوعة بنيل احياء علوم الدين، مط مصطفى الباني الحلبي، ج1. باسناد صحيح.

وينظر: القدير، الفيضي، 50/4.

(4) سورة المائدة، جزء من الآية -17.

١- تحريم الربا في مال الافراد والمجتمع ويتمثل بما يأتي:

1. تقوم المعاملات الربوية على اخذ اموال الناس من غير عوض، لذ المال الذي اخذ عليه الربا مضمون للفائدة وغير معرض للضرارة، والذي يبيع الدينار الواحد بالدينارين نسيئةً (سدادهما لاحقاً) تحصل له زيادة دينار من غير عوض. وقد اكد لنا النبي محمد ﷺ من ان مال المسلم مصان وله حرمة، ولا يجوز اكله بالباطل بقوله: ((حرمة مال المسلم كحرمة نمله))^(١). ولهذا ليقنا ان هذا التعامل فيه اجحاف وبترارز يشع لاموال الناس، لذ المرابي يتحين ساعة احتياج الناس فيستغل ضعف موقفهم فيأخذ منهم اكثر مما اعطاهم، وهذا ما تباها الشريعة الاسلامية والاخلاق الكريمة الفاضلة.

ومن جانب اخر، فقد اراد الاسلام ان تقوم علاقة الافراد في المجتمع المسلم على النبل والكرم، لاعلى البخل والشح، والمادية التي تتكرر لكل خلق حميد وادب لباب.

2. يؤدي التعامل الربوي الى انقطاع المعروف بين الناس، فتتقطع اصرة المحبة بين الاخوة، والاصدقاء، وابناء المجتمع الواحد، بل ان هذا اللون من التعامل يوقد نار الحقد والبغضاء، فتفرق الامة شيعاً متناحرة يقتل بعضها بعضاً- وفق سياسة فرق تمد البغيضة - لذ المال شقيق الروح لدى البعض- كما يقال - وينظر الفقير المدين الى المرابي الذي يكل جهده وعرق جبينه فيزداد عليه حقداً...!، على ان المستكين - ولو تظاهر بالرضا - فان حقه على المرابي يسري في كيانه - كله - لذ يعلم ان الحاجة هي التي دفعته الى ركوب ذلك المركب الخشن... ان هذا ان هو الامعنى من معاني الانذار الذي اعلنه جل في

(١) الاصبهاني، ابو نعم، لحد بن عبد الله، (ت430هـ/1038م)، حلية الاولياء وطبقات الاصفاء، مؤسسة جواد للطباعة، (بيروت 1980م)، ج7، ص334. ويلاحظ في اسناده ضعف. كما اورد ابن حجر شواهد له لو يتقوى. ينظر: ابن حجر السقلائي، شهاب الدين لحد بن علي، (ت852هـ/1448م)، تلخيص، الطباعة الفنية الحديثة، (القاهرة، 1964م)، 3/46.

علاه على المتعلمين بالربا بقوله تعالى: ((فَأَنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ...))⁽¹⁾. وبهذا أراد الاسلام من تحريم الربا ان يسد الابواب كافة التي تؤدي الى العداوة والبغضاء كما ورد ذكره.

3. التعامل الربوي يشجع اصحاب الاموال على القعود، ويعطل المال من اخذ طريقه في المشروعات المفيدة؛ من تجارة، وزراعة، وصناعة... فعلام الجهد والعناء والتعب والنصب ما دلم الربح مضموناً عن طريق الربا؟ وهكذا تتعطل الكثير من المشروعات النافعة، ويتوقف تقدم الانتاج. بينما في الواقع ان الاسلام يمجّد العمل، بل ويعدّه عبادة والفضل وسيلة من وسائل الكسب، كما يوجه المسلم الى استثمار ماله في لوجه العمل الشريفة. وبنكرنا حديث متفق عليه للرسول الكريم ﷺ بقوله: ((اعطوا الاجير لجره قبل ان يحف عرقه))⁽²⁾. ومن يتدبر المعنى العميق لقوله للماثور على اعطاء الحقوق، وتشجيع العمل والعمال يتوصل الى حقيقة بناء الدولة العربية الاسلامية.

4. ومن حكمة تحريم الربا؛ فتح ابواب الخير في وجه للمسلم ليتزود من الاعمال الصالحة - وخير الزاد التقوى - حين يقوم باقرض لخير بلا فائدة ابتغاء مرضاة الله وتقريج كربته. والرسول ﷺ يقول: ((...ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة))⁽³⁾. كما ويقول مؤكداً: ((من انظر معسراً او وضع عنه، انظله الله - جل في علاه - في ظله))⁽⁴⁾.

5. يؤدي للتعامل الربوي الى اضرار خلقية كثيرة؛ فإن من طبيعة المرابي حرصه الشديد على المال، فيكون انساناً بخيلاً قد استولى عليه الشح من كل جانب..

(1) سورة البقرة، جزء من الآية - 279.

(2) البخاري، صحيح، المظالم، (باب: لا يظلم المسلم المسلم...)، وينظر: مسلم، البر، (باب: تحريم الظلم).

(3) مسلم، البر، (باب: تحريم الظلم)، 2274/4.

(4) احمد، المسند، الرقم (2959).

فضلاً عن صفات وضعية أخرى تنزل بالإنسان عن مكانته التي ينبغي ان يتبوأها.

6. يكون المقرض - في الغالب - غنياً، والمستقرض فقيراً. وهذا اللون من المعاملة يمكن للغني من اخذ المال الزائد من الفقير، فيقتصر الفقير لمصلحة الغني، فيزداد الغني غنيً والفقير فقراً، فتضخم طبقة من المجتمع على حساب طبقة أخرى - فيختل التوازن الطبقي للمجتمع وتزداد الكراهية - بينما اراد الاسلام ان تشمل الثروة كل افراد المجتمع، وذلك بقوله عزوجل: ((كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ...))⁽¹⁾. وخير مثال على ذلك ما نراه من تنازع بين طبقتي العمال وارياب العمل في الدول الغربية الأخرى، بينما نجده أقل من ذلك في مجتمعاتنا الإسلامية.

7. كثيراً ما تظل ظهور ذوي الحاجة ممن لقتضوا بالربا تنوء بذلك القرض الذي تزداد شدته عليهم سنة بعد سنة - وهذا حال الدول المقرضة من صندوق النقد الدولي - بل ان الابناء يرثون عن ابايهم حملاً ثقيلاً تظل صخرته جاثمة على الصدور، ولا يكادون يتخلصون منه الا بعد ان يؤدوا الى المرابي اضعاف ما اعطاهم... وهذه الحالة الظالمة قد تؤثر تأثيراً مباشراً في سلوك هؤلاء الافراد، فينجرف بعضهم في ارتكاب الجرائم ليتخلص من هذا العبء الذي تركه يتقلب على جمر الغضب، مرققةً وغضباً، وغشاً، واحتيالاً، وقتلاً... بل ان هذه المعضلة الكاداة قد تؤثر في تعليم اولادهم وتربيتهم فوق الاحزان التي لاتفارقهم في الليل ولا في النهار، وتتحول المادة عندهم الى غاية وليست وسيلة، وبذلك تغيب القيم الإنسانية والأخلاقية.

⁽¹⁾ سورة الحشر، جزء من الآية -7.

8. ومما ينكره الفقهاء؛ من أن المال الذي يقتضيه الإنسان بالربا ويتجر به امرٌ موهوم، فهو يحتمل الربح والخسارة، ولما كان اخذ المال ربا متيقناً، والربح موهوماً صار تقويت المتيقن لأجل الموهوم لا يخلوا من ضرر⁽¹⁾.

يتضح مما تقدم، أن تحريم الربا ليس مجرد تحريم سلبي، بل هو داءٌ خطير، وشرٌ مستطير، أراد الله عز وجل به أن يخلص الإنسان من ظلمه لأخيه الإنسان.

ب- تحريم الربا في أموال القروض الدولية: صار بديهياً أن تصاب بعض الحكومات والدول بإزمات اقتصادية خانقة، فتهرع إلى دولة قريبة أو بعيدة أو باللجوء إلى مؤسسات مالية - كصندوق النقد الدولي والبنوك الاقتصادية الأخرى - تستدين منها لكشف غمتها وسد حاجتها أو لتطوير وسائل بلادها العلمية والعمرائية، ولا تكون تلك القروض التي تطلبها الدول - في الغالب - إلا كبيرة.. ويحل موعد قضاء الدين، أو وفاء قسط منه... وقد تعجز الدول عن سداده فيزداد الربا المترتب عليه.. وقد تعتمد الحكومات على فرض ضرائب أخرى على أبناء شعبها لتصفية قسط ديونها، الأمر الذي يؤدي إلى حقد الناس على حكوماتهم وتظل المعضلة مستعصية على الحل. وهكذا تضطرب شؤون الدول، ويستفحل الداء، وتضيق نفاس الناس، ولا تجد الدولة سبيلاً إلى الخلاص مما تعاني فيقوم بعض شبابها محاولاً تخليصها من معضلتها بمظاهرات صاخبة، وثورات دامية، وحروب ضارية تاكل الأخضر واليابس، وتهلك الحرث والنسل... وهكذا يؤثر التعامل الربوي بالنتيجة على سياسة الدول ولمنها... كما ينجم عنه تحطيم لاقتصاديات البلدان المستدينة عن طريق قراصنة الغرب وأمريكا، وقد وعى لنا ذاكرة التاريخ بأزمة كثيرة لذلك الاستغلال البشع، مثلما فعله الخديوي اسماعيل - في العصر الحديث - حين قام ببيع نصيب مصر في أسهم لقناة سنة 1875 م بما يقرب من أربعة ملايين جنيه، وتقول الوثائق أن مصر لم تأخذ هذا الثمن بل استولى عليه بعض المرابين استيفاءً لما استحق لهم من فوائد.

⁽¹⁾ ينظر الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف للشؤون الإسلامية، ط3، (الكويت، 1984م)، 22/

وهناك من الذين نسبة الربا فيها أكثر من ذلك إذا أضفنا إلى هذا الفوائد المركبة، وجدا أن نسبة الربا تتضاعف في سنوات إذا عجزت الدولة المدينة عن سداد دينها، وقد اعترف رئيس إحدى الدول العربية في خطاب له قاتلاً: ((إننا استدنا أربعة مليارات فتضاعفت حتى أصبحت كذا وكذا مليار))⁽¹⁾. هذا فضلاً عن أن العلاقة بين دولة وأخرى تزداد قوة ومنعة كلما كان التعامل بينهما قائماً على التعاون والتأزر، والعكس صحيح إذ جرى التعامل بينهما على أساس الشح والاثانية. يقول العلامة أبو الأعلى المودودي - رحمه الله - وهو يتحدث في القروض للدولية الربوية: ((يحمل هذا النوع من التعامل الربوي في نفسه مفيدة هي أشد خطراً وأكثر مضرّة على الإنسانية من سائرهما هي أن الأمم - بجميع ما تشتمل عليه من الأفراد والطوائف - تحتل مآليتها وحالتها الاقتصادية لأجل هذا النوع من القروض مما يؤثر تأثيراً غير محمود في الوضع الاقتصادي للعالم كلها، ويفرغ من بذور العدواة والبغضاء بين الأمم الأرض وشعوبها))⁽²⁾.

ويذكرنا ما عانته إنجلترا كمثال عندما شعرت باستباح الربا يوم اكتوت بناره فنادت بأعلى صوته: ((إلا أن الربا حرص وإثنية، إلا أن الربا مفسد للعلاقات الطيبة، إلا أن الربا موغر للعداء بين الأمم والشعوب))⁽³⁾.

ومما تقدم نجد أن الدين الإسلامي الحنيف قد حسم ذلك الصراع من خلال آيات الذكر الحكيم، وأحاديث المعلم الأول ﷺ، وللتقيد بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء والابتعاد عن الشبهات، فكان موضوع الربا واضحاً ولا يقبل الشك والتأويل.

(1) القرضاوي، يوسف الدكتور، فوائد البنوك هي الربا الحرام، ط1، دار الصعوة للنشر، (لقاهرة 1410هـ)، ص42.

(2) المودودي، أبو الأعلى العلامة، الربا، تحريه محمد عليم الحداد، دار الفكر، (بيروت، بلا)، ص61.

(3) عتر، نور الدين (الدكتور)، المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الإسلام، ط1، مؤسسة الرسالة 1400هـ-1980م، ص61.

الاستثمار وعلاقته بثبات سعر صرف النقود

الاستثمار لغةً: يعني النماء والزيادة⁽¹⁾.

واصطلاحاً: فيقصد به ذلك النشاط الاقتصادي الذي يستهدف توسيع الثروة الانتاجية من خلال توظيف رؤوس الاموال في المجالات الاقتصادية المختلفة⁽²⁾.

ويلاحظ ان المفكرين والفقهاء المسلمين لديهم رأي يوضح فيه مفهوم الاستثمار واحكامه وضوابطه من خلال كتاباتهم التي استندوا فيها الى احكام الشريعة الاسلامية، يذكر منها على سبيل المثال ما خصصه الشيباني بكتابه ((الاكتساب)) موضحاً فيه النمو المستحصل بالعمل التجاري قللاً: ((وبالتجارة يحصل ذلك، ولكنه ينمو المال))⁽³⁾. كما لتبري الجاحظ⁽⁴⁾، وتصدي بجديّة لسبل تنمية المال وتكثيره، وتعرض لقوائد التجارة والفضالها في تثير المال ايضاً في كتابه ((التبصر بالتجارة))⁽⁵⁾.

اما الماوردي فلقد اورد معنى للاستثمار بصيغة النماء ضمن قوله عن ضوابط الزكاة واحكامها قللاً: ((الزكاة تجب في الاموال المرصدة للنماء...))⁽⁶⁾.

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص106. وج15، ص341. وينظر: الغرور لهادي، للقاموس المحيط ج1، ص397.

(2) الشيباني، عبد المال ولغرون، الاقتصاد، (بغداد، 1969م)، ص34.

(3) الشيباني، الاكتساب في الرزق المستطاب، تحقيق: محمود عروس، (مطب الاثوار، 1938م)، صص37-38.

(4) الجاحظ، ابو عثمان عمرو بن بحر (ت255هـ/868م)، الجلاء، ص94.

(5) الجاحظ، (م)، الجلاء، صص24-28 وص32.

(6) الماوردي، الاحكام السلطانية والولايات العربية، دار الكتب العلمية، (بيروت 1978م)، ص113.

بينما يوضح للكاساني مفهوم الاستثمار من خلال تفسيره لعقود الاستثمار التجاري بقوله: ((المقصود من هذا العقد هو استثمار المال ...))⁽¹⁾.

كما أشار الدمشقي إلى مفهوم الاستثمار بصيغة أخرى قائلاً: ((الاستثمار والزيادة والنمو))⁽²⁾. وهذا يدل على المعنى الحقيقي للاستثمار، في حين يتعرض ابن خلدون إلى الاستثمار بصيغة التنمية بقوله: ((إن معنى التجارة هو تنمية المال بشراء البضائع ومحاولة بيعها بأعلى من ثمن الشراء))⁽³⁾. تجدر الإشارة إلى أن الفكر العربي الإسلامي قد أولى اهتماماً كبيراً لتنمية الأموال وعدم تعطيلها، لا سيما وأن الإسلام قد أوجب للزكاة في المال. لذا وجب الاستمرار في إثماء المال واستثماره حتى تستمر هذه الفريضة الدينية الهامة⁽⁴⁾. كما تشير الوقائع التاريخية إلى أن التجارة تمثل الميدان الاقتصادي الرحب في مجال توظيف الأموال واستثمارها لدى العرب منذ عصر ما قبل الإسلام⁽⁵⁾.

وبعد ظهور الإسلام، ونشوء للدولة العربية الإسلامية فقد حظيت التجارة بمكانة كبيرة، لدورها الرائد في نشر الدعوة الإسلامية في مختلف الاصقاع، ولكونها تمثل إحدى مقومات بناء الدولة اقتصادياً، وبذلك حظيت بمكانة كبيرة في المجتمع الإسلامي بعد أن اقتصرت عما كان يشوبها من رواسب لا تتسمج مع

(1) الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن سعود، (ت587هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط1، (للقاهرة 1910م)، ج6، ص88.

(2) الدمشقي، جعفر بن علي، الإشارة إلى محاسن التجارة، تح، البشري الشوريجي، (الاسكندرية، 1977م)، ص95.

(3) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، (ت808هـ/1405م)، المقدمة، مكتبة الهلال، (بيروت 1983م)، ص ص 394-395.

(4) عبد السامي، شوقي، المال وطرق استثماره في الإسلام، (بغداد 1985م)، ص185. وينظر: قفاضي، خولة عيسى، وسائل الاستثمار المالي في المجال التجاري (بحث غير منشور)، ص3 وما بعدها.

(5) خليل، محسن، في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي، (بغداد 1982م)، ص ص 54-55. وينظر: ياسين، نجمان، تطور الأوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة والراشدين، (دار الشؤون الثقافية العامة، 1999م)، ص ص 70-74.

أخلاقية الدين الإسلامي الحنيف. إذ أصبح الاستثمار عملاً مشروعاً مادامت لماليته ووسائله بعيدة عن الفسح والاستغلال⁽¹⁾.

وتأخذ الاستثمارات التجارية أوجهاً عدة؛ من بينها النشاط الاستثماري الفردي الذي يوظف من خلاله الأفراد أموالهم بما يتفق وما يمتلكونه من خبرة ودراسة بمتطلبات العمل⁽²⁾.

وتقع ميادين هذه الاستثمارات في مجالات عدة، من أبرزها تجارة العروض التي تشمل الأمتعة والبضائع والجواهر... والمجال الثاني في العقارات التي تشمل على المسقات مثل الدور، الحوانيت، الحمامات، المعاصر، والأفران..

أما المجال الثالث فيشتمل على المال النالطق ويتضمن التجارة بالكرام، المائنية، والرفيق. كما يعد العمل في الصيرفة للمجال الرابع في الاستثمار المالي، ويشتمل على تجارة العملة، لا سيما وأن مهنة الصيرفة قد قامت بتسهيل أمر تداول العملات في الأسواق التجارية⁽³⁾، وتحرير اللوائق المالية وتنظيمها⁽⁴⁾.

كما كان من مهام الصيرافة الأخرى في دعم الاستثمار التجاري قبول اللوائق المالية التي كانت تهيم للصيرافة سيولة نقدية تمكنهم من إعطاء القروض التي يتطلبها النشاط الاقتصادي، فضلاً عن كونها تمكن الصيرافة من استثمارها في مشاريع تجارية مختلفة، كالدخول في المضاربات، وتأسيس الشركات⁽⁵⁾.

(1) وجاء حديث المصطفى ﷺ من غشنا ليس منا. ينظر: الشيباني، الاكتساب، ص 37.

(2) للفاضلي، خولة، وسائل الاستثمار، ص 7.

(3) للشمسي، الأثرية إلى محاسن التجارة، مط المؤيد، (نمق 1318هـ)، ص ص 17-18.

(4) السدي، لمل عبد الحسين، الصيرفة والجهينة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية

الاداب، جامعة بغداد 1985م، صص 276-310.

(5) قنوتخي، القاضي أبو علي المحسن بن علي (ت 384هـ/944م)، نشور المحاضرة وأخبار المذاكرة، مط دار صادر، (بيروت 1972م)، ج 8، ص ص 38-39. وينظر: الهال بن المحسن بن إبراهيم (ت 448هـ)، تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، (بيروت 1904م)، ص ص 90-91. وينظر: الدوري، عبد العزيز، تاريخ المرق الاقتصادي، ص 167.

بينما يتمثل الوجه الثاني للاستثمارات التجارية بالشركات، وقد عرف العرب نظام الشركات منذ عصر ما قبل الاسلام، فكانت تجارتهم غالباً ما تقوم على اساس الشراكة بين الافراد، فمنهم من يسهم بعمله، وآخرون يسهمون بالمال والعمل معاً، وكانت الارباح توزع وفق نسب معينة يتفق عليها مسبقاً، ولقد استحسن الاسلام هذا النمط من للنظم التجارية لانها قائمة على اساس التعاون، فضلاً عن كونها مبنية على توافر الخبرة التجارية والمستلزمات المالية التي قد لا تتوفر مجتمعة عند بعض الأشخاص، فقد لا تستثمر الاموال بشكل جيد بسبب افتقار اصحابها الى الخبرة، لا سيما وان هناك صنوفاً وابواباً للاستثمارات التجارية التي لا يدخل فيها الا من كانت له الخبرة الكافية⁽¹⁾.

مشروعية العمل التجاري طبقاً للقرآن الكريم و السنة:

ورد في محكم التنزيل ما يدل على مشروعية العمل التجاري -البيع والشراء و على اساس للمشاركة بقوله تعالى: ((رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الْأُصُولِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ...))⁽²⁾. وقوله جل في علاه:

((قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْفُلُكَاةِ يُذْنِبُونَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ...))⁽³⁾.

اما ما يذكر في السنة للنبيه الشريفة في ما يتعلق بمشروعية للتجارة، فقد جاء عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ انه قال:

(1) الذبور، ابراهيم فاضل، عقد المضاربة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية الشريعة، جامعة بغداد 1973م، ص3.

(2) سورة النور، جزء من الآية- 37.

(3) سورة ص، جزء من الآية- 24.

((إن الله يقول: «أثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهما»⁽¹⁾). وقد أجاز الإمام مالك⁽²⁾ الشركة في استثمار الأموال وتوظيفها، والشركات المعنية هنا شركة العقود، أي التي تنشأ بعقد بين اثنين أو أكثر، وهي على خمسة أشكال⁽³⁾، وهي: شركة المضاربة، شركة العنان، شركة الوجوه شركة المفوضة، وأخيراً شركة الإبدان.

عرفت المضاربات لتجارية منذ عصر ما قبل الإسلام - كما أسلفنا -، ثم استمر المسلمون يعملون بها في عصر الرسالة وما بعدها، فقد ذكر ابن العباس ابن عبد المطلب دفع مالاً كمضاربة، واشترط على صاحبه شروطاً، فرفع ذلك إلى الرسول الكريم ﷺ فأجازه⁽⁴⁾، ثم استمر العمل بالمضاربة في عصر الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم)، فقد ذكر أن الخليفة الراشد الثاني عمر الفاروق رضي الله عنه قد أعطى مالاً لليتيم مضاربة⁽⁵⁾، كما ورد عن الخليفة عمر رضي الله عنه أيضاً أنه أخذ من ولديه عبيد الله وعبد الله نصف الربح لبيت المال، وذلك في مال لهما مع أبي موسى الأشعري، حينما اقترضه كان أميراً على البصرة لغرض شراء متاع من العراق ونقله إلى المدينة لبيعها فيها فقد الخليفة المال المقرض من بيت المال على أساس المضاربة⁽⁶⁾، وكان الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه من كبار التجار، وغالباً ما دفع

(1) ابن داود، سليمان بن الأثعث الأزدي السجستاني، (ت275هـ)، السنن مطب البجلي الحلبي، ط1، (القاهرة 1952م)، ج3، ص256.

(2) مالك، الموطأ، مطب مصطفى محمد، (مصر 1971م)، دار النفوس، (بيروت 1985م)، ج4، ص479 وص484.

(3) للرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت483هـ)، المبسوط (القاهرة 1324هـ)، ج11، ص156.
(4) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، (ت458هـ)، السنن الكبرى، مطب مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1737م، ج6، ص111.

(5) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت1172هـ/1250م)، نيل الأوطار، مطب مصطفى البجلي الحلبي، (القاهرة 1961م)، ج5، ص267.

(6) الشوكاني، (م.ن)، نيل الأوطار، ج5، والصفحة ذاتها.

بأمواله مضاربةً على النصف⁽¹⁾، ومن بين المضاربات الاستثمارية ما لورده ابن سعد عن سفيان الثوري الذي عقد شركة مع عدد من كبار التجار اليمانيين⁽²⁾، وتوالى العمل بهذا المجال في العصور التي تلتها، ففي إشارة إلى ما نقله وكيع عن مضاربات السراج النحوي مع التاجر البغدادي (يسار بن محدوج) الذي كان يتنقل بين العراق وبعض البلدان حتى وصل إلى الصين⁽³⁾.

كما تحدث للتوخي من أن شخصاً من أهل البصرة قد شارك غلامه في التجارة ودفع إليه ثلاثة آلاف دينار واستثمرها في تجارة المتاع⁽⁴⁾. فضلاً عن أن بعض القضاة كانوا يستثمرون أموال الأيتام مضاربة. يذكر أن القاضي محمد بن محمد بن جعفر الأنباري. قد أوعز باستثمار تركة أموال تعود لطفلين يتيمين وأمر أحد أئمنائه بأن يكون مشرفاً على المضارب بهذه التجارة⁽⁵⁾.

وبذلك لجمع الفقهاء على أن لحكام المضاربة تتألف من: رأس المال، العمل، والربح، واشترطوا أن يكون رأس المال من النقود المضروبة ((الدرهم والدنانير))⁽⁶⁾، والا يكون ديناً في ذمة المضارب، ويجب أن يكون رأس المال معلوماً أي (محددًا) لأعاقبته عند التصفيه بعيداً عن المنازعات لأن ((جهالة رأس المال تؤدي إلى جهالة الربح))⁽⁷⁾.

(1) للمرخسي، المبسوط، ج12، ص18.

(2) ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد، الكتاب، (ت230هـ/844م)، الطبقات الكبرى، مط بيروت، (ت1332هـ)، ج6، ص372. وينظر: قفاضي خولة، وسائل الاستثمار المالي، ص23 وما بعدها.

(3) وكيع، محمد بن خلف بن حبان، (ت306هـ)، أخبار القضاة (القاهرة1947م)، ج2، صص81-82.

(4) التوخي، الفرج بعد القسدة، مط الهل، (مصر1903)، ومط (القاهرة1955م)، ج3، ص75.

(5) التوخي، الفرج بعد القسدة، ج3، ص76.

(6) ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد (ت630هـ) المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل، دار الفكر للطباعة والنشر، (بيروت1985م)، ج5، ص190.

(7) ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد، (ت595هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار المعرفة، ط4 (بيروت1978م)، ج2، ص179. وينظر: ابن قدامة، المغني، ج5، ص190.

لما فيما يتعلق بالعمل فيطلب تعقيد المضارب بنشاطات معينة، كما اجازوا
انهاء المضارب عن التعامل بصنف معين من السلع، بينما في المضاربة المطلقة
فقد اختلف الفقهاء في حدود العمل فيها⁽¹⁾.

لما فيما يخص الحكم الخاص بالريح، فلا بد من بيان مقدار نصيب كل طرف
منه عند التعاقد، لأن جهالة ذلك توجب فساد العقد⁽²⁾. كما يتوجب ان يكون نصيب
كل من المتعاقدين بنسبة شائعة من الريح، وليس مقدراً عدداً. وذلك لان اشتراط
مبلغ محدد لاحدهم ربما يستدعي الريح كله⁽³⁾.

ومما نعلم انفاً فان الاستثمار يسهم في نشأة القاعدة الاقتصادية - البنية
التحتية - المبنية لاقتصاد الدولة وتوسيع الثروة الانتاجية من خلال توظيف الاموال
وفق احكام الشريعة الاسلامية - فهو يبتعد عن الربا الذي ينبذه الدين الاسلامي
الحنيف - من خلال اسهام رؤوس الاموال والعائلة البشرية والاربح المتحقق
سيفضي بالتاكيد الى تحقيق وفورات مالية ونقدية من العملات الذهبية والفضية،
ومعروض من السلع والخدمات التي تشكل الاساس في الناتج القومي للدولة، والذي
ينعكس ايجابياً على سعر صرف النقود وقوته من خلال الاستثمار في مجالات
الحياة المختلفة.

عمليات الصرف:

ولا يفوتنا ان نذكر ان عمليات الصرف تؤدي دوراً رائداً في اكمال الصورة
الناشئة للنشاط الاقتصادي، وبذلك كان لا بد من التعرض الى الصيرفة:

(1) مالك بن انس، المدونة الكبرى، ج5، ص120. وينظر: الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع،
مط، الاميرية الكبرى، (بلاق 1318م) ج6، ص82. وينظر: ابن قدامة المغني، ج5، ص154.

(2) الكاساني، بدائع الصنائع، ج6، ص85. وينظر: ابن قدامة، المغني، ج5، ص21-144.

(3) المرخسي، المبسوط، ج22، ص150. وينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ج6، ص148.

1. فالصيرفة لغةً: من الصرف، ويعني فضل الدرهم على الدرهم، والدينار على الدينار.. والصرف يعني أيضاً بيع الذهب بالفضة أو تحويله بالعكس، كما يعني استبدال الدينار الذهبي بالدرهم الفضية⁽¹⁾. مما حدا بالزبيدي من التركيز على المعنى المهني للصيرفة فدعاه بـ((صراف للدرهم ونقادها))⁽²⁾.

وبذلك حددت مهنة الصيرفة بأنها: ((مزاوله الصرف بين العين والورق في التفاضيل بين النقود المختلفة))⁽³⁾. وما يترتب على ذلك من تقدير جودتها وتمييز المشغوش فيها ومعرفة محاولات التكتيل والتزييف في الوزن، لو بنسبة نقاوة المعدن الجيد المضروب منه⁽⁴⁾.

وبلاحظ ان هذه المعطيات تؤثر ايجابياً على سعر صرف النقود مثلما ورد ذكره سابقاً.

اما في اطار للمعنى المهني للصيرفة فقد حدد القلقشندي ماهية عمل الصراف في دواوين الدولة ذات العلاقة بالامور المالية بقوله: ((ان الصيرفي هو الذي يتولى قبض الاموال وصرفها ...))⁽⁵⁾. الامر الذي يتطلب من الصيرفي دقة في تقويم العملات لتمييز جيدها من رديتها، وصرفها، ومبادلتها، وانفاذ جيدها، ورد زيوها. لذا اطلق على الصيرفي في تسمية الناقد و(الناقدي)⁽⁶⁾.

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص190. وينظر: الزبيدي، محب الدين ابو الفتح محمد بن محمد الحسيني، (ت1205هـ)، تاج المروس من جواهر القلموس، مط الجبرية (مصر 1306هـ)، ج6، ص163.

(2) الزبيدي، تاج المروس، ج6، ص164.

(3) البيروني، محمد بن احمد الخوارزمي، (ت440هـ/1048م)، الجواهر في معرفة الجواهر، باعتناء من كركو، جمعية المعارف الحثانية، (حيدر اباد الحكن 1355هـ)، ص242.

(4) الدمشقي، الاشارة الى مجلس التجارة، ص54.

(5) القلقشندي، ابو العباس احمد بن علي (ت821هـ/1418م)، صبح الاعشى في صناعة الانشاء، (نسخة مصورة عن الطبعة الاميرية) مط لوسا تسولمس، (القاهرة 1383هـ)، ج 5، ص466.

(6) السمعاني، الاتعاب، ص551.

ومن الناحية العملية فقد شهدت الدولة العربية الإسلامية وعلى مدى طويل تطور نشاطها المصرفي، والذي اسهم بشكل فاعل في تنظيم الحياة الاقتصادية والمالية، والسياسية، ومنذ وقت مبكر من نشوئها، وتعد حقبة العصر الأموي زخرة ((الاسما في الشام والبصرة والكوفة ولقسطاط والقيروان))⁽¹⁾. ووصل هذا النشاط اقصاده اثر بناء مدينة السلام - مركز الخلافة الإسلامية - بغداد، وهو امر طبيعي يتناسب وكونها كبرى المدن.

وتبرز أهمية عمل الصراف من خلال المسؤولية التي تقع على عاتقه، لان الاسواق تحتوي على انواع شتى من العملات النقدية التي تختلف نوعاً، ووزناً، ونقاوة ... وهذا متأت من تعدد دور ضرب النقود في الاقاليم، واختلاف السكة التي تضرب بها النقود⁽²⁾. وتحكم الايادي الاجنبية الدخيلة فيها احياناً، والناشئة عن ارتباك الظروف السياسية ابان للتسلط الاجنبي وتأثيراته السلبية على نوعية النقود المطروحة للتداول، وعموم العمليات الاقتصادية والمالية⁽³⁾. ووجدنا خير من يحدد العمل الوظيفي للصيرفة مهنياً ما يذكره المؤرخ الفلقشندي، اذ حصره في دواوين الدولة في جانبها الحسابي، كقبض النقود والامعان فيها لتمييز جيدها من رديتها ورد زيوفها وصرفها ومبادلتها⁽⁴⁾.

(1) الطي، صالح لعمد، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الاول الهجري، مط المعارف، (بغداد 1953م)، ص 233 وص 279، وص ص 289-290.

(2) البلاذري، ابو الحسن احمد بن يحيى بن جابر بن داود البغدادي، (ت 279م/892م)، فتوح البلدان، مط المعارف، (القاهرة 1901م)، ص 471 وما بعدها وينظر: الموردي، الاحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، (بيروت 1978م)، ص 153 وما بعدها. وينظر: ابن خلدون، المقدمة، طبعة بالاراضيت، مكتبة المثلث، (بغداد، بلا)، ص 226 وص 261.

(3) ابن خرداذبة، فو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت 300م/912م)، المسالك والممالك، مط بربل، (الدين 1889م)، ص 34 وص 38. ينظر بقسطه، مقمة في تاريخ الحضارات القديمة، شركة التجارة والطباعة المحدودة، (بغداد 1955م)، ج 1، ص 436. وينظر: النوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري مط المعارف، (بغداد 1948م)، ص 227.

(4) الفلقشندي، صبح الاعشى في صناعة الانشاء، ج 1، ص 466 وما بعدها.

ولكون النقود تضرب من المعادن الثمينة (الذهب والفضة) وبسبب ندرتهما، ومحدودية مناجمهما في العالم، وتزايد الإقبال العالمي على اقتنايهما - العرض والطلب - مما يؤدي إلى تعرضها إلى أنواع شتى من الغش والتكتيل، والتزييف سواء في وزنها، أو في نسبة نقالة المعدن الجيد المضروبة منه، وهذه جزء من الأسباب التي تؤثر على سعر صرف النقود وتارجحه، وهذا يبرز دور الصيرفي كما ورد ذكره.

تجدر الإشارة إلى وجود اناس لديهم مستوى مناسب من الاداء الاقتصادي الاستثماري، فيحاولون الاشتغال بالمشاريع الاستثمارية لكنهم في اغلب الاحيان لا يملكون راس المال اللازم لتوظيفه (استثماره) في مثل هذه المشاريع، فيلجؤون إلى الحصول على المال من الصيرفة، أو للتجار، أو للموسرين، أو من بيت المال. وهي قروض ميسرة تقدمها إحدى هذه الجهات وفق تأكيد الشرع الاسلامي. وفي جانبه الآخر يوجد فاس اخرون يمتلكون رؤوس اموال مكتنزة وليس في مقدورهم استثمارها ذاتياً، فهم والحال هذه يرحبون بمن يبدي استعدادة لاقتراضها واستثمارها على ان يكون لهم نصيبٌ محددٌ من الربح المتحقق من النشاط الاستثماري، الذي يمارس من خلال رؤوس اموالهم المقترضة. وعليه فان هذا النشاط الاستثماري كونه يضيف رؤوس اموال جديدة إلى اصول الاموال الموظفة في الاسواق والمشاريع الانتاجية الاخرى القائمة في المدن أو الاقاليم، ومن شأن الاستثمار ان يسهم في تنمية الاسواق وتنشيط الحركة التجارية فيها، وخلق فرص عمل جديدة لانس كانوا بالامس للقريب عاطلين عن العمل، كما وفي الوقت نفسه يخلق مورداً جديداً يضاف إلى موارد بيت المال⁽¹⁾. ان هذا النمط من الاستثمار يسهم في تكوين عجلة الاقتصاد وانتقال الثروات بين المساهمين، الامر الذي ادى إلى رفع مستوى المعيشة بشكل عام بين الافراد ايضاً.

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص382.

يذكر في هذا المجال ابن خلدون: ((إن الاموال الموظفة في مجال التجارة اوفر ربحاً من الاموال الموظفة في مشاريع إنتاجية أخرى، كما انها لا تتعارض مع مبادئ الدين الحنيف))⁽¹⁾.

يلاحظ ان عمليات الاقتراض قد وفرت فرصاً جديدة للأفراد والجماعات التي تتطلع الى ممارسة النشاط الاقتصادي، او تحسين نمط انتاجها في المجالات الاقتصادية الأخرى؛ كالزراعة، او الحرف الصناعية... ويبدو ان طبيعة الاغراءات في مجال التجارة، والتي كانت تقراءى امام اعين مستثمري رؤوس الاموال، او للمقترضين تجعلهم يفضلون استثمار الاموال التي اقترضوها فيها، ويعزلون عن خوض المجالات الأخرى⁽²⁾.

وما يهتما في هذا الصدد التأكيد على مبدأ سلامة الاقتراض، سواء اكان متأتياً من الصرافين، لم من التجار المومنين، لم من خلال بيت المال - مع اختلاف الطبيعة الاستثمارية لكل منهما - ويذكر ان الخلل يكمن في صيغ تقديم القرض، واعني بها فيما اذا كانت تتقاطع مع مبادئ الشرع لم لا⁽³⁾.

وينصب اهتمام المقترض في هذه الحالة على مدى نجاح المشروع الاقتصادي الاستثماري وزيادة ريعه، وتحقيق الفائدة المرجوة التي تضاف الى راس المال بمثابة هامش الربح عن راس المال المستثمر بعد طرح للتكاليف. وهكذا يتبين لنا ان عمليات استثمار للقروض متى ما اسهم فيها راس المال فله نصيب محدد من الربح، سواء اكان مقترضاً من التجار لم من الصرافين.

(1) ابن خلدون، (م.ن)، ص394.

(2) الجاحظ، عمرو بن بحر، البخلاء، مطب دار المعارف، (القاهرة 1971م)، ص27 وص29 وص31 وص85 وص89.

(3) سيد سابق، محمد، فقه السنة، اسلامنا، (القاهرة 1982م) ج3، ص182 - 183.

ولذلك يبدو ان مهمة استعادة مبلغ القرض وفق الشروط المتفق عليها، ستعتمد على نجاح المشروع الاستثماري وحسن استخدام رأس المال المقرض (الموظف)، وحصول القدرة الشرائية لدى الافراد التي من شأنها سحب ناتج المشروع - سلع وخدمات- وبذلك فان كل هذه العوامل مجتمعة تسهم في جعل المشروع الاستثماري يمتلك القدرة الذاتية على مواصلة النمو لتحقيق الغاية.

الجهيزة:

وهو مصطلح يعبر عن حرفة ووظيفة ترتبط مهامها بالقضايا المالية ذات الاختصاص بالامور المالية⁽¹⁾، أي ضبط الامور المالية في دولوين الدولة وتسهيل التعامل المالي، والجهيزة هو للخبير بالنقود، وجمعه جهيزة، وجاهيزة⁽²⁾.

وعرفها السمعاني وذكرها البلاذري قائلا: ((حرفة معروفة في نقد الذهب))⁽³⁾.

كما عرف الجهيز ((بالنقاد للذهب والفضة))⁽⁴⁾، لقدرته على التمييز بين الجيد والردئ من الدنانير والدرهم، ولمعرفته بزائفها وبهرجها ومستوقها⁽⁵⁾. كما ورد مصطلح الجهيز في نص للتوخي بمعنى (الناقد) حينما تحدث عن ناقد من الابله، طالب تاجراً بمبلغ قدره خمسمائة دينار عيناً وورقاً كان قد اقتضى عليه⁽⁶⁾، في حين يرى البستاني: ((ان الجهيز في الاصل الناقد العارف بتمييز الجيد من للردئ))⁽⁷⁾

(1) السعدي، لعل عبد الصين، للصيرفة والجهيزة، ص 18.

(2) ابن الاثير، اللباب في تهذيب الانساب، ج 1، ص 357. وينظر: الفتقندي، صبح الاعشى، ج 5، ص 44 وما بعدها.

(3) البلاذري، السمعاني، لسانب الاشراف، ج 3، ص 434. وينظر: ابن الاثير، اللباب في تهذيب الانساب، ج 1، ص 257.

(4) الفتقندي، صبح الاعشى، ج 5، ص 44.

(5) الجمحي، محمد بن سلام، (ت 231هـ) طبقت فحول الشعراء، المفسر الاول، شرح، محمود محمد شاكر، (القاهرة 1974م)، ص 5.

(6) التوخي، الفرج بعد الشدة، ج 4، ص 251.

(7) البستاني، نماذج العناصر البشرية، مجلة المشرق، العدد (32)، (السنة 1934 م)، ص 230.

ويراد به الصيرفي الرسمي، وهذا ما ذهب إليه للزيات أيضاً بقوله: إن الجهيز يعني: ((الناقد والصيرفي الذي تحال إليه لموال الجهات والاعمال))⁽¹⁾. ولم تأت السعدي بجديد بتعريف للجهيزة حيث جاءت جميع الآراء متوافقة بينما في رواية للتوخي ورد مصطلح للجهيز بمعنى (القسطار) حيث ذكر أنه كان يقوم بمهمة الاقراض وارتجاع المال من المقرضين بشكل دقيق⁽²⁾، ومما يشار إليه في هذا المصدر أن بعض المظان التاريخية قد أطلقت على الجهيز لفظ القسطار أيضاً للدلالة على المهام المالية التي اضطلع بها جهيزة الدولة في الدواوين الرسمية في بعض الحقب⁽³⁾، فعلى سبيل المثال وردت للجهيزة بمعنى مرادف لوظيفة القسطار في خلافة عمر بن عبد العزيز رحمه الله إذ كان لصاحب هذه الوظيفة في ديوان الخراج مسؤولية حساب الضريبة الخراجية⁽⁴⁾ وطبقاً لهذا المعنى يعرف ابن مماتي الجهيز بأنه: ((كاتب يرسم استخراج المال وقبضه وكتب الوصولات به))⁽⁵⁾ الأمر الذي استدعى أن تكون الجهيزة وظيفة من الوظائف الرسمية، فدفع الدولة العربية للاستعانة بالجهيزة أحياناً كموظفين رسميين في الأمور ذات العلاقة بالنقد، وطرق تعاملها اعتماداً على خبراتهم في الأعمال الحسابية، والصيرفة منهم، وبذلك أصبحوا أثبت ما يكونون بالخبراء الماليين لاسيما وقد أسهموا إلى حد كبير في جمع الضرائب وتقويمها⁽⁶⁾.

(1) الزيات، حبيب، الخزلة الشرقية، (بيروت، 1937م)، ج2، ص132.

(2) التوخي، الفرج بعد الشدة، ج4، ص24.

(3) ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله، (ت214هـ)، سيرة عمر بن عبد العزيز، (بيروت 1967م) ص160. وينظر: الفاضلي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت429هـ/1038م)، فقه اللغة، (القاهرة 1318هـ)، ص199.

(4) ابن عبد الحكم، (م)، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص160.

(5) ابن مماتي، اسد بن المهذب، (ت606هـ/1203م)، قوانين الدواوين، تب: عزيز سوريال عطية، (القاهرة 1943م)، ص ص 297-302.

(6) التوخي، نشوار المحاضرة، ج1، ص41 وص ص 72-73. وينظر: الفاضلي، خولة، الرقابة الادارية الادارية والمالية، 231.

يتضح ان الوظيفة المالية التي اضطلع بها الجهاز ضمن اطار العمل الرسمي كانت ترتبط بمهمة تعلم الايرادات، وتكثيف الحسابات التي تستلزمها ميزانية الدولة، فضلاً عن تولية اعمال الصيرفة في مؤسسات الدولة لتنظيم الوثائق المالية وتنفيذ امر صرف للمعاملات المالية المحالة اليه من الجهات المختصة، كتفيع مبالغ نقدية معينة بحسب الاوامر الصادرة بها⁽¹⁾. وفي ضوء تلك المعطيات يستطيع التمييز بين الصيرفي والجهاز. فالصيرفي يكون نطاق عمله محصوراً في السوق، والتجارة، بالرغم من ان بعض الجهاز كانوا في البداية تجاراً ايضاً، ثم للصرفوا بعدها للاشتغال بالصيرفة والانتماء⁽²⁾. فالجهاز يفهم من عمله كالمصرفي الذي يرقى الى مستوى العمل في مؤسسات الدولة، فهو صيرفي رسمي.

(1) القوي، (م)، تشوار المحاضرة ج 1، ص 41 ومن ص 72-73.

(2) الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي ص 157.

أثر النقود في المعاملات المالية

للنقود اثر فاعل في عمليات البيع والشراء في اسواق الدولة العربية الاسلامية المختلفة، ولولا النقود لصعب الحديث عن ذكر مصطلح السعر (الثنى) المحدد للسلع والخدمات المعروضة في الاسواق. فتوسع المبادلات التجارية والمالية، وكثرة متطلبات الخدمات التي تطلبتها الحياة الجديدة التي طرأت تدريجياً على المجتمع والزيادة المعقدة في موارد الدولة⁽¹⁾، وبرز ظاهرة التخصص الوظيفي عبر مراحل التطور الاقتصادي والمالي الكبير، وتعد جميعاً اسباباً وجيهة جعلت الحاجة الماسة الى نقود عربية خالصة لتقوم الفعالية لى النشاط الاقتصادي برمته، لان ما يميز لية دولة عن غيرها يتمثل بوجود هيكل من القيم الاقتصادية أي (اثنان المبيعات لوسائل الانتاج والسلع والخدمات...) لتكون النمىل الحقيقي والمعبر عنها.

السعر النقدي (الثنى):

هو عدد الوحدات النقدية التي تعادل قيمة وحدة واحدة من سلعة معينة⁽²⁾، في الفقه الاقتصادي. ومن هنا تبرز الحاجة الى النقود كأداة تقييم لا يمكن الاستغناء عنها في الدولة الاسلامية، وكان للناس احياناً يتعاملون بهذه النقود عدداً واحياناً اخرى بوزنها على اساس لها تير (ناقصة الوزن والقياس). وبذلك ينكر (ابو يوسف) ان للعرب لوزناً خاصة، اذ كانت قريش تزن الفضة بوزن تسميه درهماً، وتزن الذهب بوزن اخر تسميه ديناراً، فكل عشرة دراهم منها تساوي سبعة مثاقيل⁽³⁾.

(1) ابو يوسف، يعقوب بن ابراهيم، (ت182هـ)، كتاب الخراج، دار المعرفة، (بيروت 1979م)، ص45 وص57. وينظر: الموردي، الاحكام السلطانية، ص174 - 176 وص190 وص194.

(2) المقرئى، تقي الدين احمد بن علي بن عبد القادر بن محمد، (ت845هـ/1441م)، اغانة الامة في كشف الغمة، (القاهرة 1940م)، ص47.

(3) ابو يوسف، الخراج، ص15.

وهذا يمثل سعر صرف النقود، والذي يتأثر سلباً أو إيجاباً بعوامل عدة من بينها يذكر: حركة السوق، العرض والطلب، ونوعية النقود المتداولة، وتدخلات الدولة وتقلبات السوق، والوضع السياسي والأمني، والتعامل بالدينار الذهبي، ومبادلة النقود الأجنبية بالنقود المتداولة في أسواق الدولة العربية الإسلامية... على حساب الدرهم للفضي.

ولما كانت النقود قد ضربت من المعادن الثمينة كالذهب والفضة، ولندرة هذين المعدنين، ولتقلبات قيمة المعدن المضروب، ومحدودية مناجمهما في العالم، وتزايد الأقبال العالمي على اقتنائهما، نجد أن النقود التي ضربت منهما قد تعرضت إلى شتى أنواع الغش والتدليس والكسر والتزييف سواء في وزنها، أو في نسبة نقاوة المعدن الثمين المضروبة منه، وهنا دعت الحاجة إلى إبراز دور الصيرفي لتحديد الصالح من الطالح، لكي يتحدد سعر صرفها، ولهذه الأسباب مجتمعة كان يتحدد سعر صرف النقود.

ولكون المعروف من النقود آنذاك مقارنة إلى الدخل الكلي الذي يمثل نسبة منخفضة عموماً، إذا ما قورنت بتلك النسبة التي كانت سائدة في الدول المعاصرة لها، ويعود ذلك إلى حداثة نشوء الدولة العربية الإسلامية من جانب، وإلى الاقتدار إلى سوق مالية متطورة (نشاط مصرفي) من جانب آخر، وبذلك فقد استمرت هذه القضية رداً من الزمن، أخذت بالتطور إيجابياً بحكم ما رافقها من تقدم اقتصادي وسياسي ومالي، وما صاحبها من تطور في المجالات الأخرى، إذ برزت الحاجة إلى طلب النقود لتأمين الحاجات الضرورية، وهذا ناتج عن ضالة الانخارات والاستثمارات، واعتماد لاسس الدفع النقدي المباشر في التجارة والسوق إلى حين وبديهي أن يكون لمستوى الأسعار في مجتمع ما دور كبير في تحديد القدرة الشرائية لإبنائه، ولقد أشار للمشتقي إلى جملة من العوامل المؤثرة في تحديد سعر (ثمن) مادة معينة بقوله: ((أما تثمين ما يثمن الاعراض ومبلغ قيمته للمتوسطة، فهو فضلاً عن المكان الذي يلتمس معرفة ذلك فيه، وذلك لأن قيمة الاسفاط الهندية

بالمغرب مخالفة لقيمتها باليمن، والمتوسط (المعتدل) من اسعارها في احد المكانين غير المتوسط و المعتدل من اسعارها في المكان الاخرى قيمة المرجان بالمشرق غير قيمته بالمغرب، و ذلك لأجل القرب من المعادن...⁽¹⁾. فالبعد والقرب من اماكن توفير السلع و طرق نقلها و مدى الحاجة اليها و آلية السوق في العرض والطلب كلها عوامل مؤثرة في تحديد قيام السلع ارتفاعاً أو انخفاضاً، فضلاً عن توافر عوامل أخرى عدة⁽²⁾. ومما لوردته مصادرنا التاريخية نستشف ان مستوى الاسعار في عصر الرسالة و الخلافة الراشدة كانت مناسبة ومعتدلة، غير انها متباينة تبعاً لنوعية السلعة و مدى جودة صنعها و حاجة الناس اليها، فلقد كانت اسعار المواد الغذائية معتدلة، اما المنسوجات فكانت اسعارها مرتفعة نوعاً ما، غير ان سعرها يتوقف على نوعيتها وجودتها⁽³⁾.

اما في العصر الاموي، فلقد كان مستوى الاسعار مرهوناً بطبيعة الظروف السياسية، وحالة الاستقرار من عدمه، هذا فضلاً عن نوعية السلعة، وحجم الطلب عليها⁽⁴⁾.

توسعت العلاقات وشملت مجالات تجارية ومالية ونجم عنه بروز طبقة الصرافين فبدأ العمل بالاوراق المالية_ النقدية: وسوف نتطرق الى ما يأتي:

(1) الحمقي، الإشارة في محاسن التجار، ص 38-39.

(2) الفضلي، خولة، مستوى المعيشة، ص 20.

(3) الشيباني، لكسب، ص 41. و ينظر: ابن سعد، الملبقات الكبرى، ج 9 ص 41. وينظر: الطبري، تاريخ الزمّل، ج 4، ص 78.

(4) فيلانزي، فتوح البلدان، ص 355-356. و ينظر: الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج 6، ص 350. ينظر: الجعشاري، محمد بن عبدوس، (ت 331هـ/942م)، الوزراء والكتاب، مط مصطفى البابي الحلبي ونولاده، (القاهرة، 1938م)، ص 26.

1- استعمال الصكوك والسفاتيح:

والى جانب التعامل بالعملة النقدية من الدنانير الذهبية والدرهم الفضية. استعملت الصكوك والسفاتيح كوسيلة سهلة من وسائل التبادل التجاري والمالي خفيفة الحمل، ومضمونة وسهلة التعامل لأنها مبنية على الثقة المتبادلة وما يقابلها من رصيد رسمي، فضلاً عن الانتزيم بالقيم الاجتماعية والاخلاقية إذ أن مسألة ظهور الصكوك والسفاتيح نجم عنه وجود بديل عنه للمسكوكات المعدنية الثقيلة الوزن والصعبة الاصدار، كما لانت الى التوسع في العمليات التجارية، إذ كانت الصكوك والسفاتيح -اول الامر- عبارة عن ورقة تكتب عند الدفع او عند الاقتراض، ويوقع بها بعض الشهود وتختم وتكون بمثابة الصك، وقد سهلت هذه العملية الصفقات التجارية في حالات الاستدانة او التحويل من شخص لأخر، ومن مدينة الى اخرى من دون حمل النقود إذ كان التجار يكتبون للصكوك على الصرافين بدلاً من ان يدفعوا لهم النقود مباشرة فيتمتع بذلك الصراف بالدفع لو قد استخدمت هذه الطريقة في المدن الكبيرة، والموانئ التجارية تجنباً من حصول أي طارئ، وكان التجار لا يحملون النقود المعدنية إلا في حالات الضرورة⁽¹⁾. في حين كان للتوسع الاقتصادي عاملاً في ابتكار الاوراق النقدية، وقد تزايد عدد المؤسسات التجارية كما ظهرت صكوك بمثابة اوراق نقدية بعد اكتسابها صفة الإبراء القانوني⁽²⁾. تعامل الصرافون المسلمون بالصكوك والسفاتيح، الى جانب تعاملهم بالنقود، من الدنانير الذهبية والدرهم الفضية منذ وقت مبكر. لتسهيل مهمة التعاملات التجارية ودفع الاخطار المحدقة الناجمة عن نقل الاموال، ولتبسيط العمل المصرفي وزيادة فاعليته، وتوسيع مجالاته، لذا جرى التعامل بها في مختلف الاسواق لداخلية والخارجية وبضمانات

(1) معروف، ناجي، المنخل في تاريخ الحضارة العربية، (بغداد، 1966م)، ص 101.

(2) تضمنت وصولات لقاء ودائع الامهين من الذهب بشكله المختلفة، ثم تطورت تلك الوصولات الى صكوك. ينظر: البنك المركزي العراقي، نشرة صادرة بعنوان: (هل تعرف نقودك جيداً)، (بغداد، 1973م).

المصارفين أو غيرهم لقاء مبلغ يجري الاتفاق عليها بين الاطراف المتعاقدة ومن ثم تصرف الصكوك والسفقاتج (الحوالات) لحاملها.

أ- الصك لغةً:

هو امر خطي يدفع بواسطته مقدار معين من النقود الى الشخص المسمى فيه⁽¹⁾. واصطلاحاً: فهو والحال هذه، يعد وسيلة ضامنة لدفع الاموال الى مستحقيها⁽²⁾ او بمعنى اخر هي الاموال التي تعاطاها المصارفون بالذات. و يجري تحرير الصكوك بدقة متناهية، إذ يدرج اسم صاحبه كاملاً و مقدار المبلغ الواجب دفعه (رقماً وكتابةً)، وموعد الاستيفاء، محدداً بالشهر والسنة، وفيما إذا كانت عملية التسديد تتم مرة واحدة ام خلال دفعات، ثم يؤرخ و يختم. و قد يتطلب الامر ان يشهد على تدوين الصك شهود و يصنق عليه⁽³⁾. و يحترس بعدم ترك فراغ في الصك بعد ختمه لئلا تحصل فيه اضافات غير متفق عليها⁽⁴⁾، مما تسبب في خلقه للمشاكل والاستحواذ على مال اخر زيادةً يلاحظ ان صيغة التعامل بالصكوك كان يجري في اسواق الدولة العربية الاسلامية المختلفة، واسهمت في احداث نشاط اقتصادي ومالي في الاسواق، لا سيما ان للدولة كانت تنظم الصكوك بالمال والارزاق فتصرف تلك الصكوك لحاملها⁽⁵⁾، لقد تم للتطرق الى الصكوك للشخصية، في الوقت الذي جرى تحرير الصكوك من قبل الدولة فسميت بالصكوك للحكومة وتكف عن قبل الدولة.

(1) الفوارزمي، ابو عبد الله محمد بن احمد، (ت407هـ/103م)، مفاتيح العلوم، مطب شرق، (القاهرة 1342هـ)، ص38. وينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص99. وج2، ص459 (مادة صك).

(2) الفوارزمي، مفاتيح العلوم، ص53-54.

(3) ابن المهلب، هيثم بن سلمان، (ت275هـ)، ادب القضاة، مطب شركة التونسية، (تونس 1970م)، صص115-116.

(4) وكيع، اخبار القضاة، ج2، 369. وينظر: ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص812.

(5) البهقي، احمد بن ابي يعقوب، (ت284هـ)، تاريخ البهقي، مطب الري، (النجف، 1358هـ)، ج2، ص145.

ب- استعمال الصكوك (الرسمية):

جرى استعمال الصكوك لدفع الاموال منذ وقت مبكر كما اسلفنا، فاندفع الناس يتعاملون بها تدريجياً على نطاق واسع، وكانت الصكوك (الحكومية) تثبت في سجل خاص (الدواوين)، على اساس انها من النفقات التي صرفت من بيت المال⁽¹⁾.

كما انها تختم بختم الخليفة الخاص تأكيداً لصحتها وعدم تزويرها⁽²⁾. يذكر ان استعمال الصكوك منذ خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، (13-23هـ/634-643م)، ذلك ان الخليفة الراشد الثاني قد استخدم الصكوك في توزيع مقادير العطاء على مستحقه، اذ ارسل والي مصر (عمرو بن العاص) في البحر عشرين مركباً وفي كل مركب ثلاثة الاف ((ارب))⁽³⁾. ولدى وصولها امر الخليفة زيد بن ثابت بان يكتب للناس على منازلهم، وامره ان يكتب لهم صكوكاً من قراطيس، ثم يختم في نهايتها، فكان اول من صك وختم اسفل الصكوك⁽⁴⁾. لقد شاع استعمال الصكوك من قبل المسؤولين في الدولة وللصرافين على حد سواء، وكذلك من قبل التجار والمؤسسات المالية، ومن عامة الناس ايضاً في اسواق الدولة العربية الاسلامية واقاليمها بشكل ملفت للنظر، وحلت الصكوك محل التعامل النقدي المباشر وغير المباشر في كثير من الاحيان، إذ سهلت عمليات البيع والشراء، خاصة عندما لا تتوفر الاموال نقداً من جهة، ولكونها تمثل وثائق ائتمان مضمونة لتقريب الديون واستيفائها⁽⁵⁾. كما يذكر ان الصكوك المكتوبة والمؤرخة والموقعة والمختومة

(1) الثعالبى، لطائف المعارف، ص22.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص812.

(3) الارنب: مكيال مصري للخطبة خاصة، ويساوي ست وبيات، وكل وبة تساوي 8 اقداح كبيرة، واردب الخطبة: 125 كيلو غراماً. ينظر: هنتس فالتز، المكيال والاوزان الاسلامية، ص58. وينظر:

لكبيسي، النشاط المصرفي، ص88.

(4) البقوني، تاريخ، ج2، ص144-145. وينظر: لكبيسي، النشاط المصرفي، ص88.

(5) الصابي، الوزراء، ص73. وينظر: لكبيسي، النشاط المصرفي، ص88.

والمختومة يجري تثبيتها في الديوان إذا كانت محررة من جهة رسمية⁽¹⁾ ولا يفوتنا ان نذكر ان الختم المستعمل في الصكوك يمثل نوعاً خاصاً من الطين ذي لون احمر قان يجلب من احدى المدن التابعة للدولة العربية الاسلامية وهي (سيراغ) ويعرف بالقرص وطين الختم⁽²⁾.

وللضمان فقد شاع استخدام الصكوك في مجالات عدة، وبذلك حلت محل الاموال النقدية في التداول⁽³⁾، والصك المصروف كان يبطل مفعوله بعد صرفه ويمتح دافع للمبلغ البراءة⁽⁴⁾، ايضاً.

وبذلك ومثلما يذكر البيهقي: ((ان الدولة كانت تسترد ديونها من المدنيين عن طريق صكوك خاصة، تستطيع ان تصرفها عند الصرافين))⁽⁵⁾، او تسد ديونها باستعمال الصكوك⁽⁶⁾. كما كان الرحالة ناصر خسرو قد شاهد النشاط المصرفي في اسواق مدينة البصرة الرئيسية، مثل سوق خزاعة⁽⁷⁾، وسوق عثمان⁽⁸⁾، وسوق القلحين⁽⁹⁾، اذ لاحظ ان بإمكان التجار الوافدين من لفاق شتى الى مدينة البصرة ان يعطي كل واحد منهم ما عنده من مال ل احد للصرافين المعتمدين لديه، فيأخذ منه

(1) الصابي، (م-ن)، الوزراء، ص84.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ص266. وينظر: القنطري، صبح الاعشى، ج6، ص356.

(3) القنطري، نشور المفسرة، ج3، ص253، وج6، ص308.

(4) السمناني، علي بن محمد، (ت499هـ)، روضة القضاة وطريق النجاة، ج2، (بغداد، 1970م) صص 732 - 733. وينظر: ابن عبد ربه، احمد بن محمد، (ت328هـ/939م)، العقد القريد، دار الجبل، (بيروت، 1953م)، ج4، صص 306 - 307.

(5) البيهقي، المحاسن والمساوي، ج2، صص 159-160. وينظر: لكبيسي، النشاط المصرفي، ص93.

(6) الصابي، الوزراء، ص73.

(7) سوق خزاعة، ينظر ياقوت شهاب الدين ابو عبد الله، (ت626هـ/1228م)، معجم البلدان، ج1، ص435.

(8) سوق عثمان، ينظر: ياقوت، (م-ن)، ج1، ص435.

(9) سوق القلحين، ينظر: ياقوت، (م-ن)، ج1، ص435.

صكاً ثم يشتري كل ما يلزمه من الاسواق، ويحول دفع الثمن الى الصراف الذي تعامل معه ودفع نقوداً له⁽¹⁾.

وتبين من كل ذلك مستوى الرقي والتطور الذي بلغه النشاط المصرفي في مدينة البصرة - نجر العراق - والذي شمل تبادل العملات، وحفظ الودائع وتنظيم المعاملات، واحالة صرفها، والتدابير التي اتخذت لسحب هذه الودائع، كما ان هذه المعاملات المصرفية قد لوضحت عمق الثقة المتبادلة بين التجار والصرافين، الامر الذي ادهش المستشرق ادم متر فعده ارقى ما وصل اليه التعامل المالي في الدولة الاسلامية⁽²⁾، كما ان المنح والهبات التي تعطى الى المقربين من العلماء، والفقهاء، والشعراء والمفكرين من قبل بعض مسؤولي الدولة، كانت تدفع في بعض الاحيان بالصكوك⁽³⁾. كما تسترد الدولة ديونها من المدنيين ودفعي الضرائب عن طريق الصكوك⁽⁴⁾، او توفي ديونها باستعمال الصكوك⁽⁵⁾، فقد اشار (التتوخي) الى ان سعيد بن خالد، كان رجلاً جواداً، فاذا لم يجد شيئاً من النقود بين يديه تكفي لمن يريد ان يمنحه ما لا يكتب له صكاً بالمبلغ الذي قرر منحه اياه⁽⁶⁾. اياه⁽⁶⁾. بينما يذكر (ابن الجوزي) مضيفاً: ان صكاً حرر لعبيد الله ابن زياد بمبلغ ثمانمائة الف، اُحيل الى بيت المال ليتولى صرفه⁽⁷⁾. كما تشير النصوص التاريخية الى ان العطاء والارزاق كانت توزع على مستحقيها بالصكوك في صدر الدولة

(1) ناصر، خسرو طوي، سفر نامه، ترجمة: يحيى الفخلف، مطبعة لجنه التاليف والترجمة (القاهرة،

1945م) ص145. وينظر: الكبيسي، نشاط المصرفي، ص93.

(2) متر، آدم، الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري، مطبعة لجنه التاليف والترجمة والنشر، (القاهرة،

(القاهرة، 1948م)، ج2، ص380-381.

(3) التتوخي، المستجد من فملات الاجراء، ص137.

(4) البيهقي، المحاسن والمساوي، ج2، ص159.

(5) الصابي، الوزراء، ص73.

(6) التتوخي، المستجد من فملات الاجراء، ص175-176.

(7) ابن الجوزي، ابو القرج عبد الرحمن بن علي البكري، (ت597هـ/1114م)، سيرة عمر بن الخطاب،

دار القومية للطباعة والنشر، (القاهرة، بلا)، ص79.

الاموية⁽¹⁾. ويذكر أيضاً في هذا المجال أن والي العراق الحجاج بن يوسف الثقفي وزع العطاء على مستحقه بصكوك⁽²⁾، وأن يزيد بن المهلب بن ابي صفرة (96-97هـ/714-715م)، والي العراق في العصر الاموي أيضاً، كان عندما يشتري متاعاً من أحد الباعة، يصك للبتاع الصكوك، ويحول امر صرفها الى صالح بن عبد الرحمن المسؤول عن الخراج والامور المالية في الولاية كي يقوم بصرفها⁽³⁾.

ويؤكد (الطبري): ان صالح بن عبد الرحمن مسؤول الامور المالية بالولاية كما اسلفنا قد صرف صكوكاً للوالي بمبلغ مئة ألف درهم لحيلت اليه من الوالي يزيد ابن المهلب بن ابي صفرة⁽⁴⁾. تجدر الإشارة الى ان استعمال الصكوك اصبح شائعاً للفوائد الكثيرة المتحققة من استعمالها، فاستعملها كل من سعيد بن العاص الذي قيل انه اول من اُسس مصرفاً، وعبد الله بن العباس، وقيس بن سعد في معاملاتهم المالية المعتادة، وعندما يكون احدهم مديناً لآخرين ولا يقع بين يديه المال المطلوب يكتب على نفسه صكوكاً⁽⁵⁾. ينكر (الزبيرى)، ان عمرو بن سعيد بن العاص اضطر ان يدفع ثمن صك كان والده قد صكه على نفسه بمبلغ عشرين ألف درهم⁽⁶⁾، وأن عبيد الله بن العباس قد وقع قيمة صكوك محولة الى احد احد الصرافين⁽⁷⁾. وتذكر المصادر التاريخية ان الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز (99-101هـ/717-719م) للحرص على الاموال العامة والخاصة للمسلمين قد

(1) ابن عبد الحكم، فتوح مصر ولبهارها، مطبريل، (ايدن 1920م)، ص166.

(2) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج1، ص31.

(3) لكبيسي، النشاط المصرفي، ص89.

(4) الطبري، تاريخ الرسل، ج6، ص524.

(5) البلاتري، انساب الاشراف، مط الجامعة، ج4، 285، (القدس 1938م)، ص132. وينظر: ابن حبيب، محمد، (ت245هـ)، المحبر، منشورات دار الاقلاق الجديدة، (بيروت، 1361هـ)، ص46.

(6) الزبيرى، المعصب بن عبد الله (ت236هـ/850م)، نسب قرش، مطبع دار المعارف، (القاهرة،

1976م)، صص 177 - 178.

(7) ابن حبيب، المحبر، منشورات دار الاقلاق الجديدة، (بيروت، 1361هـ)، ص146.

امتنع عن صرف صك بعشرين ألف دينار كان سلفه الخليفة سليمان بن عبد الملك (95-99 هـ/713-717م) قد منحه لعقبة بن سعيد بن العاص قبل ان يتوفى الخليفة سليمان بن عبد الملك (ت99هـ/717م)⁽¹⁾، لأن المبلغ كبير ولا يريد الخليفة تحمل مسؤوليته فتركه لمن بعده بالخلافة.

واخيراً، يذكر ابن سعد ان عاصم بن عمر بن قتادة، وبشر بن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربة قد قدما على الخليفة عمر بن عبد العزيز في خلافته، فنكرا ان عليهما ديناً لا يستطيعان قضاءه وطلبا مساعدة الخليفة العادل في هذا الامر، فامر الخليفة لكل واحد منهما باربعمائة دينار، وكتب لكل منهما صكاً بالمبلغ الذي منح له، ووجه امر صرف الصك الى بيت المال⁽²⁾. واخر المطاف يؤكد ابن عبد الحكم، ان صكوكاً نظمت في خلافة مروان بن الحكم، ليوزع بموجبها العطاء⁽³⁾. ولا يفوتنا ان نذكر من ان فقهاء المسلمين لم يجزوا لفائدة على استعمال الصكوك لأنها تدخل في خانة الربا، الذي يتقاطع كلياً مع الشريعة الاسلامية.

ج- السفنجة لغة:

فهي معروفة كما يقول الخوارزمي في كتابه مفاتيح العلوم، وتعني كتاب يبعثه صاحب المال لوكيله، ويقضي بدفع مالا قرضاً يأمن به من خطر الطريق⁽⁴⁾، الطريق⁽⁴⁾، او هو خطاب الحوالة في التعبير المالي⁽⁵⁾. او بعبارة اخرى، السفنجة: السفنجة: يقصد بها اعطاء المال لرجل له مال في بلد تريد ان تسافر اليه، فتأخذ منه خطأ (أي سفنجة) لمن عنده المال في ذلك البلد رجاء ان يعطوك مثل مالك الذي

(1) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، دار العلم للملايين، (بيروت 1967م)، ص 58-59. وينظر: الكيسى، النشاط المصرفي، ص 89.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج 5، ص 257. وينظر: الكيسى، النشاط المصرفي، ص 90.

(3) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص 166.

(4) الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص 41. وينظر: فتاوى، شار القلوب، ص 545.

(5) البستاني، محيط المحيط، ج 1، ص 961.

سبق ان دفعته قبل سفره⁽¹⁾ لضمان نقل المال لقاء مبلغ تدعى في زماننا (بالعمولة المصرفية) من جراء الخدمة المضمونة. وبذلك من الممكن تسوية الحسابات، وتصفية الديون بين الاطراف المتعاملة بالسفاتيح او (الحوالات)، حسب ما يريته صاحب المال الذي يجتهد في المحافظة على سلامة ماله، وتجنبه لمخاطر الطريق⁽²⁾ من قطاع الطرق، لو الغازين، وعليه فان السفطة تمثل الوسيلة المضمونة إذ يدون في السفطة عادة مقدار المبلغ الواجب الدفع، عدداً ووزناً، وتصرف السفطة لحاملها⁽³⁾.

وبالسفطة يمكن نقل المال من بلد الى اخر، او من إقليم الى اخر دون تعرضه لمخاطر الطريق⁽⁴⁾. ويذكر التتوخي وابن الجوزي: انه يمكن تحويل الدين من شخص الى اخر وتصفية الحساب بين المتعاملين⁽⁵⁾. واصبح من الممكن تصفية الحساب بين مدن وإقاليم عدة دون الحاجة الى النقود بينها⁽⁶⁾. تشير النصوص التاريخية من ان السفاتيح (او الحوالات) قد استعملت من قبل للطرفين منذ وقت مبكر من قيام الدولة العربية الاسلامية في التعامل المالي المألوف.

أما السفطة اصطلاحاً:

أن مؤلف كتاب (مفاتيح العلوم) في شرحه (اصطلاحات الادارة)، لم يكن لديه شيء يقوله بالنسبة لكلمة سفطة لأنها معروفة⁽⁷⁾. يذكر ان للزبير بن العوام كان يأخذ بمكة الورق (أي الدراهم الفضية) من للتجار والمسافرين من الحجاز الى العراق، فيكتب لهم سفاتيح الى المسؤولين من فروع مصرفه في البصرة أو الكوفة،

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص298.

(2) السدي، الصيغة والجبهة، ص296.

(3) التتوخي، الفرج بعد الشدة، ج4، ص84. وينظر: الثمالي، وثيقة الدهر، ج1، ص244.

(4) للزبيدي، تاج العروس، ج2، ص59.

(5) شوار المحاضرة، ج8، ص222. الاكباء، ص192.

(6) جهشلي، الوزراء، ص109. وينظر: التتوخي، شوار المحاضرة، ج1، ص211-212.

(7) الخولزمي، ص41. وينظر: الكيسي، صدان، اسواق بغداد، ص270.

فيأخذون اجود من ورقهم⁽¹⁾، أو مثل ورقهم⁽²⁾، كما يشير المرخسي، وبذلك أصبحت السفائح تقوم مقام النقود. وهذه المزاي، ولا يوجد ما يشير إلى أخذ أي خصم أو فائدة عند صرف هذه السفائح (أو الحوالات) من قبل الصرافين، لأن هذا العمل يدخل ضمن الربا الذي يحذر منه الدين الاسلامي الحنيف، وإن الصيرفي يكتفي في الاستفادة من تعامله بمثل هذه للحالات، كونه يستغل من نقل جزءاً من امواله من المصرف الرئيس إلى أحد فروعه في المدن الاخرى، أو الاقاليم وبذلك يكون قد جنب ماله مخاطر الطريق، أو احتمال تعرض حامل النقود إلى السرقة من قبل قطاعي الطرق، أو الضياع.

ولا بد من الوقوف على رأي الفقهاء المسلمين لتحديد الموقف الشرعي الاسلامي فيما يترتب على صرف السفائح: إذ أباح الفقهاء استعمال السفائح (أو الحوالات) التي يتعامل بها الناس، إذا كان صرفها يتم بلا فائدة. تشير إلى الربا⁽³⁾. كما هي الحال في استعمال الزبير بن العوام وعبد الله بن عباس للذين تناولناهما قبل قليل⁽⁴⁾. وخلال المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها الدولة العربية الاسلامية، تطورت وسائل للتعامل التجاري والمالي والمصرفي في الاسواق، فنجم عنه ازدياد للنشاط المصرفي في جميع اقاليم الدولة، ولا سيما المدن الرئيسة منها. يروي الصابي: أن عمال الاقاليم كانوا أحياناً يرسلون وارداً اقاليمهم، كلها أو جزءاً منها إلى عاصمة الدولة العربية الاسلامية مع رسل أو بهيئة سفائح إلى تجار أو صرافين معينين يتولون صرف هذه السفائح وتحويلها إلى نقود كي يستفاد منها، يقال: ((مع الرسل أو سفائح تجار إلى تجار))⁽⁵⁾، كما يذكر (الجهشداري) في هذا

(1) المرخسي، المبسوط، ج 14، ص 37. ينظر: ابن قدامة، المغني، ج 4، ص 321.

(2) المرخسي، المبسوط، ج 14، ص 37.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ج 1، ص 99. وينظر: الأزيبدي، تاج القروس، ج 2، ص 59.

(4) المرخسي، المبسوط، ج 14، ص 37. وينظر: ابن قدامة، المغني، ج 4، ص 321.

(5) الصابي، الوزراء، ص 93.

للخصوص أن إيرادات بعض الاقاليم كانت ترسل الى مدينة البصرة بواسطة سفاتج اiban خلافة مروان بن محمد (127-132هـ/744-749م)⁽¹⁾ وتبين ان المسؤولين في الدولة العربية الاسلامية قد استعملوا بالسفاتج (الحوالات) كحلول عاجلة لمعالجة الازمات المالية كلما استجندت. وعلى غرار ذلك فيذكر لنا التتوخي⁽²⁾، والقصابي⁽³⁾، مثلاً على ذلك حين ذكر ان سفتجة تم قبض المبلغ الذي ورد فيها قبل حلول اجلها، وكانت نسبة الخصم الذي اتفق عليه للطرفان دائماً ونصف في كل دينار.

وبأمكن حامل السفتجة الشرعي ان يقبض المبلغ المدون فيها مرة واحدة، او على شكل دفعات⁽⁴⁾، وأشار التتوخي⁽⁵⁾ الى سفتجة حدد موعد صرفها باربعين يوماً يوماً بدءاً من تاريخ تنظيمها، واورد ابن الجوزي، ان رجلاً اودع سفتجة عند احد الصرافين في البصرة، فلما حل ميعادها فضل ان ياخذها على شكل دفعات⁽⁶⁾. واخيراً يذكر ان احد العراقيين المقيمين بمصر قد حرر سفتجة بمبلغ مائة دينار ارسلها الى زوجته المقيمة ببغداد⁽⁷⁾.

د. نظم الحسبة:

ولما كانت الحسبة في ظل الدولة العربية الاسلامية ذات صلة وثيقة بحياة المجتمع وحماية مصالحه الاقتصادية، المالية، والاجتماعية... ولكون اعمال الصيرفة كانت -هي الاخرى- خاضعة للمحتسب الذي يتولى الاشراف على كل ما يجري في الاسواق من معاملات، وظهور بعض حالات الغش والتطفيف والتكليس،

(1) الجهنباري، الوزراء، ص 98. وينظر: الكيسي، النشاط المصرفي، ص 97.

(2) نشوار المحاضرة، ج 8، ص 41.

(3) الوزراء، ص 93.

(4) التتوخي، نشوار المحاضرة، ج 8، ص 222. وينظر: ابن الجوزي، الأتكام، ص 192 (أي شكل القسط مستحق).

(5) الفرج بعد القدر، ج 3، ص 270.

(6) ابن الجوزي، الأتكام، ص 417.

(7) الغزالي، احياء علوم الدين، ج 2، ص 304. وينظر: ابن خلدون، المقامة، ج 2، ص 284 - و ص 295.

ورغبة الدولة في تطبيق الشريعة الإسلامية وفق مبدأ (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) وهو يمثل جزءاً من الملل الشرعي لخطبة الصبة وللحد من الظواهر المدانة⁽¹⁾. اتفة للذكر، ولاهية الصبة في هذا المجال، فان الروايات التاريخية تشير الى ان الرسول الكريم ﷺ والخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم) كانوا يباشرون وظيفة الصبة بانفسهم، او ينيبون من يتولاها عنهم، وهذا دليل واقع على اصلتها في ظل ازدهار الحياة الاقتصادية والمالية والسياسية للدولة العربية الإسلامية في كافة مراحلها. ولاهية الصبة ايمانياً وتاريخياً وتراثياً وجندا من المناسب التطرق اليها بشكل اوسع.

دور الصبة والمحتسب في الاسواق المالية:

وكنتيجة لارتباك الاسواق وخوفاً من تكاثر حالات الفساد في المجتمع من قبل القلة من ضعاف النفوس برزت اهمية الصبة، فيدعى الشخص المشرف على الاسواق بالمحتسب، ووظيفته سميت ((بالصبة))⁽²⁾، وهو منصب ديني خلقي اساسه الامر بالمعروف اذا ظهر تركه، والنهي عن المنكر اذا ظهر فعله⁽³⁾، استناداً الى كتاب الله ﷻ ((وَلَتَكُنْ مَنَعُكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ))⁽⁴⁾ فضلاً عن آيات كثيرة من القرآن الكريم. ويعد ابن تيمية⁽⁵⁾ ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على كل مسلم قادر، وهو فرض على الكفاية، ويصير فرض عين على القادر الذي لم يقم به غيره، والقدرة هي السلطة والتقويض وصار منصب المحتسب في القرن الرابع للهجرة

(1) الغزالي، احياء علوم الدين، مطب دار الفتوة الجديدة، (بيروت)، بلا، ج2، ص304. وينظر ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص284، وص295.

(2) الكبيسي، حمدان عبد المجيد (الكتور)، اصول النظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية، (بغداد 1988م)، ص48-49.

(3) الملوذي، الاحكام المطلقة، ص240.

(4) سورة آل عمران، الآية-104.

(5) رسالة الصبة، ص60. وينظر: الغزالي، احياء علوم الدين، ج2، ص284 وص295.

(المعاشر للميلاد) من المناصب المهمة في الدولة العربية الإسلامية، بعد أن كان معروفاً في المجتمع العربي قبل ظهور الإسلام، إذ كان يوجد أناس معينون يتولون امر هذه الأسواق وإدارة شؤونها التجارية، والأمنية، والثقافية، وبخاصة مراقبة عمليات البيع والشراء في تلك الأسواق بعد أن شاعت حالات الغش والتطفيف والتليس، ورغبة الدولة العربية الإسلامية في تطبيق المبدأ الإسلامي فيما بعد وتشير الروايات التاريخية إلى أن الرسول الأعظم ﷺ، والخلفاء الراشدين كانوا يباشرون وظيفة الحسبة بأنفسهم، أو ينيبون من يتولاها عنهم، وهذا ما يؤكد أصالة الحسبة العربية. التي شاعت بعد أن انتظمت أحوال المدن العربية وتوسعت أسواقها، وترتب على ذلك تعدد الأسواق وتوسعها وتخصصها، وازدهار النشاط التجاري فيها، وظهور النقود الزائفة، عندئذ بات من الضروري الأخذ بنظام الحسبة وتطبيقه وفق نهج الدولة وقد توسعت مهمة المحاسب لتشمل مراقبة أعمال الصيارفة وتعاملهم بصرف النقود والصكوك والسفائح فكان يراقبهم في أسواقهم، فإن كان هناك من مرابي أو مخالف لمبادئ الشرع، فيما يخص أمور الصرف، عزره⁽¹⁾، وطرده من السوق، وعليه أن يمنع الصيارفة من ترويج المعاملات المالية غير الشرعية في السفائح وغيرها⁽²⁾، ومهما يكن من أمر فإن هذه الحالات كانت تؤدي إلى حصول نشاط مصرفي ملحوظ يدر على العاملين فيه أرباحاً طائلة مجزية إذا ما نظرنا إليها. ونستطيع أن نقلمس النشاط المصرفي في الدولة العربية الإسلامية، ومن خلال الروايات التاريخية التي أشارت بوضوح إلى أن السفائح قد استعملت في المعاملات الحكومية، ومن قبل المواطنين على حد سواء، وتتعلق بنقل

(1) التمييز: هو عقاب المخالف لأمر لم تشرع فيها الحدود، و يترك نوع العقاب فيها لولي الأمر. والتمييز أنواع: الزجر بالكلام، التوبيخ، والنفي من الوطن. ينظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 136 وما بعدها. وينظر: الكيس، لصلالة نظام الحسبة، ص 32.

(2) الشيزري، عبد الرحمن بن نصر، (ت 589هـ)، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، (القاهرة، 1946م)، ص 74. ينظر: ابن الأثير، محمد بن محمد بن أحمد القرشي، (ت 729هـ/1327م)، معالم القرية في أحكام الحسبة، مطبوع القانون، (كسبرج، 1937م)، ص 143-144.

المبالغ الكبيرة بين مدن الدولة وأقاليمها دون تعرض هذه المبالغ المنقولة الى مخاطر الطريق، لا سيما ما كان يحصل بين بغداد ومدن بلاد الشام.

نظام الحسبة في القرآن الكريم والسنة ولدى الفقهاء:

تبلور نظام الحسبة تدريجياً في ظل الدولة العربية، واصبح يدعى المشرف على الاسواق بالمحتسب، ووظيفته سميت بـ(الحسبة) وبعد ازدهار النشاط التجاري والمصرفي، وظهور النقود الزائفة ابان انتظام احوال المدن العربية وتوسع اسواقها وتخصصها، بات من الضروري الاخذ بنظام الحسبة، وتطبيقه وفق نهج الدولة العربية الاسلامية، وتوجهات الاحوال الاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، والخلقية، والسياسية، الامر الذي تطلب تولية شخص معين للقيام بهذه المهمة الصعبة، ويراقب سيرة الحياة اليومية بطريقة تجعلها في اطار قواعد الشرع الاسلامي، وفي نطاق المصلحة العامة للمجتمع وبهذا المعنى يكون لنظام الحسبة اربعة اركان هي: المحتسب، المحتسب عليه، المحتسب فيه، والاحتساب نفسه⁽¹⁾. وابلغ ما اكده القرآن الكريم فيما يتعلق بضبط الموازين والمكاييل وعلى التقيد بالامانة في الكيل والوزن تحقيقاً لمبدأ العدالة. لكن للمواخذ عليه فيما يتعلق بحجم الصلاحيات المعطاة للمحتسب واعوانه والتي قد تفتح الباب امامهم لسوء الاستغلال، مما يدفع بعض اهل السوق الى اللجوء الى الوساطات والشفاعات⁽²⁾. مما يستدعي للتدقيق لدى اختيار المحتسب، وعرفاء الاسواق، وامناء الصناعات، وشيوخ الدروب، واصحاب الارباع، وفق المؤهلات والمقاصد الدقيقة التي يجب توافرها في المحتسب واعوانه، بحيث تعطيمهم الحصانة الفكرية وتجنبهم لاحتمال الانزلاق او الابتعاد عن اساسيات النهج الاقتصادي العربي الاسلامي الذي يرفض الاستغلال ويحاربه بشدة خدمة للمجتمع.

(1) لغزالي، احياء علوم الدين، ج2، ص312 وص333.

(2) ككيسي، حمدن، اسئلة نظم الحسبة، ط1، (بغداد 1989م) ص38.

ويذكر ان مراقبة الاسواق لم تقتصر على الموظفين المتخصصين، بل ان التجار لسوا نقابة مسؤولة عن مراقبة المعاملات التجارية، ومنع الغش والتليس وكان رئيسها ينتخب من بين الاعضاء المختارين ويطلق عليه بـ((رئيس التجار)).

ولا يفوتنا ان نذكر ان اختصاصات وصلاحيات المحتسب قد تعددت، اذ اصبح من حقه ان يمتحن الطبيب البيطري ليجيز ممارسة مهنته باخلاص⁽¹⁾ وله ان يمتحن الاطباء ايضاً⁽²⁾، وله حق الاشراف على اعمال الصيارفة، فقد كان عليه ان يراقبهم ويتفقد اسواقهم ان كان يوجد مرابٍ، او مخالف لنهج الدولة الاقتصادي فيما يخص امور الصرف لطرده من السوق، ومنعه من محاولة ترويج الدراهم المزيفة وغش الناس بها⁽³⁾. وبذلك يستلزم ان تتوفر في المحتسب صفات من بينها ان يكون من اهل الاجتهاد العرفي دون الشرعي⁽⁴⁾، لان الاجتهاد العرفي هو ما روعي فيه، اصل ثبت حكمه بالعرف السائد بين اهل السوق انفسهم⁽⁵⁾.

أ- في القرآن الكريم:

ورد في القرآن الكريم التأكيد على ضرورة ضبط الموازين والمكاييل، وعلى الامانة في الكيل والوزن تحقيقاً لمبدأ العدالة والحق، وتطبيقاً لنهج الدولة وفكرها، وحفظاً لمصالح المشترين من عامة الناس بقوله تعالى: ((وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى الْنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ، وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ، أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ))⁽⁶⁾. وقوله سبحانه وتعالى: ((وَيْنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمِنُهُ بِفِطَارٍ يُؤَدُّ

(1) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص242. وينظر: الشيزري، عبد الرحمن بن نصر (ت589هـ)، نهاية الرتبة في طلب الصبة، (القاهرة 1946م)، ص80-81.

(2) الشيزري، نهاية الرتبة، ص98. وينظر: ابن الاخوة، محمد بن محمد القرشي (ت729هـ)، معالم القرى في احكام الصبة، (مكبرج 1937م)، ص165 وص169.

(3) الشيزري، (م)، نهاية الرتبة، ص74-75. وينظر: ابن الاخوة، معالم القرى، ص144.

(4) ابن الاخوة، معالم القرى، ص11 وص113.

(5) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص258.

(6) سورة المطففين، الآية - 1 - 4.

إِلَيْكَ، وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِيَدِنَا لَا يُؤَدُّ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا))⁽¹⁾. ولما كان نظام الحسبة يقوم على مبدأ الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، فجاء قوله جل في علاه: ((كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ. وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ، مِنْهُمْ الْكَافِرُونَ، وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ))⁽²⁾ وقوله تعالى: ((يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَهُمْ بِآيَاتِنَا إِحْقَارٌ، وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ))⁽³⁾. يتضح من ذلك ان كلام الله ﷻ كان ينذر بالشور والويل لمن لا يخافه، وهناك المئات من الايات التي تشدد على للتعامل التجاري والمالي في الاسواق ومما جاء به كلام الله المنزل على العباد ليوقروه.

ب- في السنة للتبوية الشريفة:

ولأهمية تطبيق نظام الحسبة وسمو منزلتها في الاسلام، ففي الحديث النبوي الشريف، قال ﷺ: ((لحسبوا اصالحكم، فإن من احتسب عمله كتب له اجر عمله، واجر حسبه))⁽⁴⁾ وجاءت احدى مزاييا شهر الطاعة والغفران من خلال قوله ﷺ: ((من صام رمضان ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه))⁽⁵⁾.

ينكر ان الامين ﷺ قد مارس مهمات الحسبة بنفسه، اذ انكر على بائع طعام ان يجعل ما لصابه المطر قابيل وسط للصبر، اذ ينكر السقطي: ((مر بصبرة طعام فادخل يده فيها فالت بللاً، فقال: ما هذا يا صاحب الطعام؛ فقال: لصابته السماء يا رسول الله. فقال: افلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس، من غش فليس منا))⁽⁶⁾.

(1) سورة ال عمران، الآية - 75.

(2) سورة ال عمران، الآية - 110.

(3) سورة ال عمران، الآية - 114.

(4) لقيال موسى، الحسبة للمذهبية في بلاد المغرب العربي، (الجزائر، 1971م)، ص 20.

(5) لقيال، (مسن)، الحسبة للمذهبية، والصفحة ذاتها.

(6) السقطي، ابو عبد الله محمد بن ابي محمد، في اذاب الحسبة، (باريس 1931م)، ص 4.

كما كان النبي الأكرم ﷺ يعين ممن تتوافر فيهم الصفات الإسلامية العالية، فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يُعين بمهمة مراقبة سوق المدينة المنورة، وسعيد بن سعيد بن العاص على سوق مكة المكرمة بعد أن ضُمَّت إلى حضرة الدولة العربية سنة 8هـ/629م⁽¹⁾، وهذا ما يؤكد على عروبة نظام الحسبة، كما في الوقت نفسه تبين النهج المحمدي السليم.

ج- لدى العلماء والفقهاء:

وكان للعلماء والفقهاء آراؤهم السديدة في إقامة العدل والابتعاد عن الفسح والتكليس فوضعوا أدق الشروط التي بقي بتلك المتطلبات⁽²⁾. إذ كان أئمة الصدر الأول يباشرون بأنفسهم مراقبة الأسواق وتطبيق نظام الحسبة لعموم صلاح هذه المهمة، وجزيل ثوابها⁽³⁾. فقد روي أن الخليفة عمر بن الخطاب (رض) مارس مهام الحسبة من الناحية العملية بنفسه، فراقب الأسواق⁽⁴⁾، إذ كان يطوف فيها ويتفقد أحوالها، وكثيراً ما عاقب من يقعد في السوق ويجهل أحكامه وأعرافه⁽⁵⁾، ذلك أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان حريصاً على أن يسود العدل والتراحم. فروي عن الخليفة أنه في إحدى جولاته، سمع حواراً ما بين لم وإنتهى المؤمنة تريد الام خلط للبين بالماء...⁽⁶⁾، وكما يذكر أنه قد جعل السائب بن زيد عاملاً على سوق

(1) زبني حنلان، أحمد نور الدين علي بن إبراهيم الطائي، السيرة الطيبة، ج3، (مطبع الأزهرية،

1320هـ/1903م)، ص365. وينظر: المجلدي، التفسير في أحكام التفسير، ص42.

(2) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص146-147 وص227-229. وينظر: الغزالي، إحياء علوم الدين، ج2، ص215-216 وص285-286 وص288-290. الشيرازي، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، (القاهرة، 1946)، ص12-13 وص15-16 وص23-25 وص33-40.

(3) الماوردي، الأحكام السلطانية ص245.

(4) الغزالي، إحياء علوم الدين، ج2، ص55.

(5) الفيضاني، تاريخ، ج2، ص158.

(6) ابن نعمة، أحمد بن عبد الحلوم، (ت738هـ)، الحسبة في الإسلام، مطبوع في دمشق، 1318هـ،

ص43.

سوق المدينة، وعين عبد الله بن عتبة⁽¹⁾، ويعدّ اختيار لهذه المهمة سليمان بن أبي خثمة، وكان من فضلاء المسلمين المهاجرين⁽²⁾. ويذكر أن الخليفة عمر رضي الله عنه قد انتدب كمحتسب على اسواق المدينة امرأة هي الشفاء بنت عبد الله بن عبد شمس العدوية، وهي من رهن للخليفة نفسه، وفي الوقت نفسه هي أم سليمان بن أبي خثمة⁽³⁾، وربما ولاها في مهمة خاصة تتعلق بأمور النساء كصحابية فاضلة، وكانت تجيد الكتابة. وتواصل نظام الحصة والإشراف على الاسواق إبان خلافة الراشد الثالث - عثمان بن عفان رضي الله عنه، فقد كان في عهده الحارث بن العاص - عاملاً على السوق، يشرف على عمليات البيع والشراء ويرى الموازين، ويأخذ العشور⁽⁴⁾. والعشور⁽⁴⁾. واستمر الاهتمام بنظام الحصة زمن الخليفة الراشد الرابع رضي الله عنه علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقد راقب الاسواق بنفسه، وحث التجار والباعة على ألا يظلموا الناس، وأن يبتعدوا عن الغش والتطفيف بالكيل والميزان⁽⁵⁾. واستمر الاهتمام بنظام بنظام الحصة كثيراً في ظل الدولة الاموية.

اذ شددت رقابتها على الاسواق منذ البداية وتابعت التعامل التجاري والمالي فيها فبعد أن تم تشييد المدن القديمة والتي أصبحت مراكز تجارية مهمة فضلاً عن المدن التي شيدت كالبصرة، الكوفة، القسطنطينية، واسط، مما جذبت إليها عدداً كبيراً من التجار ورجال الأعمال، والصيارفة، والصناع واصحاب الحرف، إذ

(1) الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس، (ت: 204هـ/ 819م)، الأم، مط دار الشعب، (مصر، 1968م)، ج4، ص205. وينظر: أبو عبيد، الاموال، ص71.

(2) ابن سعد، الطبقات، ج3، ص208. وينظر: ابن حجر العسقلاني، تهذيب، ج12، ص428. المسجل، التفسير في احكام التفسير، ص43.

(3) ابن سعد، الطبقات، ج8، ص198. وينظر: الطبري، تاريخ الرسل، ج3، ص280. وينظر: الكبيسي، اصالة نظام الحصة، ص12.

(4) البلاذري، انساب الاشراف، ج5، ص47، نقلاً عن الشيخي، الاصناف، ص140. ينظر: الكبيسي، (م من) اصالة نظام الحصة، ص12.

(5) ابن سعد، الطبقات، ج3، ص18. وينظر: لقبال، الحصة للمذهبية، ص23. ينظر: الكبيسي، اصالة نظام نظام الحصة، ص12.

وفنوا من مناطق مختلفة، واستوطنوا هذه المدن مما أدى الى ازدهار الحياة الاقتصادية والمالية فيها، ولاحتمالات بروز الغش، والتكليس، والتطفيف، والتزيف، والاحتكار، من قبل بعض الباعة، فكان لا بد عليها من معالجة مثل هذه الظواهر المذنة اسلامياً عن طريق نظام الحسبة الذي عززت مركزه. وهكذا اثرت الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في النظام الاداري، فأسهمت في بروز نظام الحسبة وتأثيره لمعالجة بعض المشاكل التي أخذت تظهر في الاسواق. يذكر المدائني أن (الجعد النمرى) كان محتسباً على اسواق البصرة سنة 45هـ/665م، إبان ولاية زياد بن أبيه عليها، وإن لديه معلونين واعواناً يساعدونه في مهمته هذه⁽¹⁾. كما اهتم الخليفة الاموي (الوليد بن عبد الملك) بتطبيق نظام الحسبة في الاسواق، وكان يمر على البقالين والباعة مستصراً عن الاسعار وكثيراً ما كان يلح عليهم في ان يوفوا للكيل⁽²⁾، وعين (ابن حرملة) عاملاً على سوق المدينة⁽³⁾. وتذكر الروايات التاريخية ان (المهدي بن عبد الرحمن) الذي كان محتسباً في مدينة واسط خلال ولاية (عمر بن هبيرة الغزاري)، وخلفه في هذه الوظيفة (أياس بن معلوية)، الذي كان يتولى الكتابة بين يديه إبان بن وليد ابن عبد الله وفي يديه سجل يتضمن اسماء اصحاب الحرف والاصناف، وإن كلا منهما كان مسؤولاً عن مراقبة الاوزان والمكاييل والمقاييس، والصيارفة والعطارين، واهل الحرف ويحول دون وقوع الغش والتكليس في المبيعات⁽⁴⁾.

(1) العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص239. ينظر: الكبيسي، أصالة نظام الحسبة، صص 13-14.

(2) الطبري، تاريخ الرسل، ج6، ص496. وينظر: ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج4، ص424.

(3) المقدسي، البدء والتاريخ باعتناء هوار، 1916م، ج6، صص 51-52. ينظر: الكبيسي، (م)، أصالة نظام الحسبة، ص14.

(4) وكيع، اخبار القضاء، ج1، ص357.

وكان ممن تولى السوق في العصر الأموي أيضاً (داود وعيسى) ابنا علي بن عبد الله بن عباس اللذان كانا من اعوان السوق بالطرق لخالد بن عبد الله القسري سنة 125هـ/742⁽¹⁾.

اختيار المحتسب وولجياته:

كان لا بد من توافر مؤهلات بمن يتشرف قبوله لوظيفة الحسبة: ان يكون قوياً من سراة القوم، لا يخاف في الله لومه لائم، ذا مهابة ووقار، يتصف بالورع والتقوى، وبالعلم والمعرفة، يجب ان يكون مسلماً بالغاً، قانراً، حراً، عدلاً، ذا رأي، وصرامة وعلم بالمفكرات الظاهرة، غنياً، ورعاً، فطناً، لا يميل، ولا يرتشي، مواظباً على سنة الله ورسوله ﷺ، كما في شيمته الرفق ولين القول⁽²⁾ ويتوافر الشروط بالغة الذكر من شأنها ان تضمن الدولة تطبيق نظام الحسبة بدقة وانتظام وبشفافية.

وبسبب التوسع الاقتصادي والتجاري والمالي وتوسع المدن وتعدد اسواقها برزت مهمة نظام الحسبة، والمحتسب الذي جاز له ان يتخذ احوالاً يستعين بهم في ملاحقة المخالفين وكاعوان في اداء مهمته، اذ جعل على كل صنعة عريفاً من صالح اهلها، خبيراً بصناعتهم، بصيراً لغشهم وتقليسهم، مشهوراً بالعفة والامانة والشهامة، يكون مشرفاً على احوالهم وتعاملهم مع زبائنهم، ويطالع المحتسب اخبارهم. وقد مارس العريف، والمشهور بالعفة والامانة والشهامة، ليكون مشرفاً على احوالهم وتعاملهم مع زبائنهم. لقول المصطفى ﷺ: ((استعينوا على كل صنعة بصالح من اهلها))⁽³⁾. كما ينكر ان العريف قد مارس مهمة تنظيم طرق العمل بين أهل الاصناف، وتوزيع العمل على ارباب الصناعات، كما يقوم أيضاً بحل الخلافات

(1) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج7، ص202. ينظر: الكبيسي، اسئلة نظام الحسبة، ص14.

(2) المجليدي، الحسبة المذهبية، ص43. وينظر: الكبيسي، اسئلة نظام الحسبة، ص23.

(3) للماوردي، الاحكام السلطانية، ص227. وينظر: الشيزري، نهاية الرتبة، ص12. وينظر: الصغد، صلاح الدين، خليل بن ابيك، (ت764هـ/1362م)، الوافي بالوفيات، ج12، ق2، ص192.

والمنازعات التي قد تقوم بين اهل صنعته، ويحكم بها من دون إبلاغها المحتسب وإذا حدث نزاع ما بين صنعتين، قام عريفهما بحله، وتسوية الامر⁽¹⁾.

مما تقدم، فإن واجبات المحتسب واعوانه تستهدف لخدمة الناس، وبذلك لم يفرضوا على الصناع، او للتجار، او للباعة قيوداً ثقيلة، كما لم يتح لهم بالتدخل الكبير في السوق للتأكيد على حسن الاختيار ليقت حائلاً امامهم من سوء الاستغلال ولمنع اللجوء الى الوساطات والشفاعات، بحيث تعطيم الحصانة الفكرية، وتجنبهم احتمال الانزلاق او الابتعاد عن اساسيات النهج الاقتصادي العربي الاسلامي الذي يرفض الاستغلال والغش في الوقت نفسه، كان للتجار قد اسسوا نقابة من بينهم مسؤولة عن متابعة المعاملات التجارية ومنع التليس والغش، وكان رئيسها ينتخب من بين الاعضاء المختارين ويدعى [(برئيس التجار)] ويسمى اعضاء للنقابة بـ[الأمناء]⁽²⁾ لمتابعة شؤون السوق التجارية.

استخدام السفاتج (الحوالات) المالية بين التجار العرب والصينيين:

تميزت العلاقات التجارية بين العرب والصين منذ القدم بالافتتاح والدعم، والقت بظلالها على تحقيق المنفعة المتبادلة، فقد عرفوا استخدام الصكوك منذ صدر الاسلام⁽³⁾، واستمر الحال في العصر الاموي⁽⁴⁾ بحيث يجري تحرير الصك بنقطة ويترج فيه اسم صاحبه، ومقدار المبلغ الواجب دفعه (رقماً وكتابة)، وموعد استيفاء مبلغ الصك، ويؤرخ ويختتم بخاتم خاص ويصدق عليه⁽⁵⁾، كما لشاع استخدام السفاتج (الحوالات) عند العرب، وهو يقضي بأعطاء المال مقابل خط مكتوب⁽⁶⁾.

(1) وكعب، اخبار القضاء، ج2، ص247.

(2) الكبيسي، حمدان، اصول نظام الحصة العربية الاسلامية، ط1، (بغداد: 1989م)، ص38.

(3) البيروني، الآثار الباقية، ص29-30. وينظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري، (ت276م-

889م)، المعارف، مط الاسلامية، (مصر: 1934م)، ص46.

(4) التتوخي، المستجد، ص175-176.

(5) ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص813.

(6) الكبيسي، اصول النظام النقدي في الدولة العربية الاسلامية، (بغداد: 1988م)، ص48-49.

ومن الجدير بالذكر أن الزبير بن العوام كان يأخذ الورق من للتجار، ويكتب لهم سفاتج (حوالات) إلى فروع مصرفه في البصرة والكوفة، فيأخذون أجور ما دفعوا⁽¹⁾، وبذلك تحفظ السفاتج الاموال عن المخاطر التي قد تتعرض لها في أثناء نقلها من مدينة إلى أخرى، لو من إقليم إلى آخر كما سبقنا، ومن النماذج الأخرى على ذلك ان مفتحة بالف دينار قد صرفت من الكوفة إلى البصرة لغرض شراء عقار⁽²⁾، واكتت تلك السفاتج (الحوالات) من انها كانت بمثابة الاوراق النقدية المضمونة في التعاملات التجارية وغيرها. ولا يفوتنا ان نذكر ان الدعاة المسلمين قد مارسوا التجارة ونشروا الدعوة الإسلامية، وتمخض عن ذلك قيام كيانات وحياء اسلامية في الاصقاع، ومساجد يذكر فيها اسم الله تعالى... اذ كانت للعلاقات المتشعبة ما بين الجانبين العربي الاسلامي والصيني من القوة بمكان بحيث سارت دولتهم على النهج الاموي ائذاك في مواصلة التوسع شرقاً، لو رغبة في الحفاظ على الثغور الاسلامية وحماية سكانها من خلال العلاقات التجارية لو السياسية. والمدونات للصينية تدل بوضوح على وجود معرفة جيدة من قبل الصينيين بأخبار الدولة العربية الاسلامية وعلى مختلف الصعد، وكان اتباع السياسة السلمية من قبل الامويين الهادفة لكسب ود سكان المدن والقلاع الذين فتحت صلحاً، فان الامويين قد ارتفعوا بالبوذية إلى مصاف اهل الكتاب، اذ لم يكونوا يتعرضون لدور العبادة الخاصة بالبوذيين الذين فتحت منفتحهم وقلاعهم صلحاً، كما مر ذكره وقال: ((ما البد⁽³⁾ الا ككائنات النصرى، واليهود، وبيوت نيران المجوس...))⁽⁴⁾ لقد ادى ذلك الاحترام والتسامح إلى انضمام البوذيين إلى الدولة العربية الاسلامية متخفين وضعية المعاهدين، فظفروا بالحقوق الانسانية نفسها، وأدوا ما عليهم من واجبات،

(1) الكيسى، اصول النظام، ص50.

(2) الكيسى، (من)، اصول، والصفحة ذاتها.

(3) البد: منارة عظيمة من بناء لهم، فيه صنم لو اصنام، وكل شيء اعظموه عن طريق العبادة فهو (بد).

ينظر السيرافي، رحلة إلى الهند والصين واليابان والندوسيا، ص99.

(4) البلاتري، فتوح الباطن، ص424-427.

((مما لثار دهشة البراهمة..))⁽¹⁾ وما نجم عنه من وقاء العرب المسلمين في عهودهم، فضمنوا شطراً من الرأي العام في البلاد من خلال تحييد المعاهدين، وظهور ود بين العرب المسلمين و بينهم.

(1) محمود، حسن احمد، الاسلام في اميا الوسطى، ص 227.

المبحث الرابع إدارة بيت المال

بعد أن تطرق للكتاب الى تغطية مفهوم المال في (المبحث الاول في الفصل الاول). كان لا بد من التطرق لبيت مال المسلمين، او ما يدعى (بالخزينة المركزية) في وقتنا الحاضر لعلاقته بالجانب الاقتصادي والمالي⁽¹⁾.

بيت المال لغةً: يقصد به المكان المعد لحفظ المال خاصاً لم عاماً، كما يطلق عليه (بديوان بيت المال). أما بيت المال اصطلاحاً: فاطلق عليه لفظة (بيت مال المسلمين) في صدر الاسلام للدلالة على المبنى والمكان الذي يوضع فيه المال على اساس انه المؤسسة للمالية التي تشكل الخزانة العامة للدولة العربية، والتي تحفظ فيها الاموال العامة؛ كالقوى، وخمس الغنائم، والخراج ونحوها الى ان تصرف في وجوهها. وبعد حين اكتفي بكلمة (بيت المال) للدلالة على المهمة التي يضطلع بها، ثم تطور لفظ بيت المال في العصور الاسلامية اللاحقة، فانقل إطلاقه الى الجهة التي تملك المال العام للمسلمين بشتى انواعه⁽²⁾.

اما ما يتعلق بخزائن الاموال الخاصة بالخليفة ونحوه، فكانت تدعى (ببيت مال الخاصة)، ويجدر التنويه الى وجود اختلاف ما بين وظيفتي ديوان بيت المال، وبيت المال. اذ أن المقصود بديوان بيت المال: وهي الادارة المختصة بتسجيل الدخل والخرج والاموال العامة⁽³⁾، وعدّ ابن خلدون، وابن تيمية الملقب بـ(شيخ الاسلام) وظيفة بيت المال من اهم الوظائف في الدولة الاسلامية لانها تهتم بحفظ

(1) ابن منظور، لسان العرب، 14/2. وينظر: الموسوعة الفقهية، 242/8.

(2) الموسوعة الفقهية، 242/8.

(3) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص325. وينظر: ابو يلى، القاضي محمد بن الحصن الفراء الحنبلي، (ت458هـ/1065م)، الاحكام السلطانية، تح الشيخ محمد حماد القلي، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1403هـ/1983م)، ص251.

حقوق الدولة في دخلها وخرجها⁽¹⁾، ولاهميته في ظل الدولة العربية الإسلامية،
سمي (بالديوان السامي)⁽²⁾.

ويمثل أحد الدلولين الأربعة: كالديوان المختص بالشؤون العسكرية في إثبات
العطاء، والديوان المختص بالأعمال، والديوان الذي يختص بالعمال، وديوان
يختص ببيت المال⁽³⁾، بينما يعرف بيت المال لغةً: على أنه المؤسسة المسؤولة عن
كل ما يرد من الأموال للدولة وما يخرج منها في أوجه النفقات المختلفة⁽⁴⁾. كما
اطلاق على الخزنة لفظة (بيت المال) وهي التسمية العامة التي نجدها في جميع
المصادر، كذلك سمي (بيت مال المسلمين) لكي تعكس بذلك الاتجاه الديني
للاموال⁽⁵⁾، لوما تسمى بملكية الدولة، وهي التي يكون صاحبها بيت المال أو
الدولة⁽⁶⁾. ومهمة هذه الخزنة هي تسلم الأموال المجتمعة في الزكاة، والمغانم،
والفيء، والخراج لصرفها في مصالح الدولة العربية الإسلامية وخدمة للمسلمين في
أرجاء المعمورة، ولا يفوتنا أن نذكر أن ديوان بيت المال في الحقيقة يمثل الركن
الأساسي للنظام المالي والاجتماعي والاقتصادي الإسلامي ودعامته القوية، لأنه
للشريان الذي يتغذى منه، وينطلق من خلاله لممارسة النشاطات، واستثمار القوى
العاملة في الدولة، فهو بمثابة وزارة المالية في العصر الحديث⁽⁷⁾. ويمكن حصر

(1) ابن تيمية، السياسة الشرعية، (41). وينظر: ابن خلدون، المقدمة، ص 243.

(2) للجبلي، خولة شاكر، بيت المال نشأته وتطوره، مطب وزارة الأوقاف، (بغداد 1396هـ/ 1976م)،
ص 13.

(3) المارودي، الأحكام السلطانية، ص 312. في يطى، الأحكام السلطانية، ص 240. القيسي، كامل صكر،
السياسة المالية لعماد بن الخطاب، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد،
(1414هـ/ 1993م)، ص 31.

(4) قداسة بن جعفر، الخراج، ص 36.

(5) للجبلي، خولة، (م-س)، بيت المال نشأته وتطوره، ص 13-14.

(6) العبادي، الملكية، 258/1.

(7) طرايزوني، محي الدين، النظام المالي الإسلامي، بحث منشور في مجلة وقائع ندوة النظم الإسلامية،
(أبو ظبي، 1984م)، ج 2، ص 106.

مسؤوليته بأن كل مال استحقه المسلمون ولم يتعين مالكة منهم فهو من حقوق بيت المال... وكل حق وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال⁽¹⁾. وقد أوضح الماوردي أنواع الأموال التي استحقها المسلمون هي:

1- الفداء 2- للغنيمة 3- الصدقة 4- الجزية 5- الخراج

إذ بين أن الفداء من حقوق بيت المال وتعود الملكية له، لأن مصرفه منوط باجتهاد الإمام، ولما فيما يتعلق بالغنيمة فليست من حقوق بيت المال، لأن الغنائم لهم أربعة أخماسها، وليس لأحد أن يجتهد في صرفها أو حرمان المقاتلين الذين حضروا الواقعة منها وفيما يخص الأربعة أخماسها⁽²⁾، لما خمسها فعلى ثلاثة أقسام⁽³⁾ وهي:

1- سهم الرسول الكريم ﷺ الذي يصرف في المصالح العامة للمسلمين فهو من حقوق بيت المال، لأن مصرفه متوقف على اجتهاد الإمام.

2- سهم ذوي القربى مستحق لهم فقد تعني مالكه فخرج عن حقوق بيت المال لأنه لا اجتهاد للإمام في صرفه، وبذلك نستطيع أن نتكلم معياراً دقيقاً لدى الفقهاء به يتميز ما هو حق لبيت المال، وما هو لغيره، وهو ما يكون للدولة حقيقة الاجتهاد في صرفه وما ليس كذلك، ومن ثم بعد القسم الأول من حقوق بيت المال دون الثاني. وهذا ما يفهم من عباراتهم في كتبهم المعينة بذلك⁽⁴⁾.

3- وأما ما يكون بيت المال حافظاً له، كسهم الأيتام والمساكين وابن السبيل، فلا مالاً له غيرهم، وبيت المال ما هو إلا مكان لحفظها، ولتنظيم عناية الجمع والتوزيع، فإن وجد أصحابها دفع لهم وإلا لحرز لهم. وبذلك نستطيع أن نجد

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 325. أبو بلى، الأحكام السلطانية، ص 251. الشربيني، رد المحتار، ج 2، ص 337-338.

(2) الماوردي، (م.س)، الأحكام السلطانية، ص 325.

(3) الماوردي، (م.ن)، الأحكام السلطانية، والصنعت نكتها.

(4) القوسى، سياسة المالية لسر بن الخطاب، ص 42.

معيّاراً دقيقاً يتميز به ما هو حق لبيت المال وما هو لغيره، وهو ما يكون للدولة الحق في الاجتهاد⁽¹⁾.

لما فيما يتعلق بالصدقات فهي على نوعين هما⁽²⁾:

1- صدقة المال الظاهر:

كاعشار الزروع والثمار وصدقات المواشي. بهذا الخصوص فقد اختلف الفقهاء في تفسير هل هي من حقوق بيت المال أم لا؟

فذهب الشافعي واحمد على انها ليست من حقوق بيت المال⁽³⁾، لما البعض الآخر فعده من حقوق بيت المال، كمالك وابي حنيفة ...

2- صدقة المال الخفي (الباطن):

كالتقود، فليس لبيت المال حق فيها، لان اصحابها يمتلكون الحرية في دفعها الى مستحقيها من غير حاجة الى الامام، لذ وجب عليه كفاية ذوي الحاجة من المسلمين. ولما كان الاسلام حري به ان يوجه امكانيته لخدمة المسلمين باعتماده مبدأ الحاجة في التوزيع المنصف، فلم ينسَ الذين منعتهم مساواة الظروف من العمل وبذل الجهد ليوفر لهم ضرورات العيش وسد الحاجات الانسانية الاساسية، الا ان البعض من هؤلاء لا يستطيعون توفير وسائل العمل التي تمكنهم من مواصلة توفير حاجاتهم الاساسية، وهنا ياتي دور بيت المال في تأمين تلك الوسائل وتنمية القدرات، ولذلك قرر الفقهاء على ضرورة اعطاء هؤلاء من الزكاة ما يسهل عليهم استمرارهم في الحرفة التي يعملون بها وتمكينهم من العمل بانفسهم واستغنائهم عن غيرهم فهؤلاء يعتمدون في دخلهم على العمل من جهة وعلى الحاجة من جهة

(1) تقسي، (م. ن)، السياسة المالية لمر، والصفحة ذاتها.

(2) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص326. ابو يعلى، الاحكام السلطانية، ص252.

(3) الشافعي، الام، 69/2. الماوردي، الاحكام السلطانية، ص326. وابي يعلى، الاحكام السلطانية، ص252.

أخرى، فتصرف الأموال لهم من بيت المال وفق مبدأ الحاجة هذا في توسيع دائرة الاستخدام وزيادة الإنتاج⁽¹⁾.

ولا بد أن نذكر أن المعيار المستخدم لتقدير العطاء يتمثل بـ (حد الكفاية) وهو المستوى للمقارب نوعاً من معنى الغنى بحيث يتوافر للإنسان حاجاته الإنسانية الأساسية من الطعام، والملبس، والسكن، ووسائل النقل وأدوات ووسائل الإنتاج، والحاجات العامة (كالزواج، والتعليم، والصحة، وقضاء الديون...)، مما يصل بالإنسان إلى مستوى الرقي والازدهار من خلال زيادة المستوى المعاشي المرتبط بالاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي وتطور الموارد المالية ومن ثم يؤدي إلى نمو وتطور المجتمع، وهذا ما يسعى إليه الدين الإسلامي الحنيف ((والذي يختلف باختلاف الأزمان وتحصيل المكان، واختلاف الهيئة والحال))⁽²⁾، وتجدر الإشارة إلى أن الفقهاء اشترطوا في وجوب تحصيل الزكاة أن يكون المال زائداً عن الحاجة الأصلية وبعبارة لا تجب للزكاة⁽³⁾، أي بمعنى آخر غير معوز ولهذا قرر الفقهاء على اختلاف مذاهبهم الإسلامية وجوب توفير مستوى الكفاية عند الاتفاق على الفقراء والمساكين⁽⁴⁾. ولذلك أمر الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه عماله أن يعطوا الناس ما يكفيهم، فقال لهم ((إذا أعطيتهم فاغثوا))⁽⁵⁾. قال النووي ((قال أصحابنا العراقيون وكثيرون من الخراسانيين يعطيان (أي للفقير والمساكين) ما

(1) القرطبي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، (بحوث في الاقتصاد الإسلامي)، طبعة للملك عبد العزيز، ص 228. ينظر: النووي، المجموع، 193/6. قرطبي، محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الأنصاري، نهاية المحتاج، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 159/6.

(2) للذهبي، محمد شوقي، الإسلام وعدالة التوزيع، بحث في مجلة ثروة الاقتصاد الإسلامي، معهد البحوث والدراسات العربية، (بغداد، 1403هـ/1983م)، ص 337. وينظر: حامي، جعفر عباس،

للمذهب الاقتصادي في الإسلام، 498/1.

(3) الكاساني، البدائع، ج 2، ص 28.

(4) أبو زهرة، في المجتمع الإسلامي، ص 76.

(5) أبو عبيد، الأموال، ص 560.

يخرج بهما من الحاجة الى الغنى وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام وهذا رأي للشافعي رحمه الله⁽¹⁾ يذكر الماوردي ((يقذف الى كل واحد منهما ما يخرج به من اسم الفقر والمسكنة الى احدى مراتب الغنى وذلك معتبر بحسب حالهم))⁽²⁾، و اضاف قائلاً ((واما تقدير العطاء فمعتبر بالكفاية حتى يستغنى بها عن التماس مادة تقطعه عن حماية البيضة))⁽³⁾.

يستنتج مما تقدم ان سد الحاجات وضمنان مستوى حد الكفاية لأبناء المجتمع يقع ضمن مسؤولية الدولة الاسلامية (ولي امر المسلمين) لأن لا ملكية لأحد الا بعد توفر حد الكفاف للجميع، ولا وجود للثروة وتكس الاموال الا بعد بلوغ حد الكفاية⁽⁴⁾. وفي هذا المجال تذكرنا اقوال رجل العدالة الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه مؤكداً ((إني حريص على ان لا ادع حاجة إلا سدتها ما اتسع بعضنا لبعض فإذا عجزنا أسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف))⁽⁵⁾. وذكر أيضاً ((لو لم اجد للناس للناس ما يسعهم إلا ان ادخل على اهل بيت عنتهم فيقاسمونهم انصاف بطونهم حتى يأتي الله بالحياة فملت، فأفهم ان يهلكوا على انصاف بطونهم))⁽⁶⁾. وتأسيساً على ذلك ذلك وفي مجال العمل والحاجة فقد اتخذ الدين الاسلامي الحنيف، ومن ضمن مسؤولياته تجاه العباد سياقات، فتعهد مثلاً لمن يخطر في صفوف العاملين في قطاع الاستخلاف الاجتماعي كالعامل، والقضاة، والجند، والمدرسين، والمؤننين... من موظفي الدولة الاسلامية ان يحقق لهم مستوى الكفاية من الطعام، والشراب،

(1) النوري، المجموع، 191/6-193. وينظر: روضة الطالبين، 311/2.

(2) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 193. وينظر: ابي يعلى، الاحكام السلطانية، ص 132.

(3) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 315. وينظر: الباق، 38/4. وشرائع الاسلام، 353/2.

(4) الفجري، الاسلام وعدالة التوزيع، ص 344. الفجري، محمد شوقي، الاسلام وخطط التوازن الاقتصادي

بين افراد المجتمع، بحث منشور في مجلة منبر الاسلام، العدد (2)، القاهرة (1393هـ/1973م)،

ص 102.

(5) ابن الجوزي، ميرة عمر بن الخطاب، ص 274 وما بعدها.

(6) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 316/3.

والسكن، والملبس، والزواج، والمركب لاهل العلم... ونحو ذلك⁽¹⁾ ولا يفوتنا ان نذكر ما جاء من دعم النبي محمد ﷺ في هذا المجال تأكيداً اخر على توفير العيش للرعيد والامن للعباد بقوله: ((من ولي لنا عبداً ولم يكن له زوجة، فليتخذ زوجة، ومن لم يكن له خادم، فليتخذ خادماً، او ليس له مسكن فليتخذ مسكناً، او ليس له دابة فليتخذ دابة))⁽²⁾، ويشمل من فرغ نفسه لخدمة المجتمع والقيام بعمل في الدولة او من كان مقاتلاً في جيش المسلمين وسجل في ديوانهم ضمن الادارة العامة⁽³⁾، فضلاً على هذه المعايير والتميزات.

جاء قول عمر بن الخطاب ؓ ((لئن بقيت لأجعلن عطاء الرجل اربعة الاف؛ الف لسلحه، والف لنفقته، والف يخلفها في اهله، والف لفرسه))⁽⁴⁾. وخلاصة ما تقدم، يرى ان الاصل في المال هو ملك الله، وان الانسان مجرد مستخلف فيه يقوم وفق لذن الشرع الاسلامي، وان ملكيته هذه ليست ملكية رقبة، بل هي ملكية حيازة واختصاص، وهذه الملكية تشتمل على ثلاث: ملكية خاصة، ملكية عامة وملكيت بيت المال، المسؤول عن تحقيق مصلحة المجتمع ورفاهيته وازدهاره وتوفير الحياة للكرامة. (وهذا ما يطمح اليه الاسلام في مراحله التاريخية المختلفة كافة).

تطور بيت المال:

يتمثل جهاز النظام الإداري لبيت مال الدولة الإسلامية في العصر الأموي بإنشاء هيكل إدارية مالية تنظم شؤون الدولة، وكان حجر الأساس لقيامها هو

(1) ابن تيمية، السوادية للشرعية ص 51.

(2) احمد، المسند، 230-229/4. وينظر: المتقي، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، (ت975هـ/1567م)، كنز العمال في سنن الاقوال و الاعمال، مكتبة التراث الاسلامي، ط1، (طبع 1390هـ/1970م)، الرقم(14925)، 79/6.

(3) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 315.

(4) البيهقي، السنن، 347/6، المتقي، كنز العمال، (11646).

بأنشاء الدوليين. ولأهميتها سوف نعرف للديوان: بأنه دفتر الذي يكتب فيه أسماء اهل العطاء، والصباكر على القبائل والبطون⁽¹⁾، كما هو ((موضوع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الاعمال والاموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال))⁽²⁾، إذ انه ((يشمل بمصطلحاتنا المعاصرة اعمال وزارة المالية في الاشراف على الموازنة العامة (الايرادات والمصروفات) واعمالها وممثليها في استيفاء انواع الضرائب والرسوم والمكوس، لأعمال دوائر الميرة - أي التموين والحسابات بوزارة الدفاع))⁽³⁾. وقيل: [يعود سبب تمويله الى ان كسرى: ((قد اطلع ذات يوم على كتاب الدواوين فرآهم يحسبون مع انفسهم فوصفهم بالجنون فقال عنهم: ديوان ثم اطلق بعد ذلك على المكان الذي يجلسون فيه، فقيل ديوان))⁽⁴⁾.

والديوان اسم للشيطان بالفارسية، وقد تميز للكتاب بخرقهم وذكائهم وفطنتهم فأطلق عليهم ذلك⁽⁵⁾ ولا بد من عودة الى اعوام خلّت، وتحديدًا الى عهد الخليفة عمر بن الخطاب ؓ، والذي بصماته واضحة في هذا المضمار، إذ نبى فكرة انشاء الهياكل الادارية والمالية، فأتخذ ديوان الخراج الذي كان معمولاً به عند اهل فارس والروم، واعتمده في مركز الدولة وولايتها، فقد اخذت تتفعا لادارة مالية منظمة في للدولة الاسلامية المترامية الاطراف، وتعتمد على الوسائل اللازمة في ضبط الواردات والنفقات، بالرغم من ان الدوليين بقيت بسيطة بشكل عام في خلافة

(1) يذكر ان بيت المال نشأ زمن خليفة رسول الله ﷺ لبي بكر الصديق ؓ، لكنني، لترايب الادارية، 225/1.

(2) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص337. وينظر: ابي يعلى، الاحكام السلطانية، ص237.

(3) السبب، فاضل عباس، الماوردي في نظرية الادارة الاسلامية المسلمة، منشورات المنظمة العربية للعلوم الادارية، (الاردن، 1984م)، ص ص56-57.

(4) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص337. ابن خلدون، المقدمة، 675/2. التويري، شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب، (732هـ/1331م)، نهاية الارب في فنون الادب، مطابع لوستا تسوملس وشركاه (لقاهرة، بلا)، 195/8.

(5) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص337. وينظر: التويري، نهاية الارب في فنون الادب، 195/8. وينظر: ابن خلدون، المقدمة، 675/2.

الرشدين (عمر، وعثمان، وعلي) (رضي الله عنهم)، ولم تذكر لها تفاصيل وتشعبات مختلفة، وكان الخليفة الرشيد الثاني قد جعل ادارتها والإشراف عليها بنفسه، ورفض أن يقوم سواه بهذه المهمة لأنها تتعلق بحقوق للدولة الإسلامية والعباد، فقد قيل له: ((إن ها هنا رجلاً من الأتباع له بصر بالديوان، لو اتخذته كاتباً))، فقال: ((لقد اتخذت إذا بطانة من دون المؤمنين))⁽¹⁾، وعن حزام بن هشام الكعبي عن أبيه قال: ((رأيت عمر بن الخطاب يحمل ديوان خزاعة حتى ينزل قديداً فتأنيبه بقديد فلا تغيب عنه امرأة بكر ولا يثب فيعطيهن بأيديهن ثم يروح فينزل غان فيفعل مثل ذلك أيضاً حتى توفي))⁽²⁾، أما في الأمصار فكان يوزع العطاء عن طريق العرفاء والنقباء والأمناء⁽³⁾، فكان يذكر ديوان مدينة الكوفة أو البصرة للمكتوب بالفارسية وديوان الشام بالرومية، وديوان مصر بالقبطية، وعندما اتسعت الدولة الإسلامية واختلطت بالدول المجاورة فأضطرها ذلك إلى توسع الجهاز الإداري وظهور الدواوين، إذ لكل ديوان اختصاصاته ومهامه التي توكل إليه⁽⁴⁾.

وكما هو معلوم بسبب توسع الحاجات والطلبات المستجدة، هذا في الوقت الذي نشأت دولين أخرى وتفرع قسم عنها، فظهر ديوان المستغلات، وديوان النفقات، وديوان الخاتم الصغير، وديوان الأحباس... تجدر الإشارة إلى أن بعض المؤرخين قد بحثوا في وقت تكوين الدولتين أول مرة، وذكروا أنه كان في السنة الخامسة عشر للهجرة⁽⁵⁾، وجرى تأكيد هذه الرواية في الأدب السلطانية⁽⁶⁾، واستناداً

(1) الطبري، تاريخ، 202/4. وينظر: ابن شبة، أبو زيد عمر القنيري البصري، (ت262هـ/م875)،

تاريخ المدينة المنورة، دار التراث، ط1، (بيروت، 1410هـ/م1990)، 694/2.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 298/3. المتقي، كنز العمال، (11654).

(3) الطبري، تاريخ، 94/4. وينظر: البيهقي، السنن، 360/6.

(4) الجعفي، الوزراء والكتّاب، ص32.

(5) الطبري، تاريخ، 613/3. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 502/2.

(6) ابن اللطفي، محمد علي بن طباطبا، (ت709هـ/م1313)، القحوري في الأدب السلطانية والدولة

الإسلامية، مكتبة محمد علي صبيح الأزهر، (القاهرة، بلا) ص680.

واستناداً الى هذه الرواية فإن الهرمزان لا يكون له ذكر علماً بأن بعض الروايات قد ذكرت انه هو الذي اقترح على عمر بن الخطاب رضي الله عنه تكوين الدواوين، ومن الثابت أنه لم يؤسر الا في السنة السابعة عشرة للهجرة⁽¹⁾. وفي روايات اخرى قد ذهبت ابعد من ذلك، بالاولى عن الشعبي، والثانية عن الواقدي عن الزهري عن سعيد بن المسيب حول بداية تكوين الدواوين يقول: ((إن تكوين الدواوين كان في السنة العشرين))⁽²⁾ إذ جاءت رواية ابن خلدون في المقدمة⁽³⁾ تأكيداً، وهذا هو الراجح، لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد جبي خراج للعراق والشام في ذلك الوقت كما ورد في رواية لشعبي⁽⁴⁾، ولم يكن بوسعه ان ينال هذا الخراج قبل هذا الوقت، فكانت الحاجة للدواوين كنتيجة لفتوحات العراق والشام والتي ساعدت على توفير المال من الغنائم والجزية والخراج وتوفير المبالغ الكبيرة التي تسع عطاء العرب جميعاً⁽⁵⁾. وبالإمكان التوليف ما بين الروايات بأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد بدأ التفكير في انشاء الدواوين في السنة الخامسة عشرة. ثم لقر القواعد وتشكيلها في السنة العشرين للهجرة⁽⁶⁾، وهذا للتاريخ يتوافق مع رواية الواقدي التي ذكرها البلاذري أيضاً.

ولأهمية البحث في موضوع الدواوين وخاصةً للدواوين المسؤولة عن موارد الدولة خاصةً، والتي سوف نستعرضها باختصار، وتأسيساً على ما مر ذكره انفاً فإن الامويين حين اتخذوا دمشق عاصمةً لهم، وجنوا ان الدواوين قد اسست فيها، ولما جاء معاوية بن ابي سفيان، كان في الدولة ديوان الجند، وديوان الناس واعطياتهم، واخيراً ديوان الخراج. وكان نور الامويين هو تطوير هذه الدواوين،

(1) ابن سعد، طبقات الكبرى، 296/3. الطبري، تاريخ، 83/4. ابن الاثير، التكملة في التاريخ، 548/2.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص 436.

(3) ابن خلدون، المقدمة، 676/2.

(4) البلاذري، (م.س)، فتوح البلدان، ص 435.

(5) ميكل، محمد حسنين، الفاروق عمر، ج2، مطبعة مصر، (القاهرة، 1364هـ / م)، ص 335.

(6) الرئيس ضياء الدين، الخراج والنظم المالية، ص 140.

واستحداث دواوين اخرى دعت اليها الحاجة لتدارك متطلبات العهد الجديد، والدواوين تنقسم الى:

1- الدواوين المركزية، وتشتمل على ما يأتي:

أ- ديوان الرسائل: استحدثه معاوية ويتركز عمله على المراسلات والكتابة بين الخليفة وولاته، أو مع الملوك والرؤساء من الدول الاخرى في مجال العلاقات الدولية.

ب- ديوان الخاتم: استحدثه معاوية وعمله منتم لعمل ديوان الرسائل السابق، ويستخدم كأداة في توثيق الكتب والرسائل التي بعثت الى الملوك والامراء والرسول، ويذكر ان الختم كان يوضع في اسفل الرسالة او الكتاب المرسل، ففي الصحاح يذكر ((أتخذ رسول الله ﷺ خاتماً ونقش فيه محمد رسول الله وجعل فيه مما يلي كفه))⁽¹⁾، ونقش عليه (محمد رسول الله)⁽²⁾.

ج- ديوان البريد: استحدثه معاوية ويعد عمله مرتبطاً بالدواوين سالفة الذكر.

2- الدواوين المعنية بموارد الدولة:

أ- ديوان الخراج: وهو اهم ديوان مالي يدل يعد الركن المعول عليه في الجهاز المالي والاداري للدولة الاسلامية لتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك يعد المعصب الرئيس في حركة الدولة وبناء نهضتها الاقتصادية والسياسية واستقرارها المالي، إذ اهتمت الدولة الاسلامية بأمر الخراج ونظمته بشكل دقيق بعد أن كثرت الاموال التي توالى عليها بسبب توسع الفتوحات الاسلامية في العراق والشام ولما كن اخرى كما مر نكره، فأختار الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ بماذا يصنع بها حتى قال: (((انحثوا لهم او نكيل لهم بالصاع ثم

(1) احمد، المسند، 94/2.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 258/1. وينظر: البخاري، صحيح (باب النبا)، ص 46-50. وينظر: صحيح، مسند، ص 56-58. البلاذري، فتوح البلدان، ص 448. وينظر: ابن كثير، البداية والنهاية، 2/6.

اجمع رأيه على ان يحثوا لهم، فحثاهم، قال سعيد بن المسيب رضي الله عنه: وهذا قبل ان يدون الدواوين⁽¹⁾. وعندما جاء ابو هريرة رضي الله عنه بمال من البحرين، قال له عمر: ((لمن طيب هو؟ قال: نعم يا امير المؤمنين دون للناس دواوين⁽²⁾). ومن يتدبر هذا للحوار للمسؤول بين خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم - عمر بن الخطاب رضي الله عنه يأخذ برأي الناس في ادق الامور، ومن بينها الشؤون الاقتصادية والمالية، ايماناً بالحديث الشائع (ما خاب من استثمار) بين الاعلى والادنى (الرعية) ليصل الى افضل للطرائق لحفظ حقوق الدولة والمسلمين على حد سواء. كما ان الامويين قد اهتموا ايضاً بديوان الخراج كثيراً لكونه قام بحصر الاموال الكبيرة الواردة اليه بسبب التوسع الكبير للدولة، وحافظ عليها ونظمها (المنخل والمخرج)، لأن الملك يصلح بهاتفكان الخليفة معاوية بن ابي سفيان المنظم الحقيقي للدولة الاموية منذ بدايتها الاولى، فهو لول من امر بتسجيل ارقام بحفظ سجلات تحوي على مقادير الجزية والخراج بحسب المناطق او الاقاليم مميّزاً بين دخل ارض الخراج وارض للصوفي⁽³⁾. اذ كان كل ما يرد يسجل في ديوان الخراج⁽⁴⁾.

وعد الخليفة عمر بن عبد العزيز الاموال لحد الاركان الاربعة التي تثبت السلطان⁽⁵⁾ كما ان دواوين الخراج هي الاخرى قد تشكلت وتحدثت في اقاليم الدولة الاسلامية المترامية الاطراف. فضلاً عن الديوان المركزي (وهو الاساس) ومقره في دمشق العاصمة، إذ كان امراء الاجناد والاقاليم يدفعون من اموال الخراج

(1) ابو يوسف، الخراج، ص47.

(2) ابو يوسف، (م)، الخراج، ص47-48. وينظر: الموردي، الاحكام السلطانية، ص337. وينظر: الليثي، السنن الكبرى، 350/6.

(3) ويقصد باراضي الصوفا الاراضي المستقلة من اراضي المسلمين والبيزنطيين دانيال، ديبنت، الجزيرة والاسلام، ص64. وينظر: نجدة خماش، الادلة في العصر الاموي، ص274.

(4) الجعشاري، الوزراء والكتّاب، ص3.

(5) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، 568/6.

عندهم اعطيات الجند والنفقات الأخرى، وإذا ما زاد شيء منه دفعوه إلى بيت المال المركزي في دمشق⁽¹⁾، وبذلك يلاحظ أن الخلفاء الأمويين كانوا يحاسبون العمال والأمراء في حالة تقصيرهم في أداء الخراج، ويمكن الإشارة في هذا الخصوص إلى أن الأرض الخراجية في الأقاليم كانت مسجلة أيضاً في ديوان الخراج في دمشق لكي تمكن الخلفاء من مقارنة الواردات من هذه الأراضي مع الواردات في السنوات السابقة⁽²⁾، وأن ما يدعو للفخر والاجلال ما حصل لهذا الديوان المهم بتعريبه خالصاً، (أي تم نقله من اللغات المحلية التي كانت سائدة آنذاك قبل الفتح الإسلامي إلى اللغة العربية البهية والكتابة بحروف الضاد ويذكر: ((فه كان مكتوباً في العراق وسائر المشرق باللغة الفهلوية، وفي مصر بالقبطية، وفي الشام بالرومية))⁽³⁾. وقد بدأت عملية التعريب الحقيقية هذه زمن الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان عندما عرب دواوين العراق والشام⁽⁴⁾، فكان عمله يعد بحق جزءاً من خطة الإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي والمالي والاجتماعي، لظهور شخصية الأمة واستقلالها لتحديد الهوية العربية الإسلامية. وهذا ما سنتناوله بشيء من التفصيل في الفصل الثاني/المبحث الثالث إن شاء الله.

ب- ديوان الصدقات:

تحدثنا بشكل مفصل عن الصدقات وأنواعها، وبقي التطرق إلى المكان الذي يحفظ فيه مال الصدقات، إذ أنشأ زمن الخليفة هشام بن عبد الملك، والذي هو عبارة عن دفتر الذي يكتب فيه أسماء أهل المعطاء، والذي أطلق عليه الماوردي بسمية

(1) الممضيد، عبد القادر، واسط في مصر الأموي، ص 290.

(2) الممضيد، (بن)، واسط في مصر الأموي، والصفحة ذاتها.

(3) الجيهناري، الوزراء والكتب، ص 38. وينظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 340-341. وينظر

المقرزي، الخطط المقرزية، 1/181.

(4) الجيهناري، وزراء والكتب، ص 67.

ديوان العشر⁽¹⁾. واخيراً جاء قول الله تعالى: ((إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِيِّ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ))⁽²⁾. ومن يتدبر حكم الله ﷻ في توزيع الصدقات على من يستحقها في سبيله تعالى لسد الهوة بين الاغنياء والفقراء لتوفير حد الكفاف للقضاء على الفقر وهو آفة.

ج- ديوان المستغلات:

وهو السجل الذي ينظر في ادارة ممتلكات الدولة غير المنقولة كالعمارات، والحوانيت والابنية، والضياع⁽³⁾. وتم انشاءه زمن للخليفة للوليد بن عبد الملك فراقب الاسواق⁽⁴⁾، إذ كان يطوف فيها ويتفقد لحوالها، وكثيراً ما عاقب من يتعد في السوق ويجهل احكامه واعرافه⁽⁵⁾، ذلك ان الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ كان حريصاً على ان يسود العدل والترحام. فروي عن الخليفة انه في احدى جولاته، سمع حواراً ما بين ام ولينتها المؤمنة تريد الام خلط اللبن بالماء...⁽⁶⁾، وكما يذكر انه قد جعل السائب بن زيد عاملاً على سوق المدينة، وعين عبد الله بن عتبة⁽⁷⁾، ويعتذر لاختار لهذه المهمة سليمان بن ابي خثمة، وكان من فضلاء المسلمين المهاجرين⁽⁸⁾. ويذكر ان الخليفة عمر ﷺ قد انتخب كمحتسب على لسواق المدينة

⁽¹⁾ يطلق عليه الماوردي باسم ديوان الشر. ينظر: الاحكام السلطانية، ص355. وينظر: الكبيسي، حمدان، محاضرات في النظم الاسلامية على طلبية الدكتوراء، معهد للتاريخ، (بغداد، 2003م)، ص42.

⁽²⁾ سورة لقوبة، جزء من الآية-60.

⁽³⁾ الكبيسي، حمدان، محاضرات في النظم الاسلامية، ص43.

⁽⁴⁾ الغزالي، احياء علوم الدين، ج2، ص55.

⁽⁵⁾ يعقوبي، تاريخ، ج2، ص158.

⁽⁶⁾ ابن تيمية، احمد بن عبد العظيم، (ت738هـ)، الحسبة في الاسلام، مط المؤيد، (دمشق، 1318هـ)، ص43.

⁽⁷⁾ لشافعي، ابو عبد الله محمد بن ادریس، (ت204هـ/819م)، الأم، مط دار الشعب، (مصر، 1968م)، ج4، ص205. و ينظر: ابو عبيد، الاموال، ص71.

⁽⁸⁾ ابن سعد، الطبقات، ج3، ص208. وينظر: ابن حجر السقلاقي، تهذيب، ج12، ص428. لمجدي، التمييز في احكام التسيير، ص43.

لمرأة هي الشفاء بنت عبد الله بن عبد شمس العدوية، وهي من رهن الخليفة نفسه، وفي الوقت نفسه هي أم سليمان بن أبي خثمة⁽¹⁾، وربما ولاها في مهمة خاصة تتعلق بأمور النساء كصحابية فاضلة، وكانت تجيد الكتابة. وتواصل نظام الحسبة والإشراف على الأسواق إبان خلافة الراشد الثالث - عثمان بن عفان رضي الله عنه، فقد كان في عهده الحارث آبن العاص - عاملاً على السوق، يشرف على عمليات البيع والشراء، ويرى الموازين، ويأخذ العشور⁽²⁾. واستمر الاهتمام بنظام الحسبة زمن الخليفة الراشد الرابع رضي الله عنه - علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقد راقب الأسواق بنفسه، وحث التجار والباعة على ألا يظلموا الناس، وأن يبتعدوا عن الغش والتطفيف بالكيل والميزان⁽³⁾. واستمر الاهتمام بنظام الحسبة كثيراً في ظل الدولة الأموية.

(1) ابن سعد، الطبقات، ج 8، ص 198. وينظر: الطبري، تاريخ الرسل، ج 3، ص 280. وينظر: الكبيسي،

اصالة نظم الحسبة، ص 12.

(2) البلاذري، فتناب الإشراف، ج 5، ص 47، نقلاً عن الشيخلي، الإصناف، ص 140. ينظر: الكبيسي،

(م.م) اصالة نظم الحسبة، ص 12.

(3) ابن سعد، الطبقات، ج 3، ص 18. وينظر: لقيال، الحسبة المذهبية، ص 23. ينظر: الكبيسي، اصالة نظم

نظم الحسبة، ص 12.

الفصل الثاني

التعريف بسعر صرف النقود في الاقتصاد الاسلامي

المبحث الأول: الصرف ومعناه.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في سعر صرف النقود.

المبحث الثالث: اثر التعريب والسكة على سعر صرف النقود.

المبحث الرابع: اثر المستوى المعاشي على سعر صرف النقود.

المبحث الأول الصرف ومعناه

الصرف لغةً: تعني لفظة ((صرف)) الفضل. قال الزمخشري: ((وللدرهم على الدراهم صرف في الجودة والقيمة أي فضل))⁽¹⁾، وأوضح ابن منظور ذلك بقوله: ((وبين الدرهمين صرف، أي فضل جودة فضة أحدهما))، ويقول: ((الصرف فضل الدرهم على الدرهم، والدينار على الدينار))⁽²⁾.

كما تعني مفردة (صرف) أيضاً بيع العملة أو تبديلها في السوق (الدرهم بالدينار أو بالعكس)، فيقال: صَرَفَ الدراهم؛ أي باعها بدراهم أو دنانير⁽³⁾ وتجدر الإشارة إلى أن (الصرف) يمثل عقد بيع للملح، أو بيع للثمن بالثمن بشروط خاصة تحددنا حالة السوق ويركز على المعنى للصيرفي فعبارة ((بصرف الدراهم ونقادها))⁽⁴⁾، أو بيع للذهب بالفضة، وهو من ذلك لأنه ينصرف عن جوهر إلى جوهر، ويقال: صرف الدراهم بالدينار⁽⁵⁾، ويدعى الشخص الذي يتعامل ببيع وشراء العملات وتمييز السليم من المفسوش فيها بالصراف، وللصيرفي، والصيرفي⁽⁶⁾، لأنه صراف الدراهم ونقادها⁽⁷⁾. ومن يتكبر المعنى اللغوي لعملية

(1) الزمخشري، أساس البلاغة، الهيئة المصرية للكتاب، (القاهرة، 1985م)، ج2، ص14. وينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص190.

(2) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، (بيروت، 1956م)، ج9، ص190، (مادة صرف)، إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ج2، ص647.

(3) ابن منظور، (من)، لسان العرب، ج9، ص190، (مادة صرف). وينظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، ص14.

(4) الزبيدي، تاج العروس في جواهر القاموس، مطبوعة الجيزة، (مصر، 1370هـ)، ج6، ص163.

(5) ابن منظور، لسان العرب، (مادة صرف)، ج9، ص90.

(6) الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، ص14. وينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص190.

(7) الزبيدي، تاج العروس، ج4، ص19.

صرف الدنانير الذهبية بالدراهم الفضية وبالعكس عن طريق الصراف المسؤول عن تقييم النقد وقيّمته.

أما معنى الصرف اصطلاحاً: فهو قريب من المعنى اللغوي، فهو يعني تبديل العملات، أو بيع النقود الذهبية بالدراهم الفضية أو بالعكس، والقيام بفحص العملات لتمييز المغشوش من الصحيح⁽¹⁾.

وقد كان للصيرافة أساليبهم ووسائلهم الخاصة التي يستطيعون من خلالها تمييز الدنانير الذهبية والدراهم الفضية النقية العيار ولتامة الوزن عن الدنانير والدراهم المغشوشة: أو المزيفة والناقصة الوزن، ومن هذه الوسائل: لمس المعادن (الدinar للذهبي والدرهم الفضي)، وتذوق الطعم باللسان، أو فحصه بالنار، أو بمادة كيميائية معروفة لديهم⁽²⁾. وبالنظر لخبرة الصيرافة الكبيرة في مجال الصيرفة والتمييز وفراستهم مما حدا بالكثير من التجار والاباعة والعملة باللجوء اليهم ليتأكدوا من سلامة عيار النقد ووزنه الذي يقبضونه ثمناً لسلعهم، لا سيما اذا كان المشتري شخصاً غير معروف لديهم، ففي هذا الشأن يروي المدائني ان الشاعر البعيث المجاشعي قدم مكة في خلافة عبد الملك بن مروان (65-86/684-705م) طالباً مساعدة أهلها له في قضاء دين عليه ((وكان الرجل من قرش يأتي بالشئ يحمله فيقول: لا قبله حتى تجيء معي الى الصراف حتى ينفذه ويزنه))⁽³⁾.

وتجدر الاشارة ان عمليات التصريف، ومهنة الصيرفة كانت تمارس عند البابليين في العراق قديماً وازدهرت في المدائن ابان السبطرة الساسانية (الفارسية)، كما ان اهل مكة كانوا قد عرفوا العملات النقدية في التعامل التجاري قبل الاسلام وبعده، مثل الدينار الرومي (الذهبي)، والدرهم الساساني واليميني (الفضي)، وكان

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص190. وينظر: السحدي، الصيرفة والجهننة، ص103.

(2) السحدي، (م)، الصيرفة والجهننة، ص110 - 112.

(3) الاصفهاني، ابو الفرج علي بن الحسن، (ت356هـ/967م)، الاغني، مطابع لوستا تسومن، (القاهرة، 1963م)، ج16، ص232.

لهم اوزان خاصة بالذهب والفضة يتبايعون على اسمها، كالرطل، والاقية، والمقال (الدinar)، والدرهم⁽¹⁾. ولذلك تبين ان سعر صرف النقود يتأثر سلباً او ايجاباً بنوعية المعدن المستخدم أي عياره ووزنه فضلاً عن العرض والطلب (نشاط السوق).. فجرى التأكيد على الدور الحكومية لتلك النقود خوفاً من حالات الغش.

ومما تقدم تفيد المراجع أن كلمة النقد لغةً تطلق على الدراهم ويراد بها التمييز بين جيدها ورديتها، فضلاً على اعطاء الثمن معجلاً، ومنه حديث جابر رضي الله عنه في قصة شراء الرسول الكريم ﷺ لجملة حيث قال: نقدني ثمنه - أي اعطاني النقد - الثمن - معجلاً⁽²⁾. كما ويراد بها الأخذ ومنه قولك نقدتها له بمعنى قبضتها وأخذها. وأخيراً تطلق كلمة النقد على العملة المتداولة بين الناس نفسها، ومنه قولك معي نقد، أي عملة أو مال⁽³⁾.

اما النقد اصطلاحاً:

فهو عبارة عن كل شيء يلقي قبولاً عاماً كوسيط للتبادل، ومقياس للقيمة مهما كان ذلك الشيء، وعلى أي حال يكون⁽⁴⁾.

اما في نظر علماء الاقتصاد، الذين يحذون ان النقد هو كل شيء ذا ندرة عالية كالذهب والفضة، او كان ذا ندرة خارجة (كامنة) كالاوراق النقدية، وقبر قبولاً عاماً يخرج أي وسيط للتبادل يكون مقبولاً خاصاً لها للكميالة والسندات

(1) البلازاري، فتوح البلدان، ص 471 وما بعدها. وينظر: المقرئ، اغنية الامة في كشف النصة، ص 49.

(2) البيهقي، التسن الكبرى، 337/5.

(3) المقرئ، الشيخ لصد بن محمد بن علي القوي، المصباح المنير، مط مصطفى الباني الطيبي واولاده، (مصر، بلا)، 391/3. لزمخشري، لسان البلاغة، ص 469. الرازي، الشيخ محمد بن أبي بكر، (ت 666هـ/1267م)، مختار الصحاح، المركز العربي للثقافة والطوب، (بيروت، بلا)، ص 675.

(4) ابن منيع، الشيخ عبد الله بن سلمان، الورق النقدي، ط 2، مطبع الفرزدق التجارية، (قريظ، بلا)، ص 19. وينظر: زلوم، عبد القديم، الاموال في دولة الخلافة، دار العلم للملايين، ص 199.

الاذنية والشيكات فلا تسمى نقداً⁽¹⁾. واستناداً لعدالة الشريعة الإسلامية الواردة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي المنشود من خلال محاربة الغش والتكليس، والتزييف، يذكر الواقدي: ((إن الخلفيتين عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما إذا وجدا الزيف في بيت المال جعلاهما فضة))⁽²⁾.

يذكر أن الموازنة بين صرف الدينار الذهبي والدرهم الفضي وصرفها بما يوازنها من النقود الأخرى هو أمر تولاه الصيرافة في عصر الرسالة، وعصر الراشدين، والعصر الأموي⁽³⁾ وما تلاه. وهذا العمل بحد ذاته يشكل جزءاً من النشاط المصرفي في الدولة العربية الإسلامية.

تجدر الإشارة من خلال ما تقدم أن الصيرفة تمثل نظاماً مالياً رافق النشاط التجاري والمالي والاقتصادي في أسواق المدن المهمة في الدولة العربية الإسلامية، ولوحظ اشتقاق لفظة صيرفة من الصرف.

(1) التركماني، عدنان خالد، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، (عمان، 1988م)، ص32-33.

(2) قبلاني، فتوح البلدان، ص475. وينظر: الكبيسي، حمدان، النشاط المصرفي، ص175.

(3) الكبيسي، حمدان، النشاط المصرفي، ص75.

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في سعر صرف النقود

عمليات تصريف النقود:

تمثل النقود (الذئابير الذهبية والدرهم القضيبة) احدى علامات الخلافة وشاراتها، كما تسهم في ازالة الستار عن واقع الاوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية للخلافة العربية الاسلامية، في الوقت نفسه تعطي صورة صادقة وموثقة عن النشاط المصرفي خاصة، والنشاط الاقتصادي عامة⁽¹⁾. ومن المعلوم ان النقود في الدولة العربية الاسلامية وغيرها من الدول تضرب من معدني الذهب والفضة واحياناً من النحاس، وان قيمة هذه المعادن متفاوتة من حيث الجودة وسلامة عيارها ووزنها من الغش والتقليص والتزييف، وهذا ما شدد عليه جميع خلفاء وامراء الدولة العربية الاسلامية في مختلف مراحل تطورها، لاسباب شرعية (دينية) واقتصادية واخلافية وسياسية لان النقود تمثل رمز الدولة وشرعية حاكمها، الذي احياناً ينقش صورته على القطعة النقدية، كما لها نور اعلامي ايضاً. وكان المسؤولون في الدولة حريصين على سلامة النقود من الكسر والقرض (التبر) ومع ذلك فان سعر الصرف يتعرض الى حركة للعرض والطلب في الاسواق، كما انها تتأثر بالخلقات السياسية، وعدم الاستقرار الامني في البلد من ناحية قوة الدولة سياسياً، ومتانة اقتصادها، ومنعتها من ناحية اخرى. وتلاعب الصرافين والجهادة في سوق العملات. كما يذكر ان مؤشر سعر صرف الدينار الذهبي بعهد لرامول الكريم ﷺ وبداية عصر الراشدين كان يعادل عشرة دراهم، واستمر كذلك حتى وسط خلافة عمر بن الخطاب ﷺ حيث لدينا نصوص تاريخية موثقة تشير الى ان الخليفة عمر ﷺ كان قد قسم اهل النمة للمتزمين بنفع الجزية الى ثلاث فئات، اغنياء وفرض دفع اربعة دنانيراً وثمانية ولربعين درهماً. وفرض على متوسطي الحال

(1) الكيسي، النشاط المصرفي، ص 66.

دينارين أو أربعة عشرين درهماً، وفرض على الذين قدرتهم المالية اقل من متوسطي الحال ديناراً واحداً أو اثني عشر درهماً⁽¹⁾ وهذا يعني ان سعر صرف الدينار الذهبي اصبح اثني عشر درهماً فضياً، في حين كان في عصر الرسالة عشرة دراهم⁽²⁾ وفي النصف الاول من العصر الاموي. لما في النصف الثاني منه وما بعده فكان يتراوح ما بين 12-13 درهماً فضياً للدينار الذهبي بشرط ان يكون وزن الدرهم بـ(6 دوليق) في كلا العصرين، ثم اخذ الدرهم يتأثر سلباً لأمور اقتصادية، لاذ تم لقاؤه حبة وحبة أخرى واصبح الدينار يساوي 14 درهماً، أي ان سعر صرف الدرهم قد انخفض تدريجياً، وغني عن البيان فإن عمليات صرف الدنانير الذهبية بالدرهم الفضية قد ارتبط باختصاص الصرافين وبذل هؤلاء جهوداً حثيثة في تسهيل عملية تبادل النقود (صرفها) في الاسواق، لما نقداً، او بموجب وثائق مالية قابلة للصرف كما ورد ذكره.

وبلا شك فان عملية التبادل تعد مهمة اساسية يتطلبها النشاط الاقتصادي في المدن بفعل ارتياد التجار الاجانب، الذين يحملون معهم نقوداً قد تختلف عن النقود المتداولة في اسواق الدولة العربية الاسلامية، وكان الصرافون هم الجهة الوحيدة التي تتولى امر تقويم جودتها وتحديد وزنها وللتثبت من قيمتها للنقدية لزاء النقود المتداولة في اسواق الدولة. هذا فضلاً عن ان اقتصاد الدولة الاسلامية وسعر صرف النقود كان يتعرض في حالة تأثر للاقتصاديات الدول المجاورة كالبيزنطية وغيرها اذ كانت قوة الدولة ومنعتها ومثالة لاقتصادها من العوامل المؤثرة في سعر صرف الدنانير، ومثال على ذلك؛ عندما ضعفت الدولة الماسانية (الفارسية) وتردت اوضاعها الاقتصادية في اواخر ليامها فخفضت عيار عملتها (الدرهم الفضية) يقول الماوردي: ((كان الفرس عند فساد امورهم قد حسنت نقودهم فجاء الاسلام ونقودهم

(1) أبو يوسف، الخراج، ص36 - 38. ينظر: الكبيسي، النشاط المصرفي، ص73 وص74.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص131 وص473-474. وينظر: أبو عبيد، الاموال، ص32 وص44.

وينظر: الكبيسي، النشاط المصرفي، ص74.

في العين⁽¹⁾، والورق⁽²⁾ غير خالصة⁽³⁾، وبذلك يعد السبب الرئيس الذي أدى إلى تدهور سعر صرف الدرهم الساماني بالنسبة للدينار البيزنطي الذي لم يتعرض للتلاعب والغش.

وفي مقابل ذلك، يلاحظ أن قوة الدولة الأموية ومئاته لقتصادها في المحافظة على ثبات وزن الدينار الذهبية وقيارها، والدرهم الفضية فيها، وتشد المسؤولون في الدولة، ومنهم ولاية العراق: خالد بن عبد الله القسري، وعمر بن هبيرة الفزاري، ويوسف بن عمر الثقفي... في معاقبة من يتلاعب بوزن النقود وقيارها، وبذلك استطاعوا تخلص محليهما (الذهب والفضة) من الشوائب لكي تكون الدينار الذهبية والدرهم الفضية المصروفة نقية، ومن ثم يكون وزنها وقيارها ثابتين ينعكس ذلك على ثبات وقوة سعر صرفها. وكانت الدرهم الجيد (الخالدية، والهبيرية، واليوسفية) أجود نقود بني أمية والتي اعتمدها أبو جعفر المنصور وسنطرق إليها.

ومما تقدم فإن ثبات سعر صرف النقود (الدينار الذهبي والدرهم الفضي) يؤثر أموراً كثيرة، سياسياً يدل على حالة الاستقرار السياسي والأمني، وعلى الصعيد الاقتصادي، فيمن على استقرار اقتصادي ونمو بوتائر متزايدة لتحقيق الرفاهية من خلال التطور والتقدم المالي وأخيراً على الصعيد النفسي والمعنوي فإنه يفتح آفاقاً مستقبلية واعدة.

(1) العين: ما يضرب نقداً من التغير الذهبية. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج2، (مادة عين)، ص947، (سبق أن تطرقنا لذلك).

(2) الورق: والمقصود به الدرهم الفضية. ينظر: ابن مقلتي، قوانين الدوليين، مط مصر، (لقاهرة 1943م)، ص310.

(3) الموردي، الأحكام السلطانية، ص134.

تبديل النقود: الصيرفة من الانظمة المالية التي ولكبت النشاط الاقتصادي والتجاري والمالي في اسواق المدن الرئيسية في الدولة العربية الاسلامية⁽¹⁾، واشتقت لفظة ((الصيرفة)) من الفضل والتميز، ولكون النقود قد ضربت من المعادن الثمينة كالذهب والفضة، لذا يقوم الصيرفي بمهمة اجراء للتفاضل بينهما لتحديد درجة جودتهما وزناً ونقاوة، وفي هذا المجال تشير المظان التاريخية المعتمدة الى وجود صرافين في اسواق المدن العربية كمكة، ويثرب والحيرة والانباء، و يمتنق ... قبل قيام الدولة العربية الاسلامية.

اما بعد ظهور الاسلام فقد مُصِرَّت البصرة، والكوفة، والفسطاط، والقبروان، وواسط، وبغداد، وسامراء، فكان للصرافين في اسواقها دكاكين معينة مارسوا فيها عمليات صرف للنقود ومبادلتها⁽²⁾.

يذكر ان عمليات الصرف قد توسعت كثيراً بتوسع النشاط التجاري والزراعي وزيادة دخل الفرد، فكان الصرافون يقبلون احياناً لودائع من المومنين، فعندئذ يصبح في مقدورهم اقراض النقود لذوي الحاجة، وقد يكتفي المقرض بثقله في المقرض ضماناً له، وفي بعض الاحيان كان على المقرض ان يقدم كفيلاً يكفله يرد الدين في حالة امتناع او عجز المقرض عن الدفع. وفي احيان اخرى يكتفي المقرض باخذ رهن بفي بمقدار القرض او يزيد وله الحق في الانتفاع من هذا الرهن لمصلحته الخاصة.

وبحكم تعلق اختصاص الصيرافة بالنظام النقدي، فقد بذلوا جهوداً فعالة في تسهيل امر تبادل النقود في الاسواق، اما نقداً، او بموجب وثائق مالية قابلة للصرف، وبلا شك فان عملية تبادل النقود تعد مهمة اساسية تتطلبها عملية النشاط

(1) كانت للصيرفة اسكان خاصة لممارسة عملياتهم المصرفية. وينظر: البقوي، احد بن ابي يعقوب، البلدان، مطبعة بريل، (البدن، 1892م)، ص71، وص246. وينظر: الكبيسي، النشاط المصرفي، ص74 و ص75.

(2) الكبيسي، النشاط المصرفي، ص12.

الاقتصادي والتجاري والمالي في اسواق المدن المختلفة بفعل لربثاء التجار الاجانب، الذين يحملون معهم نقوداً قد تختلف عن النقود المتداولة في اسواق الدولة العربية الاسلامية وزناً وعياراً، وكان للصرافون هم الجهة الوحيدة التي تتولى امر تقويم جودتها، وتحديد وزنها، والتثبت من قيمتها النقدية، لزاء النقود المتداولة في اسواق الدولة⁽¹⁾، مما اضطر للتجار احياناً الى التعامل مع الصرافيين، لأن الاقاليم الشرقية في الدولة العربية الاسلامية كانت تتعامل بالدرهم الفضية في الاغلب، في حين كانت الاقاليم الغربية تتعامل، في الاكثر بالدنانير الذهبية، وفي هذه الحالة اصبح لا بد من وجود الصرافيين لتبديل النقود المختلفة، والتي قيمتها عرضة للصعود والهبوط تبعاً لتقلبات قيمة المعدن المضروبة منه، وبالتالي تغير سعر صرفها تبعاً لذلك، كما يمكن تحويل أي من النقدين الى النوع الاخر بحسب سعر الصرف السائد في السوق الذي تحدده الاحوال التجارية دون تدخل الحكومة، وكان باستطاعة الناس ان يبيعوا دراهم للصرافيين بدنانير جديدة حسان⁽²⁾، وهذا لا يعني ان سعر الصرف كان ثابتاً، وانما كان يتعرض لتقلبات السوق، هذا شيء طبيعي، فالدينار بعد ان كان مساوياً لعشرة دراهم في صدر الاسلام، وصار فيما بعد و تحديداً في النصف الثاني من العصر الاموي يساوي اثني عشر درهماً، وفيما بعد قفز الى ثلاثة عشر واربعة عشر درهماً او اكثر⁽³⁾.

ولا مجال للتطرق اليه لكونه خارج نطاق البحث، وما يؤكد ان سعر صرف الدينار بالدرهم وبالعكس في صدر الاسلام والراشدين والذي كان يتراوح ما بين 10-12 درهماً فضياً للدينار الذهبي الواحد، على اساس ان وزن الدرهم يعادل 6

(1) لكيسي، (م.ن)، للنشاط المصرفي، ص 13-14.

(2) الجعشيري، الوزراء، ص 281-282. ينظر: لكيسي، حمدان، للنشاط المصرفي، ص 74-75.

(3) مسكويه، ابو علي لحد بن محمد، (ت 421هـ/1030م)، تجارب الامم في تعاقب الهمم، ج 2، مط، شركة للتدن الصناعية، (القاهرة 1915م)، ص 31. وينظر: متر، الحضارة الاسلامية، ج 2، ص 277.

دوانيق⁽¹⁾، ويستدل ذلك من مقدار نصاب الدنانير الذهبية والدراهم الفضية، ومقادير العطاء في ذلك الزمن، إذ إن قيمة صرف الدينار عشرة دراهم، فجعل المصطفى ﷺ والخلفاء الراشدون من بعده نصاب زكاة الذهب عشرين مثقالاً أي (عشرين ديناراً ذهبياً)، ونصاب الفضة مئتي درهم فضة، ومقدار الزكاة الواجبة على النصاب منهما نصف دينار ذهب، لو خمسة دراهم فضة⁽²⁾. وضبط عيارها، وقد نكر البلاذري⁽³⁾ عن الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود ؓ من أنه كان يأمر بكسر زيوف الدراهم أينما وجدت، لأنها تحمل ضرراً اقتصادياً ومالياً، وتعطيل لدورها في السوق فضلاً عن تكثي سعر صرفها، يلاحظ أن الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز ؓ (99-101هـ/717-720م) قد شدد على جودة الضرب، وعدم السماح بالمك خارج دور الضرب الحكومية لما له من تأثيرات اقتصادية ومالية سلبية على النقود من حيث الجودة والتنوعية والوزن والعيار.. إذ عاقب رجلاً كان يضرب على غير سكة السلطان فسجنه وأخذ حديد فطرحة في النار، وكذلك فعل عدد غير قليل من الخلفاء حفاظاً على النقود.

ولسرية الاعمال التي تكور في دور السك، فإن المعلومات عنهما تصبح قليلة، ويذكر من خلال المصادر العربية التي أشارت إلى صناعة وتنقية النقود يذكر من بينها:

- 1- البلاذري (ت279هـ)، فتوح البلدان من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، حيث يذكر الأوزان للنقود السامانية والدراهم الأموية.
- 2- الماوردي (ت450هـ)، الاحكام السلطانية من القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، يذكر بعض المعلومات عن صناعة الدنانير والدراهم.

(1) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص119.

(2) أبو عبيد، الاموال، ص500 وص543. وينظر: الماوردي، الاحكام السلطانية، ص153-154.

وينظر: المقريزي، شذور العقود، ص6. وينظر: ابن مكي، قوانين الدوليين، ص310.

(3) فتوح البلدان، طبعة لندن (1866م)، ص657-658.

3- ابن خلدون (ت808هـ)، المقدمة من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، ويذكر ان لفظة السكة تعني انها قالب المسك.

4- المقرئزي (ت845هـ)، مذور العقود في ذكر النقود من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي يتطرق فيه الى ذكر الأوزان للنقود.

وبذلك نستطيع القول أن الدولة العربية الإسلامية قد أهتمت بأقامة دور ضرب النقود في المدن الكبرى، ولاسيما بعد اجراء عملية اصلاح للنظام النقدي، واصبحت تؤدي مهمات جليلة لا تقل شأناً عما تؤديه مصارف الاصدار اليوم، فهي كانت تتولى ضرب الكميات اللازمة من النقود الجارية في التعامل حينذاك، واللازمة لتنشيط الحركة التجارية-وتزويد في انتاجها أو تقبل منه حسب الحاجة وما متوفر من المعادن المضروبة منه للنقود، كما تولت دور ضرب النقود عملية استبدال النقود القديمة التي بطل استعمالها، فضلاً عن كونها مخزناً للمعادن الثمينة (الذهب والفضة) والتي تمثل المادة الاساسية لضرب النقود والمحافظة في مخازن خاصة تلحق عادة بدور الضرب المحمية والملاصقة لدور الخلفاء لسهولة الاشراف عليها، كما تجدر الإشارة الى أن المشرفين على دور ضرب النقود، أحياناً يتدخلون اذا دعت الضرورة لتثبيت أسعار العملة خوفاً من تفاقم الأزمات المالية التي قد تتعرض لها الدولة⁽¹⁾.

دور الضرب الحكومية:

ولاهمية دور الضرب الحكومية في المحافظة على العيار والوزن للنقود المتداولة، التي رفعت بيت المال بموارد مالية هامة لأنها كانت تقوم بسك ما يقدمه الافراد من سبائك طبقاً للوزن المقرر شرعاً-أو ما تدعى بدور الضرب الخاصة- نظير نقاضي رموم معينة، تمثل ثمن النقود وحق الضرب⁽²⁾- لجرة الضراب وهي تعادل 1% من الدرهم التي سككت. إذ بلغت واردات الدولة من ريع دور

(1) ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج4، ص35-37.

(2) هبلاتري، فتوح البلدان، ص656. وينظر: المقرئزي، اعانة الامة، ص55.

الضرب بمدينة السلام، وسامراء، وواسط، والبصرة، والكوفة فقط (60370 ديناراً)، ويذكر ابن خرداذبة أن غلات الاسواق والارحاء ودور الضرب بها (بغداد) ألف ألف وخمسمائة ألف درهم⁽¹⁾. في حين بلغت دخول دار المسكة في الأندلس أواخر عهد بني أمية مائتي ألف دينار في السنة، وبما أن الدولة كانت تأخذ واحداً في المائة من المال المضروب فيكون مقدار ما ضرب في الأندلس وحدها خلال تلك المدة عشرين مليون دينار. ومعلوم أن الدنانير والدرهم الجياد كانت تضرب في دور الضرب الحكومية وفضلها واعتمدها الآخرون بسبب تشديد الخلفاء والأمراء لجعلها مستوفية الوزن والعيار، كما أن العمل بدور الضرب لا يجري على طوال أيام السنة، وبخاصة في مشرق الدولة، وإنما في مواسم معينة، ذلك أن الزبيدي نقلاً عن الجاحظ قد ذكر في إطلاة فصل الربيع يتم ((افتتاح الخراج وتولية العمال والاستبدال، وضرب الدرهم والدنانير وتقريب القربان وإشادة البناية))⁽²⁾.

(1) ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص 125.

(2) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ص 146.

المبحث الثالث

أثر التعريب والسكة على سعر صرف النقود

أولاً: تعريب النقود:

على الرغم من أن عملية تعريب النقود من قبل الخليفة عبد الملك بن مروان قد تناولها باحثون كثيرون إلا أننا وجدنا أن هذه الدراسة لأبد لها أن تشخص أثر عملية التعريب في عمليات صرف النقود وعملية التعريب ويقصد بها جعل النقود المتداولة في أسواق للدولة الإسلامية عربية خالصة من الشارات الأجنبية ومحددة المعيار وثابتة للوزن، وقد قام بهذه العملية الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (65-86هـ/685-705م) وضربها على مراحل لتصبح بشكلها المتميز تماماً والمختلف عن النقود الأجنبية⁽¹⁾، إذ تشير النصوص أن العرب المسلمين استمروا يتعاملون بالنقود الأجنبية، وبالنقود العربية التي كانت تحمل الشارات الأجنبية التي ضربها خلفاء ولسراء للدولة العربية الإسلامية، والتي لم تثبت على وزن واحد، بل كانت متغيرة الأوزان لحيناً⁽²⁾، بالرغم من محدوديتها في مجال التعاملات اليومية وخضوعها إلى الإشراف المباشر من أولي الأمر، إلى أن استقر الأمر للأمويين الذين وقعوا تحت تأثيرات قومية، ودوافع مالية واقتصادية وسياسية ودينية ضاغطة. فبدؤوا جديين بسك عملة جديدة ذهبية ونفضية (ننانير ودرهم) خالية تماماً من الشارات الأجنبية.

يروى الماوردي⁽³⁾: أن سعيد بن المسيب قال: ((أول من ضرب الدرهم المنقوش لعبد الملك بن مروان، وكانت للننانير رومية، والدرهم ترد كسروية

(1) القنوي، الفرج بعد القنود، (مصر، 1903م)، (بيروت، 1972م)، ص13. ينظر: الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص13.

(2) ابن قتيبة، المعارف، ص241 وينظر: البلاتري، فتوح البلدان، ص654. وينظر: الطبري، تاريخ الطبري، ج3، ص26. وينظر: ابن رسته، أحمد بن عمر، (ت310هـ)، ص14. الإعلاني، النفوس، (البيروت، 1891م)، ص192.

(3) الأحكام السلطانية، ص148. وينظر: الكبيسي، حمدان عبد المجيد، أصول النظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية، ط2، (بغداد، 1988م)، ص14.

وحميرية قليلة، وجاء تأكيد بن رسته بقوله: ((ولول من نقش بالعربية على الدراهم عبد الملك بن مروان⁽¹⁾)).

فَعُثَّتْ اعماله لصالحاً جنرياً حاسماً بتحديدده عياراً ثابتاً للنقود بنسبة معينة وفق ما اقره الشرع⁽²⁾ الاسلامي لاذ كانت الدولة العربية بأمر الحاجة لتلك الاجراءات حفاظاً على المباداة والامن، والقرار الميسلي، ومثانة الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي. واصبح لديهم الحافز لأصدار العملة الأخرى العربية الإسلامية، وبالحرب التي نجمت عنه واقتراتها بموضوع (لقرطيس) التي كانت تدخل بلاد قروم من ارض مصر التي الهبت للشعور الديني والقومي لمساسها بحديثات الدين والمصلحة الاقتصادية،⁽³⁾ هذا في الوقت الذي كانت الدنانير الرومية (الذهبية) ترد الى العرب من قبلهم، كما يذكر ان الاقباط كانت تذكر سيدنا المسيح ^{عليه السلام} في رؤوس الطوامير⁽⁴⁾ وتنسبه الى الربوبية، وتضع الصليب مكان بسم الله الرحمن الرحيم، فكان الخليفة عبد الملك قد احدث في رؤوس الطوامير بوضع افتتاحية سورة الاخلاص بقوله تعالى: (قل هو الله أحد)، (الاية-1)⁽⁴⁾، وغيرها من ذكر الله وذكر النبي مع التأريخ رداً عليهم، فكتب ملك الروم (جستيان الثاني) الى الخليفة عبد الملك بن مروان: انكم احدثتم في قراطيسكم كتاباً نكرهه فان تركتموه وإلا أتاكم في الدنانير من نكر نبيكم ما نكرهونه⁽⁵⁾، فكبر ذلك في صدر الخليفة عبد الملك واستشار (خالد بن يزيد بن معاوية)، فأشار عليه بضرب العملة وبتحريم الدنانير الرومية ومنع التعامل بها وبضرب للناس دراهم ودنانير

(1) ابن رسته، الاعلاق النفيسة، ص192.

(2) المقرئ، شعور النقود، ص10 وص13. بنظر: الكيسمي، حمدان عبد المجيد (م)، اصول النظام النقدي في الدولة العربية، ص14.

(3) الطوامير: وهي من صنف الصليبين، بنظر المقرئ، اغالة الامة، ص53.

(4) البيهقي، المحسن والمساوي، ج2، ص126.

(5) المقرئ، اغالة الامة، ص53.

(6) وهذا ما جاء به البيهقي، (م)، المحسن والمساوي، ج2، ص127-128.

جديدة فيها ذكر الله، ويمنع ان يدخل بلاد الروم شيء من القراطيس⁽¹⁾ من مصر الى بلاد الروم، فمكثت القراطيس حيناً لا تحمل الى بلاد الروم، في حين قيل ان الذي اشار على الخليفة بسك النقود وعليها اية للتوحيد هو (محمد بن علي بن الحسين)⁽²⁾ وان يثبت اوزان الدراهم والديناري المنوي ضربها قائلاً ((وتعمد الى وزن ثلاثين درهماً عدداً من الثلاثة اصناف التي العشرة منها وزن عشرة مثاقيل، وعشرة منها ستة مثاقيل، وعشرة منها وزن خمسة مثاقيل، فتكون العدة من الجميع وزن سبعة مثاقيل، وتصب صنجات من قوارير لا تستحيل الى الزيادة والنقصان))⁽³⁾، ويفسر النص اعلاه لخطر حالات التحدي في التاريخ العربي الاقتصادي عامة، والاصلاح النقدي للناجز الذي قام به الخليفة خاصة. والمرجح ان الخليفة عبد الملك قد أخذ برأي محمد بن علي بن الحسين (عليهم السلام)، وحث الناس على التعامل بالنقود الجديدة، وترك ما سواها من سائر العملات متوعداً من يخالف ذلك، في الوقت نفسه ارسل الخليفة الى الملك للبيزنطي المبلغ السنوي المفروض عليه، والذي جرى الاتفاق عليه بالعملة الجديدة، فأشدت غضب الامبراطور لخلو هذه الديناري من صور اباطرة بيزنطة ولحملها عبارات لا تخلو

(1) البيهقي، (م.ن)، المحاسن والمساوي، ج2، ص128 وهذا ما ورد لدى البلاذري في امر القراطيس مع التأكيد على خالد بن يزيد بن معاوية. وينظر: فتوح البلدان، ومنع حواشيه عبد القادر محمد علي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، (بيروت، 2000م) ط1 ص146.

(2) محمد بن علي بن الحسين، يكتي ابا جعفر من ابناء المهلبين من قرش ت118هـ. ينظر: ابن خياط، خليفة المصفرى، (ت240هـ/854م)، تح سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر، (دمشق 1993م)، رقم (2233)، ص444. وهو ما اجتمعت اغلب الروايات وسمي بالباقر لانه بقر العلم. ينظر: لشمراني، عبد الوهاب بن احمد بن علي الاصبغى، (المطبقات الكبرى المسماة بواقع الاوار في طبقات الاخيار، دار الفكر، ط1، (المغرب 1999م)، ج1، ص47. وينظر: الكبيسي، اصول النظام النقدي، ص25.

(3) البيهقي، المحاسن والمساوي، ص126 وينظر: قلهووزن، تاريخ الدولة العربية الاسلامية من ظهور الاسلام الى نهاية الدولة الاموية، نقله، مصد عبد الهادي ابو ريقة، رابع، د. حسين مؤنس، ص208 - 209.

من التحدي بالقول: ((ارسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله)) فرفض جو ستينيان الثاني هذه الدنانير وتحركت الجيوش ودارت المعركة على الروم وانهزموا في سبامبول سنة 73 هـ/692م بقيادة شقيقه محمد بن مروان - امير الجزيرة ولرمينية اذ كانت له قيادة الجيش في اسيا الصغرى ولرمينيا، اذ كان المسلمون ايضاً يفتزون بلاد الروم في كل عام بغزوات صغيرة او كبيرة، كما كان الحال ايام معاوية⁽¹⁾ - (الصوافي والشواتي)-، وهي مفيدة لانها جعلت المسلمين متاهبين ومدربين جيداً لمواجهة الحرب. ولا نجد ضرورة للتعليق والتحليل، لانها جاءت على لسان مؤرخ في نظرنا منحايز لابناء جلدته، لكن مهما فعل المستشرقون الاجانب من تضليل، فان الحقيقة لابد ان تطفوا على السطح فعندها انصافاً لبعض الشيء. ضرب للخليفة عبد الملك بن مروان الدنانير العربية الاسلامية في دمشق سنة 74هـ/693م وهذا مارجحناه للأسباب الوارد ذكرها - في حين بدا الحجاج بن يوسف الثقفي بضرب الدراهم في اواخر سنة 75هـ/694م، وكانت الدنانير الرومية والدراهم الكسروية وقليل من الدراهم الحميرية الرسمية المعول عليها في التعاملات اليومية بنطاقها الواسع، وحدد حق اصدارها مقصوراً على دور الضرب الحكومية المعتمدة خوفاً من التلاعب، في الوقت الذي اباح للتجار وغيرهم بأن يضربوا بها للنقود لحسابهم⁽²⁾، لقاء اجرة قدرت بواحد في المائة⁽³⁾ تمثل اجرة الضراب والوقود، كما يجري احياناً ضرب نقود خارج تلك الدور. وساد اعتقاد في حينه مفاده ان الدراهم الجياد هي التي كانت تضرب في دور الضرب الحكومية، لكونها مستوفية الشروط، ويعتمد عليها.

(1) فلهاوزن، تاريخ الدولة العربية الاسلامية، ص 208 - 210.

(2) البلاذري، فتوح بلدان، ص 656. وينظر: الكبيسي، حمدان، (م-ص)، اصول النظم النقدي، ط 1، (بغداد

1988 م)، ص 14.

(3) المقرئزي، اغلة الامه، ص 54 - 55.

- إجراءات الخليفة عبد الملك بن مروان النقدية:

تمثلت التدابير التي لقم عليها الخليفة في مجال الإصلاح النقدي بسحب النقود القديمة التي كان يجري التعامل بها، فيكون بعمله هذا قد أبطل التعامل بالنقود الأجنبية الساسانية والرومية (البيزنطية)، وحذر الناس من التعامل بها، وقام باحضارها الى دور الضرب لاعادة سكها من جديد⁽¹⁾، بالشكل الذي كان موافقاً لسنة المصطفى (صلوات الله عليه وسلم) في فريضة الزكاة والتأكيدات الاخلاقية والشرعية بالمحافظة على النقود بغير تبز ولا تلاعب، فاجتمعت عليه الامة⁽²⁾، ومن ثم اسبحت العملة موحدة في جميع الاقاليم. وكتب لعمله الاستمرار والبقاء، لانه قام على اسس علمية ناضجة، في الوقت نفسه كان هذا العمل المرموق له شأن في ارضاء الشعور الديني والقومي، ولضرورة للتأكيد على مسألة ضرب النقود، اذ تشير النصوص التاريخية الى ان الخليفة عبد الملك بن مروان ضرب الدنانير سنة 74هـ/693م، -كما اسلفنا- وهذا ما تتفق عليه اغلب الروايات التاريخية⁽³⁾، بينما ينفرد المقرئزي بروايته للضعيفة، والقليلة ان الخليفة ضرب الدنانير سنة 76هـ/695م. في حين بدأ ضرب الدراهم في العراق على يد الحاج بن يوسف الثقفي بأيعاز وتوجيه من قبل الخليفة سنة 74هـ وقيل سنة 75هـ⁽⁴⁾.

(1) البيهقي، المحاسن والمساوي، ج2، ص126. وينظر: ابن الاثير، الكامل، ج4، ص417. ينظر:

الكبيسي، (م.س)، اصول النظام، ص14.

(2) المقرئزي، ذخور النقود، ص12.

(3) ابن قتية، المعارف، ص241. وينظر: البلاذري، فتوح البلدان، ص655. وينظر: الماوردي، الاحكام

السلطانية، ص148. وابن الاخوة، معالم لقربة، ص82. وابن الرفعة، لحد بن محمد، (ت710هـ)،

الرتبة في الحصة، مخطوطة بمعهد المخطوطات، جامعة الدولة العربية (ورقة 45). وابن خلدون،

المقدمة، 809/2.

(4) المقرئزي، اعلة الامة، ص53.

يقول المدائني: ((بل ضربها الحجاج في آخر سنة خمس وسبعين، ثم امر بضربها في النواحي سنة ست وسبعين))⁽¹⁾. في حين يذكر ابن قتيبة: ((إن الخليفة عبد الملك ابن مروان عين للحجاج والياً على العراق سنة خمس وسبعين، وضرب له الدنانير والدراهم بالعربية سنة ست وسبعين))⁽²⁾ وهنا يتفرد ابن قتيبة بذكر ضرب الدنانير على يد الحجاج بن يوسف الثقفي.

فروايات ابن قتيبة والبلاذري، والماوردي،... تؤكد أن الخليفة عبد الملك قد ضرب الدنانير الذهبية سنة 74هـ/693م.⁽³⁾ وأن ضرب الدراهم بدأ سنة خمس وسبعين للهجرة على يد والي العراق الحجاج، والذي أمر بتعميمها في جميع أقاليم الدولة. وأن هذه الروايات جديرة بالمصداقية، وينقل الماوردي رواية يحيى بن النعمان الغفاري والتي تؤكد على أن الحجاج ضرب الدراهم، وكتب على جانب منها ((بسم الله))، وفي الجانب الآخر ((الحجاج))⁽⁴⁾، وبذلك يكون الحجاج أول والٍ في الدولة العربية الإسلامية يكتب اسمه على الدراهم في حين يذكر المقرئ، أن الحجاج نقش على لحد وجهي الدرهم ((قل هو الله أحد)) وعلى الوجه الآخر ((لا اله الا الله))، وطوق الدرهم من وجهيه بطوق، وكتب في اللطوق للواحد ((ضرب هذا الدرهم بمدينة كذا))⁽⁵⁾، وفي اللطوق الآخر ((محمد رسول الله، أرسله بالهدى ودين

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص148. وينظر: الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص15.

(2) ابن قتيبة الدينوري، المعارف، ص156.

(3) إن العام المرجح المقبول الذي بدا فيه عبد الملك عملية تعريب النقود هو عام 74هـ لأن العام الذي يلي وقوع الحرب بين العرب المسلمين والبيزنطيين، مما دعا إلى التفكير الجدي لوضع عملة مستقلة ومستقرة، ويذكر أن سبب نشوب تلك الحرب هو نقلاب الخليفة عبد الملك دفع المال لمتق دفعه إلى جستنيان الثاني في كل يوم جمعة يؤدي له (الف دينار) خوفاً منه على المسلمين، إذ ما كاد الخليفة يفرغ من مشكلته الداخلية حتى امتنع عن دفع المال، الذي يبدو أنه غير مقتنع بتكديته إليهم، فتحت الفرصة المناسبة. فشبت الحرب مرة أخرى وفتنقض الصلح. بنظر: الرئيس، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ص208.

(4) الأحكام السلطانية، ص154.

(5) المقرئ، اشاعة الأمة، ص55-56.

الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون))⁽¹⁾، وهناك نماذج من الدراهم والدنانير ضربت إبان عملية التعريب (يلاحظ ضمن الملاحق).

وبعد استقرار الأمور تم الانتقال إلى مرحلة أخرى، إذ تم رفع صورة الإمبراطور البيزنطي وولاده نهائياً، وبعد هذا العمل تطوراً جديداً، وخطوة حاسمة في سبيل إكمال تعريب النقود، وتخليصها من أي أثر اجنبي. يذكر من أنه في أواخر سنة 77هـ/696م ضرب الخليفة عبد الملك بن مروان دنانير على الطراز العربي الإسلامي الخالص والخالى من الشارات الأجنبية تماماً، واستمر الضرب على هذا المنوال حتى نهاية الدولة الأموية سنة 132هـ/749م.

أسباب تعريب النقود:

1- سياسية: إذ أن الخط السياسي الذي يعتمد الخليفة يرمي من ورائه تحقيق الأهداف الكبرى لتلك المرحلة التاريخية، في الوقت نفسه الذي يمثل تحدياً لمكانة الدينار البيزنطي وسيادته المالية⁽²⁾، كما يؤدي إلى إظهار الدور الذي يمكن أن تلعبه القوة العربية الجديدة في الميدان الاقتصادي والمالي، بعد أن أثبتت تفوقها الكبير في المجالين السياسي والعسكري⁽³⁾.

وأصعب منه معرفة اختيار استيلائهم على ما استولوا عليه من فرنسا⁽⁴⁾ مما أدى إلى زيادة الاهتمام في بناء مؤسسات الدولة الحيوية، لاستكمال سيادتها. وكان طبيعياً أن ينصرف جزء من هذا الاهتمام إلى التفكير في تعريب النقود، وأن يكون

(1) للتقنيدي، ناصر السيد محمود، الدينار الإسلامي في المتحف العراقي، (بغداد، 1953م)، ص 23-25.

(2) لكيسي، حمدان، (م)، أصول النظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية، ط1، (بغداد، 1988م)، ص 22.

(3) ينظر: الرئيس، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ص 208. وينظر: لكيسي، أصول النظم النقدي، ص 22.

(4) جوزيف ريتو، تأثير غزوات العرب في فرنسا، ص 21.

هذا الغرض هدفه المرجح تمهيداً لصبغ الدولة الإسلامية بالصبغة العربية وفق سياسة مرسومة ومتقنة، وهنا يبرز سر نجاح الخليفة في اتمام تعريب السكة الإسلامية، وجعلها طرازاً عربياً خالصاً، في الوقت الذي لم تقتصر اصلاحاته تلك على الشؤون المالية، انما تعدتها الى الشؤون الادارية الاخرى أيضاً⁽¹⁾.

2- مالية: ويقصد بها قيام الخليفة الاموي عبد الملك بن مروان بمواكبة النمو الاقتصادي، والذي ينبغي ان لا يغيب دور عملية الاصلاح النقدي لخلق الظروف الموضوعية لتسهيل العملية التنموية والتقدم المالي الطبيعي لاشباع الطلب المتزايد على النقود من خلال التوسع في سكها لتغطي حاجة المعاملات الجارية في الاسواق، بعد ان حلت المعاملات النقدية والتجارية محل المقايضة. ويتأكد ان السبب المرجح في عملية تعريب النقود العربية من قبل الخليفة عام 74هـ/693م⁽²⁾ إنهاء معاهدة السلام بين العرب المسلمين والبيزنطيين بقيادة (جستينان الثاني) الذي رفض استلام المبلغ المتفق عليه (الف دينار ذهبي) في كل جمعة بالدنانير المعربة الجديدة والتي تختلف عن نقودهم السابقة (ذات للشارات الاجنبية)، ولم يعهد رؤيتها او يألف التعامل بها، مما دفع الخليفة عبد الملك ليؤكد للملك البيزنطي بأن العرب المسلمين لم يعودوا يقولون على نقودهم اشكالا وشارات اجنبية ذات طابع بيزنطي.

وكان سبب نشوب تلك الحرب سنة 67هـ هو إيقاف الخليفة عبد الملك دفع المال الذي اتفق على لدائه مع جستينان الثاني، وما كاد الخليفة يفرغ من مشاكله الداخلية حتى امتنع عن دفع المال، وانتفض الصلح⁽³⁾.

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص308. وينظر: الكبيسي، اصول النظام النقدي، ص22.

(2) يتضح ان عام اربعة ومبعين للهجرة هو التاريخ المرجح والمقبول الذي بدأت فيه عملية تعريب النقود ينظر: الكبيسي، حمدان، (م)، اصول النظام النقدي، ط1، (بغداد، 1988م)، صص22-23.

(3) الرئيس، لخارج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ص208. وينظر: الكبيسي، حمدان، اصول النظام النقدي، ص24.

3- دينية: ان اصلاحات الخليفة عبد الملك المرتبطة بتغييره لنظام العملة ذات الشارات الاجنبية بالعملة (وعليها صورة اليومه الاثنية) هي الجارية، وما يؤكد الطبري من ان عبد الملك لم يبدأ بضرب الدراهم الفضية والدنانير الذهبية الا في سنة 676هـ/695م⁽¹⁾، مستنداً على رد الملك جو ستيان الثاني للدنانير الذهبية للمشقية، والذي كان السبب في استئناف الحرب بين المسلمين والروم، اذ كانت العملة الجديدة تضرب وعليها بسم الله، وتنفش عليها آيات من القرآن الكريم تدل على وحدانية الله وصدق رسالة رسوله الكريم ﷺ. ويذكر ان الحرب كانوا قبل عبد الملك يضربون عملة من الفضة والنحاس لكن بنماذج فارسية ورومية. يذكر ان احد اسباب قيام الحرب ما يتعلق بمسألة القراطيس التي احدثت الشعور القومي والديني المستعر في نفوس المسلمين لمساسها بحيثيات الدين والمصلحة الاقتصادية⁽²⁾، عندما اقدم الخليفة بأمر إزالة عبارات تكسب السيد المسيح عليه السلام الى الربوبية وكانت تطرز في رؤوس الصحف، وأمر الخليفة ان يكتب مكانها ((قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ))⁽³⁾.

ونكر النبي مع التأريخ⁽⁴⁾، فادى ذلك الى تشنج الاجواء كما اسلفنا، وكتب الى الخليفة بضرورة الافلاخ عن كتابة مثل هذه العبارات التي وردت في بداية الكتاب المرسل اليه، وهدد بأنه سوف يقوم بضرب دنانير جديدة يضع عليها ما يسيء الى لرسول ﷺ (حاشاه ولف) قائلاً: ((لكم احذقتم في قراطيسكم كتاباً نكرهه، فأما تركتموه والا فتاكم في الدنانير في نكر نبيكم ما نكرهونه))⁽⁵⁾.

(1) الطبري، تاريخ، ج2، ص939.

(2) البيهقي، المحاسن والمسلوى، ج2، ص126. وينظر: الكيسمي، اصول النظام النقدي، ص23-24.

(3) سورة الاخلاص - الآية-1.

(4) المقرئ، اغلة الامة، ص53.

(5) البيهقي، (ممن)، المحاسن والمسلوى، ج2، ص127-128.

فاستشار الخليفة عبد الملك من حوله، فاقترح عليه خالد بن يزيد بن معاوية بأن يترك دنانيرهم، ويمنع التعامل بها، ويضرب للناس دراهم ودنانير جديدة فيها ذكر الله، ويمنع أن يدخل بلاد الروم شيء من القراطيس⁽¹⁾. بينما يؤكد البيهقي⁽²⁾ أن الذي أشار على الخليفة عبد الملك بضرب سك الدرامم والدنانير وعليها صورة التوحيد هو (محمد بن علي بن الحسين) كما ورد ذكره - قائلًا: وتعمد إلى وزن ثلاثين درهماً عدداً من الثلاثة اصناف، التي العشر فيها وزن عشرة مثاقيل، وعشرة منها ستة مثاقيل، وعشرة منها وزن خمسة مثاقيل، فتكون للعدة من الجميع وزن سبعة مثاقيل، وتصب صنجات من قولبر لا تستحيل إلى زيادة وتقصان. ومن يتكبر النص جيداً يجد في تفسيره خطورة كبيرة في تاريخ العرب الاقتصادي عامة، والاصلاح النقدي الذي قام به الخليفة خاصة⁽³⁾، اخذاً برأيه للصائب متقدماً إلى الناس بضرورة التعامل بالنقود الجديدة، وترك ما سواها من سائر العملات متوعداً من لا يلتزم بهذا الامر، وقام الخليفة بإرسال المبلغ السنوي المستحق عليه للملك جستنيان الثاني بموجب الاتفاق المبرم مما أدى إلى الاصطدام، لأن الدنانير الجديدة تحمل عبارات للتحدي.

4- البواعث القومية: ذكرنا من اسباب تعريب النقود (سياسية، ومالية، ودينية) لكن هناك اسباباً معلنة وغير معلنة أخرى فجداً إذا كان الخلاف بين الخليفة والامبراطور البيزنطيني كافياً لتعطيل اصدار النقود الذهبية (الدنانير)، فإن هذا السبب قد لا يكون كافياً لتفسير اصدار للنقود الفضية (الدرام) في العراق على يد الحجاج وبإيعاز من الخليفة عبد الملك؛ إلا من باب وضع الحسابات مسبقاً لكليهما بسبب ارتباط الواحدة بالآخرى، لكن من القراءات المتأنيئة يتضح بوجود بواعث قومية واقتصادية، واعتبارات دينية

(1) البيهقي، (ج2)، المحسن، ج2، ص128. وينظر: فكيبي، اصول النظام النقدي، ص23-24.

(2) البيهقي، المحسن والمسئول، ج2، ص126.

(3) فكيبي، حمدان، (ج2)، اصول النظام النقدي، ص25.

ضاغطة...لأن التخطيط المستقبلي للدولة العربية الإسلامية المترامية الاطراف من ان يصبح لها وجود حضاري مؤثر عالمياً، وبذلك كان عليها ان لا تظل معتمدة في نشاطها المالي والاقتصادي المتزايد على النقود الاجنبية محدودة الكمية. لاسيما وان للنقود اهمية سياسية واقتصادية ومالية واعلامية (تعريفية) لأنها تمثل ايضاً ضرورة من ضرورات الحكم والسيادة فضلاً عن الجانب النفسي وتهدها الحرب بالانقطاع، علاوة على عوامل اخرى؛ من بينها ان للكثير من الدراهم القضية الساسانية كان مغشوشاً⁽¹⁾. فضلاً عن ان وضع النقود في الدولة الاموية كان يستدعي النظر به، بسبب اختلاف لوزاتها وقيامها دون ان يكون هناك مقياس ثابت وموحد يمكن الركون اليه⁽²⁾، فكان العرب المسلمون يلاقون حرجاً عند اداء مقدار فريضة الزكاة، وان الدولة العربية تجد صعوبة كبيرة اذا لارنت ان تستوفي حقوقها الشرعية⁽³⁾، ولخيراً وليس اخراً فان حالة النقود بوضعها الحالي كانت تشكل عائقاً كبيراً امام نشاط السوق ومؤسسات الدولة التجارية. فازاء تلك المعطيات ادرك الخليفة بضرورة وضع نظام اداري واقتصادي موحد لكل اقاليم الدولة العربية الإسلامية وسعة الارحاء في النواحي السياسية والمالية، والادارية، والاقتصادية، وبذلك فقد صُيِّغَت ادارة الدولة بالصيغة القومية، حيث بُدِيَء بتعريب الدولوين⁽⁴⁾ ايضاً، اذ جعلت اللغة العربية، لغة ديوان المال بدايةً، لان حساب الدولة حتى ذلك الحين يعمل بالرومية في دمشق، وبالفارسية في الكوفة⁽⁵⁾، التي بدأ بها اذ كان (زاذان فروخ بن

(1) الماردي، الاحكام السلطانية، ص148. وينظر: الكبيسي، (م)، اصول النظام النقدي، ص26.

(2) المقرئزي، ثنور العقود، ص9-10 وص16. ينظر: الكبيسي، (م)، اصول، ص27.

(3) المقرئزي، اغالة الامة، ص55-56.

(4) ججهشاري، الوزراء والكتائب، ص41.

(5) اللاتري، تساب الاشرف، ص300 وما بعدها. وينظر: ابن النديم، محمد بن اسحاق،

(ت385م/995م)، القهرست، تح ناعدة عبل، اليملة، دار قطرى بن الفحاء، ط2، 1985م،

ص242.

بيري) لو اينه مردانشاه اخر كاتيب فارسي، وكان مساعده في ذلك (صالح ابن عبد الرحمن)، الذي عرض على الحاجاج ان يحول الحساب باللغة العربية واستطاع من ذلك، وان كانت كتابة الكسور قد شقت عليه، ويظهر ان رموز الارقام لم تكن تستعمل في الكوفة. وبذلك يتضح ان الخليفة قد قام اسم بناء الدولة من وجوه اخرى وعلى قواعد جديدة، فأصبحت ادارتها ذات طابع قني متدرج اكثر مما كانت عليه من ذي قبل. فقد اختط الخليفة عبد الملك في معاملاته لعماله خطة صارمة اوشك معها ان يكون جانياً غليظاً حتى مع الحاجاج على علو منزلته وفضله ومكانته، فكان يعامله معاملة تختلف كل الاختلاف عن معاملة - معاوية لزياد بن ابيه مثلاً - ولا لمن جاء بعده من الخلفاء الامويين - وذلك اللطف المعهود من الخلفاء السفويين، وهو اللطف الذي ربما كان لهم، كما كان للسيد العربي القديم، اشبه بفضيلة مكتسبة منه بأن يكون صفة مظهرية، وانما اراد عبد الملك ان يظهر السيد للصارم بسبب الظروف الصعبة⁽¹⁾.

قام الخليفة بضرب اول سكة عربية خالصة⁽²⁾ لانها تمثل من ضرورات قيام الدولة العربية الاسلامية وسيادتها، بعد ان حقق الاستقرار الداخلي. كما ثبت ان الاوزان التي عول عليها للخليفة بسكه للدراهم والدنانير والتي كانت مطابقة⁽³⁾ للاوزان الشرعية، التي استقر الاجماع عليها وحصلت الموافقة الشرعية عليها من قبل الفقهاء ولأخذ الزكاة، كما تؤدي لها كل الحقوق التي اوجبها⁽⁴⁾.

تجدر الإشارة الى ان الاشراف الرسمي في دار الضرب موكل للقاضي واحياناً للحاسب، ولعل السبب في ذلك يعود لضمان شرعية النقود التي تصدر عن

(1) فيلاتري، انساب الاشراف، ص 343 وص 352. وينظر: الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج 2، ص 134.

(2) فلها وزن، الدولة العربية، ص 212-213.

(3) فيلاتري، انساب الاشراف، ص 178. وينظر: فلها وزن، الدولة العربية، ص 213.

(4) فيلاتري، فوح البلدان، ص 656. وينظر: ابن خلدون، المقدمة، ج 2، ص 809.

دار السكة، سواء من حيث جواز العيار، أو الوزن، إلا أن الإشراف المباشر كان موكلاً إلى شخص يسمى (متولي دار الضرب) الذي كانت له سلطة مباشرة على العمال في الدار، وهو والحالة هذه، لم يكن وجوده يتعارض مع إشراف القاضي من الوجهة الادارية⁽¹⁾.

وتوجد وظيفة (المشارف) والذي توكل إليه مهمة حفظ جميع المحتويات من المعادن الثمينة (الذهب والفضة)، والسكك والآلات من بينها الصنح (أي العيار المتعلق بالمعادن)، وختم الاقتادح، وتحرير وزن عياري الذهب والفضة، فضلاً عن وظيفة (الشاهد)، الذي يشهد على جميع ما حوت الدار. أما وظيفة (المقدم) فهو أهم شخصية فنية بدار الضرب، موكلاً إليه حفظ عيار الذهب وسبائكه التي ترد إلى دار ضرب النقود⁽²⁾. وتوجد وظيفة أخرى هي (النقاش)، مهمته نقش السكة، أي حفر الكتابات المزمع إبرازها على السبيكة، ويحضر السبك وزن المعدن قبل طرحه في الليوتقة في حالة السبك⁽³⁾. أما للضراب وعمله الضرب على السبيكة لإنتاج سكة مضروبة واعداد للقضبان المعدنية لإنتاج النقود وللختم على الأجزاء المستديرة⁽⁴⁾.

ثانياً: تعريب الدواوين:

ولحاجة النقود المعربة إلى مكان (الديوان)، ولكون الدواوين هي الأخرى كانت غير عربية، ولبروز أهمية الكتابة بحروف الضاد، المحببة للنفوس العامرة بالإيمان، (إذ كان مكتوباً في العراق والمشرق باللغة الفهلوية، وفي مصر بالرومية

(1) ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص747. ينظر: الكبيسي، أصالة نظم الصبة، ص37، وأصول النظم النقدي، ص45.

(2) ابن بركة الكامل، منصور الذهبي، (عاش في النصف الأول من القرن السابع الهجري)، كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر، (القاهرة، 1966م)، ص35 وص91. وينظر: الكبيسي، أصول النظم النقدي، ص45.

(3) ابن بركة (بن)، كشف الأسرار العلمية، ص76 وص90 وص91.

(4) (بن)، كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، ص32.

والقبطية، وفي الشام بالرومية⁽¹⁾) فقد جرت محاولات تكثرت بالنجاح بعد ان انجزت عملية التعريب الحقيقية هذه زمن الخليفة عبد الملك بن مروان عندما عرب دواوين العراق والشام⁽²⁾، فكان يعد بحق جزءاً من خطة الاصلاح السياسي والمالي والنقدي وتطرقاً اليه توأ خلال هذا البحث- لبواعث قومية ودينية وميساسية- كما ورد- لاطهار شخصية الامة ومستقلاتها في كل شيء لتحديد الهوية العربية الاسلامية، ليكون لها كيانها المستقل الذي تتحكم به بارادتها في نهضتها اللغوية والادبية فضلاً عن النهضة- السياسية والدينية والاخلاقية لبعث مجتمع متطور ومتجدد، من خلال ما تعنيه عمليات تعريب النقود وتوحيد العملة، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الناجز بتعريب الدواوين⁽³⁾. وعهدت هذه المهمة الى (سليمان ابن سعد الخشن)- كاتب الخليفة على الرسائل انذاك فأمره الخليفة ان يحول الديوان من الرومية الى العربية، وكان ذلك سنة 81هـ/700م⁽⁴⁾، بينما انتخب لمهمة تعريب ديوان العراق سنة 83هـ/702م (صالح بن عبد الرحمن) حين عهد اليه الحاجب بن يوسف الثقفي⁽⁵⁾. وفي خلافة الوليد بن عبد الملك امر واليه على مصر بتعريب ديوان خراجها (أي بنقله من اللغة القبطية والرومية الى العربية) سنة 87هـ/705م، وقام بالمهمة ابن يربوع الفزاري الذي تقلد هذا الديوان⁽⁶⁾. بينما عرب ديوان خراسان سنة 124هـ/741م على يد اسحاق بن طليق أبن نهشل، اذ كتب يوسف بن عمر والي العراق الى (نصر بن سيار) عامله على خراسان يأمره بنقله الى العربية ففعل⁽⁷⁾.

(1) الجهشداري، الوزراء والكتب، ص38. الماوردي، الاحكام السلطانية، ص340-341. المقرئ، الخطط المغريزية، 1/181.

(2) الجهشداري، الوزراء والكتب، ص67.

(3) الرئيس، محمد ضياء، الفراج والنظم المالية، ص211.

(4) الجهشداري، الوزراء والكتب، ص40.

(5) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص34. بلاتري، فتوح البلدان، ص298.

(6) المقرئ، الخطط المغريزية، 1/98.

(7) الجهشداري، الوزراء والكتب، ص67. وينظر: الكيسي، اصول النظم النقدي، ص13-14.

كما ساعدت عملية التعريب الى العربية تحقيق فوائد جمة من بينها نقل كثير من المصطلحات الفارسية واليونانية الى العربية، فضلاً عن شيوع العربية وانتشارها بين الموالي لتصبح لغة الادارة والثقافة، فضلاً عن العامل الاعتباري والنفسي لمركز الدولة الاسلامية، علاوة على انها (لغة السياسة والدين)⁽¹⁾. وقد توالى العمال على ديوان الخراج منذ تأسيسه في الدولة الاسلامية، فقد كتب عمر ابن الخطاب رضي الله عنه الى اهل الكوفة، وإلى اهل البصرة واهل الشام بهذا الشكل، وبعثوا اليه ممن يشعرون به الكفاءة وحسن العمل والتكبير وفي زمن الامويين ولي الخليفة معاوية (المغيرة بن شعبة) على الخراج ثم عزله⁽²⁾، وتجدر الاشارة الى ان ولاية بني امية قد استخدموا الاعاجم على الخراج في بداية الامر وبذلك بقي العمال يتواردون على الخراج من نوري الاختيار الجيد فقد لاموا عبيد الله بن زياد على استخدامهم، فبرر ذلك بأن الاعاجم اطوع⁽³⁾، ولما خالده القسري فقد قصر جباية الخراج على الاعاجم⁽⁴⁾، وكان على الخراج في العراق مصعب بن الزبير سارزاد صاحب باذن⁽⁵⁾، وصالح بن عبد الرحمن الذي خلف زادا تفروخ في ولاية الخراج، وقام بتعريب النوليين في زمن الحجاج⁽⁶⁾، ثم تلاه يزيد بن ابي مسلم⁽⁷⁾، ثم عزله سليمان بن عبد الله واعاد تولية صالح بن عبد الرحمن⁽⁸⁾، فلما كان زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز امر بعزل العمال من اهل النخبة، وان لا يستعين بهم، فعزل الكثير من الاعاجم⁽⁹⁾، وهذا اجراء حكيم من خليفة عادل. ويختم الباحث تعليقه بان من يحب العرب يحب الاسلام، وهذه علاقة جدلية اثبتت

(1) لدوري، عبد العزيز، النظم الاسلامية، ص 149.

(2) البلاتري، انساب الاشراف، 344/13.

(3) ابن الاثير، الكامل في التاريخ، 140/4.

(4) لطفي، صالح لحد (الفتور)، الخراج للعراق، ص 268.

(5) الجهنياري، الوزراء والكتاب، ص 44.

(6) البلاتري، فوج البلدان، ص 298، الوزراء والكتاب، ص 38. وينظر: الجهنياري، الوزراء والكتاب، ص 38.

(7) الجهنياري، الوزراء والكتاب، ص 43.

(8) الجهنياري، (م)، الوزراء، ص 94.

(9) البلاتري، انساب الاشراف، 164/8.

صوابها على مر الزمن⁽¹⁾ واشتهر على ديوان الشام سرجون بن منصور الرومي، ومن بعده ابنه منصور⁽²⁾ حتى نقل سليمان بن سعد كاتب الرسائل الديوان الى العربية⁽³⁾ لما في مصر فقد اشتهر اشناس، الذي كان رئيساً لديوان الخراج في عهد عهد مسلمة بن مخلد⁽⁴⁾، حتى صرفه عبد الله بن عبد الملك، وعين ابن يربوع للفراري في حمص⁽⁵⁾ ومن يتكبر انجازات عملية للتعريب يلاحظ ان عملية تعريب ديوان خراج خراسان والذي تم تعريبه سنة 124هـ/ على يد اسحاق بن طليق، الكاتب الذي كلفه الولي نصر آبن سيار بذلك⁽⁶⁾. يطمئن قلبه لحسن سير العملية انذاك، من خلال العوائد المالية.

ثالثاً: السكة:

وطالما البحث يتعرض للنقود (الدنانير والدرهم) وجدنا من الضروري التعرض الى السكة التي هي ((ختم الدنانير والدرهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد ينقش فيه صوراً او كلمات مقبولة، ويضرب بها على الدينار او الدرهم، فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة، بعد ان يعد عيار النقد من ذلك الجنس في خلوصه بالسبك مرة بعد اخرى. وبعد تقدير اشخاص الدرهم والدنانير بوزن معين صحيح، يصطلح عليه، فيكون التعامل بها عدداً (أي انها كاملة الوزن والعيار)، وان لم تقدر اشخاصها فيكون التعامل بها وزناً⁽⁷⁾، وبذلك يكون ابن خلدون قد اتفق مع ما ورد عند البلاذري.

(1) ونمزيد من الايضاح. ينظر: القلبي، جلال جميل سلمان، اثر السياسة السلمية للعرب في نشر الدعوة

الاسلامية حتى 40هـ/660م، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لمعهد التاريخ العربي والتراث

اسلمي للدراسات العليا، محرم 1423هـ/اذار 2002م، ص 1-8.

(2) الجهشداري، الوزراء والكتّاب، ص 31. المقرئ، المخطوط 182/1.

(3) للبلاذري، فوح البلدان، ص 197- المقرئ، المخطوط 182/1.

(4) للكندي، ابو عمر محمد بن يوسف، (ت 350هـ/961م)، الولاة والقضاة، قص: رغن كوست، مطب الابهاء

الابهاء اليوسعين، (بيروت، 958م)، ص 59. وينظر: المقرئ، المخطوط 182/1.

(5) الجهشداري، الوزراء والكتّاب، ص 24. وينظر: الكندي، الولاة والقضاة، ص 59.

(6) الجهشداري، الوزراء والكتّاب، ص 67.

(7) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، (بيروت، دار مكتبة الهلال، 1988م)، ص 170-171.

يذكر ان لفظ المسكة كان اسماً للطابع، وهي الحديدية المتخذة لذلك، ثم نقل الى اثرها، وهي النقوش الماثلة على الدنانير والدرهم، ثم نقل الى القيام على ذلك، والنظر في استيفاء حاجاته وشروطه، وهي الوظيفة. فصار علماً عليها في عرف الدول. كما أصبحت وظيفة ضرورية للملك لا بها يتميز الخالص من المغشوش بين الناس في النقود عند المعاملات، ويتقون في سلامتها الغش بختم السلطان عليها بتلك النقوش المعروفة. وكان ملوك العجم يتخذونها وينقشون فيها تماثيل تكون مخصوصة بها، مثل تماثيل السلطان لعهدها، أو تماثيل حصن أو حيوان أو مصنوع أو غير ذلك. ولم يزل هذا الشأن عند العجم الى آخر امرهم. ولما جاء الاسلام اغفل ذلك لتمسكهم بمبادئ الدين، وقد اشار البلاذري في هذا الخصوص ايضاً. وكانوا يتعاملون بالذهب والفضة وزناً، وكانت دنانير الفرس ودرهمهم بين ايديهم ويردونها في معاملاتهم الى الوزن، ويتصارفون بها بينهم الى ان تفاحش الغش في الدنانير والدرهم لغلظة الدولة عن ذلك⁽¹⁾ وهذه ايضاً سبق وجرى الاطلاع عليها عند البلاذري، بينما نجد ان ابن خلدون يقر مباشرة الى عهد الخليفة الاموي عبد الملك بن مروان، ويتقاضى، بل يتجاهل ذكر جهود الآخرين المخلصة والتي بذلت قبله في مجال مك النقود، اذ قال: واجبر عبد الملك بن مروان للحجاج⁽²⁾، على ما نقل سعيد بن المسيب وابو الرصاد، بضرب الدرهم وتمييز للمغشوش من الخالص وذلك سنة اربع وسبعين، وقال: المدائني⁽³⁾: سنة خمس وسبعين ونحن نؤيد رواية المدائني وهي المرجحة، ثم امر بصرفها في سائر النواحي سنة ست وسبعين،

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ج1، ص ص452-453.

(2) قام به الخليفة عمر بن الخطاب ومن بعده (رضي الله عنهم جميعاً)، واتفق ابن خلدون مع البلاذري عندما قال: ان الخليفة عبد الملك امر واليه على العراق الحجاج بضرب الدرهم، ولكنه اختلف معه عندما ذكر ان هذا الحدث التاريخي حصل سنة 74هـ، وماضين ابن خلدون ان الحجاج كان والياً على الحجاز سنة 74هـ واقه لم يات الى العراق الا سنة 75هـ وينظر: البلاذري، (م)، فتوح، ج1، ص ص452-454.

(3) البلاذري، (م)، فتوح، ج1، ص ص452-453.

وكتب عليها ((الله احد الله للصمد)). وثم ولي ابن هبيرة العراق ليام يزيد بن عبد الملك فوجود المسكة، ثم بالغ خالد القسري في تجويدها⁽¹⁾. ومن بعده ولي يوسف بن عمر من بعده⁽²⁾، وهذا التشديد من قبل هؤلاء الولاة قد وردت الإشارة اليه عند البلاذري. وقيل: ان اول من ضرب الدنانير والدراهم هو مصعب بن الزبير بالعراق سنة سبعين، بامر اخيه عبد الله بن الزبير لما ولي الحجاز، وكتب عليها في احد الوجهين عبارة ((بركة الله)) وفي الوجه الاخر ((اسم الله)) وهذا للقول غير دقيق، لان مصعباً لم يكن اول من ضرب الدراهم في الاسلام، لان ابن خلدون لم يفتن الى ما قام به الخليفة الراشد الثاني (عمر بن الخطاب) -عليه السلام وما ورد من ذكر النقود التي ضربها مصعب وغيرها الحجاج بعد ذلك بسنة، وكتب عليها اسم ((الحجاج)) وقدر وزنها على ما كانت قد استقرت ليام عمر بن الخطاب عليه السلام، وذلك ان الدراهم كانت ليام للفوس مختلفة الاوزان فمنها على وزن المتقال عشرون قيراطاً، والاخرى على اثني عشر، واخرى على عشرة قيراط، ولما احتيج الى تقديره في الزكاة، اخذ الوسط، أي $(20+12+10=42)$ قيراط $\div 3 = 14$ قيراط، فكان المتقال درهماً وثلاثة اسباع الدرهم، وهذا الرأي قد ورد عند البلاذري ايضاً، وقيل: كان منها البغلي بثمانية دنانق، والطبري اربعة دنانق، والمغربي ثمانية دنانق، واليملي ستة دنانق⁽³⁾. فامر الخليفة الراشد الثاني عمر عليه السلام ان ينظر الاغلب في التعامل، فكان البغلي والطبري لثني عشر دانقاً، وكان الدرهم ستة دنانق، وان

(1) اتفق ابن خلدون مع البلاذري في هذه المسألة عندما جاء برواية المدائني، لكن قفز مرة اخرى الى ولاية مصر بن هبيرة. ينظر: البلاذري، فتوح البلدان، ج 1، ص 454.

(2) وفي هذه الرواية اتفق ابن خلدون مع البلاذري، ولكنه نسي ان يقول ان هذه النقود كانت معتبرة عند الخليفة العباسي ابي جعفر المنصور كما ورد ذكره. وأنه لا يقل من نقود بني امية في الخارج الا لهبيرة، الخالدية، واليوسفية. ينظر: البلاذري، فتوح البلدان، ج 1، ص 454-455.

(3) اتفق ابن خلدون مع البلاذري في هذه الرواية عندما ذكرها بشأن الدرهم الحصري الذي قال بأن وزنه ستة دنانق، بينما عند غيره وزنه دنانق واحد ومن المؤكد انه حصل خطأ في هذا النص. ينظر: البلاذري، فتوح البلدان، ج 1، ص 451.

زدت ثلاثة اسباعه كان مقالاً، وإذا انقصت ثلاثة اعشار المقال كان درهماً. فلما رأى الخليفة عبد الملك من ضرورة اتخاذ السكة لصيانة النقدين الجارين في معاملة المسلمين من الغش عين مقدارها على هذا الذي استقر لعهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه. واتخذ فيه كلمات لا صوراً، لأن العرب لديهم الكلام والبلاغة اقرب مناجيحهم واطهرها، مع ان الشرع الاسلامي ينهي عن الصور، فلما فعل ذلك استمر بين الناس في ايام السنة كلها. يذكر ان الدينار والدرهم كان على شكلين مدورين، والكتابة عليهما في دوائر متوازية يكتب فيها من احد الوجهين اسماء الله تهللاً وتحميداً، وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واله للطيبين. وفي الوجه الثاني يتم وضع للتاريخ واسم الخليفة، وهكذا ايام الامويين والعباسيين والعيديين لما مناجحه فلم يتخذوا سكة الا اخر الامر، اتخذها منصور صاحب بجاية، ذكر ذلك ابن حماد في تاريخه، يذكر ابن خلدون⁽¹⁾ السكة من الخطط الدينية الخلافية، اذ يقول: ((لما السكة فهي النظر في النقود المتعامل بها بين الناس وحفظها مما بداخلها من الغش او النقص وان كان يتعامل بها عدداً او في ما يتعلق بذلك، ويوصل اليه من جميع الاعتبارات. ثم في وضع علامة السلطان على تلك النقود بالاستجادة والخلوص يرسم تلك العلامة فيها من خاتم حديد اتخذ لذلك ونقش فيه نقوش خاصة به، فيوضع على الدينار بعد ان يقرر ويضرب عليه بالمطرقة حتى ترسم فيه تلك النقوش، وتكون علامة على جودته بصب الغاية التي وقف عندها السبك والتخليص في متعارف اهل القطر ومذاهب الدولة الحاكمة. فان السبك والتخليص في النقود لا يقف عند غاية ودائماً ترجع غايته الى الاجتهاد، فاذا وقف اهل افق او قطر على غاية من التخليص وقفوا عندها وسموها اماماً وعياراً يعتبرون به نقودهم وينتقنونها بمماثلته، فان نقص عن ذلك كان زيفاً. والنظر في ذلك كله لصاحب هذه الوظيفة، وهي دينية بهذا الاعتبار،

(1) المقدمة، ص 150.

تتدرج تحت الخلافة، وقد كانت تتدرج في عموم ولاية القاضي، ثم لفردت لهذا العهد، كما وقع في الحبشة⁽¹⁾.

يتضح ان ما اورده ابن خلدون يتفق في كثير من جوانبه مع ما سبق ان شاهدناه عند البلاذري، وان الاختلاف بينهما قليل وهذا يدل على ان ما كتبه البلاذري وقع بين يدي ابن خلدون، واطلع عليه. واضاف ما شاهده في عصره، وللذي سبق ان اشرنا اليه بأن النقود التي ضربت في المغرب والتي كانت مستوفية الوزن والعيار وهذا ما يؤكد الدين الاسلامي للحنيف. كما يوجد في جنوب فرنسا كثير من المسكوكات العربية، واكثرها ليس عليه ذكر الملوك الذين ضربت في ايامهم ولا ينكر انه في اواخر القرن التاسع للميلاد كان المسلمون قطعوا مراحل بعيدة في المعارف والفنون ولخذوا يتقدمون يوماً فيوماً في المدنية والعلوم في كل المجالات⁽²⁾. فضلاً عن انه عثر في (برينيان) على دنانير عربية بعضها بالحروف العربية، واخرى بالحروف العربية واللاتينية مؤرخة في 127هـ/744م وعلى دراهم ايضاً، في الاوار الاولى من استيلائهم على اسبانيا، ومما تقدم فإن عملية تعريب النقود وسكها بالدور الحكومية وبإشراف دقيق، فإن النقود ستكون على سكة المسلمين، محددة للعيار وثابتة الوزن، فضلاً عن عوامل عدة سبق ان ذكرت، من بينها جودة المعدن المستخدم. وستؤثر على ثبات سعر صرف النقود، ولتقتها ودورها في مجالات المبادلات التجارية والسوق وفي الحياة المالية والاقتصادية عامة لأن قيل عملية للتعريب والسك سيتأثر سعر صرف النقود سلباً بسبب حالات الغش والتقليص.. فضلاً عن اسباب سياسية ودينية ومالية.. دلخية وخارجية من قبل الدول المحيطة كالمساسانية والبيزنطونية.

(1) (مسن)، المقدمة، ص150. وينظر: جوزيف رينو، تاريخ غزوات العرب في فرنسا، ص235.

(2) جوزيف رينو، تاريخ غزوات العرب في فرنسا، ص235.

المبحث الرابع

أثر المستوى المعاشي على سعر صرف النقود

بعد ان تطرقنا الى مفهوم سعر صرف النقود والعوامل المؤثرة فيه، كان لابد من تناول اثر المستوى المعاشي على سعر صرف النقود، لاذ ان استقرار سعر صرف النقود يؤثر لموراً كثيرة:فعلى الصعيد السياسي يظهر استقراراً منظوراً من دون قيود تذكر على حرية التجارة وانتقال رؤوس الاموال من منطقة الى اخرى ومن اقليم الى اخر دون الاضرار بمصالح للناس وليس مثلاً ورد بالمفهوم الكنزي المتعلق بالاقتصاد الحر وفق مقولته الشائعة (دعه يعمل دعه يمر)، اما على الصعيد الاقتصادي فهو الاخر يبدو متداخلاً ومتربطاً مع استقرار العامل السياسي والامني والذي كان متوافراً في ظل الدولة العربية الاسلامية في معظم مراحل تطورها باستثناء فترات تعرضت لها سبب حجم التحديات التي واجهتها، وظهور الفتن والقتال التي استطاعت من تخطيها وتعافت منها وشرت نمواً اقتصادياً بوتائر متزايدة لتحقيق الرفاهية لانها لقت بظلالها على مجمل عمليات التطور والنهوض الحاصل في مختلف المجالات، ومن بينها التقدم المالي من خلال ارتباط سعر صرف النقود وعلاقته بالمستوى المعاشي كمؤشر معتمد، اما على الصعيد النفسي والمعنوي فانه يفتح لفاقاً مستقبلية واعدة.

وبلا ريب فان المستوى المرتفع من شأنه ان يخلق سيولة نقدية في الاسواق، وفي الوقت نفسه ترتفع القدرة الشرائية للأفراد و للجماعات، وهذه بدورها تنشط عمليات الصرف ولبدال الدراهم الفضية بالدنانير الذهبية وبالعكس وقد حدد المختصون بالسياسة الاقتصادية والمالية، مستوى المعيشة في المجتمع بفترة افراده على استهلاك السلع والخدمات اللازمة، فكما توفرت الامكانيات للأفراد ازداد استهلاكهم للسلع والخدمات اللازمة، والامر الذي يؤدي الى ارتفاع مستوى

معيشتهم⁽¹⁾، وهذا هدف الدولة العربية الإسلامية، وللتعرف على المستوى المعيشي للمجتمع الإسلامي.

منذ بداية نشأته وللصور اللاحقة يتطلب معرفة للوسائل التي اتبعت في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، علماً بأن لكل عصر من هذه العصور ميزاته الخاصة التي يتسم بها⁽²⁾:

موارد دخول الأفراد:

لقد اهتمت الدولة العربية الإسلامية منذ نشأتها بضرورة ضمان تحقيق الحياة الكريمة لأفراد المجتمع فطبقت نظام العطاء الذي فرض المال للمقاتلة من بيت المال في كل عام ليتفرغوا للجهاد من أجل نشر الدين الإسلامي الحنيف، ولسد احتياجاتهم المعيشية، وبذلك غدا العطاء ذا فاعلية في تنظيم الوضع الاقتصادي والمعايشي للمجتمع، ولقد بدأ ذلك عملياً منذ تأسيس الدولة العربية الإسلامية، وتواصل في العهود اللاحقة، والمتداخلة فيما بينها⁽³⁾. ومما يشار إليه هنا أن القاضي التتوخي لم يتعرض بشكل واضح للعطاء من خلال مروياته الواردة في كتابه (الفرج بعد الشدة)، وكذا الحال مع الرزق الذي كان مكماً للعطاء من خلال ما يقدمه للمقاتلة وعيالهم وذرائعهم لسد حاجاتهم للشهيرة من المواد التموينية، والذي كان بيت المال مسؤولاً عن سداده أيضاً حسبما يرد من موارد عينية أو نقدية⁽⁴⁾، وتشمل على:

(1) عماد، حماد، بعض مفاهيم علم الاجتماع، دار المعرفة، (بيروت، 1962م)، ص 59.

(2) الفاضلي، خولة عيسى، مستوى المعيشة في الدولة العربية الإسلامية، بحث غير منشور (يقدم الى بيت الحكمة ضمن الموسوعة الاقتصادية) ص 1.

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى، (بيروت، 1958م)، ج 3، ص 301 و 308 و 396.

(4) المبرد، محمد بن يزيد، (ت 285هـ/ 898م)، الكامل في اللغة والادب، تحقيق: محمد في الفضل إبراهيم (القاهرة، 1977)، ج 1، ص 299.

أ- الرواتب والاجور: ليس من السهل البحث في دراسة مستوى الرواتب والاجور ورصد تأثيرها التجمدي على الحياة السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية. فيما لذا كانت هذه الاجور ملائمة لظروف العصر الذي تسود فيه، والمعلومات المتوافرة بهذا الصدد، وجاء العصر الاموي الذي شهد تقدماً في مختلف مجالات الحياة، بسبب زيادة الاعطيات والسماح. ومن الطبيعي ان تكون هنالك فوارق كبيرة في الرواتب والاجور حسب طبيعة الوظيفة او الحرفة وفيما اذا كانت ذات علاقة بالفئة العليا للمجتمع او من العامة، غير ان بشكل عام كانت المراتب الرسمية للدولة اعلى نسبة من غيرها، وبذلك اشرت مستوى معاشياً مقبولاً نسبياً.

ب- الاسعار: ان مستوى الاسعار (الاثمان) في مجتمع ما، له دور كبير وحاسم في تحديد القدرة الشرائية لأبنائه، وقد اشار الدمشقي الى جملة من العوامل المؤثرة في تحديد سعر مادة معينة بقوله: ((لما تثمن ما يثمن من الاعراض ومبلغ قيمته المتوسطة، فهو فضلاً عن المكان الذي يلمس معرفة ذلك فيه، وذلك لان قيمته الاسقاط الهندية بالمغرب مخالفة لقيمتها باليمن، والمتوسط والمعتدل من اسعارها في احد المكانين ليس نفسه في مكان اخر، وقيمة المرجان بالمشرق غير قيمته بالمغرب، وذلك لاجل القرب من للمعادن...))⁽¹⁾، فالبعد والقرب عن اماكن انتاج السلع وطرق نقلها، ومدى الحاجة اليها والية السوق في العرض والطلب كلها عوامل مؤثرة في تحديد لقيام السلع ارتفاعاً او انخفاضاً فضلاً عن عوامل اخرى عديدة⁽²⁾، كان لها تأثير مباشر وغير مباشر على مستوى الاسعار، التي كانت مرهونة بطبيعة الظروف السياسية وحالة الاستقرار او عدمه، فضلاً عن نوعية السلعة وحجم الطلب عليها⁽³⁾.

(1) لدمشقي، الإشارة الى محسن التجارة، ص 28-29.

(2) للفاضلي، مستوى المعيشة، ص 20.

(3) الليلازري، فوح البلدان، ص 355-356. وينظر: الطبري، تاريخ الرمل، ج 6، ص 350. الجيهناري، لوزراء والكتائب، ص 26.

وبذلك يتضح لنا ان مستوى معيشة فئات المجتمع كان مرهوناً بمستوى الاسعار السائدة في السوق، وبمقايير دخولهم المستحصلة كرواتب او اجور عمل او ارباح لاعمال حرة في التجارة والصناعة والزراعة او من خلال الاعطيات، فضلاً عن اثر الاوضاع السياسية في مدى نشاط هذه الاعمال من جهة، وبمستوى الاجور والاسعار، واسعار صرف العملات في العمليات التبادلية، وثبات سعر صرف النقود واهميته من جهة اخرى.

ج- فئات المجتمع والمستوى المعاشي: حظيت الفئة العليا بالمجتمع الاموي والمتمثلة بالخلفاء والامراء وكبار القادة واصحاب الدواوين بمستوى معيشي متميز بحكم ما امتلكوه من اموال جلية، وهذا ما اكدته المظان التاريخية من خلال ما فصحت به عن وسائل الحياة المرفهة التي كانوا ينعمون بها فضلاً عما تظهر من شواهد عدة في هذا المجال.

وتتمثل الفئة التالية بفئة التجار، لاذ لمتهن العرب التجارة منذ عصر ما قبل الاسلام واستمر هؤلاء في صدر الاسلام ايضاً وكانوا عاملاً مهماً في نشر الدعوة الاسلامية، بل عدوها حرفة محترمة وذات شأن عظيم وفق معايير الشريعة الاسلامية السمحاء من حيث تسهيل البيع والشراء اقتداءً بقول المصطفى ﷺ والذي كان يوصي بتسهيل البيع والشراء والعقود والمبادلات وبالتجارة بشكل عام ومسألة ضبط الموازين والمكاييل استناداً لكتاب الله ﷻ: ((وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ، وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ، أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ⁽¹⁾))، ومن يتدبر الآية الكريمة يجد حالة الحساب الشديد والثبور للمتلاعبين بالميزان، وانهم سيلكون الحساب الشديد وبذلك ازدهرت على ايديهم هذه المهنة او التجارة وتوسعت علاقاتهم للتجارية. واستمر هذا النشاط الاقتصادي المهم في ظل الدولة العربية الاسلامية ووصل لوج الازدهار في ظل العصر الاموي، ((حيث صار

(1) سورة المطففين، الآية 1-4.

يحمل من الامصار والاصقاع البعيدة وتحديداً من الهند والسند والصين والحبشة والترك والديلم والخزر والحبشة والشام وسائر البلدان المنضوية تحت لوائها، حتى يكون بها من تجارات البلدان لكثير مما في تلك البلدان حتى خرجت للتجارات منها...⁽¹⁾ الى عاصمة الدولة كما ينكر من ان التجارة ببغداد كانت ايضاً تندر على اصحابها مالا وفيراً، علاوة على الجاه، فحدثنا التتوخي عن بعض تجار الكرخ ببغداد قائلاً: ((كنت اعامل رجلاً من الخراسانيين ابيع له في كل موسم متاعاً فأنقذ من سمسارته بألوف الدراهم))⁽²⁾، وان رجلاً من اولاد احد التجار ببغداد يقال له ابن النكيئي قد ورث عن ابيه خمسمائة الف دينار⁽³⁾.

وتجدر الاشارة الى ان حال التجار المسلمين كانوا على هذا المستوى المحترم من الثراء، مع تباين تبعاً لما يمتلكونه من رأس المال، ونوع وحجم النشاط التجاري الذي يمارسونه، ولكون تلك المهنة معرضة للربح والخسارة، فقد يتعرض البعض منهم الى للخسارة وتحمل الديون، كما لدى النشاط التجاري ايضاً الى بروز تجار وسطاء من مسمرة ودالين حققوا من هذا العمل للتجاري ارباحاً كبيرة⁽⁴⁾، وفي السلم المهني العام وضع ابو يوسف الصيارفة والبزازين واصحاب الضياع والتجار والاطباء في طبقة الموسرين، بينما يأتي الخباطون والصباغون والاسكافيون والخزانون ومن شابههم في طبقة واحدة هي اقل الطبقات كسباً⁽⁵⁾.

ومما يشار اليه كونه الدولة هي مسؤولة عن رعاية المجتمع، لذا كان لا بد ان يقع على عاتقها مهمة الرعاية الاجتماعية والانسانية في المجتمع العربي الاسلامي من خلال تقليص الفوارق الطبقيية بين ابناء المجتمع الواحد باشكال مختلفة معبرة

(1) التتوخي، البلدان، ص 4.

(2) التتوخي، فخرج بعد الشدة، ج 2، ص 245.

(3) التتوخي، نشوار المحاضرة، ج 1، ص 184.

(4) التتوخي، فخرج بعد الشدة، ج 2، ص 245.

(5) ابو يوسف، الخراج، ص 133-134.

عن النزعة الانسانية للاسلام الحنيف وتحقيق العدالة الاجتماعية لمجتمع متجانس بينه، وتأتي الزكاة التي هي احد اركانه في مقدمة الوسائل التي تقضي الى التكافل الاجتماعي لمساعدة المحتاجين، فضلاً عن دورها في تقوية الروابط الاجتماعية والانسانية النبيلة لخلق للمجتمع المتماسك الواحد والقوي⁽¹⁾، زيادة على ان الزكاة تلعب دوراً فاعلاً في تحقيق التوازن الاقتصادي، ففي الوقت الذي لا تؤثر على الغني، فانها ترفع من مستوى الفقير وتوفر له حد كفايته وتجنبه ألم الحرمان وشظف العيش⁽²⁾، وبذلك تمثل الصدقات الطوعية التي يبتغي المرء المثوبة من رب الملك ﷻ صورة اخرى للتكافل الاجتماعي، والذي مثل مظهراً جديداً للحياة الانسانية، اذ عبر القرآن الكريم خير تعبير، وادى دوراً تربوياً وتوجيهياً في الحث على ابراء الجوانب الاجتماعية والمعاشية اهمية كبيرة لطلاقاً من ان الملكية لله وحده وان الانسان مستخلفاً عليها، كما جسد عصر النبي محمد ﷺ في صدر الرسالة الاسلامية قمة التعامل الانساني الهادف لتحقيق اعلى درجات التكافل الاجتماعي، اذ وضع العلاج الشافي لداء المشكلة الاقتصادية (الفقر) من خلال التوجيهات الاخلاقية والدينية مع تجنب الاستغلال. فكان ذلك نظاماً دائماً سواء اكان ذلك خلال وجود الموجه والمعلم الاول النبي ﷺ لم بعد وفاته، والتي شكلت حالة المواخاة مظهراً انسانياً واخلاقياً لم يسبق له مثيل في تاريخ الانسانية الى جانب ظهور اهل الصفة، اذ يمثل جانباً مشرقاً من جوانب التكافل الاجتماعي الذي امر الله به عباده بمساعدة اخوانهم المحتاجين، فضلاً عن انها قد عبرت عن تغيير بعض الحالات في المجتمع القبلي قبل وبعد مجيء الاسلام هذا في الوقت الذي اكد بأن الثروة الواسعة تعد خطيئة بحق المسلمين ما لم تستثمر في مساعدة الفقراء والمحتاجين وفق الوسائل التي حددتها الشريعة الاسلامية كالزكاة والصدقات على اساس انها وسيلة تطهر المال والنفس على حد سواء، لذلك فإن الخطاب القرآني

(1) سيد سابق، فقه السنة، ج1، (بيروت، 1985م)، ص415.

(2) سيد سابق، (م)، فقه السنة، ج1، ص416.

كان واضحاً في التحذير من الاكتناز والاندثار الاثرياء بالويل والثبوران لم يقيموا حقوق الله لخلق حالة التوازن الاجتماعي، وبذلك شهد عصر الرسالة والراشدي ترجمة حقيقية، وتطبيقاً واقعياً لمبادئ الشريعة الاسلامية وسنة النبي ﷺ في تطوير حالة التكافل الاجتماعي بين المسلمين والشعور بالمسؤولية امام الله تعالى بالرغم من المتغيرات التي حدثت في جوانب كثيرة ومختلفة، الا انها ابرزت العديد من المواقف التي تؤكد على التكافل الاجتماعي بين المسلمين في الظروف القاسية كافة، مما يؤكد حاجة المجتمع الموحد، لذا هيا ظهور نظام العطاء في العصر الراشدي المهام المناسبة لأنماش الاوضاع الاقتصادية في ظل الدولة العربية الاسلامية، مما لوجد الحاجة الى التوسع في الانتاج وزيادته من اجل رفع المستوى المعاشي لافراد المجتمع ايضاً، كما شهد العصر الاموي العديد من المواقف الانسانية، وكان ابرزها ما ظهر جلياً زمن الخليفة لعادل عمر بن عبد العزيز، الذي جسد تجسيدا رائعاً لمسيرة النبي ﷺ والخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم) في تطبيق اسس التكافل الاجتماعي بالاستناد الى القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، اذ اظهرت الشريعة الاسلامية اهمية دور المال في الاسلام وكيفية تحصيله وانفاقه لتحقيق الغاية الانسانية لتوفير مستلزمات حد الكفاف للمسلمين عامة. لان عدم توفر ذلك سيكون عاملاً مساعداً لتعطيل دوره الروحي والجهادي، كون نقص الحاجة قد يضعف للعبادة نوعاً ما، وقد افصحنا عن ذلك مصادرها الفقهية والتاريخية، ومن الطبيعي ان يكون هدفها ملازماً لفعل الزكاة في تحقيق تماسك المجتمع الاسلامي ومنع الاختراق، لا يتركز الاهتمام بتوزيع الصنعت الطوعية حسبما جاء في كتابه العزيز بقوله: ((إِنَّمَا السَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّمَةُ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْعَرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ))⁽¹⁾، وبذلك يتجسد التكافل الاجتماعي بأروع صورة الاعتراف بالملكية الخاصة، والتي

⁽¹⁾ سورة فتوة، جزء من الآية-60.

تتمثل بالحقوق الواجب رعايتها خلال عصر صدر الاسلام بقيادة الامين ﷺ حتى غدا مثلاً يقتدى به في العصور الاسلامية اللاحقة كافة ومن بينها العصر الاموي.

واخيراً، تجدر الإشارة الى ان الاسلام اذا ما لقر للفتاوت بين الناس في الارزاق تبعاً للفروق الفردية في الطلقات والمواهب والفرص المتاحة، الا انه يرفض المبالغة في الغنى الذي يقابله زيادة في الفقر، لكي لا يصبح الاغنياء في المجتمع طبقة مميزة، لذا يلاحظ تدخل الاسلام في الوقت المناسب من خلال تشريعاته واحكامه ومعاملاته ووصاياه الانسانية سعياً في تقريب الهوة ما بين الاغنياء والفقراء، لكي لا تكون دولة، حسماً ركز جل في علاه في محكم كتابه العزيز بقوله: ((لِي لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ))⁽¹⁾.

العمل في الاسلام والعدالة الاجتماعية:

وكان لا بد من للتطرق الى العمل الذي هو مصدر للرزق في الاسلام، الذي يمثل جانباً مهماً في تحسين المستوى المعاشي، والرفقي الفردي والعائلي ثم المجتمعي والعائلة فيه تمثل نواة المجتمع الاسلامي، فالعمل في رؤيا نظر الدين الاسلامي يمثل عبادة، ولما كان العمل في نظر للدين الاسلامي عبادة، فقد دعا الاسلام المسلم الى العمل، لأنه يمثل من اهم وسائل الارتزاق، وهو اساس الاقتصاد، بل الدعامية الاساسية للانتاج، وكل قطرة عرق يبذلها المسلم في العمل، تكون في ميزان المسلم مع صلته وصيلمه وزكاته... والمسلم لا يعمل من اجل الحرص على الحياة المادية وحدها، لان العمل اساس كل شيء: انه اساس التقرب الى الله. قال العلامة ابو الاعلى المودودي-رحمه الله:- ((اذا تعاطيت التجارة او الصناعة لو اشتغلت بالخدمة، واديت ما عليك من الواجب بكل لمانة وصديق انقاء لله تعالى، ثم كمسبت للحلال، وتجنبت للحرام، كان كمسبك هذا وسعيك في سبيله عبادة الله تعالى، مع فك ما قمت بكل ذلك الا لتكسب الرزق لنفسك))⁽²⁾.

(1) سورة الحشر، جزء من الآية-7.

(2) المودودي، ابو الاعلى، مبادئ الاسلام، ط3، (دمشق، 1381هـ/1961م)، مكتبة الشهاب المسلم،

وكان القرآن الكريم قد قرن العمل بالإيمان في آيات كثيرة فجاء الحث عليه في كتاب الله، وفي سنة النبي ﷺ، وفي أقوال السلف الصالح، قال الله تعالى: ((هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ))⁽¹⁾. وفي هذه الآية دعوة صريحة إلى الأخذ بكل سبب من أسباب العمل المشروع، وهي دعوة إلى الضرب في الأرض، والسعي فيها لكسب المعاش، فالأرض مثالة للناس، وما عليهم إلا السير في أرجائها الواسعة، وفجائها البعيدة، ليحصلوا على الخيرات الكثيرة التي بثها الله فوق هذه الأرض وفي باطنها للناس قاتلاً: اعملوا لتأخضوا ثمرة عملكم، عليكم بالتعب والتصب، لتجدوا لذة كسبكم، فالسعي إذن هو الوسيلة إلى الكسب، ولقد قرن القرآن الحكيم السعي في للتجارة بالجهد في سبيل الله لاعلاء دين الله، فقال تعالى: ((وَأَخْرَجُوا بِضَيْبُونَ فِي الْأَرْضِ يُبْتِغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَخْرَجُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ))⁽²⁾.

والآيات الكريمة في هذا المعنى كثيرة وقد احصى بعض الباحثين المحققين الآيات القرآنية الكريمة للداعية إلى العمل والسعي لكسب العيش، فكانت تزيد على (160) آية، أما التي ذكرت مطلق العمل، فبلغت (360) آية، ووردت بمعاني أخرى في (109) آيات⁽³⁾. أما المصطفى ﷺ فأحاديثه كثيرة في الترغيب بالعمل، من ذلك قوله: ((خير الكسب كسب العامل إذا نصح))⁽⁴⁾، وقوله: ((ما لكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود النذير)) كان يأكل من عمل يده⁽⁵⁾، وقوله: ((من لمس كالا من عمل

(1) سورة الملك، الآية-15.

(2) سورة الزمل، جزء من الآية-20.

(3) عقلة، إبراهيم محمد، حوافز العمل بين الإسلام والنظريات الوضعية، ط1، مكتبة الرسالة الحديثة،

(الأردن، 1408هـ)، ص116.

(4) الإمام أحمد، المسند، حديث صن.

(5) رواه البخاري، الصحيح، ج2، في أوائل كتاب البيوع، (باب: كسب الرجل وعمله يده)، ص73.

يده امسى مغفوراً له))⁽¹⁾، وقوله: ((التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء))⁽²⁾.

وبذلك يسمو الدين الاسلامي بالعمل حتى يجعله بمنزلة الجهاد في سبيل الله، فقد روى كعب بن عجرة ؓ قال: مر على النبي ﷺ رجل، فرأى اصحاب رسول الله ﷺ من جلده ونشاطه، فقالوا: يا رسول الله، لو كان هذا في سبيل الله! فقال رسول الله ﷺ: ((ان كان خرج يسعى على اولاده صغاراً فهو في سبيل الله، وان كان خرج يسعى على ابوين شيخين كبيرين، فهو في سبيل الله، وان كان خرج يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل الله، وان كان خرج يسعى رياءً او مفاخرةً، فهو في سبيل الشيطان))⁽³⁾.

كما يسمو الاسلام بالعمل ايضاً حتى يجعله فوق كثير من العبادات: فالرجل الذي يعمل ويعول اخاه للعابد يصبح اعبد منه، فلا تعجب اذا علمنا ان بعضاً من العلماء كان يفضل الصناعات على العباد، القرضاي عن الشيخ الشيرازي -وهو من دعاة التصوف- ذلك لانه نفع العبادة مقصور على صاحبه، اما الحرف، فيكون نفعها للناس كافة، وكان يقول: ((ما اجمل ان يجعل الخياط لبرته سبحة، وان يجعل النجار منشاره سبحة))⁽⁴⁾. ومن روعة الدين الاسلامي انه حارب ما كان شائعاً عند العرب في احتقار لعدد من الاعمال اليدوية والحرف، فأوضح للناس ان كل عمل ينتفع به الناس هو عمل شريف ولو كان شاقاً، وكان الربح الذي يأتي منه

(1) البخاري، الصحيح، ج2، ص73. وينظر: الطبراني، ابو القاسم سليمان بن احمد، (ت360هـ/970م)،

المعجم الاوسط، وينظر: الاصبهاني، محمود بن عبد الرحمن، في حديث ابن جابر ؓ.

(2) الترمذي، تبيين، (باب:4)، وينظر: الدارمي، الحافظ ابي محمد عبد الله بن عبد الرحمن، السنن،

(البروج)، (باب:8)، تح: عبد الله هاشم ايماني المدني للنشر، حديث لكلمي، نشاط آباد- فيصل آباد-

باكستان. وينظر: الحاكم النيسابوري، (ت450هـ)، المستدرک على الصحيحين، ج2، دار الكتب

العلمية، بيروت، 1990م)، ص7.

(3) الطبراني، رجاله رجال الصحيح.

(4) لقرضاوي، (م)، مشكلة الفقر وكيف علاجها الاسلام، الدار العربية، بيروت، بلا، ص50.

ضئيلاً، ويأمر المسلم ببذل طاقته في العمل، وإن يمتنع عن الاستجداء لأن فيه مذلة، وإراد للمسلم أن يكون عزيزاً. كما يذكر عن المصطفى ﷺ فيما يتعلق بالعمل وتشجيعه إياه قائلًا: ((اليد العليا خير من اليد السفلى، وأبدأ بمن تقول، وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، ومن يستغف يعفه الله ومن يستغن يعنه الله))⁽¹⁾. كما طلب الإسلام من العامل المسلم أن يتقن عمله، ويقوم به بكل إخلاص، وتلك فريضة واجبة يقول ﷺ: ((إن الله يحب من أحكم إذا عمل عملاً أن يتقنه))⁽²⁾ أما أرباب العمل فعليهم أن يعطوه أجره العادل قبل أن يجف عرقه يقول الرسول ﷺ: ((اعطوا الاجير أجره قبل أن يجف عرقه))⁽³⁾.

وبالعمل المخلص الذي يقوم به المسلم ويصل به أحياناً إلى مستوى العبادة واحسان له، وتقدير المجتمع لجهده واعطائه لحقه، يسمو المجتمع وينهض ويتقدم بخطى وثاقة وثابتة نحو الذرى. ولابد من عودة لتغطية موضوع الزكاة بشيء من التركيز لاهميته من خلال كتاب الله والسنة.

حق الله في اموال الاغنياء:

للفقير حق في مال الغني، إذ المال الذي يدفعه الغني إلى الفقير -إذا كان حقاً معلوماً- منحة منه ولا تفضلاً، بل هو حق يجبره ولي الأمر على دفعه إذا امتنع، وقد ورد لفظ (حق) في القرآن الكريم بهذا المعنى، وقال تعالى: ((وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ))⁽⁴⁾، وقوله ﷻ: ((وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ))⁽⁵⁾، يلاحظ أن الزكاة ليست بالحق الوحيد الذي فرضه الله ﷻ في كتابه، بل هناك حق آخر غير محدد،

(1) البخاري، الصماح، زكاة، باب: (لا صدقة الا عن ظهر غنى)، ج2، ص518.

(2) البيهقي، في شعب الإيمان عن عائشة، وحسنه في صحيح الجامع للصغير.

(3) ابن ماجه، ابو عبد الله محمد بن يزيد، (ت275هـ/888م)، السنن، الزهون، (باب: اجر الاجراء)، طبع في شركة الطباعة العربية السعودية، (الرياض، 1984م)، رقم 2443، 817/2. وينظر: حطيلي، محمد عبد الواحد، الاحاديث المختارة، ج1، (مكة، 1410هـ)، ص183.

(4) سورة الانعام، جزء من الآية-141.

(5) سورة الذاريات، الآية-19.

وغير ثابت، وغير دائم، فهو يزيد وينقص حسب الحاجة، وحسب مقدار الثروة، وليس له وقت معين، بل يطلب عند الحاجة، ويدفع عند حاجة للناس أو الدولة إليه، ويسقط إذا ارتفعت الحاجة، وهذا ما يصطلح عليه اسم (الاتفاق الواجب للصالح العام)، إذ إن الإسلام دين التأخي والمحبة والتكافل والتعاون فقد يدفع المسلم زكاته كلها، ومع ذلك يظل قسم من الناس بحاجة ملحة، إذ تمر بالدولة أزمات في أحوال خاصة، فهل يترك هؤلاء الفقراء يتضورون جوعاً والماء وبجانبيهم من يملك الثروات الكثيرة؟ وتدل على ذلك أحاديث المصطفى ﷺ بقوله: ((ما ضر ابن عفاً ما عمل بعد اليوم))⁽¹⁾، إذ جاء بالف دينار - من ذهب - فصبتها في حجر النبي ﷺ. وقوله: ((إن في المال حقاً سوى الزكاة))⁽²⁾.

(1) أحمد، المسند، 53/5. الترمذي، المنقب، 154/13-155. الحكم المسترشد، 202/3.

(2) الترمذي، الزكاة، (باب ما جاء في الصدقة على ذي القرابة).

الفصل الثالث

سعر صرف النقود

في عصر الراشدين

المبحث الأول: النقود قبل سنة 18هـ / 639 م

المبحث الثاني: سعر صرف النقود والاجراءات الاقتصادية في

عهد الخليفة عمر بن الخطاب ؓ للفترة

من 18 - 23هـ/639 - 643م

المبحث الثالث: سعر صرف النقود زمن الخليفة الراشد

الثالث عثمان بن عفان ؓ للمدة من

(24 - 35هـ/644 - 655م)

المبحث الرابع: سعر صرف النقود زمن الخليفة الراشد الرابع

علي بن ابي طالب ؓ للفترة من

(36 - 40هـ/656 - 660م)

المبحث الأول

النقود قبل سنة 18هـ / 639 م

أولاً: النقود في عصر الرسالة الإسلامية للمدة من 1-11هـ/622-632هـ

كان لا بد من الرجوع قليلاً إلى الوراء لمعرفة ما وصلت إليه المجتمعات من فترة ما قبل الإسلام، إذ لن نكتب للتاريخ العام والحديث والفقهاء قد عُنيت بجمع الروايات التي تشير إلى وجود نشاط مصرفي في بعض مدن العراق المهمة ((كالحيرة والمدائن، والموصل...))⁽¹⁾، وهذا يدل على وجود نشاط تجاري وتقدم مالي آنذاك قيل إن تحررها الجيوش العربية الإسلامية، إذ كان الصيارفة يقدمون خدمات مالية تذكر، كإعطاء القروض، ومبادلة العملات النقدية لتسهيل عمليات الأسواق للتجارية ((من شبه الجزيرة العربية، ولاسيما في مدن الحجاز(مكة ويثرب)، كما في مدن اليمن))⁽²⁾ أيضاً، والتي كانت أسواق ومراكز تجارية هامة قبل الإسلام وبعده، وما يهمننا في هذا المجال التأكيد على النقود. يذكر المؤرخ المقرئزي. لما في صدر الإسلام فقد أبهى الرسول الأعظم ﷺ الدراهم والدنانير على ما كانت عليه⁽³⁾، والتي تمثل إحدى مستلزمات نشأة الدولة العربية الإسلامية، والتي حافظت على سلامة النقود من الكسر والغش والتزييف، وتشير روايات المظان التاريخية إلى أن المصطفى ﷺ كان المبادر الأول، بمعاينة من يقوم بقطع النقود أو تزيفها⁽⁴⁾ لذا فإن الإسلام كان على دراية تامة عندما نهى بسبب الاضطرار، فضلاً عن اتباعه سياسة مرنة مراعاة لحالة البلاد التي دخلت ضمن الدولة.

(1) غزمية، يوسف، الحيرة المدينة والملكة العربية، (بغداد 1936م)، ص 93. وينظر: باقر، طه (الاستاذ)،

(ممن) مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج 1، ص 436.

(2) لكيسي، حمدان، النشاط المصرفي، ص 10-11.

(3) المقرئزي، إعلاء الإمة بكشف الغمة، ص 51.

(4) قبلاني، فلاح البلدان، ص 657-658. وينظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 149.

يذكر المؤرخ الفقيه (ابو يوسف) ان للحرب اوزاناً خاصة، لذ كانت قريش من قبل تزن الفضة بوزن تسمية درهماً، وتزن الذهب وتسمية ديناراً⁽¹⁾، فكل عشرة دراهم تساوي سبعة مثاقيل⁽²⁾، وهذا ما يؤكد على ان النقود وسعر صرفها-كانت تسير جنباً الى جنب مع نظام المقايضة الذي اخذ بالانحصار تدريجياً كلما تقربنا من تثبيت اسم الدولة العربية الاسلامية، والتي كان احد رموزها النقود- التي توارثتها- والتي شاع استعمالها خاصة في النشاط التجاري وفي التعامل المالي اليومي.

تدابير الرسول الكريم ﷺ النقدية:

يروى ان الصادق الامين ﷺ قد نهى المسلمين عن كسر النقود⁽³⁾ مثلما ورد ذكره تأكيداً لاهمية الموضوع، والذي كان ربما بدوافع اقتصادية اذ كان يرمي من ورائه الاتعود الديناري ثيراً فيتخذون منها لوان، فتكون والحالة هذه ارصدة مجمدة بعيدة عن التداول، الامر الذي يؤدي الى قلة السيولة النقدية في الاسواق، فضلاً عن ان عملية الكسر قد تؤدي الى التزييف والتكليس والالتباس، مما يؤدي الى تأثر سعر صرف النقود صعوداً ونزولاً وينجم عن تلك العملية عدم استقرار الاسعار (الاثمان) للسلع والخدمات، وتأثر السوق التجارية، وتسبب اضراً مالية للبعض، وقد تؤدي الى تحقيق منافع للبعض الآخر ومن جانب اخر، فقد تأثرت الدراهم الساسانية التي بقي العمل بها في بداية قيام الدولة الاسلامية بسبب ترددي الاوضاع الاقتصادية في اواخر ايامها- كشيوع الغش والتكليس والتلاعب كما ورد ذكره - فخفضت عيار دراهمها، مما اثر مباشرة على تدهور سعر صرف الدرهم بالنسبة للدينار البيزنطي الذهبي، الذي حافظ على سعر صرفه لعدم تعرضه لتلك الظواهر غير الطبيعية.

(1) للخارج، ص 15-16. وينظر البلاتري، فوح البلدان، ص 654.

(2) المقريزي، اغتة الامة، ص 51.

(3) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 155. وينظر: فكيسي، حمدان الدكتور، اصول النظام النقدي، ص 8.

يذكر بأنه: كان الفرس عند فساد امورهم قد فسدت نقودهم، فجاء الاسلام ونقودهم من العين⁽¹⁾، والورق⁽²⁾ غير خالصة⁽³⁾. فكان الدينار الذهبي يصرف بعشرة دراهم زمن الرسول ﷺ، وكل عشرة دراهم تساوي سبعة مثاقيل⁽⁴⁾، وهذا ما سنراه لاحقاً. وقال المقرئ⁽⁵⁾: ((كانت الدراهم المستعملة لئذ كانت مختلفة الوزن والعيار. فكان الطبري يوزن (باربعة دنانير)، والبغلي يزن (بثمانية دنانير)، والحميري (البمني) يزن دانقاً واحداً، واخيراً المغربي يزن (ثلاثة دنانير) وبذلك اعتمد الوسط في الاكثر مما يتعامل به الناس- أي ينظر الاكثر والادنى- فيكون $4+8=12+2=6$ دنانير، واعتمد هذا الدرهم ذو الوزن الشرعي الاسلامي⁽⁶⁾ فيما بعد من الخلفاء الراشدين (عمر وعثمان وعلي) (رضي الله عنهم)، ومعاوية بن ابي سفيان ايضاً. وعندما تكون للدراهم كاملة الوزن والعيار يصار الى التعامل بها عدداً، وبذلك يكون ابن خلدون قد اتفق مع ما ورد عند البلاذري، بالرغم من ان ابن خلدون قد قفز وانتقل مباشرة الى عهد الخليفة الاموي عبد الملك بن مروان وهذا لا يتناسب والجهود الجيدة التي بذلت قبل ذلك، لاذ اعتمد الاخير عليهم في مجال سك النقود- وعلى الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ تحديداً- وما يؤكد ان سعر صرف الدينار كان يصرف بعشرة دراهم زمن الرسول الاعظم (صلوات ربي عليه

(1) العين: ما يضرب نقداً من اللآلئ الذهبية. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج2، مادة عين، ص947. وينظر: وكيع، المعجم، حققه ابراهيم ليس واخرون، ج2، ص647. وينظر: ابن عباد، اسماعيل (ت385هـ)، المحيط في اللغة، تحقيق: قشبح محمد حسين آل ياسين، (بيروت 1994م)، ج6، ص17.

(2) الورق: ويقصد بها الدراهم الفضية. ينظر: البلاذري، فتوح البلدان، دار الكتب العلمية، ص278. ابن ماثي، اسد بن المهذب، قوافل الدوليين، مطب مصر، (القاهرة، 1943م)، ص310.

(3) البيروني، محمد بن احمد الخوارزمي (ت410هـ/1048م)، الجماهير في معرفة الجواهر، مطب جمعية المعارف العلمية، (حيدر اباد، ايار 1355م)، ص244.

(4) البلاذري، فتوح البلدان، ص651-65.

(5) شعور النقود، ص7. وينظر: لكيسي، حسان، اصول، ص9.

(6) للمارودي، الاحكام، ص147.

وسلم) من خلال مقدار نصاب الدنانير الذهبية والدرهم الفضية في مقادير العطاء، كما ان نصاب زكاة الذهب عشرون مثقالاً (أي عشرين ديناراً)، ونصاب الفضة مائتا درهم فضة، والزكاة الواجبة على النصاب فهما نصف دينار ذهب او خمسة دراهم فضة⁽¹⁾، ووزن الدرهم الواحد منها ستة دنانير⁽²⁾، وبذلك يكون سعر صرف الدينار الذهبي يعادل عشرة دراهم فضة، وهذا ما يؤكد ان سعر صرف الدينار الذهبي بالدرهم الفضية زمن الرسول الكريم ﷺ كان ثابتاً وبذلك فإن اندخارات الأموال توظف نحو الاستثمار، لتوفر المناخ المالي المطلوب والاستقرار السياسي والاقتصادي، وكان لثبات وزن النقود وسلامة عيارها العنصر الحاسم في تلك المعادلة. يقول الماوردي: ((ونصاب زكاة الفضة مائتا درهم بوزن الاسلام))⁽³⁾، واخيراً فان مقادير الجزية المفروضة على اهل الذمة من اليمن على كل حال دينار بقيمة عشرة دراهم، ...⁽⁴⁾.

اراء الفقهاء والعلماء والمؤرخين:

يفتي بعض الفقهاء والعلماء والمؤرخين يذكر من بينهم: (ابو حنيفة واصحابه) فيما يتعلق بالنقود بقولهم: لا بأس بقطعها اذا لم يضر ذلك بالاسلام واهله، بينما عاقب اiban بن عثمان عليه، وقال سعيد بن المسيب بمنع كسر النقود واعنوا ذلك العمل من جملة للفساد في الارض⁽⁵⁾، بسبب الاضرار الاقتصادية والمالية والاخلاقية والتي تلقي بظلالها على للنواحي السياسية بسبب الرابطة الوثيقة

(1) ابو عبيد، الاموال، ص 500 وص 543. وينظر: ابن مماتي، قوانين النواوين، ص 310. وينظر:

الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 153-154. وينظر: المقرئ، شذور النقود، ص 6.

(2) الدانق: ويعادل 6/ الدرهم. وينظر: الشرباصي احمد، معجم الاقتصادي الاسلامي، دار الجبل على (القاهرة، 1981م)، ص 149.

(3) لبلاتري، فتوح البلدان، ص 474. وينظر: الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 154. للمقرئ، اغاثة الامة، ص 57.

(4) ابو عبيد، الاموال، ص 32.

(5) لبلاتري، (م.س)، فتوح البلدان، ص 452.

بينهما وما نجم عنهما من عدم الثقة ويزور سلوكيات مرفوضة في المجتمع، وفي مجال التعاملات المصرفية والتجارية.

يتفق البلاذري والمقرئزي على ملاحقة الخلفاء والولاة والمحاسبين للزبوف من النفوذ، والذين يضربون على غير سكة السلطان، فقد اتفقا على ذكر الدنانير. يقول البلاذري: كانت دنانير هرقل ترد على اهل مكة قبل الاسلام⁽¹⁾. اما المقرئزي فيذكر: ((ودنانير الذهب قيصرية من قبل الروم))⁽²⁾. كما اتفقا على ان الاوزان لاهل مكة لقرها النبي ﷺ يقول البلاذري: ((فلما قدم مكة اقرهم على ذلك))⁽³⁾ ويذكر حديث الرسول الاعظم ﷺ بالقول: ((الميزان ميزان اهل مكة))⁽⁴⁾، والمقصود به للدنانير الذهبية الرومية ذات الشارل الاجنبية والدراهم الفضية الساسانية والحميرية اليمنية⁽⁵⁾. يتضح ان النظام النقدي في ظل الدولة العربية الاسلامية كان متميزاً عن النظام النقدي للدول المعاصرة له، بسبب الخطوات التي اتخذها الخليفة عمر رضي الله عنه، تجدر الاشارة الى ان البلاذري قال عن عبد الله بن ثعلبة: كانت دنانير هرقل ترد على اهل مكة قبل الاسلام، وترد عليهم دراهم الفرس البغلية⁽⁶⁾، فكانوا لا يتبايعون الا على انها تبر، وكان المقتل عندهم معروف الوزن ويساوي اثنين وعشرين قيراطاً الا كمرأ، وبذلك يكون وزن العشرة دراهم سبعة مثاقيل (فيكون الحاصل ان الدرهم يساوي (4، 15 قيراطاً تقريباً)، اما بالرطل فهو يساوي (12) لوقية، والالوقية تساوي (40) درهماً فيكون الرطل يساوي (480) درهماً⁽⁷⁾.

(1) البلاذري، (م)، فتوح البلدان، ص452.

(2) المقرئزي، اغاثة الامة، ص48.

(3) ابو يوسف، الخراج؛ ص15 وينظر: البلاذري، فتوح البلدان، ص453.

(4) اللؤوي، مسترك الرسائل ومكتتب المسائل، (لبنان)، مؤسسة اهل البيت الاحياء والترات

(5) (1408هـ/1998م)، ج7، ص99. (لؤوي بشرح الطبري).

(6) البلاذري، فتوح البلدان، ص453.

(7) البلاذري، فتوح البلدان، دفر الكتب العلمية ط1 (بيروت، 200م)، ص276-278.

(7) البلاذري، فتوح البلدان، ص452.

فالمقريزي يذكر ان الدراهم على نوعين: للسوداء الوافية وهي البغلية دراهم فارس، وهي وافية الاوزان⁽¹⁾. ونكروا (النش) وهو يقصد به (النص) اذ حولت صاده شيئاً، وهو نصف الاوقية وتساوي عشرين درهماً، لما (النواة) وتعدل خمسة دراهم⁽²⁾. وبذلك يتفق البلاذري والمقريزي على اقرار المصطفى ﷺ للنقود التي كانت متداولة قبل الاسلام كما اسلفنا، فضلاً عن ان كليهما لكدا بقبول اهل المدينة للنقود، اذ نقل البلاذري عن عثمان بن عبد الله عن ابيه قائلاً: قدمت المدينة وبها نفرٌ من اصحاب رسول الله ﷺ، وغيرهم من التابعين فلم ينكروا ذلك⁽³⁾، ويؤكد المقريزي بقوله: (وكان مسجد بن المسيب ﷺ يبيع ويشترى ولا يعيب من امرها شيئاً)⁽⁴⁾. ومما تقدم يلاحظ تطابق وجهتي نظر البلاذري والمقريزي في مجال النقود، الا انه في الوقت نفسه توجد اختلافات من بينها فيما يتعلق بأمر الزكاة، اذ يقول البلاذري: والحديث في اداء الزكاة الى الامر الوسط، فاخذوا عشرين قيراطاً واثنى عشر قيراطاً، وعشرة قيراط فوجدوا ذلك اثنى واربعين قيراطاً، فضربوا على وزن الثلث من ذلك وهو اربعة عشر قيراطاً⁽⁵⁾ بينما المقريزي يذكر ايضاً بقوله: ((وفرض رسول الله ﷺ زكاة الاموال الى ذلك، فجعل في كل خمس لواق من الفضة الخالصة، التي لم تقش خمسة دراهم وهي النواة، وفرض في كل عشرين ديناراً نصف⁽⁶⁾))، وبذلك يعد المقريزي خير من كتب عن النقود في كتابه اغاثة الامة، كما زاد عنه ابن خلدون في مقدمته في مجال النقود، اذ جاء بنظريات اقتصادية بحثة، كنظرية القيمة بالنسبة للاقتصاد المعاصر. وهذا ما يؤخذ على

(1) المقريزي، اغاثة الامة، ص 48.

(2) بلاذري، فتوح البلدان، ص 453.

(3) بلاذري، (م ن)، فتوح البلدان، ص 452.

(4) المقريزي، اغاثة الامة، ص 53.

(5) فتوح البلدان، ص 451.

(6) المقريزي، اغاثة الامة، ص 51.

المقريري، من أنه قد خصص قلائل عن النقود، والكثير من الحديث في الأمور الاقتصادية.

وفي مجال سكة الدينار والدرهم بذكر حقيقتهم الشرعية، وبيان مقدارهما، فيذكر أن الدينار والدرهم مختلفا للسكة في المقدار والموازين بالافاق والامصار ومائات الاعمال، والشرع قد تعرض لذكرهما، وعلق كثيراً من الاحكام بهما في الزكاة والانتكحة والحدود وغيرها، فلا بد لهما عنده من حقيقة ومقدار معين في تقدير تجري عليهما لحكامه دون تأثر شرعي، فاعلم أن الاجماع منعقد منذ صدر الاسلام، وعهد الصحابة والتابعين، مؤكداً أن الدرهم الشرعي هو الذي تزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب، والواقية منه اربعين درهماً، وهو هذا يمثل سبعة اعشار الدينار⁽¹⁾. يرى الباحث أن المؤرخ ابن خلدون مصيباً فيما ذهب اليه، لأن الحالات التي ذكرها لفناً يتعلق قسم منها بالقرائن، بينما قسمها الآخر يتعلق بحقوق الناس، وبذلك فمن الضروري أن تكون النقود التي يتم التعامل في ضوئها كاملة الوزن والمعار. تجدر الإشارة إلى أن المقياس من الذهب يزن اثنتين وسبعين حبة من الشعير، فالدرهم الذي هو سبعة اعشاره يمثل خمسين حبة وخمسة حبات. وهذه المقادير جميعها ثابتة فالدرهم قبل الاسلام كان من بينها انواع: الطبري ويعادل اربعة دنانير، بينما البجلي بنمائية دنانير، فجعلوا الدرهم الشرعي من بينهما وهو ستة دنانير، وبذلك فكانوا يوجبون الزكاة في مائة درهم بغلوية، ومائة طبرية خمسة دراهم وسطاً⁽²⁾. هذا ويتفق للكثير من المؤرخين على أن العلاقة بين الدرهم والدينار هي بنسبة (10:7) لذا استقر الامر في الاسلام على أن وزن الدرهم يعادل

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص 276.

(2) اتفق ابن خلدون في هذه النصوص مع ما ورد عند البلاذري. ينظر فتوح البلدان، ص 451. وتأمل ابن خلدون فيما إذا كان هذا لشمائل في النقود التي كانت سائدة في صدر الاسلام من صنع عبد الملك أم من الذين جاؤا من بعده؟ وما لمثل ابن خلدون أنه قال: بأن هذا الامر حسم منذ خلافة عمر بن الخطاب عليه السلام. ويضيف ابن خلدون: بأن عملة عبد الملك على غرار ما سبق من عملة صدر بن الخطاب عليه السلام الذي يعد الاساس للنظام النقدي العربي.

سنة دوايق، ووزن كل عشرة دراهم يمثل سبعة مثقال⁽¹⁾، ويذكر أن قيمة الدرهم من الدينار لم تقف عند حد معين في كل الحقب التاريخية التي مرت بها الدولة، لأنه اخضع لعدة تغيرات⁽²⁾، وبذلك فإنه يندر أن تصل الدرهم إلى الوزن الشرعي بالرغم من التشديد على ذلك بسبب استعمال النقد وتآكله بمرور الزمن. وأما مكسور الدرهم والدنانير، فلا يلزم أخذه لانتفاسه وجواز اختلاطه، ولذلك نقصت قيمتها عن المضروب الصحيح، واختلف الفقهاء في كراهية كسرها، فذهب الإمام مالك وأكثر فقهاء المدينة إلى أنه مكروه، لأنه من جملة الفساد في الأرض كما ذكرنا، وينكر على فاعله، وروي عن النبي محمد ﷺ أنه نهى عن كسر سكة المسلمين الجارية بينهم⁽³⁾، ويذكر أن السكة وهي الحديدية التي يطبع عليها الدرهم، ولذلك سميت الدرهم المضروبة سكة. وقد كان ينكر ذلك ولاية بني أمية حتى اسرفوا فيه.

آراء بعض التابعين والفقهاء في كسر النقود:

يذكر أن: إسماعيل بن عثمان وهو على المدينة، من يقطع الدرهم ضربة ثلاثين سوياً وطاف به نوذا عندنا فيمن قطعها ودم فيها المفرغة⁽⁴⁾، والزيوف⁽⁵⁾ (6). فإن كان الأمر على هكذا، فما فعله ابن عثمان ليس بعدوان، وذهب أبو حنيفة ولفقهاء العراق إلى أن كسرها غير مكروه، فقد روى صالح بن

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص 654 وينظر: الموردي، الأحكام السلطانية، ص 147. وينظر: الكبيسي، حذان، أصول، ص 8 و ص 27-28.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ج 2، ص 809. وينظر: الكبيسي: حذان، أصول، ص 28.

(3) أبو داود، السنن، تح مصدح معي الدين، دار الفكر، (بيروت، بلا)، ج 3، ص 271.

(4) فرغ الذهب والفضة وغيرها من الجواهر الذائبة: صبيها في قلب، درهم مفرغ: مصبوب في قلب ليس مضروباً. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 446/8. وينظر: الكرملي، الأب أنستاس ماري، النقود وعلم التعميم، (القاهرة، 1939م)، ص 156.

(5) جمع زيف، وهو الدرهم الذي خلط به نحاس أو غيره، خلفت صفة الجردة فيرد بيت المال لا لتجان.

(6) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 142/9. ينظر: الكرملي، النقود، ص 50.

(7) البلاذري، فتوح البلدان، ط 1، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1420هـ/2000م).

حفص عن أبي بن كعب رضي الله عنه في قوله تعالى: ((أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَكْهَى وَاتَّقِ اللَّهَ إِنَّكَ لَفِي عِلْمِهِ لَبِيبٌ)) (1) قال لكسر الدراهم؛ ومذهب الشافعي رحمه الله أنه قال: إن كسرهما لحاجة لم يكره له، وإن كسرهما لغير حاجة كسره له، لأن إدخال النقص على المال من غير حاجة منه، وقال أحمد بن حنبل رحمه الله، إن كان عليها اسم الله تعالى كره كسرهما، وإن لم يكن عليها اسمه لم يكره (2) وإما الخبر المروي عن كسر السكة، فكان محمد بن عبد الله الأنصاري - قاضي البصرة بحمله على النهي عن كسرهما لتعدا تبرأ، فتكون على حالها مرصدة للنفقة، وحمله آخرون على النهي عن كسرهما لتتخذ منها لواتي وزخرف، وحمله آخرون على النهي عن أخذ أطرافه أرضاً بالمقايض، لأنهم كانوا في صدر الإسلام يتعاملون بها عدداً، فصار أخذ أطرافها بخرساً وتطفيفاً مما يؤثر على سعر صرفها وتقليل قيمتها، ومن ثم ارتقاء الأسعار للسلع والخدمات خارج نطاق ديمومة الأسعار (العرض والطلب) بسبب عد ثبات سعر صرفها. تجدر الإشارة إلى أن الدولة العربية الإسلامية قد حافظت على سلامة نقدها، فمنعت الفس، والزيف فيه، إذ تشير الروايات التاريخية إلى أن الرسول ﷺ كان يعاقب بشدة من يقوم بقطعها أو تزيفها (3).

القرائن النفوذ في الإسلام:

عرفت الشريعة الإسلامية عملية الاقتراض على أن تكون خالصة لوجه الله تعالى لتفريج كرب المحتاجين من المسلمين، في الوقت الذي يكره للدين الإسلامي للإنسان الدين الأعند الضرورة الداعية (4) ويذكرنا أيضاً بقوله: من سعى لآخيه المسلم بتفريج كرب الدنيا فله ألف صلاة في بيت رسول الله، وقيل

(1) من سورة هود جزء من الآية-87.

(2) البخاري، صحيح، ج3، ص149 وما بعدها.

(3) البلائري، فروع البلدان، ص ص657-658. وينظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص149.

(4) الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسين، النهاية في مجرد الفقه والفكر، دار الكتب العربي، (بيروت، 1970م)، ص304 ينظر: سابق، فقه السنة، ج3، ص182-183.

بالمعنى نفسه ((من نفس عن مسلم كريةً نفس الله عنه كريةً من كرب يوم القيامة))⁽¹⁾، ويحث عن مصدره بالغم لئني لم أفاجأ به، لأن هذا دين الاسلام الحنيف إذ ادى ﷺ دوراً كبيراً لأشاعة روح الاخاء والمحبة والتعاون ما بين المسلمين بقوله ((حب لآخيك مثلما تحب لنفسك))⁽²⁾.

ومن دون شك، فإن عمليات الاقتراض الخالية من الفائدة تسهم بشكل جدي في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية في الاسواق وتباعد المقرض عن المساولة المكروهة، وتسهل امور العباد. روي عن عبد الله بن مسعود أن للرسول الكريم ﷺ قال: ((ما مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين الا كان كصدقة مرة))⁽³⁾. وعن انس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال: ((رايت ليلة لسري بي على باب الجنة مكتوباً: الصدقة بعشرة أمثالها، والقرض بثمانية عشر، فقلت يا جبريل ما بال القرض الفضل من الصدقة؟ قال: لأن السائل يسأل وعنده، والمستقرض لا يستقرض الا عن حاجة))⁽⁴⁾، ويرد المقرض (القرض) مثله أو عينه، ما لم يتغير بزيادة أو نقص، فإن تغير وجب رد المثل⁽⁵⁾.

خلال نظرة الرسول الكريم ﷺ الاقتصادية والتربوية الثاقبة والمنبثقة من النهج الاقتصادي الاسلامي، وجاء تأكيد على ضرورة استيفاء القرض بالاحسان فقال: رحم الله سهل البيع، سهل الشراء، سهل الاقتضاء-قال الامام الغزالي فيفتتم دعاء رسول الله، واردف بقوله ﷺ: ((خيركم احصلكم قضاء))⁽⁶⁾.

(1) البخاري، صحيح، ج3، ص143 وما بعدها.

(2) حديث متفق عليه، (م، ن)، الصماح، ص143 وما بعدها.

(3) سيد سابق، فقه السنة، ج3، ص183.

(4) الغزالي، محمد بن محمد، احياء علوم الدين دار الندوة الجديدة، (بيروت، بلا)، ج2، ص81. (اخرجه

ابن ماجه) ينظر سابق، فقه السنة، ج3، ص183.

(5) سابق، فقه السنة، ج3، ص183.

(6) الغزالي، احياء علوم الدين، ج2، ص81-82.

دور الصيرفة في الاسلام:

ولاهمية الصيرفة والصرافين لاسيما بعد قيام الدولة العربية الاسلامية، وتوسع للنشاط المصرفي، وبرز الحاجة الملحة، فقد تم تخصيص اسواق معينة للصرافين في المدن التالية: (البصرة، الكوفة، القسطنطينية، واسط، بغداد، وسامراء، وكانوا فيها يمارسون عمليات تقديم للقروض وصرف النقود ومبادلتها⁽¹⁾، وكان الصرافون يفرزون للنقود السليمة الحيار والنقاوة عن النقود المغشوشة او المزيفة، ومن الوسائل المتبعة بالفحص من بينها: لمس القطعة النقدية، وتذوق طعمها باللسان، او فحصها بالنار، او بمادة كيميائية معروفة لديهم⁽²⁾. ومن جراء هذه الخبرة والفراسة في مجال الصيرفة، لجأ اليهم التجار والباعة، وفي احيان كثيرة ليتأكدوا من سلامة النقد ووزنه الذي يتقاضونه ثمناً لمبيعاتهم، ولاسيما اذا كان المشتري شخصاً غير معروف في السوق.

تحريم الربا:

ولكون الصرافون يفرضون فوائد عالية على المقرضين منهم قبل الاسلام، فقد اشار القرآن الكريم الى ذلك في مواضع متعددة، منها قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ الَّذِي أَضْمَرْتُمْ مَضْمَنَةً، وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ))⁽³⁾. وهذا نهى من الله ﷻ لعباده المؤمنين عن تعاملهم بالربا، مع التوبيخ ممن كانوا عليه قبل الاسلام من تضعيفه في هذه الآية حث المسلمين على ان يتقوا عذاب الله بترك ما نهى عنه جل جلاله كي يفلحوا ويكونوا من الفائزين⁽⁴⁾.

(1) البهوتي، فائدات، ص 71 وص 246. وينظر: الخطيب البغدادي، ابو بكر احمد بن علي، (ت 463م/1071م)، تاريخ بغداد ومدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة 463م، ج1، مط السعادة، (القاهرة، 1931م)، ص 80. وينظر: ابن الجوزي، منقذ بغداد، ص 14. وينظر: مسنيون لويين، خطط فكرية، مط الخري الحديثة، (الطبعة، 1979م)، ص 13.

(2) الكبيسي، حمدان، النشاط المصرفي، ص 6، ينظر: السعدي، الصيرفة والجبنه، ص 110-112.

(3) سورة آل عمران، الآية-130.

ولكون للحالة قد استمرت، وخوفاً من توسعها في صدر الاسلام، لذلك نزلت آية اخرى في تحريمه، قال تعالى: ((الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقْوَمُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا، وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا، فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ، وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ))⁽²⁾.

والذين يتعاملون بالربا، ويستغلون ويمتصون دماء الناس، لا يقومون من قبورهم يوم القيامة الا كما يقوم المصروع من جنونه، فيعثر في مشيه، ولا يستطيع ان يمشي سوياً، لان التخبط متأثر من تحلil ما حرم الله ﷻ، وان تحريم الربا جاء من الضرر القادح بالفرد والمجتمع⁽³⁾. وقال ايضاً: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ))⁽⁴⁾. قال النيسابوري، عن عبد الله بن عباس ان هذه الآية للكرامة نزلت في حق بني عمرو بن عмир بن عوف، وفي بني المغيرة، من بني مخزوم، وكانت بنو المغيرة يربون لتقيف فلما اظهر الله رسوله ﷺ على مكة، ومنع يومئذ الربا كله، فأتى بنو عمرو بن عмир ابن عوف، وبنو المغيرة الى عتاب بن اسيد، وهو على مكة، فتقاضوا امامه، فكتب عتاب الى رسول الله ﷺ بذلك⁽⁵⁾، فنزلت هذه الآية والتي بعدها: ((فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ...))⁽⁶⁾.

(1) الصاوي، محمد علي (الشيخ)، صفوة التفسير، ج1، دار القرآن الكريم، (بيروت، 1981م)، ص229.

(2) سورة البقرة، الآية-275.

(3) الصاوي، (م)، صفوة التفسير، ج1، ص175.

(4) سورة البقرة، الآية-278.

(5) النيسابوري، ابو الحسن علي بن احمد الوليدي، (ت468هـ/1075م)، اسباب النزول، المكتبة الثقافية،

(بيروت، 1989م)، ص50-51.

(6) سورة البقرة، الآية-279.

فعرف بنو عمير مصيرهم انهم اخذوا اكثر من المبلغ الذي رفعوه الى المقرض، وقال جل في علاه في سورة الروم: ((وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا لِيَرْبُوَا فِي اَمْوَالِ الْاَنَامِ، فَلَا يَرْبُوَا عِنْدَ اللَّهِ))⁽¹⁾، أي ما اعطيتم من اموالكم يا مشتر الاغنياء على وجه الربا ليزيد ما لكم ويكثر به، فلا يزيد، ولا يزكو، ولا يضاعف عند الله لانه كسب خبيث، والكسب الخبيث لا يباركه الله ﷻ⁽²⁾، وقال تعالى: ((يَمْحَقْ اللَّهُ الْارْبَا وَيُزَيِّدِ الصَّدَقَاتِ...))⁽³⁾، أي ان الله يذهب ربح الربا، ويمحو خيره ونفعه. وان كان زيادة في الظاهر. وحال للصدقات على العكس حيال للربا ذلك ان دفع الصدقات من مال ما، من شأن ذلك ان ينمي المال ويطرح فيه البركة، وان دفع الصدقات في الظاهر نقصاً⁽⁴⁾. وفي الحديث النبوي الشريف وضع المصطفى ﷺ ادى الشروط التي يجب ان يلتزم بها المقرضون كي لا يحصلوا من قروضهم على الفوائد، وتجرحهم هذه الى الربا الذي حرم شرعاً⁽⁵⁾.

تجدر الإشارة الى ان جمهور الفقهاء أيضاً قد اجازوا للمسلم من ان يستثمر مال غيره للمضاربة، وعندئذ يكون للمضارب من الربح بمقدار ما وقع الشرط عليه من نصف، او ربع، او اكثر، او لقل⁽⁶⁾. واستكلوا في حكمهم هذا. كما يذكر الرسول الاعظم ﷺ قال: ((ثلاث فيهن البركة: البيع الى اجل، والمقارضة، واخلاقا

(1) سورة الروم، الآية-39.

(2) الصابوني، (م.س)، صفوة التفسير، ج2، ص479.

(3) سورة البقرة، الآية-276 (جزء من آية).

(4) الصابوني، صفوة التفسير، ج1، ص175.

(5) البخاري، صحيح البخاري، ج3، ص143 وما بعدها. وينظر: ابن ماجة، سنن، ج2، ص757 وما بعدها.

(6) الشنفي، عمر بن محمد بن لصد، (ت357هـ/1042م)، طلبية الطلبة، مط العاصرية، (القاهرة، 1311هـ)، ص100. وينظر: الطوسي، النهاية في مجرد الفقه والقنن، ص428.

لير بالشعير للبيت لا للبيع⁽¹⁾)) ومعلوم ان المصطفى ﷺ قد ضارب للسيدة خديجة قبل الاسلام⁽²⁾. ولما جاء الاسلام لقرها واعترف بشرعيتها تيسيراً للناس⁽³⁾.

وهكذا اخذ النشاط التجاري والمصرفي والزراعي يتوسع تدريجياً، مما اسهم في زيادة دخل بعض الافراد بشكل لاقت للنظر⁽⁴⁾، وقبول الصرافين ودائع المومنين، وعلى الرغم من ان النصوص تشير الى ثراء الصيارفة⁽⁵⁾، اذ اصبح في مقدورهم اقراض النقود للدولة وللأفراد على حد سواء ذلك ان المصارف الخاصة كانت تمثل بمثابة بيوت مالية اوجبتها ضرورات النشاط التجاري والمالي في اسواق الدولة العربية الاسلامية الفتية من جهة، ولتعامل المسؤولين مع تلك المؤسسات التي لتجؤا اليها عند الحاجة من جهة اخرى⁽⁶⁾.

النشاط الائتماني والمصرفي الاسلامي:

وبتوسع النشاط الاقتصادي والتجاري والمالي، برزت اهمية ظهور مصارف خاصة لحفظ النقود ولا سيما في مدن الدولة للرئاسة، وبالفعل تم ممارسة عمليات مصرفية، مثل عملية صرف العملات الذهبية والفضية (الدنانير والدراهم)، وتسهيل امر تداولها واستبدالها، وقبول الودائع، وممارسة عملية الاقراض بجانب بيت مال المسلمين الذي سبق ان اشير اليه، ويمتلك هذه المصارف اصحاب الاموال الذين كانوا يوظفون اموالهم كلها او جزءاً منها في الاعمال المصرفية والاقراض⁽⁷⁾. وكان نشاط هذه المصارف وسعة تعاملها يتوقفان الى -حد كبير- على ثروة

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج1، ص83.

(2) ابن ماجه، سنن، ج2، ص768.

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج1، ص83.

(4) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 157/3-158.

(5) ابن عبد ربه، العقد الفريد، تحقيق: محمد سعيد العربي، مط الاستقامة، (القاهرة، 1953م)، ج5، ص67 وص69.

(6) الجاحظ، البخلاء، ص208. ينظر: التتويحي، نشوار المحاضرة، ج3، ص80.

(7) التتويحي، نشوار المحاضرة، ج7، ص101-102.

اصحابها، وإن كان هؤلاء يقولون الودائع لحياً التي يأخذونها من بعض الاغنياء، كالقواد وكبار موظفي الدولة من لائحة لهم في الشؤون المالية والمصرفية وتمييزها⁽¹⁾، وكان للصيارفة يرحبون بإيداع الاموال لديهم ويعملون على تسهيل عمليات الائتمان لأن من شأن ذلك ان يوفر لديهم سيولة⁽²⁾، نقدية تسهل عملهم المصرفي⁽³⁾.

الوديعة وعمليات الإيداع:

قبل الاسلام:

عرفت بلاد العرب قبيل الاسلام عمليات ايداع الاموال وسحبها، ومارسه العرب قديماً، وهو عبارة عن نوع من الحفظ الامين الذي يلتزم فيه المؤمن برد المبلغ الذي اودع لديه دون ان يتصرف فيه، والفضل دليل على ذلك ان الرسول الاعظم ﷺ كان يقبـب بـ(الامين) قبل النبوة، وهذا ما اشارت اليه النصوص، وذلك ان اناساً كانوا قد اودعوا اموالهم عنده، وبقيت حتى قبيل الهجرة الميمونة من مكة الى المدينة، وسلمها الى الخليفة علي بن ابي طالب عليه السلام ليتولى ردها الى اهلها⁽⁴⁾، وكانت الوديعة تمثل مبلغاً من النقود، وكان المودع عنده مأثوناً له في استعماله، و يمكن ان يعد في هذه الحالة بمثابة قرض، لكن بدون فائدة كما شدد عليه الاسلام فيما بعد لانه يدخل في حقل الربا المرفوض شرعاً يقول السرخسي: ((ان عارية

(1) مسكويه، تجارب الامم، ج1، ص95 وص129. وينظر: الصايي، الوزراء، ص224 وص226 وص291.

(2) تعني السيولة في الاصطلاح المصرفي: قدرة المصرف على تلبية طلبات السحب النقدي عليه من المودعين او المقترضين. ينظر: الجهشوري، الوزراء والكتب، ص100 وص220-221.

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج3، ص76. وينظر: الجهشوري، الوزراء والكتب، ص100 وص220-221.

(4) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج1، ص153. وينظر: هارون عبد السلام، تهذيب سيرة ابن هشام، منشورات المجمع العلمي الاسلامي، (بيروت، 1373هـ)، ص129.

الدرهم والدنانير والفلوس فرض⁽¹⁾، وإيده في ذلك ((ابن قدامة))⁽²⁾. ومما يذكر أنه منذ قيام الدولة العربية الإسلامية فقد أتيح للتجار فرصاً واسعة لجني الربح الحلال بعيداً عن الربا⁽³⁾. ونزلت ألياف قرآنية تؤكد هذا التحريم⁽⁴⁾، على أن لا يفهم من ذلك للقنوط، لأن الإسلام يشجع على العمل والإبداع ولم يمنع من قيام المؤسسات الاقتصادية والمالية التي لا تتعاطى أموراً تمس مبادئ الدين الحنيف، كما أن الدولة- كما يبدو- لم تمنع بالقوة الناس الذين يرومون إنشاء مصارف خاصة، وإذا ما أخذوا فوائد على القروض التي يقدمونها فإنه يصعب على المسؤولين في الدولة كشف أمرهم، لأن مثل هذه الأمور كانت تتم بتكتم بين المقرض والمقرض وعدلئذ يتحذر على المسؤولين معرفة ما كان يفعله المرابون، لأن هؤلاء كانوا حريصين على أن لا يكتشف أمرهم، لأن من شأن ذلك أن يعرضهم إلى استخفاف الناس ولزدرائهم، فضلاً عن موقف سلطة الدولة وفي ضوء ذلك، لم يقع بين أيدينا ما يشير إلى أن عقاباً قد انزل بشخص اخذ فوائد على مالٍ اقترضه، عدا ما قام به الخليفة الراضي بالله (وهو خارج نطاق البحث).

كما ويتم سحب المبالغ للمودعة من لدن الصرافين، لما نذراً ولما بواسطة صكوك أو سفاتج تحرر لهذا الغرض⁽⁵⁾ وإن بعض الصرافين كان يفضل أن تكون الودائع على أساس قرض وليس لمانة وهذا تطور بحد ذاته- وإنه باستطاعة

(1) المرخصي، المبسوط، ج 11، ص 145، (ويقصد بعنصرية الدرهم، اعترضها).

(2) المغني، ج 5، ص 207-208.

(3) ابن حنبل، احمد، المسند، ج 6، ص 71 وص 140 وص 157. وينظر: مسلم، صحيح مسلم، ج 5، ص 42 وص 50.

(4) سورة البقرة، الآية-275. وسورة النساء، الآية-159. وسورة الروم، الآية-39. وسورة آل عمران، الآية-130. ذكرت في المبحث الحالي.

(5) التنوخي، نضار المحاضرة، ج 1، ص 203. وينظر: مسكويه، تجريب الامم، ج 2، ص 239. وينظر: ابن الهلال العسكري، الحسن بن عبد الله (ت 395هـ/1005م)، آثار الأول في ترغيب الدول بهامش كتاب الخلفاء للسيوطي، المطبعة الميمنية، القاهرة 1305هـ/1953م)، ص 2-23.

الشخص الذي اودع لديه المال ان يوظفه في النشاط المصرفي او التجاري، وبذلك بلغ ما كان مودعاً لدى ائدهم على سبيل القرض مليوني ومائتي ألف ألف درهم⁽¹⁾. وقد خطى احد الباحثين لاهمية هذه الاتفاقة وعدما حصول انتقال في المال المودع من مفهوم الامانة الى مفهوم القرض الذي يتيح للمقرض ان يوظفه في أي مجال من مجالات النشاط الاقتصادي والمالي الذي لا يتعارض مع مبادئ الشرع⁽²⁾ الاسلامي، في الوقت نفسه يصبح لضمان للمال المودع. اذ في حالة القرض يكون مضموناً في ذمة المقرض.

بعد الاسلام:

اما في حالة الوديعة، او ما تدعى (بالامانة) بعد الاسلام، فلا يكون المال مضموناً، لا سيما اذا حصل تلف للمال المودع بغير تقصير متعمد في المودع عنده⁽³⁾. تجدر الاشارة الى ان نصوص المظان للتاريخية تؤكد الى حصول عمليات ايداع عند المؤمنين والصرافين، ومن الامثلة ما اودعه عبد الله بن جعفر بن ابي طالب عند الزبير بن العوام رضي الله عنه، والذي عدّ صاحب اول مصرف في الاسلام من خلال نشاطاته وتسهلاته للآخرين - ذلك ان (ابن سعد)⁽⁴⁾ يذكر ان عبد الله بن جعفر قد اودع عند الزبير اربعمائة ألف درهم - وهذا تأكيد لبتدائي على ما ذهبنا اليه - كما قيل ان يعلى بن امية قد اودع اربعين ألف دينار عند الزبير ايضاً، وهذا ما لا يقلل الشك الى ما ذهبنا اليه من ممارسات الانشطة المصرفية انذاك، وان فيروز الحسین⁽⁵⁾ كان يمتلك ثروة كبيرة قد حققها من خلال ممارسته لعمليات

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج3، ص76.

(2) مصدق، سامي حسن احمد، تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق والشرعية الاسلامية، مطبوع في الشرق، (صان 1982م)، ص48.

(3) ابن قدامة، المغني، ج6، ص300. (اي ان المقرض يكون ضامناً ومازماً بأعانة القرض).

(4) الطبقات الكبرى، ج3، ص108.

(5) فيروز الحسین؛ يرد لاحقاً فيروز بن الحسین: وهو مولى حسين بن مالك بن عبد الله الحنزي من تميم. (ينظر: ابن تقيّة، الديوري، المعارف، مطبوع في مصر 1934م)، ص147.

الائتمان والاستثمار التي كان يمارسها، كما يذكر ان الأخير عندما احس بقرب اجله عفا مدينه من الديون والودائع التي بضمهم⁽¹⁾ وعلى الاغلب ان اموالهم كانت مستثمرة من مشاريع اتمانية مختلفة، كما يذكر من تردد اسم سعيد بن العاص في المصادر مرتبطاً بقروض كان يمنحها لمن كان يطلبها⁽²⁾، وهذا ما يذكره الاصفهاني⁽³⁾ ايضاً من ان امرأة كوفية موسرة كانت تقرض الناس في سواد العراق وعلى الرغم من ان النصوص التاريخية لا تشير الى انها كانت تتقاضى فائدة ممن تقرضهم، الا انه من المرجح ان قروضها لم تكن من نوع القرض الحسن. ويذكر الصفيدي ايضاً- ما اشرنا اليه سابقاً- من ان العباس بن عبد المطلب كان يقرض الناس ايضاً⁽⁴⁾ بفائدة مثلاً لطلق عليه المصطفى ﷺ بل ذكره كعمل منافع للشرعة الاسلامية لكي يتمتع للناس عن ممارسته.

وعن عبد الله بن مسعود، وحكيم بن حزام: انهما قارضا ولم ينكر عليهما احد من الصحابة⁽⁵⁾، فروى ان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه اعطى زيد بن خليفة مالا مضاربة⁽⁶⁾، وذكر ((ابن حجر)) انه قال: [[والذي نقطع به انها كانت (المضاربة)

(1) الطبري، تاريخ الرسل والملو، ج6، ص 380-381. وينظر: ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج4، ص90.

(2) الزبيرى، نسب قريش، ط2، مطبع دار المعارف، (مصر 1976م)، ص 176-177. وينظر: لكيسي، حمدان، النشاط المصرفي، ص41.

(3) الاصفهاني، ابو الفرج علي بن الحسين (ت356هـ)، الاغاني، مطبع لوستنغتون وشركاه، (القاهرة 1963م)، ج2، ص145. وينظر: لكيسي، حمدان، النشاط المصرفي، ص41.

(4) الصفيدي، نكت الهميان في نكت الهميان، المطبعة الجمالية، (مصر، 1911م)، ص294. وينظر: الاصفهاني، الاغاني، ج12، ص71. لقرواني، ابو اسحاق المصري، (ت488هـ/1095م)، زهر الادب ونثر الاجاب، (4 اجزاء شرح للكتور زكي مبارك)، مط الرحمانية، (القاهرة، 1931م)، ص252.

(5) ابن قدامة، المعني، ج5، ص135، (النسفي، طلبه الطلبة، ص100).

(6) ابن قدامة (م بن)، المعني، ج5، والصفحة نقلاً.

ثابتة في عصر النبي ﷺ، يعلم بها وقرها، لولا ذلك لما جازت البتة⁽¹⁾. وبدون شك فإن الروايات سالفة الذكر تؤكد مشروعية النشاط الاقتصادي في المضاربة لأن الرسول ﷺ قد قرها، واخذ عنه الصحابة الكرام بما يرضي الله، ويفيدنا في هذا الشأن ما ذكره ابن حزم حين قال: انه لم يجد للنشاط الاقتصادي مضاربة، اصلاً في القرآن الكريم والسنة، ولكن مشروعية اجماع صحيح⁽²⁾. ولعله وغيره من الفقهاء قد ذهبوا في هذا المجال باجازة للنشاط الاقتصادي مضاربة، تلمسوا ان بعض المسلمين قد يكون مالكا للمال، ولكنه غير قادر على استثماره وتثميره، وقد يكون البعض الآخر من المسلمين لا يملك المال الذي يمكن ان يستثمره لكنه يمتلك القدرة على استثماره والمضاربة فيه. ولذلك اجاز النهج الاقتصادي العربي الاسلامي استثمار المال مضاربة لينتفع صاحب المال من خيرة المضارب، وفي الوقت نفسه ينتفع المضارب بالمال الذي بدونه لا يستطيع ان يمارس المضاربة في النشاط الاقتصادي، وبذلك يتحقق تعاون المال والعمل⁽³⁾. ولاريب ان استثمار المال مضاربة يعقد بين اثنين، او اكثر بلفظ المضاربة، او القراض، لأنهما لفظان موضوعان لهذا اللون من النشاط الاقتصادي، لو يوديان معاه، فيصبح والحال هذه الايجاب والقبول صالدين ممن لهما اهلية للتعاقد، ولا يشترط ان يتم العقد بين الطرفين وفق صيغة معينة، بل من الممكن ان يتم العقد بكل ما يؤدي الى معنى المضاربة، الا انه من الضروري ان يكون المال المقدم من احد الطرفين نقداً⁽⁴⁾ - حسب رأي بعض الفقهاء - اذ لا يصح حسب رأي هؤلاء ان يكون تبرأ، أو عروضاً⁽⁵⁾ - كما حرمه المصطفى ﷺ وعده جزءاً من الضرر الاقتصادي

(1) للنسفي، طلبية الطلبة، ص 148.

(2) ابن قدامة، المعنى، ج 5، ص 135. وينظر: سابق، لقه السنة، ج 3، ص 213.

(3) ابن قدامة، (م.ن)، المعنى، ج 5، ص 136.

(4) للنسفي، طلبية الطلبة، ص 148.

(5) المرخسي، المبسوط، ج 22، ص 23. (وكذلك هذا الرأي ملكه، والشافعي، ومحمد بن سيرين، ويحيى

ابن كثير، والنووي، واصحاب الرأي، والظاهرية، والزيدية، والاسلمية. ينظر: ابن قدامة المقدسي،

الإسلامي كما لورده سابقاً- على أساس أن النشاط الاقتصادي في المضاربة يقتضي أرجاء رأس المال بعد المفاضلة أو بمثله والعروض لا مثل لها حتى ترجع. فضلاً عن كون العروض قد ينقص ثمنها أو يزيد، فيفسر رد رأس المال نفسه الذي سبق للمضارب أن تسلمه أولاً. أن كل ذلك قد يفضي إلى التنازع بين رب المال والمضارب⁽¹⁾، كما لا يصح أن يجعل الرجل ديناً له على رجل مضاربة⁽²⁾. واجازت الحنفية، والظاهرية، والزيدية ما مفاده بأن يتم النشاط الاقتصادي مضاربةً بالعروض التي تكف عن المضارب على أن يبيعها ويتخذ من قيمتها رأس مال المضاربة، أو تقوم العروض وقت العقد وتكون قيمتها رأس مال المضاربة، على أن يكون التقويم عادلاً ومنصفاً للطرفين، وعندئذ يستبعد احتمال حصول خلاف يفضي إلى التنازع⁽³⁾. وقال الإمام مالك: إن المضاربة بالعروض صحيحة لأن العروض مال منقوض فيكون كالنقد⁽⁴⁾. كما اشترط أيضاً أن يكون المبلغ المراد للمضاربة به معلوماً ومحدداً، كي يتميز رأس المال الذي ستم المضاربة به، عن الربح الذي من الممكن أن يتحقق من جراء المضاربة، وعندئذ يكون في مقدور الطرفين اقتسام الربح على وفق ما تفق عليه⁽⁵⁾. واستند الفقهاء في حكمهم هذا على الطريقة التي عامل بها الرسول الكريم ﷺ أهل خيبر إذ جعل لكل منهم شطراً، أي

الشرح الكبير، ج5، ص135. السباغي، الروض النضير، ج3، ص647 (فتة زيدي)، الحلبي، شرائع الإسلام، ج2، ص139.

(1) ابن قدامة المقدسي، شرح الكبير، ج5، ص135-136.

(2) سابق، فقه السنة، ج3، ص213.

(3) السباغي، حسن بن لصد بن الصلي السلمي، (ت221هـ/1806م)، الروض النضير، ج3، مطبوعة، ط1، (القاهرة، 1347هـ)، ص648. ينظر: الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن سليمان، مجمع الأنهر، ج2، ص322.

(4) السرخسي، المبسوط، ج22، ص33.

(5) سابق، فقه السنة، ج3، ص213.

نسبة مما تخرج لرض خبير التي حصل الاتفاق عليها⁽¹⁾، ولم يحدد مسبقاً مقداراً معيناً من المال له أو للذين تعاقد معهم، إذ قد لا يكون الربح المتحقق إلا القدر المعين المشار إليه توأ. وحينئذ يكون كل الربح لأحد الطرفين ولا يأخذ الطرف الآخر شيئاً ينكر منه وفي هذا الحال يصبح هذا الشرط مخالفاً لعقد المضاربة الذي يراد به تحقيق نفع لكل من المتعاقدين⁽²⁾. واشترط بعض الفقهاء أن يكون النشاط الاقتصادي في المضاربة مطلقاً بحيث لا يلزم رب المال المضارب بممارسة نشاطه الاقتصادي في بلد معين. أو مجال محدد، أو في وقت معين دون آخر. لأن هذه الالتزامات، أو الشروط، من شأنها أن توضع قبوداً أمام نشاط المضارب، وتحديداً لحريته، في حين رأي فقهاء آخرون أن المضاربة، كما تصح مطلقاً، فإنها تجوز كذلك مقيدة⁽³⁾ قال الطوسي: ((متى ما تعدى المضارب مرسومه صاحب رأس المال المستثمر في المضاربة، كأن يكون أمره أن يصير إلى بلد بعينه فمضى إلى غيره من البلاد، أو أمره أن يمارس نشاطه الاقتصادي في مجال معين، فمارس غيره، أو أمره أن يبيع نقداً فباع نسيئة، كان المضارب ضامناً لرأس المال المستثمر في المضاربة وإن خسر كان عليه، وإن ربح كان مقدار الربح بينهما على ما وقع الشرط عليه⁽⁴⁾). كما ليس من شروط المضاربة بيان منتهى، لأنها عقد جائز، يمكن فسخه في أي وقت شاء رب المال⁽⁵⁾.

إذا لصاحب المال المستثمر عند شخص ما الحق في اخذ ماله من المضارب متى أراد، ولم يكن للمضارب حق الامتناع عن ذلك، ومنع ذلك الحق، إلا في حالة أن يكون المضارب قد اشترى بالمال بضاعة، فعندئذ على صاحب المال أن ينتظر

(1) أبو يوسف، الخراج، ص 50-51. ابن ادم، الخراج، ص 39-40. أبو حنيفة الاموال، ص 82-83.

البخاري، صحيح البخاري، ج 3، ص 288.

(2) سابق، فقه السنة، ج 3، ص 214.

(3) ابن قدامة، المغني، ج 5، ص 136. وينظر: سابق، فقه السنة، ج 3، ص 214.

(4) الطوسي، النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، مط دار الكتب العربي (بيروت 1970م) ص 428.

(5) سابق، فقه السنة، ج 3، ص 214.

بيع للبضاعة ويحتثز يحق له سحب ماله المستثمر في المضاربة⁽¹⁾. وليس من شروط المضاربة الا ان تكون بين مسلم ومسلم، بل يصبح ان تكون بين مسلم ونمي⁽²⁾. ويكون المضارب مؤتمناً عادةً فلذا تلف المال، او ضاع، او هلك، دون تعد، لو افعال منه، فلا شيء عليه البتة، لان الاصل عدم الخيانة⁽³⁾، لا سيما في حالة جعل صاحب المال المستثمر الامر الى المضارب في ما يبيع ويشترى ويقرض ويسافر به، ويبيع بالنقد او النسيئة، كأن جميع ما يعمله ماضياً ولم يلزمه ضمان ما هلك من المال⁽⁴⁾، ولكن لا يحق للمضارب ان يدفع رأس المال الذي سبق ان اخذه على اساس ان يضارب به إلى شخص مضارب آخر، وإن فعل ذلك فإنه ملزم بضمان المال ان تعرض للخسارة او هلك، وإن ربح فذاك على شرطه⁽⁵⁾. وتكون نفقة المضارب من ماله الخاص، سواء كان مقيماً، ام اقتضى نشاطه الاقتصادي السفر الى بلد آخر، واقتضى الفقهاء بذلك لان المضارب له نصيب مشروط من الربح فلا يستحق والحال هذه معه شيئاً آخر. وفضلاً عن ذلك، لا قد تشمل نفقة المضارب الربح المتحقق من عملية المضاربة كلها، عندئذ يستأثر المضارب بالربح دون رب المال⁽⁶⁾. لكن ان اذن رب المال للمضارب ان ينفق على نفسه في المال المستثمر في نشاط المضاربة أثناء سفره، او كان ذلك مما جرى به العرف، فإنه يجوز له حينئذ ان ينفق من مال المضاربة على ان يكون انفاقه من غير اسراف⁽⁷⁾.

(1) الطوسي، (م)، النهاية، ص 428.

(2) ابن قدامة، المنهاج، ج 5، ص 136. ينظر: سابق، فقه السنة، ج 3، ص 214.

(3) ابن قدامة، المنهاج، ج 5، ص 136. ينظر: سابق، فقه السنة، ج 3، ص 214.

(4) الطوسي، النهاية في مجرد، ص 428.

(5) الطوسي، النهاية في مجرد، ص 428.

(6) سابق، فقه السنة، ج 3، ص 214-215.

(7) الطوسي، النهاية في مجرد، ص 430.

ويرى بعض الفقهاء ان يحق للمضارب ان ينفق على نفسه من مال المضاربة عندما يتلمس له حق ربحاً كثيراً يتسع الاتفاق منه ويبقى فضول ربح كبير يصيب رب المال⁽¹⁾ لما مهام ادارة العمل وتنظيمه في نشاط المضاربة، فهو عادة من واجبات المضارب لانه مستحق للربح في مقابل جهده، وإذا استتاب المضارب من يقوم بالعمل الذي هو من واجباته لزمه دفع الاجر للاجير من ماله الخاص لا من المال. المضارب به⁽²⁾، الا ان صاحب (كتاب المبسوط) اجاز للمضارب ان يستلجر معه الاجراء لمساعدته في اداء مهامه اذا كانت طبيعة عمله تتطلب ذلك⁽³⁾. ويعد عقد المضاربة بين طرفيها في حالة اهمال للمضارب، او تقصيره المتعمد، وفي هذه الحال يلزم المضارب بضمان المال اذا تلف لأنه هو المتسبب في ذلك، ويفسخ عقد المضاربة ايضاً اذا فقد شرطاً من شروطه الصحيحة المتفق عليها، او اذا مات احد طرفي المضاربة ايضاً. اذ في حالة موت رب المال على المضارب ان يوقف نشاط المضاربة، اذ لا يحق له الاستمرار في ممارسة نشاطه الا بأذن من الورثة، وان استمر وهو عالم بموت رب المال عد غاصباً، علته يلزم بضمان المال ان تعرض للتلف⁽⁴⁾. مهما يكن من امر فانه اذا انفسخ عقد عقد المضاربة لسبب من الاسباب المذكورة ثواً، وفي رأس المال عروض، فعلى الطرفين ان يبيعا، لو يقسماه، لان ذلك حق لهما. ولا يحق لرب المال ان يمتنع عن بيع بقية عروض المضاربة عند البدء بفسخ العقد. وان حضور الطرفين عملية القسمة شيء ضروري لانه اقرب للعدالة⁽⁵⁾.

(1) سابق، قه السنة، (م)، ج3، ص215.

(2) ابن قدامة، المغني، ج5، ص ص135-136.

(3) لمرخسي، المبسوط، ج22، ص39.

(4) سابق، قه السنة، ج3، ص215.

(5) الطومسي، النهاية في مجرد، ص430. ينظر سابق، قه السنة، ج3، ص215.

يذكر ان صلايات الاقراض التي حصلت في صدر الدولة العربية الاسلامية، كانت ملتزمة بفضائل الاسلام ومبادئه، ومفعمة بطابعه الصميمي، وميزتها القرض الحسن الذي لا يبتغي المقرض من ورقه سوى مرضاة وجه الله جل جلاله، وحل عقد معسر، غير ان هذه الحالة ستتغير خاصةً عندما طُغت عليها متغيرات ومؤثرات العصر العباسي، فمثلاً أصبح بعض المقرضين يشترطون اخذ الربا في اقراضهم. هذه السود الوافية، وهذه للطيرية العتق، فجاء الاسلام وهي كذلك، فلما كانت بنو لمية وارادوا ضرب الدرهم، نظروا في العواقب فقالوا: ان هذه تبقى مع الدهر، وقد جاء فرض الزكاة لاذ في كل مائتين، لو في كل خمس لواق خمسة دراهم))⁽¹⁾، والواقية اربعون درهماً فاشفقوا ان جعلوها كلها على مثال السود، ثم فشا فشواً بعد، لا يعرفون غيرها، ان يحملوا معنى الزكاة على انها لا تجب حتى تبلغ تلك السود العظام مائتين عدداً فصاعداً، فيكون في هذا بخص للزكاة، واشفقوا ان جعلوها كلها على مثال الطيرية ان يحملوا المعنى على انها اذا بلغت مائتين عدداً حلت فيها الزكاة، فيكون فيها اشتراطاً على رب المال، فارادوا منزلة بينهما يكون فيها كمال الزكاة من غير اضرار بالناس، وان يكون مع هذا موافقاً وقت رسول الله ﷺ في الزكاة.. فلما لجمعوا على ضرب الدراهم نظروا الى درهم وافٍ فاذا هو ثمانية دواينق والى درهم من الصغار، فكان اربعة دواينق فحملوا زيادة الاكبر على النقص الاصغر، فجعلوها درهمين متساويين، كل واحدة ستة دواينق، ثم وعدوها بالمناقل، ولم يزل المتقال في لباد الدهر مؤقتاً محدوداً، فوجدوا عشرة من هذه الدراهم، التي ولحدها ستة دواينق ثم عدوها بالمناقل تكون وزن سبعة مثاقيل سواء، فاجتمعت فيه وجوه ثلاثة: ان وزن سبعة، وان عدل بين الصغار والكبار، وانه موافق لسنة رسول الله ﷺ في الصدقة، ولا وكس ولا شطط، فمضت سنة الدرهم على هذا، واجتمعت عليه الامة، فلم تختلف ان الدرهم التام هو ستة دواينق، فاذا زاد او نقص، قيل درهم زائد ونقص، فالناس في زكاتهم بحمد الله

(1) ابو عبيد، الاموال، ص 63.

على الأصل الذي هو السنة والهدى لم ينفوا عنه ولا التباس فيه، وكذلك المبيعات والديات على أصل الورق وكل يحتاج إلى ذكر ما فيه⁽¹⁾ وفي هذا ((تبيين من كلام أبي عبيد الله كان في لسوق الدولة الإسلامية نوعان من النقود السود الواقية والطبرية العتيق وهما الأكثر شيوعاً، وأن الدرهم الواقى ثمانية دوايق، والطبري أربعة دوايق، أي أن الطبري يمثل نصف الواقى، وأن الامويين لما أرادوا ضرب النقود واجهتهم مشكلة لاختيار عيار ملائم للزكاة التي هي ركن من أركان الإسلام فرض نصابها في زمن الرسول الأعظم ﷺ فأخذوا عياراً وسطاً بين السود والطبرية، فجعلوا درهمهم ستة دوايق، ووزن العشرة منها يساوي سبعة مثاقيل للتوقيق بينهما وبين المقيال الذي هو وزن الدينار))⁽²⁾.

يتضح مما تقدم أن البداية الإصلاحية للنقود كانت زمن الخليفة الراشد الثاني ثم تطور ذلك للعمل ونما وترعرع فكان تحديد رسوم النقد قد حدث في عهد عمر ابن الخطاب رضي الله عنه بالنسبة الثابتة بين وزن الدرهم والدينار أي أن وزن سبعة دراهم يكون 10:7 ومن ثم كان وزن الدرهم (20,97 غراماً) على أساس أن الوزن الشرعي للدينار هو (4,25 غراماً)⁽³⁾ وقد سار على نهجه للخلفاء الراشد الثالث (عثمان بن عفان) والخليفة الراشد الرابع (علي بن أبي طالب) رضي الله عنه.

ولما في عهد معاوية بن أبي سفيان، فإن الأمر لم يقتصر على ضرب الدراهم فقط كما يذكر المقريزي⁽⁴⁾، بل تجاوز ذلك إلى ضرب الدنانير أيضاً في سنة (41هـ/661م)⁽⁵⁾، وذهب أكثر من تناول النقود الإسلامية، إلى أن عبد الملك

(1) أبو عبيد، الأموال، ص 63-64.

(2) الطبري، لمعد صالح، الخراج في المراق، ص 149.

(3) فهمي، عبد الرحمن، النقود العربية ماضيها وحاضرها، ص 10. وينظر: زعتري، علاء الدين، النقود، ص 151.

(4) خنوزر النقود في ذكر النقود، ص 60.

(5) فهمي، عبد الرحمن، النقود، ص 47.

ابن مروان هو اول من ضرب الدينار الاسلامي بحيث صار له قوة ابداء كافية، وعملة اساسية في جميع أنحاء الدولة الاموية، ويبدو ان عبد الملك بن مروان قد احدث في النظم النقدي من خلال ضرب الدينار الاسلامي، وبما اوعز به الى الحجاج بن يوسف الثقفي⁽¹⁾، ولاهية هذه العملة التي تتعلق فيها حقوق شرعية كبيرة.

ثانياً: النقود في عصر الخلافة الراشدة للمدة من 11-18هـ/632-639م:

وتمثل في عصر الراشدين وتحديداً زمن الخليفة أبي بكر الصديق وعمر ابن الخطاب عليهما السلام لغاية 18هـ/639م اذ اعتمدت القاعدة نفسها فيما يتعلق بالدرهم والدينار، اذ سار خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله على نهج المعلم والقائد عليهما السلام، حيث لا جديد يذكر، الا ان سعر صرف النقود قد تأثر منخفضاً لأسباب سياسية واقتصادية ومالية فيما بعد، نذكر من بينها ظهور الفتن والارتداد، وتوافر الفضة في العراق، لتقربها من مراكز انتاجها في خراسان وكرمان وانخفاض ثمنها في حين لوحظ ارتفاع سعرها في الشام في الوقت نفسه بسبب قلتها نسبياً هذا من جانب، ولأنها في الاغلب تتعامل بالدينار الذهبية، وتأثرها بالعرض والطلب من جانب آخر، فاصبح الحد الاعلى للجزية على اهل الوراق اربعين درهماً، وعلى اهل الذهب اربعة دنانير⁽²⁾ - أي النسبة بالدرهم وما يماثلها من الذهب - وهذا ما لکنه الاوزاعي ايضاً، وافق الخليفة الراشد الثاني عليه السلام الحد الاعلى للجزية في بلاد الشام على المقادير سالفة الذكر⁽³⁾، لكن هناك اختلافات قد ورنيت فيما يتعلق بسعر الصرف اذ بعض الروايات تعدد يعادل عشرة دراهم فضة للدينار الذهبي الواحد، بينما اخرى

(1) المقرئزي، اغلة الامة بكتف العامة، ص 95-96.

(2) المقرئزي، شذور النقود في ذكر النقود، ص 62.

(3) ابو عبيد، الاموال، ص 44. وينظر: بيلادري، قروح البلدان، ص 131. وينظر: ابن عبد الحكم، فتوح

مصر، ص 152.

تعدده يعادل اثني عشر درهماً. يلاحظ ان الروايات الحجازية والشامية ترجح الرأي الاول- للذي يساوي عشرة دراهم فضية لتقدير مقادير الجزية زمن الخلافة الراشدة- في حين تعدد الروايات العراقية (بإثني عشر درهماً)، وما يؤكد ترجيح الرأي الأخير ما ذكره حارثة بن مضرب الكوفي، (المتوفي سنة 48هـ/668م) من ان الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد بعث عثمان بن حنيف الانصاري الى العراق لمسح الاراضي للزراعية وتقدير الجزية على اهل الذمة ((فوضع عليهم ثمانية واربعين درهماً، واربعة وعشرين درهماً، واثني عشر درهماً⁽¹⁾))، وبذلك جعل الحد الاعلى لهم ثمانية واربعين درهماً، واربعة دنانير، مستدلاً على ان الدينار الذهبي يعادل اثني عشر درهماً هذا من جانب، اما في الجانب الآخر فيبدو حرص الخلفاء ومنهم الخليفة عمر رضي الله عنه على اموال المسلمين، فذ جعل الفاروق بيت المال بداية في المسجد يجمع فيه الاموال التي ترد اليه من مختلف ارجاء الدولة، وامر نقرأ بالمبيت فيه لحراسته⁽²⁾. كما استعمل معيقيب بن ابي فاطمة عليه، الذي سبق وان عينه خليفة رسول الله- أي ابقاه في منصبه السابق⁽³⁾ بعد ان اخذت الاموال تتوالى بكثرة على عاصمة الخلافة، فذكر بخطبته المشهورة: ((ايها الناس انه قد جاء مال كثير فأن شئتم ان نكول لكم كلنا، وان شئتم ان نعد لكم عدداً، وان شئتم نزن لكم، وزناً...))⁽⁴⁾ وبذلك نتلمس مدى الاهتمام بالرعية لتحسين الوضع الاقتصادي بعد ان اخذت الاموال تنهال من الانصار وغيرها، مما حدا بالخليفة الراشد الثاني ان يضع هيكلية الدولة ومنها المبادرة للمالية الجريئة بإنشاء بيت

(1) ابو يوسف، الخراج، ص36 وص38 و122. وينظر: ابن ادم، يحيى القرشي، (ت203هـ/818م)، الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، (بيروت، 1979م)، ص23. وينظر: ابو عبيد، الاموال، ص44.

(2) ابو يوسف، الخراج، ص144.

(3) ابن عبد البر، ابو محمد يوسف بن عبد الله القزطلي، (ت463هـ)، الاستيعاب في معرفة الاصحاب، (بهاشم الاصابة، ابن حجر السقلاقي)، مكتبة نهضة مصر، (القاهرة، 1960م)، ج3، ص476.

(4) ابو يوسف، الخراج، ص45.

المال، ثم قسم قتلاً: ((والله لئن بقيت ليكن الراعي بجبل صنعاء حظة من هذا المال وهو في مكانه قبل ان يحمر وجهه))⁽¹⁾ ومما تقدم فان الروايات تؤكد ان الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو الذي حدد مقدار الدرهم الشرعي، وان الامر استقر على ما حدده..⁽²⁾

ولوجود علاقة قوية ومتلازمة ما بين حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي وتأثير بعضهما بالآخر، مما ينسحب ايجابياً على اوضاع للدولة العربية الإسلامية، التي تنعمت بالاستقرار السياسي والامني لمئين عديدة خلّت، فأسهم ذلك في عملية الانتعاش الاقتصادي والمالي، وبذلك أثر ذلك من خلال ثبات سعر صرف النقود الذي بقي يتراوح نسبياً ما بين 10-12 درهماً للدinar الواحد حتى نهاية العصر الأموي، ثم أخذ بالتناقص التدريجي بسبب انقاص الدرهم الفضي حبة ثم حبة أخرى خلال العصر العباسي- لاسباب لا مجال للخوض فيها، لكونها خارج نطاق البحث ولا يفوتنا ذكره ان الدولة العربية الإسلامية ومنذ تأسيسها قد اهتمت باقامة دور ملك النقود في المدن الكبرى وفي بعض الامصار خاصة بعد اجراء عملية اصلاح النظام النقدي، إذ اخذت دور الضرب تؤدي مهمات جيدة لا تقل اهمية عما تقدمه مصارف الاصدار في يومنا هذا من حيث توفير النقود اللازمة لتنشيط الحركة المالية والتجارية- وحسب حاجة السوق المحلية- متمثلاً بتوفر المعدن المطلوب.

تشير النصوص التاريخية الى اعمال مصرفية نشطة بسبب وقوع شبه الجزيرة العربية قرب حدود الامبراطورية البيزنطية التي كان نقدها الغالب من الدنانير الذهبية وكذلك قيام الدولة الساسانية، التي كان جل نقدها من الدراهم الفضية⁽³⁾ (الكمروية)، تجدر الإشارة الى ان تلك النقود كانت تحمل الشارات

⁽¹⁾ ابو يوسف، (مس)، الفراج، ص 46.

⁽²⁾ لموردي، الاحكام السلطانية، ص 147.

⁽³⁾ لمقرزي، اغاثة الامة بكشف قصة دار ابن الوليد، (حصن، 1956م)، ص 48. وما بعدها. ينظر: ابن

عبد ربه، النقد الفريد، دار الجيل، (بيروت، 1953م)، ج 7، ص 156.

الاجنبية التي بقيت على حالها خلال هذا العصر، وكان لها تأثير شديد على تلك الاسواق التي اخذت تتمتع بحرية واسعة في ممارسة مبادلة العملات النقدية، والذي نجم عنه تعزيز سعر صرف النقود، الذي كان موجوداً قبل ظهور الاسلام كما ورد نكره.

ومثلما اشارت روايات المظان التاريخية بجلاء الى وجود دراهم حميرية⁽¹⁾ شاع استعمالها في اسواق شبه الجزيرة العربية، ولاسيما اسواق الحجاز واليمن كما اسلفنا. ولا يفوتنا ان نذكر ان الدرهم والدينار كانا النقتين الاساسيين اللذين بهما قدرت قيم السلع، وبهما يتم التبادل والتعامل والتقدير في جميع انحاء شبه الجزيرة العربية، وعلى اساسهما حددت الواجبات الشرعية⁽²⁾.

يذكر ان في بداية ظهور الاسلام استطاع المسلمون ان يوزنوا مبالغ الزكاة عند بلوغها النصاب بالاقية، لكن بعد ظهور الدرهم اصبحت الاوزان بالاقية ملغاة تماماً، شأنها شأن المقايضة بسبب نقّة النظام الاقتصادي والمالي الاسلامي القائم على مبادئ الحق والعدل والائصاف والمساواة.

الملكية العامة للاراضي:

اقر النهج الاقتصادي الاسلامي في الملكية العامة، فتشير النصوص الى ان الرسول ﷺ حمى البقيع وان الخليفة ابا بكر الصديق رضي الله عنه قد حمى الربذة، وحمى الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب للشرف لهذا الغرض⁽³⁾، وهما موضعان بين مكة والمدينة⁽⁴⁾.

(1) البيلاني، فتوح البلدان، طبعة، (بيروت، بلا)، ص 652-654.

(2) ابو يوسف، الفراج، ص 15.

(3) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 185.

(4) الربذة: وهما موضعان بين مكة والمدينة.

للشرف: وهما موضعان بين مكة والمدينة. ينظر غفوت، معجم البلدان، ج 3، ص 24-25 ومن 236.

كما تذكر الروايات المظان التاريخية الى ان الخليفة الراشد الاول قد اقطع طلحة ابن عبيد الله ارضاً، وكتب له كتاباً، واشهد له ناساً من بينهم عمر الفاروق رضي الله عنه (1)، واقطع ايضاً قطيعة لعيينة بن حصي، وكتب له بها كتاباً يؤكد ذلك (2)، واقطع للزبير بن العوام، ارضاً ((ما بين الجرف والقناة)) (3)، والجدير بالذكر ان عمر الفاروق رضي الله عنه كانت له وجهة نظر بهذا الامر لا تختلف كثيراً عن الخليفة الراشد الاول رضي الله عنه لكن تحمل بين طياتها الحرص على نهج للدولة وعدم خسارة احد فكان يحول دون بعض اجراءات ابي بكر انطلاقاً من الحديث: ما خاب من استشار، فكان بعضهم يكمل بعضهم الاخر ختمه للإسلام والمسلمين اذا كانت لم تؤثر على احد لو تنقطع مع الشريعة الاسلامية السمحاء وعدالة الاسلام، ومنها ان لا تبقى ثروة الامة الطبيعية معطلة وغير مستثمرة.

والقطع التي منحت رقبتهما في عهد الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم، والخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم)، لم تكن في حوزة احد، ولا ملكاً لاحد ولا عمارة ولم تكن فينا لأهل قرية، ولا موضع محتطبهم، ولا مرعى دولهم واغنامهم.

وحدد الفقيه (ابو يوسف) الاراضي التي يجوز اقتطاعها من قبل الامام في قوله: ((كل ارض عاقرة وليست لاحد، ولا في يد احد، ولا ملك لاحد، ولا وراثته، ولا عليها اثر عمارة)) (4). ان يقطعها الامام رجلاً فيعمرها. كما ألزمت الدولة العربية الاسلامية مواطنيها بضرورة الاسراع في عمليات احياء الاراضي الموات التي كانت تبذل لهم. وحددت السلطة مدة قصاها ثلاث سنين (5)، وفي حالة تعذره

(1) ابو عبيد، الاموال، ص 287.

(2) ابو عبيد، (م.ن)، الاموال، ص 290.

(3) ابن ادم، الخراج، ص 77. وينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج 3، ص 72-73.

(4) ابو يوسف، الخراج، ص 59. وينظر: ابو عبيد، الاموال، ص 290. وينظر: الكبيسي، حمدان، النشاط المصري، ص 28 وما بعدها.

(5) المقريزي، اغلة الامة بكشف الغطاء، ص 95-96. وشذور العقود في ذكر العقود، ص 62.

عن استثمارها تسحب منه وتعطى الى شخص آخر على أن يلتزم شروط الأحياء⁽¹⁾. ونظم جنية الاجراءات الاقتصادية لخدمة المال العام والمحافظة على كيان الدولة العربية ومنع الهدر الاقتصادي، لان الارض وما يتعلق بها كانت تمثل مورداً مهماً، والخراج كان له الأولوية في العوائد للمالية.

يذكر أن موضوع الملكية الصغيرة وعدم الاضرار بها أو تجاوزها قد نبأها النهج الاقتصادي للدولة العربية الاسلامية انطلاقاً من شجبه لحبس الأموال بيد فئة قليلة من الناس على حساب الاكثية ولما تولى الخليفة الراشد الثاني-عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى ان الدراهم المستعملة مختلفة الاوزان، منها: ثمانية دنانير، واربعة دنانير، في حين كان وزن قسم منها ثلاثة دنانير، فقال الخليفة: انظروا الاغلب مما يتعامل به الناس في اعلاها ودناها، فكان البجلي ذو الثمانية دنانير، والطبري ذو الاربعة دنانير، فجمع بينهما فكان اثني عشر دانقاً، فأخذ نصفها، فكان ستة دنانير، فجعل الدرهم الاسلامي في ستة دنانير⁽²⁾، وبذلك يكون الخليفة الراشد الثاني رضي الله عنه هو الذي حدد مقدار الدرهم الفضي الشرعي مستنداً على توجيه الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم في مستهل البحث وان الامر استقر على ما حدده منذ وقته واعتمد فيما بعد، وهذا ما اكدته رويات الماوردي، إذ نظر في الدرهم فوجد لوزانها على ثلاثة انواع: عشرين قيراطاً، واثني عشر قيراطاً، وعشرة قيراط. فلما احتيج في الاسلام الى تقدير الزكاة اخذ الوسط، فكان اربعة عشر قيراطاً من قيراط المتقال، (أي ستة دنانير)، واعتبر هذا هو الوزن الشرعي المعول عليه، أي الدرهم يعادل سبعة اعشار المتقال، واصبح كل عشرة دراهم التي زنة الواحد منها ستة دنانير تساوي سبعة مثاقيل⁽³⁾، وكان ذلك سنة ثمانى عشرة للهجرة⁽⁴⁾. والحق يذكر ان للدنانير والدراهم التي ضربها الخليفة الراشد الثاني بالرغم من انها كانت تحمل

(1) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 185.

(2) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص 147. وينظر: المعريزي، اعلنة الامة، ص 57.

(3) البلاتري، فتوح البلدان، ص ص 651-652.

(4) المعريزي، فنون الحرف، ص 7.

بعض الشارات الاجنبية، الا انه زاد على بعضها عبارات اسلامية: ((الحمد لله)) وعلى بعضها الاخر: ((محمد رسول الله))، ((لا اله الا الله وحده))⁽¹⁾. وأضاف بعض الكلمات العربية بالخط الكوفي.

يذكر ان الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد صنع صنجاناً للسكة، ويعني به حجر الوزن، لما السكة: فالمقصود بها الختم على الدنانير والدرهم، ليتلأم مع الاضافات التي أحدثها او يريد اضافتها او عملها الخليفة وينفرد المقرضي بقوله ان الخليفة قد ضرب على قسم من النقود لفظة ((عمر))⁽²⁾.

ولاهمية الخراج وردوه في امداد بيت المال بالموارد المالية، فولى الخليفة العمال على ديوان الخراج منذ تأسيسه في الدولة العربية الاسلامية على اساس ان احداهم مصادر بيت المال، كما ورد ذكره، فقد طلب ان يبقوا له رجلاً له درايه في المساحة فرشحوا له عثمان بن حنيف، وحذيفة بن اليمان رضي الله عنه⁽³⁾. ابني عمر بن مقرن فجعل سويداً بن عمرو للمزين، ثم استعفا لما خراج الموصل بقفي السنة ذاتها كان قد ولي عليه عرفة بن هرثة⁽⁴⁾. وبذلك يلاحظ ان العمال يتولّدون على الخراج من ذوي الاختيار الجيد والمشهود لهم بالبنان.

(1) المقرضي، كتاب النقود الاسلامية القديمة، ص 10. الكرملي ضمن كتاب النقود العربية القديمة وعلم النميات، ص 31.

(2) المقرضي، اغلاة الامّة، ص 52.

(3) ابو يوسف، الخراج، ص 113.

(4) الطبري، تاريخ الرسل والملوكة، ج 4، ص 23. وينظر: الكتّاني، الفرائيب الادارية، ج 1، ص 394.

المبحث الثاني

سعر صرف النقود والاجراءات الاقتصادية

في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه للفترة من 18-23 هـ/639-643م

لجراعات الخليفة الاقتصادية والمالية:

تشير النصوص إلى أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى في سنة 18هـ/639م أن الدراهم الموجودة مختلفة الأوزان: فالبلطي يزن ثمانية دوايق، أما الطبري فيزن أربعة دوايق، وطلب أن يؤخذ المعدل $(8+4=12=2 \times 6)$ دلاق⁽¹⁾ ويعادل الدرهم الإسلامي ويساوي 14 قيراطاً. كما يذكر الماوردي أن الخليفة عمر رضي الله عنه أول من حدد الدرهم الشرعي لتقدير الزكاة وحدد العلاقة بين الدرهم والدينار والتي هي بنسبة 7:1 أي كل 10 دراهم = 7 مثاقيل، في الوقت الذي أن دراهم الخليفة كانت تعمل بعض الشارات الأجنبية، وبإضافة الحمد لله على أحد الوجهين، وعلى الوجه الآخر محمد رسول الله، وبذلك استقر الأمر في الإسلام على أن وزن الدرهم ستة دوايق، ووزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل⁽²⁾، إلا أن المقرئ لم يفتن إلى تلك الحقيقة، وما ذكره للبلاذري بادعائه أن ما قام به في إعلاء الخليفة عبد الملك بن مروان، واعتل حقيقة أن تلك الخطوة قد اتخذت في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة 18هـ/639م وأضاف المقرئ أيضاً أن الخليفة عبد الملك كان حريصاً على أن يجعل المعادلة التي سبق أن ثبتها الخليفة الراشد الثاني، وهي أن يكون وزن كل سبعة مثاقيل (دنانير) يساوي وزن عشرة دراهم⁽³⁾ وأنه عدل بين كبارها وصغارها، وصار الدرهم يساوي كدوايق وبذلك يكون موافقاً للمنة.

(1) المقرئ، اغلاة الأمة، ص 56-57.

(2) الأحكام السلطانية، ص 147. وينظر: ابن الأثير، معالم القرية، ص 82.

(3) اغلاة الأمة، ص 57. ويذكر أن وزن الدرهم يساوي (50 حبة وخمس الحبة من حب الشعير). وهذا ورد أيضاً عند البلاذري.

موقف الاسلام من اهل النعمة:

لا ريب ان بيت المال يقوم برعاية اهل ان النعمة- ما داموا خاضعين لدولة الاسلام- فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد اسقط الجزية عن النمي العاجز الذي راه يتسول على ابواب الناس، فلما علم ان الجزية والحاجة والسمن هي التي ألجأته الى التسول، لخذله الى منزله، وامر له بشيء، ثم ارسل الى خازن (بيت المال) وقال له: ((انظر هذا وضرباه؟ فو الله ما تصفاه ان كلنا شبيبته، ثم نخذله عند الهرم))⁽¹⁾. كما امر واليه على البصرة ان يأخذ نصف العشر من تجار اهل النعمة، ومن للمؤكد ان هذا الاجراء طبق على التجار النعميين الذين كانوا يقدون ببضائعهم على اسواق البحرين⁽²⁾.

دور الخليفة في اجتثاث الفساد المالي:

وكجزء من اهتمامات الخليفة العادل عمر بن الخطاب رضي الله عنه طبق مبدأ عظيماً لمحاربة الفساد والقاسدين وهو: (من اين لك هذا؟)، لكي لا يستغل الوالي منصبه فيثري من ورقته، فكان اذا استعمل عاملاً لحصى عليه ماله أولاً، وقد قاسم عدداً من عماله اموالهم بعد ان عزل بعضهم. يذكر ان سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد مر في طريق بناء يبنى بحجارة وطين، فسأل: لمن هذا البناء؟ فقالوا: لفلان-عامل له على البحرين، فقال: ليت الدراهم الا ان تخرج اعناقها وشاطره ماله. ويذكر البيلانري نص الرسالة التي ارسلها امير المؤمنين الى عمرو بن العاص امير مصر يقول فيها: ((..قد فشت لك فاشية، من متاع ورقيق وانية وحيوان لم تكن حين وليت مصر)). فكتب اليه عمرو: ((ان ارضنا ارض مزدرع ومتجر-نحن نصيب فضلاً عما نحتاج اليه لنفقتنا)). فكتب اليه: ((لي قد خبرت من عمال السوء ما كفى،

(1) في يوسف، الخراج، ط3، مط السلفية (قاهرة، 1382هـ)، ص126. وينظر: في عبيد، الاموال، تحقيق ونسيق، محمد خليل هراس، دار الفكر، 1408هـ/1988م، ص57.

(2) قدامة، الخراج، ص135. وينظر: في عبيد، الاموال، ص528 وص530. وينظر: الكيسي، مولود بيت المال في منطقة البحرين، مقال في مجلة العرب، (الرياض، 1425هـ/2004م)، ص577-578.

وكتابك الي كتاب من قد تلقه الاخذ بالحق، وقد سوت بك ظناً، وقد وجهت اليك محمد بن مسلمة ليقاسمك مالك، فأطلعه طلعه، وأخرج اليه ما يطلبك بها، وأعفه من الغلظة عليك، فإنه برح الخفاء، ققاسمه ماله))⁽¹⁾. لقد فعل الخليفة لان عمرو هو فاتح مصر وليس لميرها، ومن حقه ان يشتغل بالزراعة او التجارة، لئلا يستعمل نفوذه في جمع المال، لما موقفه فقد التقى بالرسول ﷺ⁽²⁾. من تحديد لأسعار قسم من السلع لئلا يستغلها اصحابها، فيلحق الضرر بالناس الاخرين. وفيما يتعلق بنزع الملكية الخاصة من اجل المنفعة العامة: كما فعل الخليفة الراشد الثاني عمر رضي الله عنه في اخذ الدور المصقفة بالمسجد الحرام، فقد اخذها ممن لم يوافق على بيعها علوة، ووضع قيمتها في خزانة الكعبة⁽³⁾. ولكون الاسلام لا يقر بجمع وحصر الثروات في ايدي افراد قليلة، ولنتأمل ما جاء في الآية الكريمة: ((يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ لَا يَكُوْنُوْنَ دُوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ...))⁽⁴⁾، فرى انها تشير الى العلة في حكم التصرف بهذا الفيء، وهذا التعليل قاعدة مهمة من قواعد تنظيم الاقتصاد الاسلامي الذي يؤمن بالملكية الفردية المشروعة، الا انه لم يترك العنان لأصحابها يتصرفون بها كما يريدون، واراد ان يكون المال متداولاً بين المسلمين بصورة عامة كل حسب جديته واجتهاده وتوفيقه، وقد اعطت الآية الكريمة لولي الامر حق اتخاذ الوسائل التي تحقق التوازن الاقتصادي بين طبقات السكان، بقوله تعالى: ((وَلَا تُؤْثِرُوا الْمَالِ السَّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ...))⁽⁵⁾، وتعني من حق المجتمع ان ينتزع للثروة (المال) من ايدي السفهاء في الوقت الذي نرى الشرع الحكيم قد جاء بنظام الارث لكي لا تحصر الثروات

(1) البلائري، فوح البلدان، تعليق رضوان محمد رضوان، مط السعاده، (مصر، 1959م)، ص221.

(2) للاستزادة فاقصصا لرسال احد صحابه لجمع الصدقات وحلبه عندما قسم الرجال المال بين الصدقات والهندي [رواه مسلم في كتاب الامراء، فإلب: تعريم هديا المال] رقم 1832 وينظر: صحيح مسلم، 1463/3.

(3) ابن الجوزي، سيرة عمر بن الخطاب، ص99 وما بعدها.

(4) سورة، الحشر، جزء من الآية-7.

(5) سورة النساء، جزء من الآية-5.

الكبيرة في أيدي عدد قليل من الناس، فيأتي هذا النظام فيقسم الثروة إلى ثروات صغيرة أو متوسطة.. وبذلك فقد أدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه بثاقب نظره سر هذه الحقيقة، فلما تشاور مع الصحابة في أمر الأراضي المفتوحة: ليقسمها بين الغانمين، لم تطل ملكاً للدولة؟ فكان من رأي سيدنا عمر: أن تظل ملكاً للدولة، والناس اجراء عليها، وقد أيد الصحابي الجليل معاذ بن جبل هذا الرأي فقال: ((لكم لو فعلتم ذلك- أي لو قسمتم هذه الأراضي بين الغانمين- لأنت إلى رجل واحد، أو امرأة واحدة))⁽¹⁾. كان الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه يحلف على إيمان ثلاث بقول: ((والله ما أحد لحق بهذا المال (مال الدولة) من أحد، وما لنا لحق به من أحد ووالله ما من المسلمين من أحد إلا وله في هذا المال نصيب إلا عبداً مملوكاً، ولكننا على منازلنا من كتاب الله تعالى، وقسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالرجل وبلاؤه في الإسلام (عمله وانتاجه)، والرجل وقمه في الإسلام، والرجل وغنؤه في الإسلام، والرجل وحاجته، ووالله لأن بقيت لهم ليأتين الراعي بهجل صنعاء حظه من هذا المال وهو يرعى مكانه))⁽²⁾.

النشاط الاقتصادي الإسلامي:

جعل الإسلام من حق الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي لتنظيمه، ولما قبلته، خشية من التصرفات التي تلحق ضرراً بالأفراد أو الجماعة. وإذا كان الإسلام في العصر الإسلامي الأول لم يتدخل في النشاط الاقتصادي للأفراد كون ذلك النشاط متواضعاً من ناحية، ولأن البيئة في ذلك العصر كانت بيئة يغلب عليها طابع الفقر من ناحية ثانية. ولكن بعد أن تظفل الإيمان في قلوب الناس بعد ذلك أصبح الرادع يمنعهم عن أي تصرف من التصرفات التي تضر بالناس الآخرين، لذلك نجد الدولة لم تتدخل في النشاط الاقتصادي إلا في النادر، ولما اتسعت الفتوحات الإسلامية، وكثر النشاط التجاري هنا وهناك، نجد الدولة الإسلامية تتدخل

(1) ابن الجوزي، (م-ن)، سيرة عمر بن الخطاب، ص 100 وما بعدها.

(2) ابن الجوزي، سيرة عمر بن الخطاب، ص 99-100.

من اجل لقائمة موازين العدالة ما بين الناس، يذكر ان سيدنا عمر بن الخطاب ؓ باع السلع التي احتكرها اصحابها جبراً عنهم بثمن المثل كذلك ما قام به فاروق الاسلام عمر بن الخطاب نقله المحققون وعليه الاجماع الا ابن حزم⁽¹⁾ خالف ذلك وزعم ان وزن اربع وثمانين حبة نقل عنه للقاضي عبد الحق، ورده المحققون وعنده وهماً وغلطاً، وهو الصحيح والله يحق الحق بكلماته. يذكر البعض من المؤرخين، ان عمر بن الخطاب ؓ عندما رأى اختلاف الدراهم، وان من بينها البغلي⁽²⁾ وهو ثمانية دنانير، والطبري وهو اربعة دنانير⁽³⁾، والمغربي وهو ثلاثة دنانير، واليميني وهو دنانير، فقال: انظروا الاغلب مما يتعامل به الناس من اعلاها وانهاها، فكان الدرهم البغلي والطبري، فجمع فكانا اثني عشر دنانيراً، فأخذ نصفها، فكان ستة دنانير، فجعل الدرهم الاسلامي في ستة دنانير كما مر ذكره سابقاً، ولاهيمته فقد جرى التأكيد على تلك العملية، لانها تمثل المحور الاساس في النظام المالي والنقدي الاسلامي. ومتى زنت عليه ثلاثة اسباعه كان متقلاً، ومتى نقصت من المتقال ثلاثة اعشاره كان درهماً، فكل عشرة دراهم تسوي سبعة مثاقيل، وكل عشرة مثاقيل تعادل اربعة عشر درهماً وسبعمئة. يذكر ان هذه المفردات مجتمعة هي الاخرى وردت عند البلانري في حالتي الدنانير والقراريط، وان المبادر في هذه العملية هو الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب ؓ، وبذلك يكون الماوردي قد اتفق مع البلانري وربما وهو للمرجح انه نقل هذه الافكار من كتاب فتوح البلدان للبلانري.

(1) ابن حزم، المحلى، (بيروت، دار الجيل، 1980م)، ج5، ص246.

(2) البغلي الكبير: نسبة الى البغل، وهو اسم يهودي ضرب تلك الدراهم، وكان يسمى (بركس البغل) ينظر: لكرملي، النقود العربية وعلم الفتميات، نشر: محمد اسين، مج، (بيروت، بلا)، ص22. وقيل نسبة الى بلدة قريبة من مدينة الحلة بالعراق. ينظر: لكرملي، عدنان خالد، السياسة النقدية والمصرفية في الاسلام، مؤسسة الرسالة، حمش ص64.

(3) الطبري، الصغير، وهو نسبة الى طبرستان، حيث ضربت فيها هذه النقود. ينظر: لكرملي، السياسة النقدية، حمش، ص64.

ومن المفيد ان نذكر ان كلام الماوردي هذا ما زال يدور ويتناول الدراهم الفضية فقط. وهذا ما وجدناه ايضاً عند البلاذري، لما فيما يتعلق بالدينار الذهبي فلا البلاذري، ولا الماوردي قد تناولوا هذه المسألة الحيوية لحد الان.

واما لنتقد فمن خالص الفضة، وليس لمغشوشة مدخل في حكمه، وقد كان الفرس عند فساد امورهم فسدت نقودهم، فجاء الاسلام ونقودهم العين والورث⁽¹⁾ (أي الورق) غير خالصة، الا انها كانت تقوم في المعاملات الخالصة، وكان غشها عفواً لعدم تأثيرها بينهم، الى ان ضربت الدراهم الاسلامية فتميز المغشوش من الخالص، وبذلك فأن اشارة الماوردي الى علاقة الدراهم بفساد الامور في الدولة الساسانية هي الاخرى مشتركة بين البلاذري والماوردي لاذ كلاهما اشارا اليها، وهذا ما يؤكد الى وجودها سنة 18هـ/639م.

كما برزت للنقود الابريزية: نوع من النقود سعر صرفها يعادل ثلاثة عشرة درهماً، وسميت كذلك لورود كلمة لبريز عليها، والدنانير قبلها تصرف بعشرة دراهم⁽²⁾.

وفي رواية مؤكدة للماوردي⁽³⁾ نذكر ان الخليفة الراشد الثاني هو الذي حدد مقدار الدرهم الشرعي. ينكر ان الدائق يعادل 6/1 الدرهم الفضي⁽⁴⁾، ويتضح ان المبادر هو الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وبذلك يكون رأي الماوردي قد اتفق مع اراء البلاذري فيما يتعلق بالنقود، والمراجع له قد نقل من كتاب فتوح البلدان للاخير. كما لم يتطرقا الى الدينار الذهبي بعدخضلاً الى ان اشارة الماوردي حول

(1) العين: ويقصد به الذهب علمه، والعين الدينار، والورث: الورثة: الدراهم، والورث (الورق): للفضة. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (بيروت، دار صادر، 1956م)، ج13، ص305. ج10، ص3375.

(2) الهمداني، محمد بن عبد الملك، (ت521هـ/1127م)، تكملة تاريخ الطبري، المطبعة الكاثوليكية، (بيروت، 1961م)، ص334.

(3) الاحكام السلطانية، ص147.

(4) الشرباصي، المعجم الاقتصادي الاسلامي، دار الجبل، (القاهرة 1981م)، ص149.

علاقة الدراهم بفساد الأمور في الدولة الساسانية هي الأخرى مشتركة بين المؤرخين لأنهما قد أشارا إليهما، وهذا يؤكد العلاقة. كما أن الماوردي مرة أخرى أتى بروايات تكاد تكون متطابقة عند البلاذري بشأن دراهم ودنانير مصعب بن الزبير، ووقع في المطب نفسه عندما قال إن مصعباً أول من ضرب النقود، ونسي الماوردي وغيره دور الخليفة الراشد الثالثي عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة 18هـ / 639م وغيره قبل مصعب بن الزبير. في الوقت الذي يدل أن الماوردي وغيره قد نقل الروايات عما سبقهم.

الاقتراض من بيت المال:

كان بعض التجار ممن لا يملكون رؤوس أموال كافية لممارسة النشاط التجاري والاستثماري الاقتراض من بيت المال، والذي يمثل مجازياً بمثابة (البنك المركزي) الذي يقوم بجمع الموارد التي تأتيه من جباية الضرائب المتعددة، وفي مقدمتها للخراج، الجزية، عشور التجارة، خمس الغنائم، وأموال الفيء⁽¹⁾. ويقوم باقتراض أولئك الناس كونه يمثل كمؤسسة مالية مهمته الإشراف على ما يرد من أموال على حاضرة الخلافة، وما يخرج منه في أوجه النفقات المختلفة التي تتطلبها الدولة.

مع الاحتفاظ بمبلغ احتياطي كخزين ليصرف على مستحقيه بعد حين⁽²⁾. تجدر الإشارة إلى أن نصوصاً كثيرة أشارت إلى كثرة الأموال التي ترد بيت مال المسلمين منذ عهد الخليفة الراشد الثاني (عمر بن الخطاب رضي الله عنه 13هـ-23هـ) وبخاصة منذ العام 18هـ/، يذكر أن الخليفة خاطب المسلمين بقوله: ((إنها الناس أنه قد جاء مال كثير فأن شئتم أن نكيل لكم كئنا، وإن شئتم أن نعد لكم عددا، وإن

(1) البقري، تاريخ البقري، ج2، ص ص 221-222.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج3، ص ص 131-132.

سنتم وزن لكم، وزنا لكم))⁽¹⁾. جاء تأكيد أبي يوسف⁽²⁾، والماوردي⁽³⁾، من أن هذه الاموال الكثيرة التي تنفقت الى حاضرة الخلافة، كانت من الاسباب الرئيسية في الاعداء على المبادرة المالية الجريئة التي تم بموجبها إنشاء بيت المال في الدولة العربية الاسلامية منذ عهد خليفة رسول الله ﷺ أبي بكر رضي الله عنه، وكان الخليفة عمر قد اعظم من ذلك بقوله: ((والله لئن بقيت لياثنتين للراعي يجبل صنعاء حظه في هذا المال وهو في مكانه قبل ان يحمر وجهه))⁽⁴⁾. ويلاحظ ان الفاروق رضي الله عنه قد نراعت امامه افاق المستقبل الزاهر لاقتصاد الدولة التي ستعم مردوداته الايجابية على جميع الناس، حتى ولو كانوا في أقصى اقاليم الدولة البعيدة، لذلك قال: ((اما والله لئن بقيت لأرامل اهل للعراق، لا دعهن لا يقتقرن الى امير بعدي))⁽⁵⁾. وهذا يشير الى كثرة موارد بيت المال بسبب التوسع في الفتوحات الاسلامية ومن بينها وصول موارد كثيرة من المنطقة المطلة على الساحل الغربي للخليج العربي (لبحرين)، وكذلك من خلال الاشراف والمحاسبة المباشرة للمحافظة على بيت مال المسلمين (لغيره على الدين) مما لى الى وجود اموال فائضة فيه. وان اجراء الخليفة الراشد الثاني - رضي الله عنه - اجراء اقتصادي سليم لتعزيز النمو في الدولة العربية الاسلامية وتنشيط الاقتصاد من خلال تشغيل الناس ومنع الربا.

بيت المال:

لقد استعمل الخليفة الراشد الثاني (معويبة بن أبي فاطمة) الذي استعمله صاحبه الخليفة الراشد الاول رضي الله عنه أي لبقاه في منصبه السابق⁽⁶⁾، كما يلاحظ وجود هوكية ادارية منظمة توائم للظروف المستجدة. كما ان الخليفة الراشد الثاني جعل

(1) أبو يوسف، الخراج، ص45.

(2) أبو يوسف، (م)، الخراج، والصفحة ذاتها.

(3) الاحكام السلطانية، ص199.

(4) أبو يوسف، الخراج، ص46.

(5) أبو يوسف، (م)، الخراج، ص37. وينظر: ابن دهم، الخراج، ص76-77.

(6) ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الاصحاب، ج3، ص476.

موقع بيت المال في المسجد، إذ كان يجمع الأموال التي ترد إليه من الامصار في المسجد، وأمر نفرًا للمبيت فيه لحراستها⁽¹⁾، كما أن سعد بن أبي وقاص قد اختط موضع بيت المال عندما أسس مدينة للكوفة بجانب المسجد الجامع⁽²⁾. وبذلك فإن النهج الاقتصادي العربي الإسلامي لإباح للخليفة، أو لمير الاقليم، الاستفادة من بعض المال الخزين في بيت المال-بيت المال المركزي لوبيت مال الاقليم- في أي مجال من مجالات الاستثمار المباحة شرعاً، أو لقراض المواطنين. وفي هذا المجال يذكر الطبري أن الخليفة عمر قرض هند بنت عتبة أربعة آلاف درهم من بيت المال لتتجر بها، فخرجت إلى بلاد كلب، فاشتريت وباعت وبعثت استرجع منها الخليفة عمر المبلغ الذي سبق أن اقترضته⁽³⁾، ويؤكد الخليفة أيضاً بقوله: إن جاءني خمس العراق، لا ادع هاشمياً إلا زوجته، ولأمن لا جارية له إلا أخذ منه⁽⁴⁾.

كما اقترض عبد الله بن مسعود، مسؤول بيت مال الكوفة، للوالي سعد بن أبي وقاص مبلغاً من المال، واشتد في مطالبته حين أخر للوالي سعد دفع القرض، وأزاء ذلك سارع سعد بن أبي وقاص ودفع للقرض⁽⁵⁾، ويروى إلى أن عبد الله، وعبيد الله، ابني عمر بن الخطاب (رضي الله عنهم أجمعين) إذ كلنا قد اقترضنا مبلغاً من المال من بيت مال البصرة، أيام للوالي موسى عبد الله بن قيس الأشعري، واشترى به بضاعة أخذها إلى الحجاز للمتاجرة⁽⁶⁾، وبعد أن صرفها حاول دفع المبلغ الذي الذي اقترضاه إلى بيت المال في الحجاز، إلا أن الخليفة رفض قبول المبلغ وأصر

(1) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج4، ص135.

(2) الطبري، (م)، تاريخ الرسل، ج3، ص45.

(3) الطبري، تاريخ الرسل، ج4، ص221. وينظر: ابن الأثير، الكامل، ج3، ص33.

(4) أبو عبيد، الأموال، دار الكتب العلمية (بيروت، 1986م)، ص245. (أخضته: في الخدمة، أي مهلت له

له من يخدمه). وهذا نص.

(5) ابن الأثير، الكامل، ج3، ص42.

(6) لشامي، الأم، ج3، ص158. وينظر: السرخسي، المبسوط، ج22، ص18، الطي، التنظيمات

الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص225.

على ان يقاسمهما الربح على اساس ان المبلغ الذي اقتراضه من بيت مال البصرة كان ((قرض مضاربة))⁽¹⁾، في حين ان مصطلح المضاربة مرادف للمقارضة، للمأخوذة من القرض⁽²⁾، ذلك ان مفردة ((المضاربة)) اخذت من الضرب في الارض، وهو السفر للتجارة وللربح للحلال، قال عَلَيْكَ: ((وَأَخْرَوْنَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ))⁽³⁾، وهي كلمة مرادفة لمفردة ((المقارضة)) التي اشتقت من القرض او القراض⁽⁴⁾. ومعناه ان يدفع رجل ماله الى رجل اخر يتجر له فيه على ان يحصل من الربح الذي تحققه عملية المتاجرة، حسب ما يشترطانه، فاهل العراق سموا هذا النشاط التجاري مضاربة على اساس انه مأخوذ من الضرب في الارض، وهو السفر للتجارة وغيرها من النشاط الاقتصادي؛ بينما سماه اهل الحجاز ((القراض)) على اساس انه مشتق من القطع كان صاحب المال اقتطع من ماله قطعة وسلمها الى المضارب. وقيل انه اخذ لاشتقاقه من المساواة والموازنة⁽⁵⁾ واجمع اهل العلم على جواز المضاربة في الجملة⁽⁶⁾. وتشير النصوص الى ان جمهور الفقهاء اجازوا للمسلم ان يستثمر مال غيره للمضاربة، وعندئذ يكون للمضارب من الربح بمقدار ما وقع الشرط عليه من نصف، او ربع، او اكثر او اقل⁽⁷⁾. واستدلوا في حكمهم هذا.

(1) المرخسي، المبسوط ج22، ص18.

(2) الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص21.

(3) سورة المزمل، جزء من الآية-20.

(4) الخوارزمي، (ممن)، مفاتيح العلوم، ص21.

(5) الخوارزمي، (ممن)، مفاتيح العلوم، ص21.

(6) لكبيسي: حمدان عبد المجيد، نشاط الشركات التجارية في النهج الاقتصادي الاسلامي. ((بحث غير منشور، ص11)). ينظر: (في مسألة الاشتقاق: الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص21).

(7) ابن قدامة، المقني، ج5، ص135. وينظر: الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص21.

موقف الخليفة من ملكية الاراضي والثروة:

يذكر أن الخليفة الراشد الثاني- عمر بن الخطاب ؓ قد توجس خيفة من أن تتجمع ملكية الاراضي الزراعية والثروة عموماً، بيد قلة من الناس خوفاً من أن تكون دولة بين الاغنياء والفقراء، وعندئذ تحصل ظاهرة استغلال جهد الغير في المجتمع العربي الاسلامي الجديد لخدمة الخليفة الفاروق برأيه للقاضي بعدم قسمة الاراضي الزراعية التي حررت، ولا سيما عندما وجد أن أكثر الصحابة يؤيدونه، ومنهم: عثمان بن عفان، والإمام علي بن أبي طالب، وطلحة بن عبيد الله، ومعاذ بن جبل، وعبد الله بن عمرو وغيرهم⁽¹⁾ (رضي الله عنهم أجمعين)، وكجزء من تحقيق العدالة الحق التي تمارس في المنهج الاسلامي الحنيف، عندما أقدم الفاروق ؓ من أن يشارك الانصار في هذا الامر، فاحتكموا الى خمسة من الاوس، وخمسة آخرين من الخزرج، إذ عرض الخليفة عليهم رأيه للصائب بتوزيع الغنائم (المادية والعينية) على الجند الذين أسهموا في عمليات التحرير، على أن يوقف الاراضي الزراعية التي حررت بعمالها، ويوضع عليهم الخراج يؤدون فتكون فيئاً دائماً للمسلمين؛ المعاتلة والثرية، ولمن يأتي بعدهم، أي أنها تصبح ملكاً عاماً للامة⁽²⁾، كما خاطب الخليفة المجتمعين قائلاً: ((لرايتم هذه المدن العظام لا بد لها من أن تشعن بالجيوش وادرار للعطاء عليهم، فمن اين يعطي هؤلاء اذا قسمت الارضون؟))⁽³⁾، ثم قرأ قوله ﷻ: [مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى الرَّسُولِ مِنْ أَهْلِ الْفُرْجِ، فَلَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَلِلْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَيْنَ السَّبِيلِ، كَيْ لَا يَكُونَ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ]⁽⁴⁾ كما يروى البلاذري أن القائد عمرو بن العاص قد فرض الخراج على ارض مصر التي حررت عتوة، وعندئذ كتب الى الخليفة الفاروق فأجازته بذلك، الا

(1) أبو يوسف، الخراج، ص 25 وص 35. وينظر: البيهقي، تاريخ، ج 2، ص 411.

(2) أبو يوسف، (م)، الخراج، ص 25. وينظر: ابن قدام، الخراج، ص 48.

(3) أبو يوسف، (م)، الخراج، ص 25. وينظر: أبو عبيد، الاموال، ص 58.

(4) سورة الحشر، الآية-7. وينظر: أبو يوسف، الخراج، ص 23 وص 26 وص 140.

ان رواية سفيان بن وهب الخولاني التي لوردها المؤرخ الجليل وتبدو أكثر دقة، ذلك ان سفيان الخولاني كان شاهداً لبيان تحرير مصر: فقال: ((لما حررنا مصر بغير عهد، قام الزبير فقال قسمها يا عمرو، فأبى، فقال للزبير: والله لنقسمها)) كما قسم الرسول ﷺ خير، فكتب عمرو الى عمر في ذلك، فكتب اليه عمر لقرها حتى يفرز منها جبل الحبلة))⁽¹⁾.

ومن الاشارات التي توميء الى لجوء الناس الى الاقتراض من الاشخاص والمؤسسات المصرفية، ما كان يقوم متقبلوا الضرائب الذين تعاملت معهم الدولة والصرافون في العاصمة والاقليم-اذ كان هؤلاء يتولون جمع الضرائب من المزارعين في المقاطعات، ويدفعونها الى مسؤولي بيت المال في العاصمة او الاقليم⁽²⁾، وان هذه الاشارات ظهرت في العراق بصورة مبكرة وواضحة وجليّة⁽³⁾، اذ اورد قدامة⁽⁴⁾ اسماء الدهاقين⁽⁵⁾ الذين تعامل معهم المسلمون منذ بدء تحرير العراق. وكان على هؤلاء الدهاقين ان يدفعوا الى بيت المال المبالغ السنوية المفروضة على المقاطعات التي توكل امر استيفاء مولدها. منهم والحال هذه ملزمون بدفع ثلث واربعة اشهر بصورة منتظمة، وعندئذ يتحتم على كل واحد من هؤلاء المتقبلين ان يكون تحت تصرفه مبالغ كافية لسد هذه الاكساب في مواعيدها المحددة، والا تعرض المتقبل الى المسائلة، وربما العقاب، ومن المحتمل ان بعض الدهاقين لم يمتلك ما يكفيه للايفاء بهذه المتطلبات وحينئذ

(1) ابو عبيد، الاموال، ص 58. وينظر: ابن زنجويه، حميد بن مخلد بن قتيبة الازدى، (ت 251هـ)، الاموال، ج 1، ته، الدكتور شاكور ذوب فهاض، طباعة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، (جدة، 1406هـ/1986م)، ص 192-193. البلاتري، فتوح البلدان، ص 221 وص 225.

(2) المني، للتظيمات الاجتماعية والاقتصادية، ص 287. (ونعني بمتقبلي الضرائب: الدهاقين).

(3) البلاتري، فتوح البلدان، ص 260. وينظر: قدامة، الخراج، ص 361.

(4) الخراج، ص 361.

(5) الدهاقين: جمع دهقان، وهو رئيس الاقليم، ولزيادة من المعلومات عن داهقين خراسان ينظر: فتوح

البلدان، ق 3، تحقيق: صلاح المنجد، (القاهرة، 1957م)، ص 505.

يضطر الى الاقتراض من الصرافين وغيرهم، ومن جانب آخر قد لا تتوافر لدى دافعي الضرائب المبالغ اللازمة التي يحتتم عليهم دفعها، فينبغي هؤلاء الدهاقين لأقراضهم النقود التي يحتاجونها لكي يمكنهم من دفع ما بذمهم من ضرائب، من المحتمل ان الدهاقين يجنون أرباحاً طيبة، وإن لم تكن دافماً شرعية⁽¹⁾.

(1) الطي (ممن)؛ التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، ص 281 وص 285.

المبحث الثالث

سعر صرف النقود زمن الخليفة الراشد الثالث

عثمان بن عفان ؓ للمدة من

(24-35 هـ/644-655 م)

ببيع الخليفة الراشد الثالث- عثمان بن عفان ؓ بالخلافة للمدة من 24-35 هـ/644-655م ف ضرب دراهم نقش عليها لفظ الجلالة والتكبير: ((الله اكبر))⁽¹⁾.

ثبات سعر صرف النقود:

وان سعر صرف النقود زمن الخليفة الراشد الثالث يميل الى ثبات وزنه وسلامة عياره، اذ تطرق المقرئزي قائلاً: ((ان المقال منذ وضعه لم يختلف في جاهلية ولا اسلام⁽²⁾، وهذا يعود الى الاستقرار السياسي والاقتصادي والتقدم المالي في ظل الدولة العربية الاسلامية بسبب السيطرة على وزن وعيار النقود، ومحاسبة المقصرين، وفي حالة العثور على نقود مشوشة او مزيفة فألها تباع بسعر اقل. ويؤكد البلاذري عن الواقدي: ((ان عمر وعثمان كانا اذا وجدا للزيوف⁽³⁾ في بيت المال جعلها فضة))⁽³⁾. وما نؤكد في هذا المجال، ان الموازنة بين سعر الدينار الذهبي، والدرهم الفضي، وصرفها بما يوزنها من النقود والعملات الاخرى، هو امر تولاها الصيارفة في العهود كافة، ومن بينها عصر الراشدين، والذي شكل جزءاً من النشاط المصرفي في الدولة العربية.

(1) المقرئزي، اقلعة الامة، ص52.

(2) (م.ن)، اقلعة الامة، ص50.

(3) درهم از قف: تكون فضته مخطوطة، وكانت تقبل بقيمتها في المعاملات التجارية، ينظر: المقرئزي،

اقلعة الامة، ص62.

(4) البلاذري، فتوح البلدان، ص475.

الملكية العامة للأراضي وما يتعلق بها والاستغلال:

تعرف الملكية في النهج الاقتصادي العربي الإسلامي على أنها العلاقة الشرعية بين الإنسان والأشياء، التي يمكن التصرف بها بالطرق الشرعية، أو بعبارة أدق تمثل: ((اتصالاً شرعياً بين الإنسان وبين شيء يكون مطلقاً لتصرفه فيه، وحاجزاً عن تصرف غيره فيه))⁽¹⁾، فهي تعطي صاحبها حق الانتفاع والإفادة والاستعمال والاستثمار والتصرف شرعاً، ومن بيع وإجارة وإعارة.. دون الحاجة إلى إذن مسبق وبالشكل الذي يرثيه⁽²⁾ غير مقيد بزمان أو مكان، ما لم يكن ذلك الشكل محرماً شرعاً أو قانوناً وهو ثابت، ولا ينتهي إلا بهلاك العين المملوكة، أو بانتقاله إلى غيره بالورثة، أو بتصرف شرعي ناقل للملكية كالبيع والهبة⁽³⁾، كما أن الملك لا يسقط بالتقادم في النهج الاقتصادي العربي الإسلامي⁽⁴⁾. ويلاحظ أن الفكر الاقتصادي العربي يتميز عن غيره من النظم بموقفه من الملكية عامة، لأنه يعتبر أن شكلها - أي شكل ملكية الثروة ووسائل لتولدها - يحدد مضمون أي نظام اقتصادي بلا موازنتها. وبذلك منذ قيام الدولة العربية الإسلامية وعبر مراحل تطورها قد افادت من الإرث الحضاري العربي، فعدت الموارث الطبيعية الرئيسة والمنافع العامة ملكاً مشتركاً للامة، بدءاً بالماء والكأ وحطب الوقود⁽⁵⁾، ثم شمل الأراضي، ولأسيما الأراضي⁽⁶⁾ المحررة والمفتوحة، والأشياء المخصصة للمنافع العامة؛ كالطرق والجسور والأهبار.. فقد ورد عن الرسول الكريم ﷺ في غنائم خيبر أنه

(1) أدلة، الفراج، ص238. وينظر: القرطبي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، ص441.

(2) زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، ص224.

(3) إدم، الفراج، ص90. وينظر: السليبي، محمد طي، ملكية الأفراد والأرض ومنظمتها في الإسلام، ص203.

(4) زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، ص241 وص263.

(5) أبو يوسف، الفراج، ص97. وينظر: أبو عبيد، الأموال، ص297. ابن ماجة، سنن، ج2، ص826.

(6) المارودي، الأحكام المأطقية، ص187 وما بعدها في الجزوي، الفراج، ص92.

(6) أبو يوسف، الفراج، ص24.

خص نصفها بما ينزل بالمسلمين من الوفود والاحداث قررأ بملكية الارض ملكية جماعية، فالنصف كان ملكاً لجماعة المسلمين، تصرف غلته في نوائبهم جميعاً⁽¹⁾ شأن الملكية في الفتيء والغنم مما دفع ببعض الصحابة من ان ينعته بـ(مال الله) ويقصد به مال المسلمين جميعاً، وهذا الذي جعل (ابا ذر الغفاري) يتمسك به، وحمل معاوية بن ابي سفيان وهو امير الشام يومئذ من الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه على اظهاره⁽²⁾. كما حوت المضان التاريخية وصفاً جليلاً لسفاه الخليفة الراشد الثالث في منح القطائع لخمسة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم؛ الزبير بن العوام، سعد بن ابي وقاص، عبد الله بن مسعود، لسامة بن زيد، خباب بن الارت⁽³⁾ وهذه للرواية قد وردت في كتاب ابي عبيد، بينما يخالفه ابن ادم، اذ يقول ان اقطاع هؤلاء للصحابة تم في عهد الخليفة عمر بن الخطاب⁽⁴⁾. كما كما اقطع عثمان بن ابي العاص الثقفي الارض التي تعرف (بشط عثمان) بالبصرة، وبما ان جل منطقة البصرة يومئذ سباح، فأقطعها اياها، فاستخرجها ولحياها، يذكر ان ارض السباح عند الفقهاء موات، لا تصلح للاستثمار الا بعلاج، فاذا عولجت جرت مجرى الارض المستحبة من الموات التي يقطعها الاممة⁽⁵⁾.

وبذلك فأن لاجراءات الخليفة تعد توسعاً في الاستثمار للزراعي، والذي كان ينبغي منه تشغيل ايدٍ عاملة، وزيادة الانتاج ومن ثم زيادة عوائد بيت مال المسلمين. لما فيما يتعلق بالاراضي المحررة عنوةً، والتي كانت تملكها الاسر الحاكمة، مثلاً ما كان لكسرى ومرازيته، واهل بيته، وارض من قتل في الحرب، وارض من هرب ولحق بأرض العدو، وكل مفيض ماء، او لجمة، ودير يريد، وعد (ابو

(1) ابو داود، سنن، ج2، ص142-143. وينظر: الخفيف، علي، الملكية الفردية، ص107.

(2) الطبري، تاريخ الرسل والملوكة، ج4، ص283.

(3) عبيد الاموال، ص291.

(4) ابن ادم، الخراج، ص78.

(5) ابن الجوزي، الخراج، ص93.

يوسف) ذلك بمنزلة المال الذي لم يكن لأحد، ولا في يد وارثه في والحالة هذه ملك للامة، وهي ما اصطلح على تسميتها بـ((الصوافي)) والتي بلغت مساحتها في سواد العراق فقط في عهد الخليفة الفاروق اربعة الاف الف جريب^(١)، ويطلق عليها احياناً بـ((صوافي الاثمار)) ويبلغ خراجها سبعة الاف الف درهم سنوياً^(٢)، بينما يذكر (ابن الجوزي) ان غلتها سبعة الاف الف درهم، فرأى الخليفة الراشد الثالث- عثمان بن عفان رضي الله عنه ان من الافضل لقطاعها لأن ذلك لو فر لفتها من تعطيلها، وشرط على من قطعها اياه ان يأخذ منه حق القىء، فكان لقطاع اجارة، لا لقطاع تملك فزادت غلتها حتى بلغت خمسين الف الف درهم^(٣). وللمحافظة على اقتصاد الامة الاسلامية، يرى الفقهاء، انه لا يترك للخليفة لرضاً لا ملك لأحد فيها معطلة، وغير مستثمرة، وانما يقطعها الى من يستطيع ان يستثمرها ((لأن ذلك اعمر للبلاد واكثر للخراج))^(٤).

^(١) الجريب: وحدة قياس المساحة في بعض اقاليم الدولة الاسلامية وفي العراق خلاصةً ويمثل 1592م. ينظر: هنتس، للمكاييل والاوزان الاسلامية، ص96.

^(٢) ابو يوسف، الخراج، ص57. وينظر: ابن ادم، الخراج، ص64. وابن الجوزي، الخراج، ص93-94.

^(٣) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص193. وينظر: ابن الجوزي، الخراج، ص93.

^(٤) ابن الجوزي، الخراج، ص93 وما بعدها.

المبحث الرابع

سعر صرف النقود زمن الخليفة الراشد الرابع

علي بن أبي طالب عليه السلام للفترة من

(36-40 هـ/656-660م)

ببيع الخليفة الراشد الرابع-علي بن أبي طالب عليه السلام للمدة من 35-40 هـ/655-660م وما يهمننا قوله للمأثور: ((ان الله فرض على اغنياء المسلمين في اموالهم بقدر الذي يسع فقراءهم، ولن يجهد الفقراء اذا جاعوا او عروا ألا بما يصنع اغنياؤهم، الا وأن الله يحاسبهم حساباً شديداً، ويعذبهم عذاباً أليماً))⁽¹⁾.

ولكون النقود أصبحت مألوفة في التعامل في مجال التجارة والسوق، وبالرغم من وجود الشارقات الاجنبية الا ان الامام علي بن أبي طالب عليه السلام قد سعى ابان خلافته بوضع نقوش اسلامية من خلال المكة (الختم) على الدنانير والدرهم ليتلاءم مع الاضافات التي يراها مناسبة، لكننا نفتقر الى نماذج هذه النقود، بسبب الاعتقاد بصهرها ادى قيام للخليفة الاموي عبد الملك بن مروان باصلاح السكة⁽²⁾.

وتجدر الإشارة الى ان سيدنا علي كرم الله وجهه، والذي نقصت موجودات (الواردات) بيت المال في عهده بسبب اعادة النظر في الاجراءات المالية؛ اذ كان لا يرتاح وفي بيت المال درهم لم يقم بتوزيعه قبل ان يفتمل مقره في الكوفة لأداء الصلاة.

⁽¹⁾ الطبراني، المعجم الكبير، ج1، حميد عبد المجيد السلفي، ط2، مط الزهراء، (الطريق، بلا).

⁽²⁾ المقرئزي، اعانة الامة، ص52 وما بعدها. الكبيسي، حمدان الدكتور، اصول النظام النقدي في الدولة العربية الاسلامية، ص10.

المضاربة في الاسلام:

تطرقنا الى نشوء المصارف وبرز ظاهرة المضاربات قبل الاسلام بشيء مختصر لكن وبعد مجيء الاسلام الذي اقر بالمضاربة، واعترف بشريعتها، تيسيراً للناس فقد روي عن الامام علي بن ابي طالب عليه السلام بقوله: ((في المضاربة الوضعية على المال، والربح على ما اصطالحوا عليه))⁽¹⁾، وما يؤكد ما جاء عن قتادة، عن الحسن؛ ان الامام علي بن ابي طالب عليه السلام، قال: ((إذا خالف المضارب فلا ضمان لهما على ما شرطاً))⁽²⁾.

الاقتراض من بيت المال:

ومن المفيد التطرق لاهمية خزانة بيت مال المسلمين لتسهيل اعمال العباد واشباع او سد بعض الحاجات الضرورية اذ بسبب التوسع في ظل الدولة العربية الاسلامية، ولكثرة موارد بيت المال والذي ادى الى وجود اموال فائضة فيه، ففكر الاحتياطي في بيت مال البصرة ابان واقعة الجمل عام 36هـ ستمائة الف درهم⁽³⁾ بينما ارتفع في نهاية خلافة الراشد الرابع-علي بن ابي طالب عليه السلام (35-40هـ/655-660م) الى ثمانية الاف الف درهم⁽⁴⁾. بينما بلغ احتياطي بيت مال المدينة المنورة الى عشرة الاف الف درهم. وما نريد ان نؤكد حقيقة ان بيت مال المسلمين قد حقق فائضاً (وفورات) في العصر الراشدي⁽⁵⁾. بينما من جانب اخر اذا

(1) الصنعاني، العلفظ لابي بكر عبد الرزاق بن همام، مصنف عبد الرزاق، تح عبد الرحمن الاعظمي، ج8، ط1، (1390هـ/1970م)، ص348. ينظر: النسفي، طلبه للطلبة، ص100.

(2) ابن قدامة، المغني، ج5، ص135. النسفي، طلبه للطلبة، ص100.

(3) ابو يوسف، الخراج، ص37. وينظر: ابن ادم، الخراج، ص76-77. ابن رجب، الحنبلي، ابو الفرج عبد الرحمن بن احمد، (ت795هـ/1393م)، الاستقراج في احكام الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، (بيروت، 1979م)، ص62.

(4) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج4، ص514.

(5) الكبيسي، نشاط المصرفي في الدولة العربية الاسلامية، بيت الحكمة، قسم الدراسات الاقتصادية، ص33.

لم تكف المبالغ لشد ما هو مستحق على بيت المال، فكان المسؤولون عنه يضطرون إما إلى تخفيض النفقات⁽¹⁾، وإما يلجأون إلى الاقتراض من أصحاب المصارف الخاصة⁽²⁾ ومن الأمثلة ما تشير إليه رويات المضان للتأريخية إلى أنه خلال تمرد الخوارج في منطقة البحرين⁽³⁾، فقد انخفضت واردات بيت المال في البصرة، فقام للتجار والصيارفة والموسرون للدولة بأسعاف الحال، وتحذير مركزها ليتسنى لها مجابهة التمرد والقضاء عليه⁽⁴⁾.

توزيع العطاء:

اهتم الخليفة الراشد الرابع - علي بن أبي طالب بشؤون رعيته أسوةً بمن سبقه من الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم جميعاً) ولاسيما في إعطائهم بعد زيادة الأيراد الداخل إلى بيت المال فكان يخرج جميعه على الفقراء والضعفاء⁽⁵⁾، وما يؤكد ذلك تركته بعد وفاته تقدر بثلاثمائة درهم فقط⁽⁶⁾، لأن كثيراً ما كان يعمل من أجل إسماع الناس بعيداً عن ما تهوى النفس، فلا يرغب أن تفضض عيناه والناس في حاجة، فقد جاء إليه ابن النباغ قائلاً: يا أمير المؤمنين لمتلأ بيت مال المسلمين من صفراء وبيضاء فقال الله لكبر فقام متوكئاً على ابن النباغ حتى قام على بيت مال المسلمين فقال:

هَذَا جَنَائِي وَغَيْرُهُ فِيهِ وَكُلُّ جَنَائِي إِلَيْهِ فِيهِ

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج1، ص29 وص152. ينظر: الصابي، الوزراء، ص152.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج1، ص213.

(3) قصد بالبحرين هنا الأجزاء الشرقية من شبه الجزيرة الحربية المحيطة على الخليج العربي. ينظر: البلاذري، فتوح البلدان، ص وينظر: ياقوت الحموي، البلدان، 72/2. وينظر: الكبيسي، (م)، للنشاط المصرفي، والصفحة ذاتها.

(4) الكبيسي، حمدان، النشاط المصرفي، ص58.

(5) ابن الطقطقي، الفخري في الأدب السلطانية والدول الإسلامية دار صادر (بيروت، 1966م)، ص66.

(6) ابن عبد ربه، العقد الفريد، 124/3.

يا ابن النجاج عليّ بأشباع الكوفة، قال غفودي في الناس فأعطى جميع ما في بيت مال المسلمين وهو يقول: يا صفراء ويا بيضاء غري غري ها وهيا حتى ما بقي منه دينار ولا درهم ثم صلى فيه ركعتين⁽¹⁾، ان هدف العطاء يعني للقضاء قدر الامكان على الفقر الاقتصادي الذي يعيشه بعض المسلمين، والعمل بكل جد واجتهاد لمعالجة آثاره على حياة المجتمع المسلم الذي يعيش حالة من الحياة الجديدة، والتي قصت على بعض الممارسات غير الاقتصادية، والتي انزلها الله في محكم كتابه العزيز لتكون منهاج عمل للناس جميعاً دون تفرق.

ينكر ان بيت مال المسلمين لم يبق فيه شيء لم يطل الى المستحقين، حتى اصبح للخليفة مراتح البال مطمئناً على الرعية، وكثيراً ما يصلي فيه متخذاً آياه مسجداً رجاء ان يشهد له يوم القيامة⁽²⁾. وبذلك نتلمس بأن نظريته للحياة فانية ويطمع برضا الله عزوجل للتوفز بالآخرة. فمن خلال النظرة الدافئة والمتفهمة الى المجتمع الجديد، والتي تقوم على اساس ان الرعية لا تصلح الا بصلاح الولاة من خلال افعالهم وقلوبهم بالعطاء يدل على حسن الولاة، بل مؤشر لعمله الخالص لله بعيداً عن الاهواء، فقد كان الخليفة الراشد الرابع كثير العطاء من بيت المال حتى انه اعطى في سنة ثلاث مرات ثم اتاه مال من لصبهان، فقال: اغدوا الى عطاء رابع لي لست بخازنكم، فأخذها قوم وردوها قوم⁽³⁾. وهذا دليل اخر على انفاق الاموال بما يكفل المسلمين بعضهم لبعض لاسيما وانهم كانوا يؤدون الحقوق الشرعية دون عناء لو تردد لاسيما عصر الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم جميعاً) لأنهم اقاموا الحق والعدل متقين بمنهج ووصايا المعلم الاول عليه السلام وحكموا بالقرآن الكريم والسنة النبوية للمطهرة. لاذ كان الخليفة يأخذ في الجزية والخراج من اهل كل صناعة من صناعته وعمل يده حتى يأخذ من اهل الابر والمال والخيوط

⁽¹⁾ (الاصبهاني، حلية الأولياء وطبقت الاصفياء، 80/1).

⁽²⁾ (لمن)، حلية الأولياء وطبقت الاصفياء، 81/1.

⁽³⁾ (المتقي، كاز السال، 320/2).

والحبال ثم يقسمه بين الناس وكان لا يدع في بيت المال مالا يبيت فيه حتى يقسمه - كما اسلفنا الا ان يخلجه منه شغل فيصبح اليه⁽¹⁾، وكان يردد دائماً قوله المأثور: يا دنيا لا تغريني غري غيري، لكونه يخص دائماً الى تقسيم الاعطيات على الناس كلما اجتمع لديه منه شيء، ويكره ان يؤخرها عنهم، كأنما يتكلم من ارجائها او اكتنازها الى حين⁽²⁾. في الوقت الذي كان الخليفة يوصي ويؤكد ويتابع ولائه بضرورة العمل الجاد والمخلص لتطبيق شعائر الدين الاسلامي من خلال توفير كل ما يمكن للمسلمين كافة اذ يأمرهم بضرورة العناية بأمر الرعية والنزاهة والابتعاد عن الشهوات والرغبات ومصاحبة ذوي النفوذ والتأثير بما يملكون فكان يوصي ولائه من خلال رسائله اليهم قائلاً: ((انصفوا الناس من انفسكم واصبروا لحوائجهم فأنتهم خزان للرعية، ولا تحسموا احداً عن حاجته ولا تحبسوه عن طلبه ولا تبسبب للناس في الخراج كسوة شتاء ولا صيف ولا دابة يحملون عليها ولا عبداً ولا تضربن احداً سوطاً لمكان درهم))⁽³⁾، مؤكداً على تقوى الله والايفاء بالكيل والميزان وعدم بخص العامة (الناس) لأشيائهم، فكان يدعو الولاة الى المساواة والعدل والعيش بصورة ايسر للناس، وذات يوم بعث الخليفة الراشد الرابع عليه السلام لعامله ابن حنيف قائلاً: ((لقد بلغني ان رجلاً من فتية اهل البصرة دعاك الى مأدبة فاسرعت اليها تستطاب لك الالوان وتنتقل اليك اللجان وما ظننت انك تجيب الى طعام قوم عائلهم مجفو وغنيهم مدعو، فأنظر الى ما تقضيه من هذا المقضم فما اشتبه عليك علمه فالفظله وما ايقضت وجوهه قل منه))⁽⁴⁾، في الوقت نفسه كتب الى واليه في مصر ايضاً يقول: ((ثم الله الله في الطبقة السفلى - أي الدنيا - من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين واهل اللبس))⁽⁵⁾. وما يجدر الاشارة الى ان الخليفة ومن

(1) ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الاصحاب، مكتبة النهضة، ج2، (القاهرة، بلا)، ص465.

(2) عبد المقصود عبد الفتاح، الامام علي بن ابي طالب، مكتبة العرفان، (بيروت، بلا)، ص2.

(3) محمد عده، شرح نهج البلاغة، 25/2.

(4) (م)، شرح نهج البلاغة، 25/2.

(5) (م)، شرح نهج البلاغة، 27/2.

حسه الانساني العالي للمرفه فقد نراه يؤكد على كبار السن قائلًا: ((وتعهد اهل اليتيم وذوي الرمة في السن ممن لا حيلة له))⁽¹⁾. ونطلقاً من حرصه على اموال المسلمين، فتمس تأكيداته بأن الاسلام دين المحبة والاخاء والتعاون.. ويهدف الى تحقيق التوازن الاجتماعي بين افراد المجتمع في مستوى المعيشة لاقى مستوى معين من الناس-أي المال موجود لدى الجميع بما يؤمن قوتهم ومتدولاً بينهم الى درجة ان كل فرد يعيش ضمن للحالة العامة للمجتمع-الا انه كان شديداً مع من تمسول له نفسه الاقراط بأموال المسلمين، فقد كتب الى عامله (زيد بن ابيه) قائلاً: ((واتي اقسم بالله قسماً صادقاً لأن بلغني أنك خنت في شيء المسلمين شيئاً صغيراً او كبيراً لأشدن عليك شدة تدعك قليل الوقر، قليل الظهر، ضئيل الامر والسلام))⁽²⁾، كما لكد على احقاق الحق والعدل والمكيال مضمناً اقواله آيات قرآنية بقوله: ((فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس اشياءهم ولا تعثوا في الارض مفسدين.. اذا أتاك كتابي هذا فاحتفظ بما في يدك يأتي من يقبضه منك))⁽³⁾.

الزروع والمواد التي يرفع عنها العشر:

ان الاختلاف في امتي نعمة، حديث متفق عليه للنبي ﷺ، ان نظام الشورى يمثل قمة (العدالة) الحق، وما لا يوجد في كتاب الله فيتم الاعتماد على المصدر الثاني في التشريع الا وهي السنة النبوية الطاهرة واخيراً الاجتهاد، ويذكرنا بتوجيه الرسول الكريم ﷺ الى معاذ عندما ارسله قاضياً الى اليمن وامتحنه فيما يتعلق بمصادر التشريع الثلاثة المعتمدة في الاسلام، ومن ضمن هذه الاختلافات ما جاء برواية (محمد بن عبد الرحمن بن ابي) فيما يتعلق بأخذ العشر من انتاج الحنطة، الشعير، التمر، والزبيب فقط مع مراعاة طريقة السقي⁽⁴⁾، وجاء التأكيد برواية

(1) محمد عبد، (م)، شرح نهج البلاغة، 28/3.

(2) محمد عبد، شرح نهج البلاغة، 19/3.

(3) جرداق، جورج، علي وحقوق الانسان، ص137.

(4) ابو يوسف، الفراج، ص53. وينظر: ابن ادم، الفراج، ص113 وص115. وابو عبيد، الاموال،

عمر بن عثمان عن موسى بن طلحة، انه كان لا يرى وجوب دفع العشر الا في الحنطة والشعير والتمر والزبيب، مستنداً الى كتاب النبي ﷺ لمعاذ بن جبل عندما ارسله الى اليمن لجباية عشر انتاج الارض العشرية هناك⁽¹⁾، فرواية (ابن طلحة) هذه تؤكد انه لا عشر في الخضر الرطبة والبطيخ والقثاء والخيار، ولما العشر في النخل والحنطة والشعير والكرم⁽²⁾. وجاء تأكيد (ابن عمر) بقوله ان ليس في الخضر عشر⁽³⁾. وما يهنا في خلافة علي بن ابي طالب عليه السلام من ان رواية (قيس ابن الربيع الاسدي) عن الامام انه قال: ((ليس في الخضر عشر: كالبقل والقثاء والخيار والبطيخ وكل شيء ليس له اصل))⁽⁴⁾. وبذلك فان لا بحق للامام ان يزيد العشر او ينقص منه، ولا سيما الذي سبق ان فرض على ارض الحجاز، مكة، والمدينة، وارض اليمن، وبقيّة ارض شبه جزيرة العرب التي ظهر عليها الرسول الكريم ﷺ في حياته، لأنه شيء قد جرى عليه امر رسول الله ﷺ وحكمه، فلا يسع الامام، ولا يحل له ان يحوله الى غير ذلك⁽⁵⁾.

يذكر ان ملكية الاراضي التي حررت عنوة هي ملكية عامة، وقد ضرب عليها الخراج ضرباً مؤبداً، من غير حيف بمالكه، ولا لاجحاف بزراع⁽⁶⁾، ففي رواية رواية عن الشعبي ان الخليفة الراشد الرابع عليه السلام قال للذين حاوروه في تغيير مقادير الخراج بقوله: ((ان عمر كان رشيد الامر، وإن اغير شيئاً صنعه عمر))⁽⁷⁾.

(1) أبو يوسف، الخراج، ص54. وينظر: ابن ادم، الخراج، ص115. أبو عبيد، الاموال، ص471.

(2) أبو يوسف، (م)، الخراج، ص55. وينظر: للشافعي، الام، ج2، ص29.

(3) (م)، الخراج، ص55. وينظر: للشافعي، الام، ج2، ص29.

(4) (م)، الخراج، ص55.

(5) (م)، الخراج، ص58.

(6) (م)، الخراج، ص49. وينظر: للموودي، الاحكام السلطانية، ص148.

(7) ابن ادم، الخراج، ص23.

وبذلك نستطيع القول ان سياسة الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم جميعاً) متوافقةون يكمل بعضهم البعض نحو الهدف المنشود-لبناء الدولة العربية الاسلامية، وتحقيق العدالة الاجتماعية ويذكر ان علي بن ابي طالب ؑ قد ولي الخراج على طساسيج المواد-فرصنة بن كعب الارجبي⁽¹⁾.

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص378.

الفصل الرابع

جهود ووصايا الخلفاء الأمويين وأثر ذلك في الاستقرار السياسي والمالي للدولة العربية الإسلامية وبواقع سعر صرف النقود

المبحث الأول: أثر وصايا الخلفاء الأمويين في الاستقرار

السياسي وعلى سعر صرف النقود

المبحث الثاني: جهود الخليفة عبد الملك بن مروان ووصاياه

السياسية

المبحث الثالث: جهود الخليفة عمر بن عبد العزيز السلمية

للفترة من (99- 101 هـ/ 717- 719م)

ووصاياه السياسية والمالية

المبحث الرابع: جهود الخلفاء الأمويين المتأخرين ووصاياهم

في إرساء الاستقرار

ملخص

الوصية ومشروعيتها

بذل الخلفاء الامويون جهوداً حثيثة في المحافظة على بناء الدولة وتبين ذلك من خلال وصاياهم وخطبهم التي كانوا يوجهونها الى ابنائهم وولاة الاقاليم وعامة الناس. وكانت تلك الوصايا تحمل للتوجيهات السياسية والادارية والاقتصادية، ثم العقائدية والاجتماعية والاخلاقية فضلاً عن اثرها في تطور ما يمكن ان نسميه بأدب الخطابة وتاريخ الوصايا وأهمية الوصية السياسية كونها تمثل مرآة سياسية عاكسة بالدرجة الاولى لعمل وتصرفات وتوجهات الخليفة (الحاكم) ولما كان الاقتصاد يتأثر بالسياسة ويؤثر فيها وهذا ما سنتعرف عليه لاحقاً وجدنا من الاهمية بمكان التطرق الى معنى الوصية بديلة.

فلاوصية في اللغة: بمعنى العهد، يقال وصيته أي عهده اليه للقيام بأمر⁽¹⁾، كقوله تعالى: ((أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَى آدَمَ))⁽²⁾ وهي مأخوذة من وصيت الشيء: اذا اوصلته لان الموصي وصل خير دنياه بخير عقباه⁽³⁾، وسميت وصية لاتصالها بأمر الميت⁽⁴⁾. والوصيته، ووصيته، لوصاء، وتوصية بمعنى واحد، وتوصى القوم: أي

(1) الفراهيدي، الخليل بن احمد، (ت175هـ/791م)، تح عبد الله درويش، العين، مطب العالي، (بغداد، 1967م) مادة عهد. وينظر: الفيروز ابادي، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، (القاهرة،

1969م)، ج4، ص114، وج5، ص229.

(2) سورة يس، جزء من الآية - 60.

(3) القرطبي، ابراهيم بن عبد الله بن ابراهيم، من علماء القرن الثاني الهجري، الثامن عشر مولدي، المعذب للفتن شرح عدة قافض، ج2، ص174.

(4) الازهري ابو منصور محمد بن احمد، (ت370هـ/980م)، تهذيب اللغة (القاهرة 1964م) مادة (وصى). وينظر: ابن منظور، لسان العرب، بيروت 1956م، مادة (وصى). وينظر: القزويني، تاج الحروس، مطب الخيرية، (القاهرة 1889م).

أوصى بعضهم بعضاً وفي الحديث: ((استوصوا بالنساء خيراً فانهن عندكم عوان))،
(والاسم الوصاة والوصاية؛ والجمع الوصياء))⁽¹⁾.

قال الليث: الوصاة كالوصية وتشد:

الامن مبلغ علي يزويداً وصلة من احمي ثقة ويود⁽²⁾

وتعني هذه الكلمة أيضاً الامر كقوله تعالى: ((وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ))⁽³⁾ وقوله تعالى: ((ذَلِكُمْ وَصَاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ))⁽⁴⁾، ومنه قول الخطيب: ((أوصيكم بتقوى الله)) أي لمركم⁽⁵⁾، ولهذه الكلمة معانٍ أخرى أوردتها كتب اللغة⁽⁶⁾، غير أن المعنى الأول هو الأقرب إلى المفهوم السياسي لها.

الوصية في الشرع: ((تقي تملك مضاف لما بعد الموت عيناً كان أو ديناً))⁽⁷⁾ كما عرفها الحنابلة: بأنها ((الامر بالتصرف بعد الموت))⁽⁸⁾، بينما بعدها فقهاء آخرون: ((تبرع مضاف لما بعد الموت ولو تقديرًا))⁽⁹⁾، قال الشوكاني: إنها ((عهد خاص مضاف إلى ما بعد الموت))⁽¹⁰⁾ ويبدو من هذه التعريفات أن الفقهاء المسلمين متفقون في المعنى العام للوصية، وإن الاختلاف في التعريفات المذكورة، لا يعدو أن يكون اختلافاً لفظياً⁽¹¹⁾ ويجعل السيد سابق هذه التعريفات

(1) الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، (بصر 1957م) مادة (وصى).

(2) الأزهري، (لم من)، تهذيب اللغة، مادة وصى، وابن منظور، لسان العرب، مادة (وصى).

(3) سورة البقرة، جزء من الآية-132.

(4) سورة الأنعام، جزء من الآية-153.

(5) الزمخشري، لسان البلاغة، مادة (وصى). وينظر: ابن منظور لسان العرب، مادة (وصى).

(6) البهوتي، كشف القناع، ج4، ص335. وينظر: ابن قدامة، المغني، (بيروت 1983م) ج6، ص414.

(7) القلابي، حاشية القلابي على مناهج الطالبين، ج3، ص156.

(8) الشوكاني، نيل الأوطار، ج6، ص142.

(9) حسن، أحمد فراج، الوصية في الشريعة الإسلامية، (القاهرة، بلا)، ص13.

(10) الشوكاني، (لم من)، نيل الأوطار، ج6، ص142 وما بعدها.

(11) حسن، أحمد فراج، الوصية في الشريعة الإسلامية، (القاهرة، بلا)، ص13.

بتعريف شامل فيقول: ((وهي في الشرع هبة الانسان غيره عيناً لو ديناً او منفعة على ان يملك الموصي له الهبة بعد الموت الموصي))⁽¹⁾ وفي اجماله هذا يقترب بالوصية من جانبها للمالي الموروث عن المتوفى.

ومن الضروري الإشارة في هذا المقام الى ان هناك فرقاً بيناً بين الهبة والوصية، ولعل اهم فرق يعنينا فيما نحن بصدد، ان الهبة لا تكون الا بالعين، في حين تكون الوصية بالعين وبالدين والمنفعة⁽²⁾، ولهذا فإن الوصية تارة تكون بالفعل، بالفعل، كما اوصى خليفة رسول الله ابو بكر الصديق ؓ لعمر، ووصى بها عمر لاهل الثوري، وتكون اخرى بالمال، عن هشام بن عروة قال: ((وصى الى الزبير سبعة من اصحابه فكان يحفظ عليهم لموالهم وينفق على ايتامهم من ماله))⁽³⁾.

والوصية السياسية منها وغير السياسية هي ما يقدم عليه الانسان في اخر حياته كي يتدارك بها ما فاتته، او هي محاولة تقديم خبرة وتجارب الموصي الى الموصى له. والوصية مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع⁽⁴⁾، ففي الكتاب بقوله تعالى: ((كَيْفَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ))⁽⁵⁾، وقوله ﷺ: ((مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ تَبَيَّنَ))⁽⁶⁾، ومما يستدل به على مشروعيتها ان الله جل شأنه ندبنا الى الاشهاد على حال الوصية⁽⁷⁾ بقوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِدُوا بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ وَنَحْكُمُ))⁽⁸⁾.

(1) السيد سابق، محمد، فقه السنة دار للكتاب الاسلامي، (بيروت 1972م)، ج3، ص414.

(2) سيد سابق، (م)، فقه السنة، ج3، ص414.

(3) للفرسي، الحنب القاض، ج2، ص174. وينظر: البهوتي، كشف القناع، ج4، ص335.

(4) ابن قدامة، المغني، ج6، ص414. وينظر: للفرسي، الحنب القاض، ج2، ص174 وما بعدها.

(5) سورة البقرة، جزء من الآية-180.

(6) سورة النساء، جزء من الآية-11.

(7) حسين، الوصية في الشريعة الاسلامية، (القاهرة، بلا)، ص13-14.

(8) سورة المائدة، جزء من الآية-106.

لو في السنة: فقد حث الرسول ﷺ على العمل بها، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: ((من مات على وصيته، مات على سبيل ومنه، ومات على تقي وشهادة، ومات مغفوراً له))⁽¹⁾، وعن نافع، عن عبد الله، عن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: ((ما حق امرء مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده))⁽²⁾ قال ابن عمر ما مرت علي ليلة قد سمعت رسول الله ﷺ، قال ذلك إلا وعندي وصيتي⁽³⁾. والوصية المتفق على العمل بها هي التي تكتب ويشهد عليها ثم تختم، لأن الكتابة تنبئ عن المقصود وتقطع النزاع⁽⁴⁾، وعد بعض الفقهاء الكتابة شرطاً من شروط الوصية لقوله ﷺ ((وصيته مكتوبة عنده))⁽⁵⁾ عنده⁽⁵⁾ أي بشرطها لما فيها من ضبط المشهود به. إلا أن هناك من يرى أن كتابة كتابة الوصية ليست مأخوذة من القرآن الكريم إنما من حديث ابن عمر المذكور، وفائدتها المبالغة في زيادة الاستيثاق، ويصح لديهم بناء على ذلك أن يشهد عليها الشهود لفظاً من غير كتابة لتكون نافذة⁽⁶⁾، على أن يكون للشهود ذكر⁽⁷⁾، ولهذا فأنهم يفسرون قوله تعالى: ((شهد)) في الآية الكريمة بمعنى اوصي، ويفسرها البعض الآخر بالحضور في حين يذهب فريق ثالث إلى معناها اليمين، أي أن يحلف اثنان⁽⁸⁾. وتشير النصوص على أن علماء المسلمين اتفقوا على جواز الوصية

(1) ابن ماجة، سنن، (الرياض، 1984م)، ج2، ص115.

(2) البخاري، صحيح البخاري، (بيروت، 1987م)، ج4، صص386-387 وينظر: مسلم، صحيح مسلم،

(القاهرة، 1955م)، ج3، ص1249.

(3) ابن حزم، المحلى، مط المنيرية (القاهرة، 1932م)، ج9، ص312. وينظر: ابن كثير، تفسير، ج1، ص289.

(4) البهوتي، كشف القناع، ج4، ص ص337-338.

(5) الشوكلي، نيل الأوطار، (بيروت، بلا)، ج6، ص ص145-146.

(6) القرطبي، الجامع لاحكام القرآن (بيروت، 1967م)، ج2، ص267.

(7) القرطبي، (م-ن)، الجامع، ج6، ص348.

(8) القرطبي، (م-ن)، الجامع، ج6، ص ص347-348.

الوصية ومشروعيتها⁽¹⁾، وعن الأثر المترتب عليها، أي حكمها من حيث كونها مطلوبة الفعل والتنفيذ لو الترك والاعراض، فإن الفقهاء اختلفوا في هذا الشأن وافتتوا الى عدة آراء: الأول يرى ان الوصية، ومنها السياسية ولجبة التنفيذ⁽²⁾، اما الثاني فيرى انها ليست فرضاً، وان تنفيذها مستحب، والغالب يرى انها ليست فرضاً ولا واجباً، وان حكمها يختلف باختلاف الاحوال، اذ قد تكون واجبة.

(1) ابن قدامة، المغني، ج6، ص414. القرطبي، المحجب للقاضي، ج2، ص174. سيد سابق، فقه السنة،

ج3، ص415. حنين، الوصية، ص17.

(2) الطبري، جلع البيان عن تأويل القرآن، (القاهرة 1954م)، ج2 ص115-116.

المبحث الأول

أثر وصايا الخلفاء الأمويين في الاستقرار السياسي وعلى سعر صرف النقود.

مرحلة تأسيس الدولة الأموية:

كان معاوية- بحق- داهية العرب ومن أوفرهم حظاً في السياسة والدبلوماسية والعلاقات، وتدعى مدة حكمه بالعصر الأموي الأول زمنياً، كما تمثل بداية تأسيس الدولة. يقول فيه صاحب القفري (ص99-100): كان معاوية عاقلاً في دنياه، لنبياً، عالماً، حليماً، ملكاً قوياً، جيد السياسة، حسن التدبير لأمور الدنيا، حكيماً، فصيحاً، بليغاً. يحلم في موضع الحلم، ويشد في موضع الشدة، إلا أن العلم يغلب عليه، كان كريماً، باذلاً المال سخياً محباً للرياسة مشغوفاً بها، كان يفضل على اشراف رعيته كثيراً فلا يزال اشراف قريش يندون عليه بدمشق فيكرم مثواهم ويحسن قراهم ويقضي حوائجهم، ولا يزالون يحدثونه اعظم الحديث ويجهونه اقبح الجبة وهو يداعبهم تارة، ويتغافل عنهم تارة أخرى. ولا يصدهم الا بالجوائز السخية والصلاة الجمّة. ومن المؤكد ان نجم معاوية لم يافل⁽¹⁾. وزادت من مكانته اذ تعدى وحارب الروم البيزنطيين طوال حكمه في البر والبحر بحماسة ومواظبة تفوق كل من خلفه، واقتنت يده مرتين الى عاصمة العدو نفسها⁽²⁾ المغيرة وزياد، فتذكرهما اكثر معاوية نفسه، شأنها في ذلك شأن الاخبار الاخرى وبما ان الوصية السياسية تعد مرآة عاكسة لعصر كل خليفة، فهي توضح الحوادث السياسية في ذلك العهد ايضاً، وفي الوقت نفسه تبرز سبل معالجته للموقف الذي يولجه من خلال نصائحه ووصاياه التي تعد خلاصة لتجاربه في الحياة، وثمرة فكرية جناها من

(1) ينظر: ابن حجر، الاصلية في معرفة الصحابة، ج6، ص113. ابن السلقطي، القفري في الاداب

السلطانية، ص99-100.

(2) قلاهوزن، يوليوس، تاريخ الدولة العربية، ص94-95.

تفاعله مع بيئته، فهي وثائق مهمة توضح سياسة الخليفة معاوية بن أبي سفيان هي الأساس، فسوف نتطرق إلى وصيته إلى ابنه يزيد قاتلاً: ((إني كتبك الحل والترحال ووطئت لك الإشياء، وثقلت لك الأعداء، ولخصمت لك أعداء العرب، وجمعت لك ما لم يجمعه أحد، فأنظر أهل الحجاز فأنهم أصلاك، فأكرم من قدم عليك منهم، وتعد من غاب عنك منهم، وأنظر أهل العراق، فإن سألوك أن تعزل عنهم في كل يوم عاملاً فأقبل فإن عزل عامل لحب اليك من أن يشهر عليك مائة ألف سيف، وأنظر أهل الشام، فيكونوا بطانتك وعتيك، وإذا أصبت بهم عذوك فأردهم إلى بلادهم فأنهم إن أقاموا بغير بلدهم أخذوا بغير أخلاقهم، وإني لست أخاف عليك من قريش إلا الحسين بن علي، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير (رضي الله عنهم أجمعين). فاما الحسين فإن له رحماً ماسة وحقاً عظيماً وقرباً من محمد ﷺ ولا اظن أهل العراق تاركيه حتى يخرجوه، فإن قدرت عليه فأصفح عنه، لو أوتي به عفوت عنه، ولما ابن عمر حفيده، إيمانه، ولما ابن الزبير فخب ضب، يجم لك لدم الاسد يراوئك روغان الثعلب، فإن امكنه وفرصة وثب، فإن فعل فقدرت عليه ان تقطعه رياً رياً فأقبل))⁽¹⁾ وقال معاوية: ((إن لم يكن إلا ما يشفي به القاتل بلسانه فقد جعلت له دبر انني، وتحت قدمي))⁽²⁾ وهو القاتل: ((لو ان يبلي وبين الناس شعرة ما انقطعت، كنت اذا شذوها أرختها، وإذا أرخوا شذنتها))⁽³⁾. وقد تورع بحلمه في كثير من الاوقات على معارضيه، والمتهمين عليه، وإذا كانت الحكومة الاموية قد حاربت الاحزاب، فإن هذه الحروب كانت تؤرث الخطابة وتفسح مجال القول لمام للخطباء. كما نجد في خطبة عبد الله بن جعفر بن أبي

(1) لسجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان، (ت255هـ/864م) المعمرين والوصايا، نج عبد المنعم عمر، دار احياء الكتب العربية، (مصر، 1961م)، ص155. كذلك ينظر لهذه الرواية للوصية بقرب من قائلها في: الجاحظ البيان والبيان، ج2، ص115. البلاذري، انساب الاشراف، ج4، ص83.

(2) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج2، ص14 من خطبته في المدينة.

(3) البقوي، تاريخ البقوي، ج2، ص283.

طالب، وفي خطبة عيد الله بن الزبير عند معاوية حينما اراد للبيعة لابنه يزيد وعارضه فيها ولم تكن هذه الشجاعة النفسية مقصورة على الزعماء او المتحيزين، فقد شهد اعرابي امام معاوية بشيء كرهه، فقال معاوية تكذبت يا اعرابي، فرد الاعرابي للكاتب والله مترفل في ثيابك، وحصب بعضهم المغيرة بن شعبة⁽¹⁾ وهو يصعد المنبر والياً من قبل معاوية، وتندر بعضهم بالحجاج لما صعد المنبر ومكث برهة لا يتكلم قال بعضهم له بعد سماع خطبته: ان صدقتك ارضنا الله، وان غشناك اغضبنا الله، فغضبك اهلون علينا من غضب الله. وقال بعضهم لعبد الملك ابن مروان وهو يخطب: اتق الله، ولذا كانت السياسة مشغلة العصر، وكانت الخطابة من اعظم عُنْدَ السماسي كما ان يزيداً شدد على زياد بن ابيه بقوله: ((لقد نقلناك من ولاء تغيف الى عز قريش، ومن عبيد الله الى ابي سفيان، ومن القلم الى المنابر))⁽²⁾. وأشار الجاحظ⁽³⁾ على ان بعض الخطب والوصايا كانت مدونة، وكان بعض الخطباء يحفظونها او ينقلون عنها. وقول عتبة⁽⁴⁾ بن ابي سفيان بمصر: يا حاملي الام لتوف كتبت بين اعير على ظهورهم والله لا قطعن بطون السياط فان

(1) المغيرة بن شعبة: بن ابي عمرو بن معمر الثقفي ابو عبد الله احد دماء الحرب وقتلهم وولاتهم، صحابي يقال له مغيرة الرأي، ولد في اطلقت سنة 20ق.هـ/603م لاسم سنة 5هـ ونصبح والياً على البصرة من قبل عمر بن الخطاب، ثم والياً الكوفة، وتوفي في الكوفة سنة 50هـ/670م وله 136 حديثاً، وهو اول من وضع ديوان البصرة فنظر الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج6، ص131، ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج3، ص182.

(2) الهيثوبي، تاريخ، ج2، ص168. وينظر: المسعودي، ابو الحسن علي بن الحسين بن علي، (ت346هـ/957م)، مروج الذهب ومغان الجواهر، ج2، ط2، دار الاندلس للطباعة والنشر، (بيروت، 1983م)، ص67.

(3) البيان والبيان، ج1، ص201.

(4) عتبة بن ربيعة: بن عبد شمس ابو الوليد كبير قريش واحد ساداتها في الجاهلية خطيباً نافذ القول نشأ يتيماً في حجر حرب بن امية اصحاب بين قبيلة هوازن وكثفه في حرب الفجار وقتل في معركة بدر سنة 2هـ/624م. الزبير، نسب قريش. تحقيق: ايحي يروميتال، ط2، 1976م، ص125 و ص153. ابن تثيري بردي، جمال الدين ابي المحسن يوسف، (ت874هـ/1469م)، انجم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج1، ط1، مطبعة الكتب المصرية، (القاهرة: 1929م)، ص122-124.

حصنت ادواكم والا فان السيف من ورائكم⁽¹⁾ ان خطب ووصايا الخلفاء الامويين يغلب عليها العنف والتهديد اذ تشن الحملات على الخصوم وخاصة خطباء الحزب الاموي الحاكم بالويل والثبور لكل من يحدث فتنة او يتمرد على للحكام، وكذلك من الطرف المناوئ أيضاً. وقول معاوية بالمدينة بعد ان تولى الخلافة ((والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم ولا قسرة يولاني ولكتي جالنتكم بسيفي هذا مجالدة⁽²⁾)) وكانت الخطب والوصايا تحوي على الكثير من الاقتباس من القرآن الكريم والمهارة في وضع الآيات بالمواضع الملائمة، فضلاً الى الشعر، والامثلة احياناً، كقول عبد الله ابن الزبير: ((تَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا⁽³⁾)) فهذه آية قرآنية، وقول محمد بن الحنفية⁽⁴⁾: ((وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَقْضُوعًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا⁽⁵⁾)) وقول عبد الله بن مطيع والي ابن الزبير على الكوفة: ((والله لاوقن بالسقيم العاصي ولاقيم درء الاصعر المرتاب⁽⁶⁾)).

يذكر ان مصعب بن الزبير بعثه اخوه عبد الله بن الزبير والياً على البصرة فقد حمد الله واثى عليه، بسم الله الرحمن الرحيم ((طسم⁽⁷⁾)) (تلك آيات الكتاب السبع، نزلوا عليك من نبي موسى وفرعون بالحق لقوم يؤمنون، إن فرعون غلا في الأرض، وجعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم، يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم، إنه

(1) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج2، ص140.

(2) ابن عبد ربه، (م.ن)، ج2، ص140.

(3) سورة مريم، جزء من لية-59.

(4) محمد بن الحنفية: هو محمد بن علي بن ابي طالب الهاشمي القرشي، ابو القاسم لحد الإبطال الأشداء في صدر السلام ولله خولة بنت جعفر الحنفية، توفي في المدينة وقيل هرب مع ابن الزبير الى الطائف فمات هناك سنة 81هـ/700م. ابن سعد، (م.ن)، الطبقات الكبرى، ص66 وينظر: الطبري، تاريخ، ج7، ص97-ابن خلكان، ابو العباس شمس الدين لحد بن ابي بكر، (ت681هـ/1283م)، وفیات الاعيان وانباء الزمان، مط المطبعة (القاهرة، 1948م)، ج1، ص449.

(5) سورة الاحزاب، لجزاء من لية-37.

(6) الطبري، تاريخ، ج6، ص273.

(7) سورة الفلق، جزء من الية-(1). وسورة القصص، الية-(1).

كَانَ مِنَ الْمُتَفِيدِينَ))⁽¹⁾، وأشار بيده إلى السلام⁽²⁾. ((وَتَرِيدَ أَنْ نَمَنَ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا فِي الْأَرْضِ، وَتَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَتَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ))⁽³⁾ وأشار بيده إلى الحجاز. كانت سياسة الخليفة معاوية شديدة وصارمة، واطلع في القامة لمن في البصرة وإيران، بل في جميع الصحراء الغربية. حتى أن الخوارج طأطأوا رؤوسهم في البصرة من خلال عماله وولاته وأعاد بناء جامع للكوفة، وقام بالتدابير الإدارية، وقسم للكوفة إلى أربع زمر لتوحيد القبائل المختلفة كما يذكر أن الخليفة معاوية كان متسامحاً في سياسته مع النصارى من رعيته، وبذلك استطاع كسب عطفهم، وكانوا يشعرون في عصره أنهم في رخاء لا يقل عما كانوا عليه في ظل حكم الروم، ونلمس ذلك من الأخبار التي صورت عنهم، فهذا يتوفان يحدثنا عن عطف معاوية على النصارى بتجنيده عمارة كنيسة الرها، التي خربها للزلازل، وهذا سرجون بن منصور من أكبر مستشاري معاوية أثراً، وهو نصراني. إن هذه السياسة قد أسهمت في الاستقرار والطمأنينة، وكان معاوية يترصد الأشخاص الذين قد يحتاج إليهم فيؤكل إليهم أحواله. فضلاً عن صلوات معاوية بأعيان الإسلام الروحانيين وإلى البيت وأسر الصحابة الأولين والأتصال⁽⁴⁾.

(1) سورة القصص، الآيات من 1-4.

(2) الطبري، تاريخ، ج7، ص146.

(3) القصص-آية-5.

(4) ينظر: ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج4، ص373. ويورد اسم عبد الرحمن بن أبي بكر في بعض رواة الوصية عند: (الدينوري، الأخبار الطوال، ص226. والطبري، تاريخ الرسل، ج5، ص322. ابن كثير، البداية والنهاية، ج8، ص115. وهذه الرواية خاطئة، لأن عبد الرحمن بن أبي بكر قد توفي سنة 53هـ، ويقال، بل سنة 58هـ. فلم يدرك موت معاوية (ينظر: ابن خلكان، وفیات الاعيان ولبناء للزمان، ج3، تحقيق، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، بلا)، وقد صحح بعض المؤرخين هذه الرواية، فكتب البلاذري: (روى بعضهم أن عبد الرحمن كان بلقياً حتى مات معاوية، وذلك باطل). ينظر: انساب الأشراف، ج4، ص124. وذكر ابن كثير: (الصحيح أن عبد الرحمن كان قد توفي قبل موت معاوية بستين) ينظر: البداية والنهاية، ج8، ص115. وقد أشار معاوية إلى موت عبد الرحمن ابن أبي بكر، في رواية للبلاذري، إذ يقول: (وقد كفلك الله عبد الرحمن بن أبي بكر ينظر: انساب الأشراف، ج4، ص82).

يذكر بأنه جرت رسائل ومخاطبات ما بين الدولتين الاموية والبيزنطية، فقد كتب قيصر الروم الى معاوية قائلاً: (((سلام عليك، لما بعد، فانيبتي بأحب كلمة الى الله، وثانية وثالثة ورابعة وخامسة، وما لكرم عبارة اليه، واكرم امانته، وعن اربعة اشياء فيهن روح ولم يرتكضن في رحم، وعن قبر يسير بصاحبه، ومكان في الارض لم تصبه للشمس إلا مرة واحدة، والمجرة وما موضعها من السماء وقوس الرحمن وما بدأ امره، فكنتب اليه قائلاً: اما احب كلمة الى الله، فلا اله الا الله، لا يقبل عملاً الا بها وهي المنجية، ولثانية سبحان الله، صلاة الخلق، والثالثة الحمد لله، كلمة الشكر، والرابعة الله لكبر، فواتح الصلوات والركوع والمسجود، والخامسة، لا حول ولا قوة الا بالله، اما لكرم عباد الله اليه فأنم، خلقه بيده وعلمه الاسماء كلها، واكرم امائة عليه مريم التي احصنت فرجها، والاربعة التي فيهن روح ولم يرتكضن في رحم فأنم، وحواء، وعصا موسى والكيش، والموضع الذي لم تصله الشمس الا مرة واحدة، فالبحر حين انفلق لموسى، وبني اسرائيل والقبر الذي سار بصاحبه، في بطن للحوت الذي كان فيه يونس⁽¹⁾.

وكتب قيصر الى معاوية قائلاً: إخيرني عما لا قبلة له وعن لا اب له، وعن لا عشيرة له، وعن سار به قبره، وعن ثلاثة اشياء لم تخلف من رحم وعن شيء ونصف شيء ولا شيء، وابعث لي في هذه للقارورة كل شيء، فبعث معاوية الى ابن عباس عليه السلام وقال الاخير: اما لا قبلة له فالكعبة، واما من لا اب له فعيسى، واما من لا عشيرة له فأنم، ولما من سار به قبره يونس، ولما ثلاثة اشياء لم تخلف في رحم فكيش ابراهيم وناقة ثمود وحية موسى، ولما شيء فالرجل له عقل يعمل بعقله، واما نصف شيء فالرجل ليس له عقل ويعمل برأي ذوي العقول مأواها لا شيء، فالذي ليس له عقل يعمل به ولا يستعين بعقل غيره. وملاً للقارورة ماء،

(1) ابن كتيبة، حيون الاخبار، ج4، ص198-199. عثمان، فتحى، الحدود العربية البيزنطية، ج3، ص387.

وقال هذا برز كل شيء، فبعث به إلى معاوية، فبعثه معاوية إلى قيسر، فلما وصل إليه الجواب والقارورة، قال ما خرج هذا إلا من أهل بيت نبوة⁽¹⁾.

يتضح جلياً أن مدن خراسان كانت تنتهز كل فرصة تسنح لها بالثورة والخروج على الدولة، فيبادر الجيش إلى اعادتها إلى حظيرة الدولة والاذعان لها⁽²⁾. ومما تقدم يتضح بما لا يقبل الشك أن الخليفة معاوية بن أبي سفيان بدهائه وحكته السياسية (ودبلوماسيته) كما مر ذكره، قد أدار معركة واسعة ومتشعبة، فمن جهة حقق من خلال الفتح للدولة العربية الإسلامية الحفاظ على كيان الدولة الإسلامية وراثتها باخضاعها للبلاد المفتوحة ولجبارها على الاذعان والخضوع المستمر للدولة القوية، ومن جهة ثانية، تقدم على إضافة بلدان أخرى وضمها إلى كيان الدولة⁽³⁾. يقول الذهبي: ((وصلار تحت حكم معاوية من حدود بخارى إلى القيروان في المغرب العربي ومن أقصى اليمن إلى حدود قسطنطينية (إسطنبول حالياً) ومن إقليم الحجاز والشام ومصر والمغرب والعراق، والجزيرة واربينية والروم وفارس وخراسان والجنال وما إلى وراء نهر جيحون))⁽⁴⁾.

الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والمالية:

اهتم الخليفة معاوية بن أبي سفيان بالجوانب الاقتصادية والمالية وبالنقد خاصة، ينقل من أنه قام بمك دrahm زنة كل منها ستة دنانير ودنانير في خلافته، كما أوعز لواليه على العراق (زياد بن أبيه) بضرب الدراهم أيضاً، وضرب الخليفة

(1) ابن عبد ربه، (معجم)، العقد الفريد، ج2، ص201. السمرقاني، يونس، المفارقات في لتاريخ الاسلامي، ص404.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص394-420.

(3) الباطنية، محمد ضيف (الكتور)، الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، دار طاروق ودلر للكتدي، (الأردن، بلا)، ص138.

(4) للذهبي، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان، (ت748هـ/1347م)، دول الاسلام، مط المعارف، (جند لباد، النكن-1365هـ)، ص36.

دلائير واضعاً عليها صورته متقلداً سيفاً⁽¹⁾. ومن المؤكد ان دراهمه ودنانيره هذه كانت مستقرة في صرفها لان وزنها وقياسها جيدان وتعرض المقريري الى موضوع غش الدراهم بقوله: ان اول من غش الدراهم وضربها زيوفاً (عبيد الله بن زياد)، حين فر من البصرة سنة 64هـ/683م في خلافة يزيد بن معاوية بن ابي سفيان، ثم فشت في الامصار ايام تغلب بني بويه وبني سلجوق والله اعلم⁽²⁾. وهو خارج نطاق البحث (العصر العباسي)، تجدر الاشارة الى ان المسؤولين في الدولة العربية الاسلامية يعالجون شحة بعض المواد الغذائية الاساسية في الاسواق باتباع سياسة دعم للتجار وتقديم للقروض لهم ففي هذا الصدد اشار البلاذري الى ان الوالي (زيد بن ابيه) كان قد تلمس زيادة حادة في اسعار المواد اiban ولايته على البصرة، فأقرض للتجار اموالاً من بيت المال، لكي يستعينوا بها على جلب المواد الغذائية وتوفيرها في الاسواق، وعندئذ يكون باستطاعة الناس شراء ما يحتاجونه باسعار مناسبة⁽³⁾.

كما في سنة 64هـ/684م ايضاً اجمع اهل البصرة وأمرؤا عليهم عبد الله بن الحارث آبن عبد المطلب الهاشمي فأخذ من بيت مال البصرة اربعين ألف درهم، وبما ان مدة لمارته على البصرة لم تستمر، لكث من شهرين، اذ قد عين عمر بن عبيد الله آبن معمر من قبل عبد الله بن الزبير الذي لتفرد بالسلطة بالحجاز، فاسترجع الوالي الجديد المبلغ الذي اخذه عبد الله بن الحارث⁽⁴⁾ ان العصر الاول يمثل مرحلة بناء للدولة السياسية الذنويوة بالشكل الذي حدده وارتآه معاوية ابن ابي سفيان ولكون الوصية السياسية تتمثل مرآة عاكسة لتصرفات ولجرايم الخليفة اذلك

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص 653. وينظر: ابن الأثير، الكامل، ج 4، ص 418. وينظر: المقريري، اغةة الأمة، ص 53.

(2) المقريري، اغةة الأمة، ص 58-60.

(3) البلاذري، انساب الاشراف، ج 1، قسم 4، ص 237.

(4) الطبري، تاريخ الرسل، ج 5، ص 527 و 529.

منقصر على تحليلها بالرغم من أنها لا تخلو من الحكمة، لما تتضمنه من مصلحة العبد في الدنيا والآخرة وتستل مشروعيتهما من كتاب الله والسنة والاجماع فهذه وصية الخليفة معاوية بالخلافة لابنه وهو ما زال في الحكم⁽¹⁾، وهذه الوصية تمثل النموذج للوصية السياسية في العصر الأموي، ولكون معاوية- كما اشرنا- اول من اوصى في الاسلام، ولأنه اشهر خلفاء بني أمية بعد معاوية، حاولوا ان يسيروا على خطا هذه الوصية التي تركزت كما سنرى- على القوة والحزم، وهذا ما عكسته وصاياهم لأبنائهم، وبعد هذا الاستطراد الضروري نعود لتحليل وصية الخليفة معاوية، تلك الوصية الشهيرة التي اشارت لها المصادر بروايات مختلفة فذكرها الطبري في روايتين: الاولى بسند عن ابي مخنف⁽²⁾، والثانية بسند عن عوانة⁽³⁾، وذكر الجاحظ رواية عوانة بسند عن الهيثم بن عدي عن ابي بكر بن عياش⁽⁴⁾، بينما ذكر السجستاني في الروايتين الاولى بدون سند والثانية بسند عن ابي عياش⁽⁵⁾، وبين الروايتين اللتين اوردتهما الطبري لاختلاف بين: ففي الرواية الثانية يذكر الطبري رأي معاوية بالامصار المربية كالحجاز والعراق والشام، بينما لا نجد اشارة لها في الرواية الاولى ((هذا بالاضافة الى لنا نجد في الرواية الاولى ان معاوية يحذر ابنه يزيد من اربعة اشخاص بينما لا نجد ذكراً لعبد الرحمن بن ابي بكر في الرواية الثانية، وعلى الرغم من ذلك، فإن الرواية الثانية هي النص الصحيح المرجح، ذلك لأنها تشير بوضوح الى عدم وجود يزيد عندما توفي معاوية

(1) التميمي، مروج الذهب، ج3، ص28. وينظر: العسكري، ابو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، (ت395م/1004م)، الاوائل، تج محمد السيد الوكيل، للنشر اسعد طرايزوني، (المدينة المنورة، 1966م)، ص188. وينظر: الثعلبي، لطائف المعارف، ص16.

(2) الطبري، تاريخ، ج5، ص322.

(3) الطبري، (م-ن)، تاريخ، ج5، ص323.

(4) الجاحظ، البيان والفتن، ج2، ص131.

(5) السجستاني، المسرون والوصايا، ص155-156.

وقد بلغ بالوصية عن طريق الضحاك بن قيس الفهري ومسلم ابن عقبة المرى⁽¹⁾، في حين تؤكد الرواية الاولى والتي نستبعدا وجود يزيد مع معاوية حال الوصية⁽²⁾، وقد اثبتت المصادر في روايات عدة غير التي ذكرت في نص الوصية ان يزيداً كان غائبا⁽³⁾. ومهما يكن من شيء، وبعد ان اثبتنا ترجيح رواية الطبري الثانية للوصية فان اول ملاحظة يمكن تنبيهها على وصية معاوية هي خلوها من الارشادات الدينية ومن الدباجة التي كانت تتقدم وصايا المسلمين السياسية وغير السياسية في العصر الراشدي، فلا نجد يوصي بتقوى الله، وشدة مخافته، وحمل الرعية على الحق وغير ذلك مما كنا نقرأه في الوصايا السابقة، في الوقت تظهر الوصية كناية معاوية ودهاءه السياسي من خلال تشخيصه لاهمية الامصار العربية ومدى تأثيرها المستقبلي على اوضاع الدولة الاموية واستقرارها فذكر في وصيته ثلاثة اقاليم فقط هي: الحجاز ان يوصي معاوية ابنه يزيد قائلاً ((انظر اهل الحجاز فانهم اهلك فأكرم من قدم عليك منهم وتعد من غاب⁽⁴⁾، وعلى لارغم من كونها محل اهله وعشيرته فهو من الناحية السياسية كان ولوقت قريب تمثل مركز الثقل السياسي للدولة العربية الاسلامية (مقر الخلافة)، ومن الناحية الدينية لم يزل يحتل مركز الصدارة لاحتضانه جل ما تبقى من صحابة الرسول ﷺ، وبماكانه تقويض حكم بني امية فيما لو اجتمعت كلمة وفتحت الفرصة له، وهو لا يزال يمثل المكان الحقيقي للبيعة⁽⁵⁾ فضلاً عن انه يضم عدداً من الشخصيات المعارضه في العصر

(1) الطبري، تاريخ، ج5، ص323. وينظر: ابن الاثير، الكامل، ج3، ص369.

(2) الطبري، (م-ن)، ج5، ص322.

(3) ينظر ثلاث روايات الطبري، تاريخ، ج5، ص327 وص328. ينظر: المسجاني، المعرون والوصايا، ص155، حيث يذكر ان يزيد كان في بيت المقدس. اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص215. ابن الاثير، الكامل، ج4، ص6.

(4) الطبري، تاريخ، ج5، ص323.

(5) لاهوزن، يوليوس، تاريخ الدولة العربية، ترجمة، محمد عبد الهادي بوريد، (القاهرة، 1968م)، ص135.

الاموي، لمثال الحسين بن علي عليه السلام، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وابن عباس (رضي الله عنهم جميعاً) وذلك يرى معاوية ضرورة يزيد على استخدام الوسائل التي من شأنها استقطاب اهل الحجاز، بما في ذلك اغراق الاموال، ولهذه الاسباب ايضاً وضع معاوية السلطة في هذا الاقليم تحت مراقبته المباشرة، اذ قام بتنفيذ سياسته، وقام بتشجيع مختلف النشاطات غير السيامية فيها⁽¹⁾. اما الاقليم الثاني الذي يثير اهتمام معاوية فهو العراق، لذا يوصي ولي عهده ان يعامل اهل العراق معاملة خاصة فيقول: ((وانظر اهل العراق فان سألوك ان تعزل كل يوم عاملاً فأقبل فان عزل عامل احسب الي من ان يشهر عليك مائة ألف سيف))⁽²⁾. تجدر الإشارة الى ان شكايه اهل العراق من ولاتهم امر كان قد شخصه الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه منذ وقت مبكر اذ تشير احدى الروايات الى ان رجالاً من اهل الكوفة قدموا على الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه يشكون سعد بن ابي وقاص فقال عمر: ((من يعزوني من اهل الكوفة ان وليت عليهم لتقتي ضعفوه، وان وليت عليهم لتقوي فجروه))⁽³⁾.

ثم جاء مروان بن الحكم⁽⁴⁾، والذي اصبح خليفة بعد مؤتمر الجابية⁽⁵⁾ سنة 64هـ/683م والذي ضرب الدنانير للشامية، رغم ان خلافته لم تدم طويلاً وتوفي

(1) بوضون، ابراهيم (الدكتور)، ملاحق التيارات السياسية في القرن الاول الهجري، (بيروت، 1979م)، ص156.

(2) الطبري، تاريخ، ج5، ص323. وينظر: المسكني، الممرون والوصايا، ص155. الجاحظ، البيان، ج2، ص131، ابن الاثير، الفكل، ج4، ص6.

(3) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج1، ص22.

(4) هو مروان بن الحكم بن العاص بن امية بن عبد شمس بن عبد مناف، ولد بمكة، ومات بالشام سنة 65هـ/684م. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج5، ص35. وينظر: الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج5، ص534. وينظر: ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج4، ص180.

(5) يتعلق بتأييد ترشيح مروان بن الحكم خليفة مستقلاً لمبدأ المن والخبرة، ولمزيد من المعلومات عن هذا المؤتمر. ينظر: البلاذري، انساب الاشراف، ج5، ص127 لها بعد، وينظر: الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج5، ص530 لها بعد.

في الشام سنة 65هـ/684م ولكل المشوار ابنه عبد الملك بن مروان والذي كان متأثراً بمسيرة الخليفة عمر بن الخطاب ؓ سياسياً واقتصادياً ومالياً... وسوف نتطرق إليه بالمبحث الثاني.

وبالرغم من التحول الكبير الذي اصاب الحياة في العصر الاموي وما واجهته الخلافة الدينية، دولة سياسية لموية، وكثرت الطوائف المختلفة، وسادت الحزبية، ولحقت الحياة ذلك الطابع السياسي للحزبي فطلبت على الخطابة هذه الصبغة، وكان طبيعياً ان تختلف موضوعاتها عندئذ كما كانت عليه في عصر النبوة والخلافة الراشدة. وان تأخذ اتجاهات جديدة بحيث اصبحت موضوعاتها تمثل احوال العصر واتجاهاته، وقد كان ابرز ألوان الحياة العامة والحياة الادبية الخاصة ذلك اللون السياسي الحزبي الصارخ ودخلت معارك الرأي والعقيدة بحوارها وجدلها وفخرها ومخاصماتها ولتحممت ميادين الحروب فيما بينها ولم يكن لها غنى عن الاحتماء بالدين، فلجأت إليه تعتمد عليه وتستظل بظله فهذه خطبة معاوية في طلب البيعة ليزيد والتي لم تمر بسلام اذ كانت محط خصام وخلاف نتطرق اليها: ((ايها الناس، قد علمتم ان رسول الله ﷺ قبض ولم يستخلف احداً، فرأى المسلمون ان يستخلفوا ابا بكر ؓ وكانت بيعته بيعة هدى، فعلم بكتاب الله وسنة نبيه، فلما حضرته الوفاة رأى ان يستخلف عمر ؓ، فعلم عمر بكتاب الله وسنة نبيه. فلما حضرته الوفاة رأى ان يجعلها شورى بين ستة نفر اختارهم من المسلمين فصنع ابو بكر ما لم يصنعه رسول الله ﷺ. وصنع عمر ما لم يصنعه ابو بكر، كل ذلك يصنونه نظراً للمسلمين، فلذلك رأيت ان ابايع ليزيد لما وقع للناس فيه من الاختلاف، ونظراً لهم بعين الانصاف))⁽¹⁾ وعارضه عبد الله بن

⁽¹⁾ صفوت، احمد زكي، جبهة رسائل العرب في الصور الحرة الزاهرة، ج2، مطبعا في الطبعة الاولى، (القاهرة 1937)، (رقم 249)، ص259.

عباس، وعبد الله بن جعفر⁽¹⁾، وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن الزبير
والحميين⁽²⁾..

ولكون الوصايا المالية ذات التأثير السياسي لها علاقة بالتفصل الرابع، والتي
ابتدأها بعض الخلفاء الآخرين، لذا سوف نركز عليها، ومن بينها:

عندما ولي الخلافة خطب قائلاً: ((أيها الناس إنا قدما على صديق مستبشر،
أو على عدو مستتر، وناس بين ذلك ينظرون وينتظرون، فإن أعطوا منها رضوا،
وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون، ولست واسعاً كل الناس، فإن كانت محمداً فلا
بد من منة، وليكن يوماً هوناً إذا ذكر غفر، وإياكم والتي أخفيت أو أوتفت⁽³⁾، وإن
ذكرت أوتفت⁽³⁾)).

ومن يتدبر خطبة الخليفة الذي فطن بدهائه السياسي مستخدماً المال لاستمالة
بعضهم ولخضاع البعض من خلال اتفاق المال على منواله فيضد مقاومته، لأنه
يدرك أن الرعية على ثلاث فئات: فئة الموالين، وفئة لا تقف موقفاً ثابتاً بل تميل
طمعاً⁽⁴⁾، وفئة المعارضين الذين لا ينجح فيهم ترغيب أو تهيب، ويواصل معاوية
وصيته لابنه يزيد بعد أن قضى في الحكم زهاء أربعين عاماً، وعشرين سنة أميراً،
وعشرين أخرى كخليفة، مكنته الظروف واكتسب خبرة بالمجتمع. ويوصي يزيد أن
يعطي من يقدم عليه طالباً مساعدته بصدق، وإن لم يكن يحبه، لأن الخليفة إذا

(1) عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب لله ولد بالحيرة حين هاجر أبوه وأمه مع من
هاجر إلى الحيرة. ويابع رسول الله ﷺ وكان لجود العرب ولم يبلغ طفلاً غيره فهي من خصائصه.
ينظر: الزبير، نسب قرش، ص 80. وتوفي بالمدينة سنة 81هـ/700م ينظر: ابن سعد، الطبقات
الكبرى، 4، ص 42.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 4، ص 42 وما بعدها.

(3) الورع: الهالك.

(3) ينظر: التوحدي، أبو حيان علي بن محمد بن عباس، (ت 414هـ/1023م)، البصائر والخباير،
(جزء 1)، ص 1، تحقيق: إبراهيم الكيلاني، مطبوع في القاهرة، (1964م) ص 263.

(4) حوي، فن الخطابة، ص 232.

اعطى حسب رغبته ومحبيته (فواجه) ضاع العدل، وفسد الملك، فأوصاه قائلاً: ((اعط من اتاك صادقاً بما تكره كما تعطي من اتاك بما تحب. اعلم انه اذا اعطى الامير على الهوى لا على الغنى فسد ملكه))⁽¹⁾، وبذلك فان الخليفة معاوية اراد ان يذكر ابنه يزيد في وصيته باهمية المال في تركيز اسس الدولة على قواعد متينة اذ اوصاه قائلاً: ((وجمعت لك ما لم يجمعه احد...))⁽²⁾، ويرى الباحث ان الخليفة بحماسة وتأكيداته هذه اراد ان يحسن توظيف الاموال لتخدم نهج الدولة.

وصية الخليفة معاوية لولادة الاقاليم:

يؤكد بعض المؤرخين بحكمة معاوية بن ابي سفيان وحسن تدبيره وحكته السياسية، اذ كانت له القدرة والشجاعة الفاتكة في استمالة الناس باللين والمال والسياسة، واكتسب خبرة واسعة، فقد شهد روعة لرسالة، ثم ولي الشام عشرين سنة وانغمس خلالها بالسياسة وادارة شؤون الحكم⁽³⁾، فأتسع امامه لفق جديد، فأدهش من تولى امرهم بحلمه وعلمه وثقالب رأيه⁽⁴⁾، ولهذا عد من دهاة العرب⁽⁵⁾. وعليه فإنه لا يألو جهداً لتقديم وصاياه السياسية الهادفة لولائه وامراته، كوصيته الى واليه زياد ابن ابيه التي توضح السياسة القويمة للخليفة الاموي وتجربته التي كان يشدد على ولاته بوجود قبايعها في ادارة شؤون الدولة، من ان يصبروا على الخصوم المخالفين لمسياسته، كما يحثهم على مكاشفة للمخالفين لأمره تنقيساً عن السخط بقوله: ((...اما بعد، فإنه ليس ينبغي لمظلي ومثلك ان نسوس بين الناس جميعاً بمساسة ولحدة، وان نلين جميعاً فنخرج الناس في انه مصيبة وتنفيذها جميعاً فتحمل للناس على المهالك، ولكن تكون انت على الشدة والفظاظنة ولكون انا للين

(1) ابن عبد البر، بهجة المجالس وندى المجالس وشحن الذاهن والهاجس، ج2، ق1، تحقيق: محمد مرسى

الغولي، دار الجبل، (بيروت، بلا)، ص345.

(2) الطبري، تاريخ الرسل، ج5، ص322.

(3) الطبري، تاريخ الرسل، ج5، ص296.

(4) ابن الاثير، الكامل، ج3، ص263.

(5) القسري، تاريخ، ج2، ص211.

والرافقة...⁽¹⁾) ومن يتدبر وصية الخليفة معاوية يصل الى انه يربط بين اللين بالشدة، والحلم بالغضب، والترغيب والترهيب. كما اوصى عبيد الله بن زياد عندما ولاه خراسان سنة 54هـ/673م بقوله: ((اني قد عهدت اليك مثل عهدي الى عمالي...⁽²⁾) يستشف ان الخليفة معاوية يهدف من وصاياه السياسية الى جميع عماله بأن لا يتعدوا عن عامة الناس.

وان تأكيدات الخلفاء والامراء على مرووسهم بتقديم الفضل للرعاية للاماكن التي وطأت اقدامهم عليها ويسبب وفاء العرب المسلمين في عهودهم، فقد ضمنوا شرطاً من الرأي العام في البلاد من خلال تحييد المعاهدين، الذي ادى الى نشوء ود وتبادل بين العرب المسلمين وبينهم، وكان من تلك الاقوال نذكر عنصر الجات (الزط) الذين سرعان ما اطلعوا على مزايا الاسلام ومعالمه، ومن ثم انخرطوا فيه، ويذكر بعض المؤرخين روايات وانطباعاتهم حول ما اثاره بعض القادة العسكريين في اعجاب واحترام للناس، بفضل فروسياتهم وسماحتهم، وكرم معاملتهم، الاثر للفاعل في هذا الجانب، مما سهل سبل اتصال الفاتحين المسلمين بالناس (السكان)، ومن ثم مكن لهم الاطلاع-عن كثب-على معالم هذا الدين العظيم ومزاياه الانسانية، ومن ثم انخرطوا فيه...⁽³⁾).

ونجم عن هذه السياسة اسقاط الحولجز ما بين هذه الشعوب المسحوقة وبين الحكم العربي الاسلامي، وكان الوفاء سمة علمية، اضطلعت بها الدولة، حكومة وشعباً وافراداً، وعليه شعرت الطبقات الدنيا (المنبوذون) لأول مرة بنعمة حقوق الانسان التي حققها الاسلام⁽⁴⁾ ولتي يجلفها، يقول الواقدي ان الخليفة معاوية بن ابي

(1) السيرطي، تاريخ الخلفاء، ص 202.

(2) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج 5، ص 295-296.

(3) لعله زاد بذلك (ثابت بن قتيبة) الذي اشترك في حملات ترواف. وثار احترام الناس، وظلوا يذكرون وفاءً

طويلاً. ينظر: الطبري، تاريخ، ج 6، ص 514.

(4) محمود، حسن لحد، الاسلام في اسيا الوسطى، ص 337.

سفيان قد توفي يوم الثلاثاء من منتصف رجب سنة 60هـ/680م (أي 18 نيسان منه) كما يذكر أبو معشر أن حكم معاوية قد امتد تسع عشرة سنة وثلاثة أشهر، ويضيف الولقي إلى ذلك سبعة وعشرين يوماً أخرى، ودفن قريباً من الباب الصغير بدمشق⁽¹⁾ وعهد للخلافة من بعده إلى ابنه يزيد وفق نظام الوراثة وتبعاً لوصيته واردة الذكر. فتمس من وصاياه التوجيهية لولي عهده (يزيد) والتي تدل على شخصيته السياسية، فقد أوصاه بضرورة طاعة الله تعالى، والانتباه إلى اقليمي الحجاز والعراق، وكرام الناس.. استمرت الفتوحات الإسلامية في خلافة يزيد بن معاوية، وكان ميدانها ما وراء النهر وبلاد سجستان في بلاد الشرق، وبلاد إفريقية في الغرب، حتى قيل أن منهم المقاتل بلغ في حرب السند من الجبهة الشرقية الفين وأربعمائة درهم للفارس، والفاً ومائتي درهم للرجل⁽²⁾.

(1) الطهري، تاريخ الدولة العربية، ص 114.

(2) خليفة، تاريخ، ص 235-236. وينظر: ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص 99. وينظر: البقوي،

تاريخ، ج 2، ص 252.

المبحث الثاني جهود الخليفة عبد الملك بن مروان ووصاياه السياسية

ولاهمية هذا العصر في تثبيت اركان الدولة العربية الاسلامية اقتصادياً ومالياً، فكان لا بد من التطرق الى:

موارد بيت المال:

اخذت موارد بيت المال ترد بكثرة الى عاصمة الدولة العربية الاسلامية وتواضعها، ومنها، واقلها زمن الخليفة عبد الملك بن مروان (65-86هـ/684-705م)، يذكر ان الاحتياطي من بيت مال الكوفة عند قيام حركة المختار بن يوسف الثقفي سنة 66هـ/686م بلغ حوالي ثمانية الاف الف درهم، لما احتياطي المدينة المنورة ايام ابي محمد المخزومي بلغ عشرة الاف الف درهم⁽¹⁾. ولدور النقود في هذا العصر المتميز فضلاً بالخليفة-الاموي عبد الملك بن مروان، الذي اثار حفيظة الروم البيزنطيين بأجراءاته الحكيمة.

سك النقود:

يذكر ان السكة الحديدية التي يطبع عليها الدراهم، ولذلك سميت الدراهم المضروبة سكة. وقد كان يذكر ذلك ولاية بني امية حتى اسرفوا فيه، فأخذ مروان ابن الحكم رجلاً قطع درهماً من دراهم فارس فقطع يده. استمر المعلمون في التعامل بالنقود الى ان آلت الخلافة الى عبد الملك بن مروان الذي ضرب الدنانير الذهبية 74هـ والدراهم سنة 75هـ بعد ان اوعز الى الحجاج بن يوسف الثقفي

(1) ابو محمد المخزومي: تحقيق المدينة، واحد القابعين، كان واسع العلم وافر الحرمة، متين الديانة، أولاً بالحق، عزيز وثقي النفس، توفي سنة 64هـ/683م على الأرجح. (ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج1، ص54. وينظر: المقريزي، اغنية الامة، ص54).

بالتقيام بضربها كما امر بضربها بجميع النواحي سنة 76هـ⁽¹⁾ ولوجد للمسلمين نفود خاصة بهم، ونخلوا عن نقد غيرهم وسنأتي إليها تفصيلاً.

دور الصيرفة في المعاملات المالية:

ولاهمية عمل الصيرفة والصرافين، فقد تشدد المسؤولون في الدولة العربية الإسلامية في مختلف العهود التي مرت بها، وكانوا ينزلون القصى العقوبات⁽²⁾ بمن يتلاعب بوزن النفود وعيارها، لأن ذلك يتنافى مع اخلاقية المسلم. ومما ينشط عمل الصرافين أيضاً ماكانوا يقومون به من تسهيل مهمة صرف الصكوك التي تُمنح من قبل الخلفاء أو أحد المسؤولين إلى المقربين منهم لقاء نسبة عمولة، ففي هذا المجال يذكر الحموي أن الحسن بن مخلد منح للشاعر جحظة خمسمائة دينار واعطاء صكاً بها إلى صيرفي، فتوجه إليه، فأفهمه الصيرفي أن الرسم ينقص في كل دينار درهماً⁽³⁾ وإذا ما عرفنا أن الدينار الذهبي آنذاك كان يصرف بـ14 درهماً فضياً، فيكون ربح الصيرفي (الفائدة أو العمولة) تعادل 7% وهو ربح مجزٍ، كما اسهم الصرافون في تحويل السفائح أو صرفها بنفود مقابل خصم من المبلغ للمحول⁽⁴⁾. يتضح جلياً أهمية وجود الصرافين في الأسواق، إذ إن الناس كانوا مضطرين إلى التعامل معهم، لأن إقاليم الدولة العربية الإسلامية المتباعدة أحياناً والمنقسمة إلى شرقية وغربية؛ فالشرقية منها كانت تتعامل بالدرهم الفضية في الغالب، في حين كانت الإقاليم الغربية منها تتعامل بالدينار الذهبي⁽⁵⁾. وإذا خلص العين والورق من

(1) البلائري، النفود، ص 12، الكرمل، ضمن كتف النفود العربية وعلم التمثيل، ص 12.

(2) البلائري، فتوح البلدان، ص 74 وما بعدها. وينظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 154.

(3) بلقوت، معجم الأبناء، مطبوعات دار المأسون، (القاهرة 1938م)، ج 2، ص 272-273.

(4) الثعالبي، الأعجاز والأعجاز، ص 135. وينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج 2، ص 298. وينظر:

الكيس، أصول النظام النقدي، ص 39، والنشاط المصرفي، ص 13.

(5) الجعفي، الوزراء، ص 281 وما بعدها. وينظر: ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص 73-74.

الصافي، رسوم دار الخلافة، ص 28-29. فتوح، القروج بعد التدهور، ج 1، ص 75. وينظر: الكيس،

النشاط المصرفي، ص 14.

غش، كان هو المعتبر في النقود المستحقة والمطبوع منها بالسكة السلطانية، الموثوق بسلامة طبعها، المؤمن من تبديله وتليسه وهو المستحق دون نفاذ الفضة⁽¹⁾. وسبائك الذهب، لأن لا يوثق بهما، إلا بالسبك والتصفية، والمطبوع موثوق به، ولذلك كان هو الثابت في النظم فيما يطلق من اثمان المبيعات وقيم المتلفات. يذكر أبو الزناد بقوله: ((فأمر عبد الملك ابن مروان الحجاج بأن يضرب الدراهم بالعراق، فضربها سنة أربع وسبعين للهجرة⁽²⁾)). وقال المدائلي: ((بل ضربها الحجاج في آخر سنة خمس وسبعين للهجرة⁽³⁾)).

ثم ولي عمر بن هبيرة⁽⁴⁾ أيام يزيد بن عبد الملك، فضربها لوجود مما كانت، ثم ولي بعده. يذكر بأن عبد الله بن الزبير قد قام بمكة في خلافة عبد الملك بن مروان بضرب دراهم مدورة، يقال أنه أول من ضرب الدراهم المستديرة، ونقش على أحد الوجهين عبارات إسلامية: (محمد رسول الله)، وعلى الآخر: (أمره الله بالوفاء والعدل)، كما ضرب أخيه مصعب ابن الزبير دراهم بالعراق سنة 70هـ/690م وعليها لفظة (بركة)، و(الله) بالجانب الآخر وأعطاهما للناس في العطاء⁽⁵⁾، وظل التعامل بها جاريًا هناك.

(1) جمع نقرة، وهي القطعة المذابة من الذهب والفضة. وهي السبيكة، وقيل: ما سبك منهما مجتمعاً، وعند الزمخشري: إنها الفضة المذابة. ينظر: لزيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، (المطبعة الخيرية، مصر، 1306هـ)، ص 276/14، ص 984. الزمخشري، أساس البلاغة، (للقاهرة، دار الكتب المصرية، 1923م)، ص 984.

(2) أبو عبد الرحمن عبد الله بن نكران المدني، كان لقبه المدني، وكان صاحب كتابة وحساب مات سنة 131هـ. ينظر: للذهبي، تذكرة الحفاظ ج 1، ص 134-135.

(3) وهو الصحيح، لأن الحجاج كان أميراً على الحجاز سنة 74هـ ولم يتول امره العراق إلا سنة 75هـ. ينظر: الطبري، تاريخ الرسل والملوك، (تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، (للقاهرة، دار المعارف، 1971م)، ج 6، ص 202.

(4) عمر بن هبيرة بن سعد بن عدي القزاري، ولي العراقين (لزيدي بن عبد الملك) ست وسكن، ومات بالشام سنة 110هـ. وينظر: ابن قتيبة، المعارف، تصحيح: محمد اسماعيل الصاوي، (بيروت، دار احياء التراث، 1970م)، ص 408.

(5) القرظي، ذخور الحقد، ص 9 وص 10.

دور الوصايا السياسية:

وإن أشهر خلفاء بني أمية بعد معاوية حاولوا أن يسيروا على خطا هذه الوصايا التي تركزت - كما سنرى - على القوة والحزم، وهذا ما عكسته وصاياهم لأبنائهم فعلى سبيل المثال لا الحصر، يوصي عبد الملك بن مروان ابنه الوليد ولي عهده قائلاً: ((يا بني اعلم انه ليس بين السلطان وبين ان يملك الرعية تملكه الرعية الا حزم او تون))⁽¹⁾، ووصاه أيضاً حين حضرته الوفاة في اشارة واضحة لاستخدام مبدأ القوة والحزم قائلاً: ((يا وليد لا اعرفك اذا وضعتني في حفرتي تسبح عينيك وتعصرهما فعل الامة ولكن اذا وضعتني في شمر واترر والبس جلد نمر ثم اصعد المنبر فادع الناس الى البيعة فمن قال كذا فقل كذا وما إليه، من قال: لا فاقته))⁽²⁾، وفي حديث اخر لعبد الملك مع ابنائه يحدد فيه مواصفات من يصلح للخلافة منهم إذ يقول: ((كلكم يترشح لهذا الامر ولا يصلح له منكم الا من كان له سيف مسلول ومال مبدول وعدل تطمئن له القلوب))⁽³⁾. وهذه المبادئ هي ذاتها التي ركزت عليها وصية معاوية.

الدرهم الأموي:

يذكر أن الدرهم الأموي يندر أن تصل إلى الوزن الشرعي للدرهم، وهو (97، 2 غرام)، ذلك أن كثيراً من تلك الدراهم يقع وزنه بين (70، 2-90، 2 غرام) بالرغم من تشديد الخلفاء والأمراء الأمويين على دور الضرب وتقوية المعدن ودقة الوزن، كما أن الصنح الزجاجية للدرهم الموجودة في المتحف البريطاني، ومجموعة متحف الفن الإسلامي في القاهرة، تقرب من الوزن الشرعي وهذا الامر يدعونا أن نشك في وجود نقص في الوزن أثناء عمليات الضرب، وربما يكون

(1) ابن عبد ربه، الحذق القدير، ج1، ص43. وينظر: التويري، نهاية الأرب، ج6، ص45.

(2) المسكنسي، المعرون والوصفا، ص160. وينظر: المسعودي، مروج الذهب، ج3،

ص من 160-161.

(3) ابن عبد ربه، الحذق القدير، ج1، ص24.

متأنيًا من كثرة استعمال النقد وتآكله بمرور الزمن، والدليل على ذلك ان صنع الدرامم في عصر الخلفاء الامويين المتأخرين أصبح لقرب الى الوزن الشرعي للدرهم⁽¹⁾. ولتسهيل التعامل التجاري بالنقود من جهة، ولإلغاء بالالتزامات الضرائبية كالزكاة وغيرها من جهة أخرى، قد دفعها لسك قطع نقدية تمثل اجزاء الدينار ابان العصر الاموي، واستمر على هذا الحال لاحقاً، وفي الوقت الذي وجدت للدينار اجزاء، كما وجدت للدرامم اجزاء ومضاعفات ايضاً⁽²⁾. وبذلك بقي دينار الخليفة الذهبي على وضعه حتى عام 92هـ/710م. ثم اعتراه بعض التحوير في الكتابة والنقش، واضيفت اليه البسطة كاملة، وفي سنة 94هـ/712م حصل تطور آخر على نقش الدينار، واستمر للتعامل به على هذا النمط الى آخر العصر الاموي. يذكر ان الخلفاء الامويين قد شددوا على دور ضرب النقود.

اما ما اختلف فيه البلاذري والمقريزي فيما كتبه الوالي (الحجاج على الدرامم) فقال البلاذري: لَوْنُ الحجاج ضرب دراهم بغزية كتب عليها ((بسم الله الحجاج))، ثم كتب عليها بعد سنة ((الله احد، الله الصمد))، فكره الفقهاء ذلك فسميت دراهم مكروهة⁽³⁾ بينما يذكر المقريزي: لَوْنُ الحجاج على احد وجهي الدرهم: ((قل هو الله احد))، وعلى الوجه الاخر: ((لا اله الا الله))، وطوق الدرهم على وجهيه بطوق، وكتب في الطوق للواحد: ((ضرب هذا الدرهم بمدينة كذا))، وفي الطوق الاخر: ((محمد رسول الله ارسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون))⁽⁴⁾ ولضاف قللاً: وقيل الذي نقش فيها: ((قل هو الله احد الله للصمد الحجاج))⁽⁵⁾ ما زاد فيه المقريزي على البلاذري في ذكر الدرامم ومنها:

(1) المقريزي، اغلاق الامم، ص53. وينظر: الكبيسي، اصول النظم النقدي، ص28.

(2) فهمي، عبد الرحمن، صنع السكة في فجر الاسلام، (القاهرة، 1970م)، ص30-31 و ص34.

(3) البلاذري، فتوح البلدان، ج3، ص454.

(4) المقريزي، اغلاق الامم، ص55.

(5) المقريزي، (م-ن)، اغلاق الامم، ص55.

(الجواز)⁽¹⁾ و(جوارقيه)⁽²⁾، وكذلك الدرهم الطبري⁽³⁾ - ثمانية دوليق. يذكر المقرئ في أنه لما احتيج إلى دفع الزكاة في كل مئتي درهم (أو خمس أواق) اشفق أن يجعلها مثال السوء العظام مائتين عدداً، ولكون ذلك بخصاً للزكاة، وأن عملها كلها مثال الطبرية كان ذلك حيف وشطط على رب المال، فأخذ عبد الملك منزلة بين المنزلتين فيها كمال الزكاة من غير خص ولا اضرار بالناموس، فجمع ثمانية دوليق مع أربعة دوليق=12 وأخذ الوسط لها، ولم يظن المقرئ لما سبق أن ذكره للبلاذري من أن هذه الخطوة قد اتخذت في خلافة عمر عليه السلام سنة 18هـ، وقد عبد الملك من سبقه⁽⁴⁾ يمد المقرئ خير من ذكر عن النقود من إقرانه، وزاد عن ابن خلدون والبلاذري فيما يتعلق بالنقود، إذ جاء بنظريات اقتصادية محقة كنظرية القيمة المضافة بالنسبة للاقتصاد المعاصر، إلا أنه ما يؤخذ عليه أنه خصص قلائل هنا وهناك عن النقود، وللكثير من الأمور الاقتصادية في حين نجد أن ابن خلدون يعكس مباشرة إلى عهد الخليفة عبد الملك في مجال سك النقود وليكون بذلك قد غبن الجهود القيمة التي بذلها الآخرون من قبل في هذا الميدان (سك النقود).

ومما يؤكد على لقوة المالية الكبيرة للدولة الإسلامية في العصر الأموي ففي جانبها الشرقي ما يذكره الذهبي أيضاً من الحوادث، فعندما مات الحجاج عام 95هـ/713م كان في بيت مال العراق مائة وبضعة عشر مليون درهم⁽⁵⁾. بينما في

(1) الدرهم لجواز: مشتقة من قوله: جاوز الدرهم قبلها على ما فيها من الدخل. ينظر: الرازي، مختار الصحاح (باب جواز)، (بيروت، دار الكتب العربي، بلا)، ص147.

(2) جوارقيه: الجوارقية الوسط وتساوي 4,8 دوليق وتساوي بدورها ثلثي عشر قيراطاً، منسوبة إلى جورقان بالضم، قرية بنوحي مذن. ينظر: السمعاني، أبو سعد عبد الكريم، (ت562هـ/1167م) الأساب، (لبنان، بيروت، 1408هـ/1988م)، ج2، ص114. ولم يذكرها ياقوت في معجم البلدان. التركماني، السهاس، ص64.

(3) الطبري، نسبة إلى طبرستان. ينظر: الحموي، ياقوت، معجم البلدان، (القاهرة، مطبعة السعادة، 1324هـ)، ج4، ص13.

(4) المقرئ، اغتلة الأمة، (مصر)، ص56-57. وينظر: الكيسي، أصول النظام النقدي، ص14-15.

(5) المسعودي، التنبية والإشراف، ص274. وينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ص27.

في الجانب الغربي للدولة الإسلامية، كان عبد الملك بن مروان يبحث بالفود والمبعوثين من بلاد الشام تساندها جيوش مصر وهو يستقبل قاداتها وخبائرها وغنائمها، فعندما خلص امر الخلافة اليه ارسل حسان بن النعمان عام 73هـ/692م والياً على المغرب فمضى حسان في جيشه واعاد فتح طرابلس وأفريقية، ودون الدواوين، ووضع الخراج على عجم أفريقية، وعلى من قام معهم على نصرانية من البربر المعاد في عام 76هـ/695م بتملكه الى عبد الملك بعد ان استقر امر البلاد، فسر عبد الملك بما اورده عليه حسان من الفتوح والغنائم⁽¹⁾ ومن ثم استؤنف جهاد المسلمين في افريقية وحصل لهم غنائم كثيرة، لان الجيش الذي بعثه موسى ابن نصير في لواخر خلافة عبد الملك بقيادة ابنه مروان قد اصاب من السبي في حروبه هناك ما يقدر بعشرين ألفاً⁽²⁾، وقيل اكثر من ذلك⁽³⁾، فبعث بالخمس الى عبد الملك بن مروان ومن الجدير بالذكر ان الموازنة بين صرف الدينار الذهبي والدرهم الفضي وصرفها بما يوزنها من النقود الاخرى هو امر تولاه الصيرافة في عصر الرشالة، وعصر الراشدين والعصر الاموي وبعد هذا العمل بحد ذاته جزء من النشاط المصرفي بالدولة العربية الإسلامية.

الأقراض من بيت المال:

قام بيت المال في مدينة واسط سنة 82هـ/701م، زمن والي الحجاج بن يوسف الثقفي بدور مصرف التسليف الزراعي، فأقترض الفلاحين والزراعيين مليوني درهم لتخفيف الضائقة المالية التي كانوا يعانونها⁽⁴⁾، ذكر ابن رسته: ان توظيف القروض في مشاريع زراعية انمائية ادى الى زيادة الدخل العام بقيمة ستة عشر مليون درهم⁽⁵⁾، ولقد في ذلك ابن خرداذبة في كتابه المسالك

(1) الفخري، تاريخ، ج2، ص277.

(2) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص232.

(3) خليفة، تاريخ، ص279. وينظر: ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص205-211.

(4) ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص15. وينظر: ابن رسته، الاعلاق النفيسة، ص105.

(5) ابن رسته، الاعلاق النفيسة، ص105.

والممالك⁽¹⁾ تجدر الإشارة إلى أن أبا حنيفة الدينوري يذكر: أن والي العراق خالد بن عبد الله القسري، لفرض من بيت مال ولايته مبلغاً من المال⁽²⁾.

ولعل خطوة والي واسط الحاج بن يوسف الثقفي⁽³⁾، في اقراض المزارعين من بيت المال، كانت قد فوّتت على الدهاقين (المقرضين) فرص جني الأرباح، وأبان ولاية الحاج بن يوسف الثقفي على العراق، أصبح بيت المال في إقليم العراق مسؤولاً عن مكّ النقود (الدراهم) الخاصة بالدولة، كما اذن لمن لديه سبائك فضة، بضرب دراهم في دور الضرب الحكومية طبقاً للوزن المقرر شرعاً، نظير اجرة قنرت بولحد في المئة، عن ثمن اللقود وحق الضرب كما اسلفنا، الامر الذي زاد من اعمال بيت المال، وجلب له ارباحاً طيبة⁽⁴⁾.

تجدر الإشارة إلى أن النشاط المصرفي في اسعاف المسؤولين في الدولة العربية الاسلامية وبخاصة عندما يتعرض بيت المال (أو ميزانية الدولة) لعجز مالي مستعص⁽⁵⁾، فإذا قصرت واردات بيت المال عن سد النفقات المطلوبة التي تتطلبها اجهزة الدولة الادارية والعسكرية، فتمنئ يضطر المسؤولون إلى الاستعانة بالمبالغ الاحتياطية المنخرة في بيت المال⁽⁶⁾، وإذا لم تكف هذه المدخرات لسد ما هو مستحق على بيت المال، فإن المسؤولين يضطرون لما إلى تخفيض النفقات⁽⁷⁾.

(1) المسالك والممالك، ص 15.

(2) الدينوري، أبو حنيفة احمد بن داود، (ت: 282هـ/ 895م)، الاخبار الطوال، نج، عبد المنعم عامر، ط1، دار احياء لكتاب العربية، (القاهرة، 1960م)، ص 348.

(3) ابن خردنبة، المسالك والممالك، ص 15. ويظن: ابن رسته، الاعلاق النفيسة، ص 105، بلقوت، معجم البلدان، ج 3، ص 374.

(4) ليلاندري، فتوح البلدان، ص 474.

(5) التتوخي، نشور المحاضرة، ج 3، ص 79-80.

(6) مسكويه، تجارب الامم، ج 1، ص 129.

(7) التتوخي، نشور المحاضرة، ج 3، ص 80، ج 3، ص 374.

وأما يلجؤون إلى الاقتراض من أصحاب المصارف الخاصة⁽¹⁾، ولدنا ما يؤكد على ذلك، فقد تشير روايات المظان للتأريخية إلى إصابة بيت واسط بعجز مالي مؤقت إبان ولاية الحجاج بن يوسف الثقفي من جراء حركة عيد الرحمن بن الأشعث وحرق الديوان سنة 82هـ/701م فأنخفضت واردات بيت المال من جراء ذلك⁽²⁾، لكن لم يلجأ أمير واسط إلى الاقتراض من الصرافين والتجار والموسرين، بل لقم على خطوة مالية لغرى عالج من خلالها العجز المالي، إذ قرر انقاص عيار النقود ووزنها واضطرر والي مصر إلى الاقتراض من الصرافين والموسرين عشرين ألف دينار كي يتم بها عطاء أهل الديوان⁽³⁾. يذكر أن المصارف الخاصة والتجار والموسرين قد أسهموا في النشاط المصرفي للدولة العربية الإسلامية، وانباش الحياة الاقتصادية وازدهارها، كما خفف بعض الإغصاء المالية الملقاة على عاتق الدولة وبعض المواطنين على حد سواء.

سعر صرف النقود:

تبرز أهمية الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى حرص ومثابرة أولى الأمر (المسؤولين الأمويين) على تثبيت وزني الدينار والدرهم وحماية عيارهما، على أيدي ولائهم في العراق خاصة: خالد بن عبد الله القسري، وعمر بن هبيرة الفزاري، ويوسف بن عمر الثقفي، وتشدهم في توجيه عقوبة من يتلم النقود أو يفسها⁽⁴⁾. والتي ينهى عنها الدين الإسلامي الحنيف ونبينا الكريم ﷺ في الوقت الذي كانت تعالج لندرام غير المعربة والناقصة للوزن، ومفشوشة العيار، بأن يكون سعر صرفها أقل من سعر صرف الدراهم للمعربة كاملة للوزن والعيار، فكان

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج1، ص273-274. ينظر: التتويحي، نشور المحاضرة، ج8، ص270-271.

(2) أبو يوسف، الفخراج، ص57. الطبري، تزيخ الرسل، ج6، ص342 وما بعدها. التتويحي، نشور المحاضرة، ج2، ص161-162. ابن الأثير، الكامل، ج4، ص80 وما بعدها.

(3) القمري، أحمد بن علي، المواعظ والأعتبار بذكر الخطط والآثار، مطبعة بولاق، (مصر، 1294هـ)، ج1، ص125.

(4) البلاذري، فتوح البلدان، ص474 وينظر: الملوذي، الأحكام السلطانية، ص154.

سعر صرف الدرهم غير المعربة إلى الدينار يساوي خمسة عشر درهماً، أو عشرين درهماً، أو واحداً وعشرين درهماً منها في زمن الخليفة عبد الملك بن مروان⁽¹⁾. وفي مثل هذه الحالات ترسل تلك الدراهم غير المعربة (الناقصة والمغشوشة) إلى دار الضرب لإعادة سكها على وفق الأوزان الرسمية المعتمدة من قبل الدولة العربية الإسلامية بعد تفتية عيارها. وتؤكد روايات المظان التاريخية إلى أن ولاية العراق في تلك الفترة كانوا يضربون النقود مما يجتمع لهم من الثبر، وخالصة الزبوف⁽²⁾، والستوف⁽³⁾، والبهرجة⁽⁴⁾، بعد الاعتناء بتخليص الذهب والفضة خوفاً من الله ﷻ لمنع الغش والتقليص، وبذلك كانت نقودهم نقية العيار، تامة الوزن، إذ لمست نقود الثقة، مما دفع الخليفة العباسي إبا جعفر المنصور بقبول نقود بني أمية ذات الاسماء الثلاثة (الخالدية، والهبيرية واليوسفية)⁽⁵⁾، نسبة إلى اسماء الولاة الثلاثة سالفي الذكر. وبذلك فقد اسهم المسؤولون في الدولة الأموية في حماية نقودهم، ولتسهيل عمل الصيرافة وبناء اقتصاد متين لثبات سعر الصرف ولدور القوصية السياسية في العصر الأموي وما جرى التركيز عليه لأنها تمثل الواقع السياسي الملزم للواقع الاقتصادي، ولدور للخليفتين معاوية بن أبي سفيان مؤسس للدولة الأموية، وعبد الملك بن مروان مثبت أركانها ولدوره المشهود من خلال إرساء القاعدة الاقتصادية والمالية بتعريبه للنقود والدلولين على حد سواء، إذ تتلقى بعض وصايا الخليفة معاوية بن أبي سفيان مثلاً مع معظم وصايا الخليفة عبد

(1) السعدي، الصيرفة والمهنة، ص 136-137.

(2) الدرهم الزائف: تكون لفته مخطوطة، وكانت تقبل بقيمتها في المعاملات التجارية. ينظر: المقريزي، افاعة الاماء، ص 62.

(3) درهم الستوف: وهي دراهم سك من الفسلس مغطى بطبقة من الفضة، ولم تكن معتمدة من الدراهم الشرعية. ينظر: المقريزي، افاعة الاماء، ص 62. وشنور، ص 74.

(4) الدينار البهرجة أو المبهرجة: هي نوع من الدراهم التي تضرب بدار الدولة وهي غير مقبولة في التعامل التجاري. ينظر: المقريزي، افاعة الاماء، ص 62. وعادة يكثر فيها نسبة المعدن الرخيص (مستوشة). ينظر: الماوردي، الاحكام، ص 154-155.

(5) البلاتري، قروح البلدان، ص 474.

للملك بن مروان، فكلاهما قد اوصى ولي عهده بأن يتبع الحزم في ادارة شؤون البلاد. فالخليفة معاوية في هذا الصدد قد حث ابنه يزيد على ان يتبع الشدة والحزم في ادارة شؤون البلاد كما ورد نكره، ومع معارضيه لا سيما ابن الزبير، كما ان الخليفة عبد الملك هو الآخر قد اوصى ابنه وولي عهده الوليد.

المبحث الثالث

جهود الخليفة عمر بن عبد العزيز السلمية

للفترة من (99-101 هـ / 717-719م)

ووصاياه السياسية والمالية

ولاهمية الوصية السياسية بالنسبة لخلفاء هذا العصر وما من عن استقرار
وهيمنة فلا بد من التطرق إليها.

دور الوصية السياسية السلمية في الحكم:

ولكون الوصية بشكل عام تمثل انعكاساً لمسيرة الخليفة السياسية في الحكم
متمثلاً ذلك في إجراءاته وتصرفاته وقراراته، فجاءت وصيته الأولى والتي نزل
على سياسته الحكمة ضمن خطبة طويلة جاء فيها: ((لوصيكم بتقوى الله ولزوم
كتابه والافتداء بسنة نبيه ﷺ وهديه، فإن الله قد بين لكم ما تلتون وما تتقون، واعذر
اليكم من الوصية، واخذ عليكم الحجة، حين نزل عليكم كتابه الحفيظ الذي لا يأتيه
الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد...))⁽¹⁾.

من يلتزم الخطبة جيداً يلاحظ المطالبة بتقوى الله ﷻ وتشديد الخليفة على
ولاته لخدمة للرعية وإداء الأمانة، وفي مجال وصيته إلى واليه على خراسان (عبد
الرحمن بن نعيم) بقوله: ((فكن عبداً ناصحاً من عباد الله، ولا تأخذك في الله لومة
لاكم فإن الله أولى بك من الناس وحقه عليك اعظم، فلا تولين شيئاً من امر المسلمين
الا المعروف بالنصيحة لهم، والتوقيف عليهم وإداء الأمانة فيما استرعى، وإياك ان
يكون مملك مملأ إلى غير الحق فإن الله لا تخفى عليه خافية، ولا تذهبن على الله
مذهباً فإن لا ملجأ من الله الا إليه))⁽²⁾.

(1) ابن عبد الحكم، ميرة عمر بن عبد العزيز، ص 69-70.

(2) الطبري، تاريخ الرسل والملوكة، ج6، ص566.

وفي وصية لآخرى لولايه يزيد بن المهلب قاتلاً:

((لما بعد، فإن سليمان كان عبداً من عبد الله نعم الله عليه ثم قبضه واستخلفني ويزيد بن عبد الملك من بعدي إن كان، وإن الذي ولاني الله من ذلك وقدر لي ليس علي بهين ولو كانت رغبتي في اتخاذ أزواج واعتقال أموال لكان في الذي أعطاني من ذلك ما قد بلغ بي الفضل ما بلغ بأحد من خلافة وأنا أخاف فيما ابتليت به حساباً شديداً ومسألة غليظة إلا ما عفا الله ورحم وقد بايع من قبلنا فبايع من قبله))⁽¹⁾. ومن يتكبر للوصايا اعلاه، يلاحظ السياسة السلمية والمالية الهادفة للمعبد الصالح في التوجيه وبحث رؤوسه لاداء الامانة وفق مرضاة الله، وإن المسؤولية عمل صالح وليس غيره، لخدمة العباد والبلاد. وقد لا يرى وضوحاً كافياً في مدى تطبيق الامويين لسياسة صرف لموال للزكاة في المصارف التي وردت في كتاب الله ﷻ لانه لا توجد وثيقة يمكن اعتمادها ندعونا للحكم القاطع بذلك الا في خلافة عمر بن عبد العزيز ؓ، فقد حفظ للتاريخ وثيقة هامة، تؤكد تنفيذه لحكم الله تعالى في امر الزكاة على وفق مقتضيات العصر وما تتطلبه ظروف نفقتهم او رعايتهم من مال الله تعالى، قاتلاً: ((هذه منازل الصدقات ومواضعها ان شاء الله))⁽²⁾.

وكان عمر بن عبد العزيز يكتب الى الولاة ان لقضوا عن الغارمين، فكتب اليه انا نجد الرجل له المسكن والخدام والفرس والاثاث، فكتب عمر انه لا بد للمراء المسلم من مسكن يسكنه وخدام يكفيه مهنته وفرس يجاهد عليه عدوه، وإن يكون له الاثاث في بيته نعم فاقضوا عنه فانه غارم⁽³⁾.

⁽¹⁾ ابن اعثم، الفتوح، ج7، ص311. وينظر: الطبري، تاريخ الرسل، ج6، ص567. وينظر: ابن الاثير، الكامل، ج5، ص24.

⁽²⁾ ابو عبيد، الاموال، ص691-692.

⁽³⁾ ابو عبيد، (ممن)، الاموال، ص666-667.

يذكر يحيى يعثي عمر بن عبد العزيز على صدقاته لفرقيها فاقبضها وطلبت قراء نعلها لهم فلم نجد فقيراً، ولم نجد من يأخذها مناء، فقد اغنى عمر بن عبد العزيز الناس فاشترت بها رقاباً فاعتقهم⁽¹⁾.

تميز عهد هذا الخليفة العادل بالرغم من قصر المدة نسبياً، إذ بدأها منذ اليوم الاول اقتداءً بالسلف الصالح، ولكونه يطمح بالمسير بالناس بسيرة الخليفة الراشد الثاني عليه السلام⁽²⁾ إذ كان متأثراً بسياسته، وقد انعكس ذلك على وصاياه التي اهتمت النقاط الرئيسة التي وردت في وصية الخليفة معاوية بن ابي سفيان، والخليفة عبد الملك بن مروان بالرغم من اهمية دوريهما في ارساء صرح الدولة العربية الاسلامية-الا انه يختلف عنهما في الكثير. وعلى الرغم من كثرة عدد الخلفاء الامويين الذين تولوا الحكم بعد الخليفة عمر بن عبد العزيز، الا ان وصاياهم قد تميزت بالتركيز والقصر⁽³⁾، إذ كانت تحتوي على شذرات من للتركيز على العدل والورع والتقوى والالتزام بالكتاب والسنة⁽⁴⁾، فهي-ان تكون قد اهتمت نقاطاً اساسية قد وردت في وصايا للخلفاء الامويين، الذين حكموا في النصف الثاني من القرن الاول الهجري ووصاياهم هذه على قصرها فقد شكلت اسماً هاماً في الموضوع السياسي المرتبط بالعمل الاقتصادي والمالي. كان للخليفة العادل عمر ابن عبد العزيز⁽⁵⁾ تقياً ورعاً زاهداً اماماً عادلاً رشيداً محباً للرعية رفيقاً بها محسناً اليها، لم يشغله شيء عن عبادة ربه عزوجل من العباد وغيرهم والذي لم ينس

(1) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص 65.

(2) ابن الجوزي، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص 106 و ص 112 و ص 116.

(3) ابن الاثير، للكمال، ج 5، ص 67.

(4) الطبري، تاريخ، ج 7، ص 22، وينظر: ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 4، ص 91 و ص 441.

(5) يجمع المؤرخون على انه اسلمح بني امية، ومقبلاً لكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخلفاء الراشدين ويجلونه خامسهم. وينظر: خليفة بن خياط، تاريخ، ص 316. ينظر: البقوي، تاريخ، ج 2، ص 44-

52. وينظر: الطبري، تاريخ، ج 6، ص 213-216. ينظر: ابن الاثير، للكمال، ج 5، ص 15-25. ابن

كثير، البدلية والتهلوة، ج 8، ص 219.

أحداً، ولعلله وتقواه ولتميزه وتقواه عن بقية الخلفاء الأمويين من باب التعاون والمساعدة الاجتماعية للرعية كفة من دون استثناء، وبذلك فإن مدة خلافته تمثل ذروة الاهتمام الاجتماعي والإنساني في العصر الأموي من خلال المعايير والمواقف التي توسم بها الخليفة العادل، وقد سئل محمد بن علي بن الحسين (عليه السلام) عن عمر بن عبد العزيز فقال: ((هو نجيب بني لمية، وافته بيعت يوم القيامة لمة واحدة))⁽¹⁾، فقد كان يوفر العطاء لجميع المسلمين من خلال ما يوصي به عماله على الأمصار، وعلى سبيل المثال فقد كتب إلى عقبة بن زرعة الطائي الذي ولاه خراج خراسان، إذ استوعب الخراج ولحرزه من غير ظلم، فإن به كفافاً لأعطياتهم في سبيل ذلك والا فاكُتبت إلى أحمل اليك الأموال فتوفر لهم أعطياتهم، فوجد عقبة خراجهم بفضل على أعطياتهم فكتب إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز فاعلمه بما موجود من فضل فكتب عمر إليه إن أقسم للفضل في أهل الحاجة⁽²⁾. ومن يتدبر الوصايا الأثني للذكر يرى مدى اهتمام الخليفة الصالح بإداء ولايته وضرورة تواضعهم لخدمة الدين والعباد للمحافظة على المال العام.

الإجراءات المالية:

يذكر أن الخليفة العادل قد قرر نظاماً لا مركزياً مفتوحاً في جميع الأموال وتوزيعها، فجعل كل ولاية من ولايات الدولة الإسلامية تسعى إلى نوع من الاكتفاء الذاتي في جمع الضرائب وتوزيعها على احتياجاتها المحلية⁽³⁾. إذ كان الولاة في عهده يأخون من الغني الحقوق الشرعية لغرض إعطائها للفقراء والمحتاجين، كون هذا الأمر مبدءاً مسلماً به ومراعى من قبل ولاة أمور المسلمين من الوجه الشرعي العملي، لذلك لا غرابة بأن يتأثر الخليفة أو الوالي عندما يأتيه أحد ويشتكى كون ذلك غير مألوف، مما جعل للدولة العربية الإسلامية لا تنظر حتى يتقدم إليها

(1) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 23.

(2) الطبري، تاريخ، ج 5، ص 596-597.

(3) عماد الدين خليل، ملاحم الانقلاب الإسلامي، ص 125.

الضعفاء بطلب المساعدة الاجتماعية. تجدر الإشارة الى ان عدالة الخليفة عمر بن عبد العزيز ومواقفه التكافلية الاجتماعية، والتي لم تُبنَ على اساس القرابة والبعد او الغنى والفقير، ولما شملت الناس جميعاً كلاً حسب ما تلي عليه المصلحة الاسلامية العليا، وبما يعزز تطبيق الاحكام الشرعية الاسلامية للمصلحة، فقد كان يعظ الناس الى ضرورة فعل الخير وتقديم كل ما مطلوب على المسلم فعله حتى يلاقي ربه بوجهٍ باسَمٍ، فقد توفي رجل من اصحابه، فجاء الى اهله يعزيهم فيه، فصرخوا في وجهه بالبكاء، فقال عمر: ان صاحبكم لم يكن يرزلكم، وان الذي يرزقكم حي لا يموت، ان صاحبكم لم يمد شيئاً من حفركم ولما سد حفرة نفسه، وان الله لما خلق الدنيا حكم عليها بالخراب وعلى اهليها بالقضاء وهو الذي يرث الارض ومن عليها ممن كان منكم بلياً فليبك على نفسه⁽¹⁾.

وبذلك فإن الخليفة يوازن بين الامور الشرعية وبين النهج الاقتصادي والاسلامي الذي يمد الله ﷻ وهو المالك الاصيل وان الانسان مختلف وكان يمارس الاستخلاف بانواعه فضلاً عن ان الفرائض الشرعية قد فقدت محتواها الذهبي وغدت ادوات مالية تقترب من الضرائب الوضعية، لذلك وجدنا ردة فكرية اسلامية ضد تطبيقات المرحلتين الاولى والثانية، هذه الردة التي قادها الخليفة عمر ابن عبد العزيز، لذلك فإن كل من تلى بعده كان ارتداداً الى ما قبل عصره فكان عصره ثالثاً. استخلف عمر بن عبد العزيز (99-101هـ/717-719م)⁽²⁾ وبحكمته وسياسته السلمية المعهودة وعدالته، فقد حث الناس على ارسال للمعونات الى الجيش الاسلامي، وارسل اليه يلزمه بالقول من غزو القسطنطينية⁽³⁾، ولغرض

(1) دروزة، محمد عزة، تاريخ الدولة الاموية، ج8، ص130.

(2) ابن خلدون، خليفة، تاريخ، ص316.

(3) القسطنطينية: تعني لقسطنطين حالياً، لجأ الخليفة العادل الى اتباع سياسته الجديدة بسبب شعوره بان الجيش في عهد سلفه قد على كفافاً. واسليه الضر والجوع والاجهاد. ينظر: خليفة، تاريخ، ص32. وينظر: ابن الاثير، الكامل في التاريخ، 43/50 وينظر: الذهبي، تاريخ الحوادث، 81-100هـ، ص273.

تقييم الوضع، فقد كتب الى عامله على خراسان (الجراح الحكمي) بقوله: ((الا تغزوا، وتمسكوا بما في ايديكم))⁽¹⁾، وعندما اصاب الترك من الناس في انريجان وجه اليهم الخليفة العادل (مشام بن النعمان الباهلي) فقتل اولئك ولم يفلت منهم الا اليسير، وقدم على الخليفة منهم بخمسين اسيراً⁽²⁾ وفي السنة المائة للهجرة لمر عمر بن عبد العزيز اهل طرندة بالقول عنها الى مملوطة، لان طرندة كانت واغلة في ارض الروم خوفاً عليهم من العدو.

الاستثمار ودور بيت المال:

يشير ابو عبيد الى المساعدات المالية التي قدمت من بيت مال المسلمين للمزارعين في العراق في خلافة العادل عمر بن عبد العزيز (99-101هـ/718-719م) والذي كان يدعو الى تقديمها انسانياً باستمرار لانها تقوي من قدرة الفلاحين وقابليتهم على استثمار اراضيهم وتحقيق الاستمرارية في زيادة الانتاجية الارض، حيث كتب الى عامله في العراق قائلاً: ((ان انظر من كانت عليه جزية فضعف عن ارضه فامسكه))⁽³⁾، ما يتقوى به على ارضه، فلما لا نريدهم لعام ولا لعامين))⁽⁴⁾. كما تشير روايات المظان التاريخية الى ان الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز كان يقضي ديون بعض التجار من بيت المال في حالة العسر، فيقول لعامله: ((ان انظر من ادا ان (استدان) في غير سفه ولا سرف، فأقضه عنه))⁽⁵⁾. كما كان يفضل اعطاء ارض الصاقية⁽⁶⁾، بالمزراعة؛ بالنصف، او للثالث، او العشر، فان لم

(1) خليفة، تاريخ، ص320.

(2) خليفة، تاريخ، ص320. وينظر: ابن الاثير، الكامل، 54/50.

(3) اي مضاه اعطه قرضاً. ينظر: ابو عبيد، الاموال، ص265.

(4) ابو عبيد، (م)، الاموال، والصفحة ذاتها.

(5) ابو عبيد، الاموال، ص265.

(6) ارض للصاقية هي نوع من الاراضي التي خضعت للدولة العربية الاسلامية عتوة وجبراً، وان اصحابها السابقين غير موجدين. ينظر: ابو يوسف، الخراج، ص57. وينظر: ابن ادم، الخراج، ص63. الماوردي، الاحكام السلطانية، ص137. وقد تسمى هذه الاراضي بالصوافي، او الصاقية وكلاهما ولردة في المصادر.

يزرعها لحد كان يأمر بالاتفاق عليها من بيت المال⁽¹⁾، وإبان عزل الجراح بن عبد الله عن ولاية خراسان من قبل الخليفة عمر بن عبد العزيز، اخذ الولي من بيت مال خراسان عشرة آلاف درهم، وقال: ((هي علي سلف حتى اوديها الى للخليفة))⁽²⁾. كما ان الخليفة عمر بن عبد العزيز⁽³⁾، قد ساهم في اقراض المزارعين من بيت المال مجاناً (أي بدون فائدة)، وبذلك فقد فوّتت- هذه الفرصة الإيجابية ذات الأبعاد الإنسانية- على لدهاكين (المقرضين) من فرص جني الأرباح من العباد. ومن جانب آخر، فقد شدد الخلفاء الأمويين للرقابة والإشراف على دور ضرب النقود، فهذا الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز 99-101هـ/ قد عاقب رجلاً لانه ضرب النقود على غير سكة المسلمين خوفاً من التكليس والغش.

الوصية السياسية:

اما فيما يتعلق بموقفه من قبول الهدية فكان موقفه من هذه القضية متأثراً بالخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه، إذ اهدى لحد من الناس هدية له، فابى ان يقبلها، فقال له المهدى: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدية، فاجابه عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه بقوله: كانت الهدية لرسول الله صلى الله عليه وسلم هدية، اما لنا، فهي رشوة⁽⁴⁾ كما رفض الخليفة عمر بن عبد العزيز هدايا للوروز والمهرجان والتي استمرت هذه الهدايا حتى بداية خلافته، إذ امر واليه على الكوفة (عبد الحميد بن عبد الرحمن) بالغائها، حتى ان ((عمر بن عبد العزيز نهى ان يذهب اليه في النيروز والمهرجان))⁽⁵⁾. بالرغم من انهما قد استمريا من بعده في فترة ولي عهده يزيد في يوم المهرجان⁽⁶⁾، إذ يذكر في رولية المبرد ان خالد القسري، والي العراق كان

(1) ابن ادم، الخراج، ص 63. وينظر: ابن رجب الحنبلي، الاستخراج، ص 14.

(2) الطبري، تاريخ الرسل، ج 6، ص 560.

(3) ابو عبيد، الاموال، ص 265.

(4) رواء مسلم في كتاب الامارة (باب: تحريم الهدايا)، رقم 1832. ينظر: صحيح مسلم، 1463/3.

(5) البغوي، تاريخ، 613/2. وينظر: ابن كتيبة، عيون الاخبار، 37/3.

(6) ابن كتيبة، عيون الاخبار، 37/3.

يتسلم من الدهاقين هدايا للنوروز والمهرجان فيحبس لكثرتها ويرسل أهلها⁽¹⁾. وقام الخليفة باصلاحات جزرية؛ ككفج الجزية عن اسلم، ولغناء هدايا النوروز والمهرجان، ورفع الظلم عن كثير من القضايا المقدمة اليه العامة والخاصة، قد حمل بداية اعباء مالية للدولة كبيرة، ولحدث خللاً في وارداتها من خلال سيرته العادلة والتي حفظت كيان الدولة مثلما حفظت حقوق الناس لفراداً او جماعات، حتى بلغ الخراج مبلغاً عظيماً من خلال التجاوب بين الخليفة والرعية.

واخيراً، اتخذ الخليفة الخامس عمر بن عبد العزيز رحمه الله حزمة اصلاحات اقتصادية ومالية واضحة لتنظيم شؤون دولته الاسلامية فبدأ بنفسه وعائلته ثم بمقربيه الى عماله، حيث اصدر امر بمنع استلام الهدايا وعددا رشوة، كما كان يطفى لسراج الحكومي عند الانتهاء من مهامه وظيفته الرسمية، ويوقد سراج الخاص، وكما كان يستمع الى مظالم العباد ويحل شكواهم ويجزل العطاء للمحتاجين من العباد دون تمييز، حتى وصل به الحال ان ينادي هل من فقير ومحتاج لنعطيه... الخ من لاهراءات اصلاحية تصلح للقضاء على حالات الفساد المالي والاداري والقيمي والتبذير الذي لبثت به بعض لقطار الامة العربية والاسلامية. ولوصي بالعودة الى دراسة منهجه الاقتصادي والمالي الاصلاحى للنهوض بواقع امنا العربية والاسلامية.

وفي السنة الحادية بعد المئة للهجرة توفي الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رحمه الله⁽²⁾ لمدة وجيزة قضاه بالبر والتقوى لخدمة الدولة الاسلامية والعباد على حد سواء، فقال لحرلم وتقدير الجميع، وروى هشام بن حسان عن خالد الربيعي قائلاً: ربما نجد ان في التوراة ان السموات والارض لتبكي على عمر بن عبد

(1) المبرد، الكامل في اللغة والادب، مؤسسة المعارف، ج2، (بيروت، بلا)، ص388.

(2) ابن خياط، خليفة، تاريخ، ص321. وينظر: ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج5، ص58.

العزیز أربعین صباحاً لو سنة⁽¹⁾. وكون الوصية قد شملت الخليفة وهذا ما يؤكد ذلك وصيته الى الحاجب بقوله: ((وليتك ما حضر بابي الا اربعة: المؤمن فانه داعي الله تعالى فلا حاجة عليه، وطارق الليل فشر مائتي به ولو وجد خيراً لنام، والبريد، فمتى جاء من ليل او نهار فلا تحجبه، فريماً قصد على القوم سنة حبسهم البريد ساعة. والطعام اذا ادرك، فافتح الباب وارفع الحجاب وخل بين الناس وبين الدخول))⁽²⁾ وتتضح عظم المسؤولية رفع الحواجز بين من يقومون بخدمة الرعية، وانسيابية عمل مؤسسات الدولة دون ابطاء من خلال تأكيده على قسم البريد. وبذلك فان الوصايا تعكس سياسة الخليفة واجراءاته لما وصيته الى أخيه عبد العزيز بقوله: ((لبسط بشرك، وان كنكفك، واثر الرفق في الامور فهو ابلى بك، وانظر حاجبك وليكن من خير اهلك فان وجهك ولسانك، ولا يقن احد ببلبك الا اعلمك مكان لتعلم انت الذي تأذن له او ترده، فاذا اخرجت الى مجلسك فأبدا جلساءك بالكلام بأنسوا بك، وتثبت في قلوبهم محبتك، واذا انتهى اليك مشكل فاستظهر عليه بالمشاورة فانها تفتح مغاليق الامور المهمة، واعلم ان لك نصف الرأي ولاخيك نصفه، ولا يهلك امرؤ عن مشورة، واذا سخطت على احد فأخر عقوبته، فانك على العقوبة بعد التوقف عنها تقدر منك على ردها بعد امضائها والسلام))⁽³⁾. ومن يتدبر هذه الوصية السلوكية والادارية الشاملة وما احتوتها من اداب مختلفة والتي بدأها بحسن مقابلة الناس، والاهتمام بنوعية من يقف على الباب وهو يمثل تصرفات الحاكم يقرر مقابلة المراجعين لم لا من الرعية لاداء الامانة..

كما اوصى يزيد بن عبد الملك بقوله: ((اما بعد، يا يزيد فأتق السرعة عند الغفلة، فلا تقال، للثرة، ولا تقدر على الرجعة او تترك ما تتركه لمن لا يحفظك،

(1) ينظر: ابن الجوزي، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص329. الذهبي، تاريخ الاسلام، حوادث101-120هـ، ص204.

(2) الخطيب، صبح الاعشى، ج14، ص368.

(3) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج2، ص40. وينظر: ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج1، ص41. ابن الاثير، الكامل، ج4، ص212. ابن الخطيب، الفخرى في الادب السلطانية والدولة الاسلامية، ص126.

وتقلب إلى من لا يعزرك⁽¹⁾، وفي وصية أخرى قال له: ((..عليك بتقوى الله، وللرعية للرعية..))⁽²⁾. وأخيراً لخصر الخليفة الصالح عمر بن عبد العزيز رحمه الله وقال له مسلمة بن عبد الملك، لو صل لهم، (أي لابنائك)، قال عمر: ((إن وصيتي ووليي فيهم))⁽³⁾ ((الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين))⁽⁴⁾. كما وجه كلاماً لابنائه عند احتضاره قاتلاً لهم: ((أوصيكم بتقوى الله العظيم...))⁽⁵⁾ وما يعكس النظرة الانسانية والايمانية والاخلاقية العادلة ما لكاله الخليفة يزيد بن عبد الملك إلى عمال عمر بن عبد العزيز بقوله: ((لما بعد، فإن عمر كان مغروراً غررتموه أنتم واصحابكم وقد رأيت كتبكم إليه في انتشار الخراج والضريبة، فإذا أناكم كتابي هذا فردوا ما كنتم تعرضون من عهده، واعيدوا الناس إلى وظيفتهم الأولى احصوا أم اجنبوا. حيوا أم ماتوا))⁽⁶⁾. ولكثرة اهتمام الخليفة باموال الدولة والمحافظة عليها، فقد قام بسجن (يزيد بن المهلب) وأمر باستخراج الاموال التي ورد ذكرها في كتابه إلى سليمان بن عبد الملك⁽⁷⁾. وتولت الفتوحات والانسياح الاسلامي من قبل القائد موسى بن نصير في بلاد المغرب ثم تم فتح بلاد الاندلس، جامعاً للاموال نحو سنتين حتى رجع إلى الوليد باموال عظيمة سلمها إليه⁽⁸⁾. كمعلومة نورد في

(1) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص121. وينظر: ابن الاثير، للكمال، ج5، ص27. المسجستاني، المسمرون والوصايا، ص164.

(2) الاصبهاني، حلية الاولياء، ج5، ص275. وينظر: ابن الجوزي، سيرة عمر، ص273. للذهبي، تاريخ الاسلام، ج4، ص213.

(3) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص115. ابن قتيبة، الامامة والسياسة (منسوب)، ج2، ص102. المسجستاني/المسمرون والوصايا، ص115.

(4) سورة الاعراف، جزء من الآية-196.

(5) ابن قتيبة (منسوب)، الامامة والسياسة، ج2، ص102.

(6) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج4، ص441.

(7) ابن اعثم الكوفي، ابو مصد لحد، (ت314هـ/1314م)، الفتوح، دائرة المعارف العثمانية، (جهد أبدي 1968م)، 4/221 و ص233-237.

(8) خليفة، تاريخ، ص304. ينظر: الطبري، تاريخ، ج6، ص468. ابن الاثير، للكمال في التاريخ، ج4، ص566. ابن عذاري، ابو عبد الله محمد المرلشي، البيان المغرب في اخبار ملوك الاندلس والمغرب، (اليد، 1848/1851م)، 1/43. وينظر: للذهبي، تاريخ الاسلام، حوادث علم 81-100هـ، ص255.

المناقشة ويمكن ذكرها فنعلم كانت الاموال تصل في زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز منها، للحفاظ عليها فترح احد الاندلسيين على الخليفة عمر بوضعها في بيت المال.

ولدى فتح طليطلة في بلاد الاندلس وجنت مائدة للنبي سليمان عليه السلام وهي من ذهب مكللة بالجواهر⁽¹⁾. لاذ ما كان عند لثريق من الجواهر والملاح والذهب والفضة والاثنية، واصاب ما سوى ذلك من الاموال لم يُرَ مثله⁽²⁾، كما استولى المسلمون على اموال لثريق التي اقبل بها الى طارق بن زياد وهي سبعون الف عنان⁽³⁾. وفي رواية اخرى انها مائة الف عنان⁽⁴⁾، ومعه العجل تحمل الاموال والزخرف وهو على سرير بين دابتين وعليه قبة مكللة باللؤلؤ والياقوت والزبرجد⁽⁵⁾. وبذلك فتح الله ﷻ على الاسلام فتوحاً عظيمة في خلافة الوليد بن عبد الملك، وعاد الجهاد شبيهاً بايام عمر بن الخطاب رضي الله عنه⁽⁶⁾ فقد ارسل موسى بن نصير رجلاً يقال له عياش بن اخيل لفتح كل من (هولارة)، و(زنانة) وانتصر عليها وبلغ السبي خمسة الاف رأس⁽⁷⁾، ولدى فتح (صنهاجة) بلغ السبي مائة الف رأس ومن الابل والبقر والغنم والخيول والحراث والثياب ما لا يحصى، ولما سمع المسلمون من الاجناد وبما كان من فتح وغنائم، رغبوا في الخروج الى الغرب، فخرج نحوها فكان معه، فقتلوا، فهزم الله العدو، فبلغ سبيهم ستين ألف رأس⁽⁸⁾، وافتتح بلدة (سجوما) بلغ مائتي الف رأس فيهم بنات كسيلة وبنات ملوكهم ومن لا يحصى من النساء السلمات الثلاثي ليس لهن ثمن ولا قيمة⁽⁹⁾، وبذلك تم لموسى بن

(1) الطبري، تاريخ، 481/6. وينظر: الذهبي، تاريخ الاسلام، ص256.

(2) ابن الاثير، للكمال في التاريخ، ج4، ص561-563.

(3) ابن قتيبة، الامامة والسياسة، ج2، ص87 (منسوب).

(4) ابن الاثير، للكمال في التاريخ، ج4، ص556.

(5) ابن قتيبة، الامامة والسياسة، ج2، ص87 (منسوب). وينظر: ابن الاثير، للكمال في التاريخ، ج4،

ص564.

(6) الذهبي، تاريخ الاسلام، حوادث سنة 81-100هـ، ص261.

(7) ابن قتيبة، الامامة والسياسة، ج2، ص76 (منسوب).

(8) (م-ن)، ج2، ص76 (منسوب اليه).

(9) (م-ن)، الامامة والسياسة، (منسوب)، 77/2-78.

نصير فتح المغرب ويلاذ الأتلس وما حصل عليه من الذهب والجواهر وما قوم بمائتي ألف دينار، ولصاحب ما سوى ذلك من الأموال ما لم ير مثله. وحين عاد امر بصناعة العجل-العريك-فعملت ثلاث مائة عجلة⁽¹⁾، ثم حمل عليها الذهب والجواهر وأصناف الوشي الأتلسي، فأثى بها إلى أفريقية وأرسل الخمس إلى بيت المال⁽²⁾. وكان الوليد في انتظاره، وفي البيان المغرب مائة وأربع عشرة عجلة⁽³⁾، عجلة⁽³⁾، وفي رواية أخرى: مائة وثلاثون عجلة⁽⁴⁾. ثم قتل القائد العربي موسى ابن ابن نصير راجعاً من المغرب إلى الشام لملقاة الوليد بن عبد الملك وحمل معه الأموال على العجل ومعه ثلاثون ألف رأس⁽⁵⁾.

وفي السنة السادسة والتسعين للهجرة مات الخليفة الوليد بن عبد الملك في جمادى الآخرة، ودولته استمرت عشر سنين، وكان يختم القرآن في ثلاث. قال إبراهيم بن أبي عبلة: ((كان يختم في رمضان سبع عشرة مرة، وضم لدولته بلاد الهند وبعض بلاد الترك وجزيرة الأتلس، كما بنى للجامع، وكان يعطيني أكياس الدراهم أقسمها في الصالحين⁽⁶⁾)).

ويؤرخ من بعده سليمان بن عبد الملك⁽⁷⁾، فأغزى الصائفة أخاه مسلمة⁽⁸⁾، وغزا العباس بن الوليد طوبس أو طبرس أو طولس⁽⁹⁾، والمرزبانين⁽¹⁰⁾.

(1) خليفة، تاريخ، ص 306. وينظر: ابن الأثير، الكامل، 4/566.

(2) ابن عذاري المرلكشي، البيان المغرب في أخبار ملوك الأتلس والمغرب، 1/43.

(3) لدينوري، ابن فكيحة، الإمامة والسلاسة (منسوب)، 2/95.

(4) الذهبي، تاريخ الحوادث، 81-100 وص 262.

(5) الذهبي، دول الإسلام، ص 55.

(6) خليفة، تاريخ، ص 309. وينظر: الطبري، تاريخ، ج 6، ص 505.

(7) خليفة، تاريخ، ص 309. وينظر: الطبري، تاريخ، 6/522. الذهبي، تاريخ الإسلام، (حوادث 81 -

100-)، ص 264.

(8) خليفة، تاريخ، ص 313. وينظر: الطبري، تاريخ، 6/492.

(9) خليفة، تاريخ خليفة والصفحة ذكها. وينظر: الطبري، تاريخ، 6/493.

(10) الطبري، تاريخ، 6/534، وص 539.

ولدى تولية يزيد بن المهلب على العراق وخراسان لم تكن لديه سوى (جرجان) ففتحها ولصاف لموالاً كثيرة، وكان أهلها يصلحون أهل الكوفة على مائة ألف، ومائتي ألف درهم أحياناً، ويثلاثمائة ألف درهم صالحهم عليها، فلما اتاهم الوالي الجدير يزيد استقبلوه بالصالح وهاجوه وزانوه⁽¹⁾.

وفي رواية أخرى يذكر الوليد بن هشام بن عبد الملك أن الوالي يزيد بن المهلب صالحهم على خمسمائة ألف درهم في العام⁽²⁾، وهذا ما تؤكد رواية حاتم ابن مسلم عن يونس بن أبي اسحاق، أن شهد ذلك مع يزيد، قال: صالحهم على خمسمائة ألف درهم، وبعثوا إليه بثياب وطيلاسة ألف رأس⁽³⁾.

وفي رواية أخرى أن يزيد كتب إلى سليمان يخبره بالفتح، وزعم أن ذلك لم يتأت لسابور ذي الاكتاف وكسرى بن قباد، وكسرى بن هرمز، وأعيان عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان رضي الله عنهما. ومما جاء في كتابه: ((وصار عندي من خمس ما أفاء الله على المسلمين بعد أن صار إلى كل ذي حق حقه من الفداء والغنيمة ستة آلاف))⁽⁴⁾، فلما تولي عمر بن عبد العزيز المال، فقال يزيد: إنما كتبت إلى سليمان لاسمع الناس⁽⁵⁾. وفي سنة ثمان وتسعين غزا يزيد بن المهلب طبرستان فصالحهم الأصهب على سبعمائة ألف درهم، وأربعمائة ألف درهم نقداً، ومائتي ألف، وأربعمائة حمار، وموقرة زعفراناً، وأربعمائة رجل، على رأس كل رجل برنس، وعلى البرنس طيلسان ولجام من فضة وسرقة من حرير كسوة، فقبل يزيد وأنصرف عنهم⁽⁶⁾.

(1) الطبري، (م. ن)، تاريخ، والمصفحات ذاتها.

(2) خليفة، تاريخ، ص 314. وينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ص 266.

(3) خليفة، تاريخ، والمصنف ذاتها. وينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، والمصنف ذاتها.

(4) الطبري، تاريخ، 544/6.

(5) القوي، تاريخ، ج 2، ص 301-302.

(6) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج 6، ص 535.

وسار مسلمة بن عبد الملك الى القسطنطينية^(٣) في البحر والبر فجازر
الخليج، وفتح مدينة الصقلية واغار على برجان على مسلمة فهزمهم الله وضرب
مسلمة ما بين الخليج وقسطنطينية بعد حصارها^(١).

^(٣) قسطنطين حالياً، وردت وعرفت سابقاً.

^(١) الطبري، تاريخ، ج٦، ص 535 وما بعدها.

المبحث الرابع

جهود الخلفاء الأمويين المتأخرين

ووصاياهم في ارساء الاستقرار

اثر الفتوحات الإسلامية اقتصادياً:

شكلت الفتوحات الإسلامية مردوداً اقتصادياً وهيبه سياسية لذلك استمرت تلك الفتوحات الإسلامية ففي عام 84هـ/703م تم فتح قلعة يزنك بباذغيس على يد يزيد ابن المهلب، فصالحه على ان يدفع اليه ما في القلعة من الخزائن، ويرثمل عنها بمياله، وكان يزنك يعظم القلعة اذا رآها سجد لها⁽¹⁾. وفي عام 85هـ/704م اصاب المسلمون من فتح باذغيس منقماً فقسم بين الناس، فأصاب كل رجل منهم ثمانمائة درهم⁽²⁾، وعندما فتح قتيبة بن مسلم بيكند اصابوا منها من آنية الذهب والفضة ما لا يحصى فاذابوا تلك الآنية، فخرج من ذلك خمسون ومائة ألف مقال، او خمسون ألف مقال. وقوى المسلمون واشتروا السلاح والخيول، وجلبت اليهم الدواب، وتنافسوا في حسن الهيئة والعدة⁽³⁾، وجاءت ايضاً الهدايا ومفتاح ذهب من دهاقين⁽⁴⁾ بلخ، وملك الصغانتين عام 86هـ/705م⁽⁴⁾ دخل العام 87هـ/705م اذ توالفت فتوحات قتيبة بن مسلم الباهلي بعدها الى بخارى وما وراءها ففتحها وسبى في الحرب مع خوارزم مائة ألف رأس وصالحوه على عشرة الاف رأس، وحاصر اهل سمرقند فصالحوه على لفي ألف، ومائتي ألف، وعلى ان يعطوه تلك السنة

(1) البقوي، تاريخ، ج2، ص286. وينظر: الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج6، ص286-287.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص407. وينظر: البقوي، تاريخ، ج2، ص286. وينظر: الطبري، تاريخ، ج6، ص397.

(3) البلاذري، فتوح البلدان، ص407. وينظر: البقوي، تاريخ، ج2، ص286. وينظر: الطبري، تاريخ، ج6، ص ص431-432.

(4) لداهقين: جمع دهقان، وهو رئيس الاقليم، ولزيادة في المعلومات (ينظر: البلاذري، فتوح البلدان، ج3، تحقيق: صلاح الدين المنجد، (القاهرة، 1957م)، ص505، وقد ورد تعريفها سابقاً.

(4) خليفة، تاريخ، ص291. وينظر: البقوي، تاريخ، ج2، ص285.

ثلاثين ألف رأس، كما فتح شومان وكش ونسف، ومار إلى رتييل فصالحه وحاصر فرغانه وفتح الشاش⁽¹⁾. وفتح مسلمة (جرثومة)، و(طوانة) سنة 88هـ/706م، ثم فتحت (منورقة) و(ميورقة) وهما تقعان بين الأندلس وصقلية، ولما بلغ الفتح السوس الأقصى بلغ السبي أربعين ألفاً⁽²⁾. كما وجه الحجاج محمد بن القاسم إلى السند عام 92هـ/710م وفتح الديبل وأخذ منها أموالاً كثيرة، ومضى في بلاد السند يفتتحها بدأ تلو الآخر، ورجع إلى الحجاج بأكثر مما أنفق⁽³⁾، وكان قد أنفق على محمد بن القاسم ستين ألف ألف درهم، ووجد ما حمل إليه عشرين ومائة ألف ألف درهم، فقال: ((شقينا غوبضنا وأدركنا ثأرنا، ولزدرنا ستين ألف ألف درهم، ورأس داهر))⁽⁴⁾. وكان قد أصاب المسلمون ذهباً كبيراً، فجمعت تلك الأموال في بيت يكون عشرة أذرع في ثمانية أذرع⁽⁵⁾.

يتضح أن الفتوحات الإسلامية في عهد الوليد بن عبد الملك قد توالفت لتعكس المنفعة المادية من كثرة الأموال لدعم نهجه السياسي والاقتصادي والمالي والاجتماعي ونمو ذلك لبناء الدولة القوية، تجدر الإشارة إلى أن تلك الأموال تدخل إلى بيت المال بشكل نظامي، يقول الذهبي: ((فكان في كل وقت يجيء البريد بفتح بعد فتح، ويحمل إليه خمس المفاتيح وملكت خزائنه وعظمت هيئته))⁽⁶⁾.

تجدر الإشارة إلى أن موسى بن نصير عندما استقر في طليطلة بعد فتح الأندلس سارع بضرب عملة ذهبية (دينار) لينفع رواتب الجند الذين كانوا معه،

(1) خليفة، تاريخ، ص 305-307. ينظر: اليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 287. وينظر: الذهبي، دول الإسلام، ص 51-52. وينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، وروايت علم 81-100هـ، ص 258.

(2) منورقة وميورقة: وتعدون حالياً منوركا وميوركيا وهما جزيرتان من جزر الكناري الثلاثة في البحر الأبيض المتوسط. ينظر: القلائري، فتوح البلدان، ص 427.

(3) اليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 289.

(4) القلائري، فتوح البلدان، ص 427.

(5) (م-ن)، فتوح، ص 427-428.

(6) الذهبي، دول الإسلام، ص 55.

ولا يعال ضرب موسى لهذه العملة التي كانت في ذلك الحين- والتي هي من حق الخليفة وحده او بتحويل منه فقط لموسى بالصدار العملة الذهبية لانه كان والياً لأفريقية، فأباحه لنفسه في الاندلس لانها كانت معتبرة في نظره ارضاً مفتوحة تابعة لأفريقية، وكان المسلمون يتعاملون خلال هذه المدة القصيرة في الاندلس- بالعملة الأفريقية التي ضربها موسى بن نصير قبل ذلك سنة 90هـ/708م زمن الخليفة الوليد ابن عبد الملك، وقد رسمت هذه الدنانير الذهبية الجديدة على هيئة العملة الأفريقية التي كانت لاتينية - عربية، فمن ناحية منها كتب عليها النص (محمد رسول الله) يحيط بها باللاتينية على هيئة دائرة: *In no mine Dominini Pens nisi Dens Solus Sapient non Deosi-milis Altus.*

وفي الناحية الثانية تم وضع نجمة ذات ثمان اذرع كتب حولها باللاتينية: *Solidus Leritus in Spania.* ويلي ذلك تاريخ سكها وهو سنة 97هـ/715م في خلافة سليمان بن عبد الملك، إذ ضرب موسى كذلك عملة برنزية صغيرة لاتينية الكتابة⁽¹⁾. كما قيل ان العرب في اسبانيا وفرنسا لم يكونوا الى القرن العاشر الميلادي يعرفون سوى مسكوكات قرطبة. فاما مسكوكات ما قبل هذا للتاريخ فلم يكن فيها شيء سوى ايات قرآنية، ولم يكن فيها ذكر ملك ولا امير. فمن اجل هذا كان من الصعب جداً معرفة اخبار العرب في الانوار الاولى من السيطرة على اسبانيا. واصعب منه معرفة اخبار استيلائهم على ما استولوا عليه من فرنسا⁽²⁾.

التعامل بالدينار والدرهم:

لقد تعاملت الدولة العربية الاسلامية بالدينار والدرهم معاً وقررتما واعترفت بهما ايضاً، ويمكن تحويل أي من اللقنين الى النوع الاخر حسب الاحتياج وبمصر الصرف السائد في السوق الذي تحدده الاحوال التجارية دون تدخل السلطة

(1) مؤنس، حسين (التفكير)، فجر الاندلس، ص 100-101.

(2) جوزيف، تاريخ غزوات العرب في فرنسا، ص 21.

الحكومية، كما كان باستطاعة الناس ان يستبدلوا دراهم ببنائير جديدة حسان⁽¹⁾، وان ذلك لا يعني ان سعر الصرف كان ثابتاً، بل كان يتعرض ويتأثر بتقلبات السوق، وهذا امر طبيعي، فالدينار بعد ان كان مساوياً لعشرة دراهم في صدر الاسلام، اصبح في النصف الثاني من العصر الاموي يعادل اثني عشر درهماً، يدل على متانة الاقتصاد، الذي أخذ يتأثر سلباً تدريجياً في العصر الاحق اذا نقصوا العملة حبة ثم اخرى حتى وصل الى ثلاثة عشر واربعة عشر درهماً او اكثر⁽²⁾.

واعترف للشرع الاسلامي باستيفاء الزكاة بالنقدين⁽³⁾، التي حدها المصطفى ﷺ. كما يلاحظ ان الاقبال على التعامل بالدينار الذهبي في مختلف الاسواق كان نشط وواسع في التعامل بالدرهم الفضي لاقبال اكثر الناس على خزن الذهب، لان طبيعة هذا المعدن الثمين يتحمل الخزن وقيمته فيه، عكس نظيره الدرهم الفضية التي تتأثر بالصدأ والموفان.

دور بيت المال:

يذكر ان بيت مال المسلمين لم يتأخر عن تقديم المنح المالية للمواطنين، اسهاماً منه في رفع دين عجز المواطن عن الايفاء به، على ان يكون مبعث هذا الدين في غير سقه، ولاسرف، كما اسهم بيت المال ايضاً في تزويج الفتيان من غير المسلمين الذين لم يكن في مقدورهم دفع مهر الزواج⁽⁴⁾.

الفتوحات الاسلامية والاهتمام بضرب النقود:

ولي خلافة يزيد بن عبد الملك للمدة من 101-105هـ/719-723م تقلد (عمر بن هبيرة)⁽⁵⁾ ولاية العراق وضرب الدراهم لاجود مما كانت عليه، وخلص

(1) الجيولاري، الوزراء والكتائب، ص281-282. وينظر: فكيسي، اصول انظام النقدي، ص38.

(2) مسكويه، تجارب الامم، ج2، ص31. وينظر: متر، الحضارة الاسلامية، ج2، ص277.

(3) مسلم، صحيح مسلم، ج3، ص67. وينظر: الماوردي، الاحكام السلطانية، ص147.

(4) ابو عبيد، الاموال، ص265.

(5) هو عمر بن هبيرة بن سعد بن عدي القزري، ولي العراقين من قبل الخليفة (يزيد بن عبد الملك) ست

وسنتين ومات في الشام سنة 120هـ/737م. لوينظر: ابن قتيبة، المعارف، ج1، ص408.

الصولي، دار احياء التراث العربي، (بيروت، 1970م)، ص408.

الفضة من الشوائب فكان عيار الدراهم في عهده على الوزن الاسلامي الشرعي (سنة دوانيق)، ولم يقل اهتمام والي العراق الجديد (خالد بن عبد الله القسري)⁽¹⁾ عن سبقه بشأن النقود التي تشدد في تجويدها حتى احكم امرها، وصير عيار الدرهم الى سبعة دوانيق، ولمر ان يبطل الضرب من كل بلد الاواسط بغية ضبط الوزن والنقاوة، وضرب بعده والي (يوسف بن عمر التقفي)⁽²⁾، فافطر في التشديد فيها، وانزل باصحاب العيار عقوبات قاسية، لانه وجد درهماً ينقص حبة، واستمر في حصر ضرب النقود بمدينة واسط، ((فكانت الهبيرية، والخالدية، واليوسفية لاجود نقود بني امية، ولم يكن الخليفة العباسي (ابو جعفر المنصور) يقبل في الخارج من نقود بني امية غيرها))⁽³⁾. وافتتح المفضل بن المهلب (باذغيس) وغيرها، وقسم الغنيمة بين الناس، فأصاب للرجل ثمانمائة درهم⁽⁴⁾، ومن الغنائم اصاب الفارس ثلاثمائة دينار وكانوا بضعة وثلاثين ألفاً⁽⁵⁾، وفي وقعة (تتهر الران شهر شهر) ركب المسلمون اقية الترك ولسروا سيياً، ومن الغنائم اصاب الفارس ثلاثمائة دينار، وكانوا بضعة وثلاثين ألفاً أيضاً⁽⁶⁾ وغزا بشر بن صفوان وهو والي افرقية- عمر بن هانك الكلبى في البحر فغنم وسبى وسلم⁽⁷⁾.

(1) هو خالد بن عبد الله بن يزيد بن اسد بن كرز الجلي القسري، ولاء للخليفة هشام بن عبد الملك لمر العراقيين، ثم عزله سنة 120هـ/737م، ولمر بمحبسته، وسجنه، وعذبه، ثم قتله سنة 126هـ/743م. ينظر: ابن قتيبة، المعارف، ص398.

(2) هو يوسف بن عمر بن محمد بن الحكم ابو يعقوب التقفي، ولى اليمن من قبل الخليفة هشام بن عبد الملك سنة 106هـ/724م، ثم العراق سنة 121هـ/738م بعد عزله لخالد القسري، وازاد اليه خراسان، عزله يزيد بن الوليد، ووضعه في السجن، وارسل اليه يزيد ابن خالد القسري لقتله ليثا لايه عام 127هـ/744م. ينظر: ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج7، ص101.

(3) البلاذري، فتوح البلدان، ص ص656-657. وينظر: الماوردي، الاحكام السلطانية، ص154. وينظر: الكبيسي، اصول النظام التقفي، ص29، والنشاط المصري، ص72 وص77.

(4) الذهبي، تاريخ الاسلام، ص9.

(5) خليفة، تاريخ، ص329. وينظر: الطبري، تاريخ، ج7، ص14.

(6) ابن عساکر، ابو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت571هـ/1175م)، تاريخ دمشق، ج210، مطروحة الشام، (دمشق، 1913م)، ص92.

(7) ابن عساکر، (م)، تاريخ دمشق، والصفحة ذاتها.

لما في السنة الخامسة بعد المائة للهجرة 723م فقد يبيع هشام بن عبد الملك بالخلافة⁽¹⁾، فتشطت الفتوحات الاسلامية، وانطلقت من بلاد الاندلس الى بلاد لفرنجة، ومن بلاد المغرب الى جزر البحر المتوسط، وإلى ارض السوس والسودان⁽²⁾، فأصابوا من الغنائم والسبي شيئاً كثيراً، ونالوا من الخيل والدواب والجواري، والذهب والفضة والاثية، فبعثوا بها إلى هشام في دمشق، وكتب الأخير إلى الجنيد عامله على السند عام 107هـ/725م يخبره أن المسلمين أسروا عدة وغنموا حمراً وبقراً من بلاد الروم، فكتب إليه الجنيد أني نظرت في ديواني فوجدت ما أفاء الله علي منذ فارقت بلاد السند ستمائة ألف وخمسين ألف رأس في السبي، وحملت ثمانية آلاف ألف درهم، وفرقت في الجند أمثالها مراراً⁽³⁾.

كما وجه تميم التقيني، للذي عينه خالد القسري خلفاً للجنيد على السند. كما أن الانصاري كان قد قرض اليمانية في حمص عشرين ألف دينار من بيت مال حمص، وارتجعها منهم عند السقاء⁽⁴⁾. كما أن والي المدينة كان يقرض قريشاً من مال الصدقة⁽⁵⁾، وقدم الخليفة سليمان بن عبد الملك قرضاً إلى جعفر بن الزبير من مال الصدقة⁽⁶⁾. وصرف والي الموصل (الحر بن يوسف) في عام 107هـ/726م ثمانية آلاف ألف درهم من أجل إنشاء بعض مشاريع الري في ولايته، كمل صرف ولى العراق خالد القسري ثلثي عشر آلاف ألف درهم من بيت المال حيث حفر نهر المبارك في ارض السواد بين واسط والبصرة⁽⁷⁾.

(1) خليفة، تاريخ، ص332. ينظر: الطبري، تاريخ، ج7، ص21.

(2) البطائنة، محمد (الذكور)، الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، ص143.

(3) البلائري، فتوح البلدان، ص430.

(4) الاصفهاني، الاغني، ج6، ص58.

(5) الاصفهاني، (م)، الاغني، ج15، ص5.

(6) الاصفهاني، (م)، الاغني، ج15، ص4.

(7) البلائري، فتوح البلدان، ص356.

أثر الاستقرار السياسي في الانتعاش الاقتصادي والمالي:

بلا ريب فإن الذي مرت به الدولة العربية الإسلامية قد أسهم في الانتعاش الاقتصادي والمالي للذان التيا بظلالهما على واقع سعر صرف النقود وأثرا إيجابياً على تحسن المستوى المعاشي من خلال الرعاية والتسهيلات التي قمت للناس من خلال قروض بيت المال بدون فائدة، إذ أسهم في النشاط المصرفي وعزز من حركة السوق.

وما نريد أن نسلط الضوء عليه في هذا الشأن أن القروض ومقاييرها كانت تدون في سجلات خاصة كي يضمن استرجاعها من الذين حصلوا عليها⁽¹⁾. كما أن الاقتراض من بيت المال لم يكن مقصوراً على المسؤولين في الدولة، والتجار، والمزارعين في الأغلب، إذ قد يلجأ إلى بيت المال أفراد من عامة الناس، أو من الجند من أهل العطاء ولاسيما عندما لا يدفع لهم العطاء في الوقت المحدد، وأحياناً عندما لا يكفيهم هذا العطاء لسد حاجاتهم المعاشية⁽²⁾.

والحق أن بيت المال فيه فائض في العصر الأموي⁽³⁾ بثمانية عشر ألف ألف درهم، كان الجنيد خلفها في بيت المال⁽⁴⁾، وبذلك فتح الجنيد الهمان والجزر، ولم يحصل في منزله سوى ما أعطى زواره أربعين ألف ألف وحمل مثلها⁽⁵⁾. وفي أرمينية وأنريجان والجزيرة، فقد حقق المسلمون مكاسب جمة، ففتح مسلمة بن عبد الملك عام 112هـ/730م مدينة الباب، واسكنها أربعة وعشرين ألفاً من أهل الشام على العطاء، وبنى هرباً لطعام الشعير، وخزانة للسلاح ورمم للمدينة، وأصلح

(1) ابن الزبير، للقاضي أحمد بن علي الفسلي، (ت563هـ/1167م)، الفخر والتحف، مطب حكومة الكويت، (الطبعة 1959م)، ص224.

(2) التوخي، نشوار المحاضرة ج8، صص117-118. وينظر: ابن الزبير، الفخر والتحف، ص224.

(3) الكبيسي، فنشاط المصرفي في الدولة العربية الإسلامية، بيت الحكمة، قسم الدراسات الاقتصادية، ص33.

(4) البلاذري، فتوح البلدان، ص430.

(5) (م.ن)، فتوح البلدان، والمصنفه ذلكها.

تلتها فأصبح يوجه الحملات من هناك الى دحل ارمينية، ثم الى الثغر مروان بن محمد عام 114هـ/732م فكثف الغارات، ودخل ارض الخزر مما يلي باب اللان، و اغار على الصقالبة الذين كانوا يارض الخزر.

تغير سعر صرف النقود:

ومن نافذة القول، يذكر ان الاوضاع السياسية والاقتصادية المستقرة الى حد ما باستثناء الفتن الداخلية - فضلاً عن قلة الكميات المتوفرة من المعادن الثمينة (الذهب والفضة) وبروز الغش والتدليس جميعها عوامل مهمة اثرت على سعر صرف النقود.

وما تجدر الاشارة اليه ان حال النقد في الدولة الاسلامية كان مستقرأً، لاعتيادها نظاماً مزدوجاً، يقوم على اساس الدينار الذهبي والدرهم الفضي. وتطلبت عملية تبديل احد النقيدين بالآخر من وجود صرافين، ووجود سعر للصرف من اجل تسهيل المعاملات المالية والتجارية، كدفع الاجور والرواتب واستيفاء الضرائب المستحقة وبذلك نستطيع ان نجزم بأن سعر صرف النقود لم يكن ثابتاً في العصور المختلفة التي مرت بها للدولة العربية الاسلامية، فعندما يدخل عيار النقود وتفسى فيها الغش بخاصة الدراهم الفضية، الامر الذي خفض قيمتها بالنسبة للدينار. ويستطيع القول انه لم يطرأ تعديل جوهري على الدينار العربي الاسلامي، اذ بقي الحجم والوزن والقطر ايضاً، لذلك حافظ الدينار على الوزن الشرعي (52، 4 غرام).

الوصايا السياسية:

ولكون موضوع الوصايا السياسية واسعاً ولا مجال لاستيعاب تحليل وصايا الخلفاء الامويين كافة، لذا سنكتفي بذكر ان وصية الخليفة الاموي كانت تحترم من لدن الموصى له، ومن لدن عامة الناس، ولم يتمكن أي من الخلفاء نقض وصية سلفه، او اعادة النظر بها او تعديلها، بالرغم من محاولات الكثير منهم الاحتفاظ

بالخلافة لأبنائهم فلم يتمكن الخليفة عبد الملك بن مروان من نقض وصية مروان بن الحكم بخلع أخيه عبد العزيز، والبيعة لابنه الوليد إلا بعد موت عبد العزيز⁽¹⁾. كما لم يستطع الوليد بن عبد الملك أن يخلع أخاه سليمان ويوصي لابنه عبد العزيز من بعده، وقد رفض طلب الخليفة في أن يجعله ولياً للعهد بعده.

ويذكر أن الخليفة كان يلاقي صعوبة كبيرة في العمل بما يخالف وصية سلفه، فقد تكرر ذلك في خلافة هشام بن عبد الملك الذي حاول خلع الوليد بن يزيد ابن عبد الملك الذي أوصى له يزيد بعد هشام - والبيعة لابنه مسلمة على الرغم من أن الوليد لا يصلح للخلافة كما تذكرها الروايات التاريخية⁽²⁾. رفض الوليد أن يوصي لمسلمة بعده فعمل سراً في البيعة لمسلمة، لكنه لم يجبه إلا القليل من خاصته⁽³⁾. كما أن الوصية السياسية في العصر الأموي تتمتع بالقوة و باحترام للناس لها. يذكر الطبري أن هشاماً قال لأبن الزبير ((يا نسطاس أتى الناس يرضون بالوليد أن حدث بي حدث... فقال يا أمير المؤمنين إن له في اعتاق الناس بيعة...))⁽⁴⁾. التأكيد على الشروط الواجب توافرها في الموصى له كشرط البلوغ والرشد والعقلية، فلم يتمكن سليمان بن عبد الملك تجاوز هذه الشروط والوصية لبعض بنيه الذي لم يبلغ بعد، إذ أجابه رجاء بن حيوة عندهما حاول أن يوصي لابنه ((ما تصنع يا أمير المؤمنين أنه مما يحفظ الخليفة في قبره أن يستخلف على المسلمين الرجل الصالح. فقال سليمان: أني استخير الله وانظر فيه ولم اعزم عليه. فقال: فمكث يوماً أو يومين ثم خرقه))⁽⁵⁾.

(1) البلاذري، انساب الاشراف، ج5، ص183. وينظر: الطبري، تاريخ، ج6، ص412.

(2) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج5، ص498-499.

(3) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج7، ص209-210. وينظر: فوزي، غرور عصر، لعلاسون الاوائل، ج2، ط2، (محقق، 1973م) ص202.

(4) الطبري، تاريخ، ج7، ص213.

(5) (م.ن)، تاريخ، ج6، ص550.

وعهد إلى عمر بن عبد العزيز ثم إلى يزيد بن عبد الملك⁽¹⁾، واضطر يزيد ابن عبد الملك أن يوصي إلى هشام بن عبد الملك ويجعل بينه وبين ابنه الوليد لحداثة سن الأخير، ((وقد ندم يزيد على استخلاقه هشاماً أخاه بعده لذا لم يمت يزيد حتى بلغ ابنه الوليد خمس عشرة سنة فكان يزيد يقول ((الله بيني وبين من جعل هشاماً بيني وبينك))⁽²⁾). وهذا يعني أن الخليفة نفسه لا يتمكن في نقض وصيته، لأنه لا يستطيع أن يجبر الناس على التكفل من البيعة التي في اعناقهم للموصى له. ومن يتمتع بالمدة التي اعتبرت موت معاوية بن يزيد، والذي دون أن يوصي لاحق⁽³⁾-. والتي انتهت إلى عقد مؤتمر الجابية⁽⁴⁾-. والذي تمخض عنه اختيار مروان ابن الحكم خليفة للمسلمين تأكيداً لمبدأ السن والخبرة⁽⁵⁾.

وظهر واضحاً من خلال المناقشات التي جرت بين طرفي الصراع، يذكر أبو مخنف والواقدي أن ابن عضاة الأشعري عندما شعر بأن حسان بن مالك يدبر الأمر لخالد بن يزيد قال: ((أراك تريد هذا الأمر لخالد بن يزيد، وهو حدث السن، فقال (حسان) أنه معدن الملك ومقر السيادة والرئاسة))⁽⁶⁾، أي أنه صاحب الحق الشرعي وفق مبدأ الورثة، والذي لم يقنع كثيرين، ومن بينهم أهل الأردن على قتال ابن الزبير إلا بشرط أن يُستبعد خالد وعبد الله ابنا يزيد عن المنصب بسبب حداثةهما، وقالوا: ((نحن نكره أن يأتي الناس بشيخ ونائبهم بصبي))⁽⁷⁾، وقد أيد

(1) (م.ن)، تاريخ، ج6 والصفحة ذاتها.

(2) (م.ن) تاريخ، ج7، ص209.

(3) الطبري، تاريخ، ج5، ص530-531.

(4) قبلاني، اسباب الاشراف، ج5، ص127 فما بعد. وينظر: الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج5، ص530 وما بعدها.

(5) الدوري، عبد العزيز (الكتور)، التظلم، ص41. وينظر: العلي: حفي لسماعيل ابراهيم، الوصية السياسية في العصر العباسي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (بغداد، 1994م)، ص37 وص47-49. قبلاني، (م.ن)، اسباب الاشراف، ج5، ص128.

(6) قبلاني، (م.ن)، اسباب الاشراف، ج5، ص132. وينظر: الطبري، تاريخ، ج5، ص531-532.

الحصين بن نمير هذا الرأي⁽¹⁾، وذكر مؤيداً ترشيح مروان بن الحكم بقولهم: ((مروان شيخ قريش))⁽²⁾. يذكر ابن سعد عن ابن عمر أن أهل الأردن، قالوا لمروان: ((أنت شيخ، وابن يزيد غلام، وابن الزبير كهل، وإنما يترع الحديد بعضه ببعض فلا تبار بهذا الغلام ولم نحرك في تحرره ونحن نبايعك...))⁽³⁾.

تم اختيار مروان بن الحكم ومن بعده خالد بن يزيد، فقال حسان مبرراً هذا الاختيار ((أي بني اختي أن الناس قد أبوك لحدثك سنك))⁽⁴⁾، وما تقدم يؤكد مبدأي السن والخبرة في الوصية السياسية الأموية. وما يبدو على الخلفاء الأمويين اهتمامهم بالنسب، إذ اشتغلوا أن يكون للموصى له بالخلافة من أبوين عريبيين حرين، وبذلك لم تسنح الفرصة الموافقة لكثير من أبناء الخلفاء من الوصول إلى سدة الخلافة، وبالرغم من كفاية البعض منهم كمسلمة بن عبد الملك، لأن أمه كانت أم ولد⁽⁵⁾. ويلاحظ أن البيت الأموي كان يعترض على ذلك، فعندما قرر سليمان بن عبد الملك أن يوصي آخر أيامه، استشار رجاء بن حيوة فأشار عليه بابنه داود، فقال سليمان: ((كيف؟ وهو ابن أم ولد، وأهل بيتي لا يرون ذلك))⁽⁶⁾. يذكر القتيرواني من أن هشام بن عبد الملك قال لزيد بن علي: ((بلغني أنك تروم الخلافة ولنت لا تصلح لها لأنك ابن أمه))⁽⁷⁾ وختاماً: ((فإن الوليد بن يزيد أول من ولي هذا هذا الأمر ولمه أم ولد))⁽⁸⁾.

(1) البلاتري، انساب، ج5، ص134. وينظر: الطبري، تاريخ، ج5، ص536.

(2) البلاتري، (ممن)، انساب، ج5، ص134.

(3) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج5، ص534.

(4) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج5، ص537.

(5) فوزي، فاروق عمر (الكتور)، عباسيون، ج2، ص202.

(6) المسجتي، لمصرون والوصفاء، ص116.

(7) القتيرواني، زهر الأدب وثمر الألباب، شرح الكتور زكي مبارك. مط الرحمانية، (القاهرة 1931م).

ج1، ص117.

(8) المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج3، ص226.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الحديث النبوي الشريف.
- أولاً- المصادر العربية الأولية المطبوعة:
 - ابن ادم - يحيى القرشي (ت 203 هـ / 818م)
 - الخوارج دار المعرفة للطباعة والنشر (بيروت 1979)
 - ابن الاثير - عز الدين علي ابي الكرم بن محمد (ت 630 هـ / 1232م)
 - الكامل في التاريخ دار صادر (بيروت، بلا)
 - معالم القرية في احكام الحسبة مطبعة دار الفنون (كمبرج)
 - الازهري ابو منصور محمد بن احمد (370 هـ / 980م) .
 - تهذيب اللغة 15 جزء (القاهرة 1964م) (مادة وصي)
 - الاصفهانى ابو الفرج على بن الحسين (ت 356 هـ / 967م)
 - حلبة الاولياء وطبقات الاصفياء مؤسسة جواد للطباعة (بيروت 1980م)
 - ابن اعثم الكوفي ابو محمد احمد (ت 314 هـ / 1314م)
 - الفتوح دائرة المعارف العثمانية (حيدر اباد 1986م)
 - الانصاري الشيخ مرتضي
 - الروضة البهية مع اللمعة للشمسية (بيروت 1960م)
 - المكاسب الجزء 1
- البايرنى اكمل الدين محمد بن محمد بن محمود (ت 786 هـ)
 - شرح العناية على الهداية (مطبوع بهامش فتح للتدريس) (بلاق 1318 هـ / 1900م)
 - البخاري ابو عبدالله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم (ت 256 هـ / 869م)
 - صحيح البخاري دار الجيل (بيروت 1987)
 - المتقى، البرهانپوري علاء الدين على المتقى الهندى (975 هـ)

كنز العمال فى سنن الاقوال والافعال، مكتبة التراث الاسلامى، ط1 (حلب
390هـ/ 1970م)

- مؤسسة الرسالة (1979م)

ابن بكرة الكلملى، منصور الذهبى (عاش من النصف الاول من القرن السابع
الهجرى)

كشف الاسرار العلمية بدار الضرب المصرية، مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر
(القاهرة، 1966)

البلاذرى، ابو الحسن احمد بن يحيى بن جابر بن داود (ت 279هـ/ 892م)

- انساب الاشراف (مطبعة للقدس، 1938م)

- فتوح البلدان مطبعة الموسعات (القاهرة 1901م) ق 3 نج، صلاح المنجد
(القاهرة 1957م)

- مطبعة السعادة (مصر 1959م)

- مراجعة رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية (بيروت 1978م)

الب بن ابى بكر، (660هـ/ 1267م)

مختار الصحاح (باب جواز 9، المركز العربى للثقافة والعلوم (بيروت، بلا)

- دار الكتاب العربى (بيروت، بلا)

ابن رجب الحنبلى، ابو الفرج عبد الرحمن بن احمد (ت 795هـ/ 1393م)

الاستخراج فى احكام الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر (بيروت 1979م)

ابن رسته، احمد بن عمر (ت 310هـ)

الاعلاق النفسية (لندن 1891م)

ابن رشد، ابو الوليد محمد بن احمد (ت 595هـ)

بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار المعرفة، ط4 (بيروت 1978م)

ابن الرفعة، احمد بن محمد (ت 710هـ)

الرتبة في الحسبة، مخطوطة بمعهد المخطوطات جامعة الدول العربية (يفردها
عنوان، المخطوطات).

الرملي، محمد ابن ابي العباس احمد بن حمزة بن شهاب الدين المصري نهاية
المحتاج، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي
الزبيدي، محب الدين ابو الغيظ محمد بن محمد الصيبي (ت 1205هـ/
1790م)

تاج العروس من جواهر القاموس ، مط، الحيرة (مصر 1306هـ)

الزبيدي، المصعب بن عبدالله (ت 236هـ/850م)

نصب قرش، مط دار المعارف (القاهرة 1976م)

ابن الزبير، القاضي احمد بن علي النساني (ت 563هـ/1167م)

للخائير والتحف، مطبعة حكومة الكويت (الكويت 1959م)

الزمخشري، ابو القاسم ابو جابر الله محمد بن عمر (ت 538هـ/1143م)

اساس البلاغة، دار مطابع الشعب (القاهرة 1960م)

- الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1985م

- الكشف عن حقائق التنزيل وعلوم الاقاويل في وجوه التاويل. القاهرة

(1968م)

المجستاني، ابو حاتم سهل بن محمد بن عثمان (ت 250هـ/864م)

المعمرون والوصايا، تح، عبدالمنعم عامر، دار احياء الكتب العربية (مصر

1961م)

المجستاني، الامام ابو داود سليمان بن الاشعث الازدي (ت 275هـ)

السنن، تح محمد محي الدين، دار الفكر (بيروت، بلا)

مطبعة البابي الحلبي، ط1 (القاهرة 1953م)

السرخسي، شمس الدين محمد بن احمد بن ابي سهل (ت 483هـ) المبسوط مطبعة

المعاصرة. القاهرة 1324هـ)

- ابن سعد، أبو عبدالله محمد بن سعد الكاتب (ت230هـ/844م)
 الطبقات الكبرى، مطبعة بريل (لندن 1332هـ) دار صادر (بيروت 1957م)
 المسقطي، أبو عبدالله محمد بن أبي محمد
 في أداب الحسبة (باريس 1931م)
 ابن سليمان، عبد الرحمن بن محمد (الشيخ)
 مجمع الأثر
 السمعاني، أبو سعد عبد الكريم (ت562هـ/1167م)
 الانساب (بيروت 1408هـ/1988م)
 السمناني، علي بن محمد (ت499هـ)
 روضة القضاء وطرق النجاة (بغداد 1970م)
 السباحي، حسن بن أحمد الحسني الصنعائي (ت1221هـ/851م)
 رحلة إلى الهند والصين واليابان واندونيسيا، سلسلة التواريخ (باريس 1881م)
 السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (ت911هـ/1505م)
 تاريخ الخلفاء، دار الكتب العربية (بيروت، بلا)
 الفتح الكبير في ضم على الجامع الصغير المكتب الاسلامي، (بيروت 1969م)
 الشافعي، أبو عبدالله محمد بن إدريس (ت204هـ/819م)
 الام، مطبعة دار الشعب (مصر 1968م)
 الشاطبي، اسحق ابراهيم بن موسى لفرناطي (ت790هـ)
 الاعتصام، تقديم محمد رشيد رضا، مطبعة المنار (القاهرة 1913م)
 الموافقات في اصول الشريعة، تح، الشيخ عبدالله (مصر، بلا)
 ابن شبة، أبو زيد عمر النميري البصري (ت262هـ/875م)
 تاريخ المدينة المنورة، دار التراث، ط1 (بيروت، 1410هـ/1990م)
 الشعراني، عبدالوهاب بن أحمد الانصاري (ت973هـ)

المراقي، زين الدين ابي الفضل، عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن بن زيد الدين (735هـ/806م)

المغنى عن حمل الاسفار فى تخريج معاني الاحياء من الاخبار

ابن عساكر، ابو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت 571هـ/1175م)

تاريخ دمشق، مطروضة الشام (دمشق 1913)

العسكري، ابو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل (395هـ/1004م)

اثر الاول فى ترتيب الدول (بهامش كتاب الخلفاء للسيوطي) مط اليمانية (القاهرة

1305هـ/1953م)

الاولى، نج، محمد

المسيد الوكيل، الناشر، اسعد طرايزوني (المدينة المنورة، 1966م)

الغزالي، ابو حامد محمد بن محمد (ت505م)

احياء علوم الدين، مطبعة مصطفى باب للطبي

مطبعة دار الفتوة الجديدة (بيروت، بلا)

الغرايىدى، للخليل بن احمد (175هـ/791م)

العين، نج عبدالله درويش، مطبعة الماني (بغداد 1967م) مادة (عهد)

الفرضي، ابراهيم بن عبدالله بن ابراهيم (من علماء القرن 12هـ/18م)

العذب الفائق شرح عمدة الفارض على منظومة عمدة كل فارض فى علم الوصايا

والفرائض المعروفة بالفية الفرائض جزءان (بلا، ت)

الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (817هـ/1414م)

القاموس المحيط (مصر بلا)

ابن قتيبة الدينوري، عبدالله بن مسلم (ت 276هـ/889م)

الامامة والميمنة، جزءان، نج الدكتور طه محمد الزيني، دار الاندلس للطباعة

والنشر والتوزيع (النجف 1967م)

عيون الاخبار، مطبعة دار الكتب المصرية (القاهرة 1925م)

- المعارف، للطبعة الإسلامية (مصر 1934م)
- تج، محمد اسماعيل الصاوي، دار لحياء التراث العربي (بيروت 1970م)
- ابن قدامه، موفق الدين ابي محمد بن عبدالله بن احمد بن محمد قدامه (ت 620هـ / 1223م)
- الشرح الكبير على كتاب المقنع، للشافعي، مطبعة الملة (القاهرة 1341هـ / 1933م)
- المغني في فقه الامام احمد بن حنبل، دار الفكر للطباعة والنشر (بيروت 1985م)
- المقنع ط3 مط، للسلفية (الرياض، بلا)
- القرطبي، ابو عبدالله محمد بن احمد (ت 671هـ / 1273م)
- الجامع لاحكام القرآن، 20 جزء، دار لحياء التراث العربي (بيروت 1965-1967م)
- القلقشندي، ابو العباس احمد بن علي (ت 821هـ / 1418م)
- صبح الاعشي في صناعة الانشاء، المطبعة الاميرية (القاهرة 1920م)
- نسخة مصورة عن الطبعة الاميرية، مطبعة كو ستاتسوماس (القاهرة 1383هـ)
- القليوبي، شهاب الدين احمد بن محمد (ت 1069هـ / 1658م)
- البدايع
- حاشية رد المختار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي (مصر 1386هـ / 1966م)
- حاشية القليوبي على مناهج الطالبين
- القيرواني، ابو اسحاق الحصري (ت 488هـ / 1095م)
- زهر الادب وثمر الابواب، لجزء شرح الدكتور زكي مبارك، ج1 و ج2، المطبعة الرحمانية (القاهرة 1931م) ج3 و ج4، مطبعة حجازي، (بلا. ت)
- الكاساني، علاء الدين ابوبكر بن سعود (ت 587هـ)
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، مط، الاميرية الكبرى (بولاق 1318هـ)
- كتاني، عبد الحق لقاسي، محمد بن عبد الله الكبير (ت 1333هـ)

- البدائع مطبعة محمد أمين (القاهرة/بلا)
- التراتيبي الادارية، الناشر محمد أمين، (مطبعة القاهرة/بلا)
- ابن كثير، عماد الدين ابو الفداء اسماعيل بن عمر (ت774هـ)
- البدلية والنهاية فى التاريخ، مطبعة السعادة (القاهرة 1932م)
- تفسير القرآن الكريم، تح ابراهيم خليل المشهداني، مكتبة النهضة (بغداد1950م)
- الكندى، ابو عمر محمد بن يوسف (ت 350 هـ / 961م)
- الولاية والقضاء، تصحيح، رفق كيمت، مطب الابهاء اليسوعيين، (بيروت 1958م)
- ابن ماجه، ابو عبدالله محمد بن يزيد (ت 275هـ/ 888م)
- سنن ابن ماجه، طبع فى شركة الطباعة السعودية (الرياض 1984م)
- مالك بن انس الاصبحي (179هـ)
- حياته وعصره، اراءه وفقه، دار الحمامي للطباعة (القاهرة، بلا)
- المدونة الكبرى، تح، محمد للقاضى بن رشد، 4 اجزاء (القاهرة 1324هـ)
- موطأ، شرح الزقلاوي، مط مصطفى محمد (مصر 1971م)
- دار النفائس (بيروت. 1985م)
- الماوردي، على بن محمد (ت450هـ/ 1058م)
- الاحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية (بيروت 1978م)
- المبرد، محمد بن يزيد (ت285هـ/ 898م)
- الكامل فى اللغة والادب، تح، محمد ابى الفضل ابراهيم (1977م)
- المسعودي، ابو الحسن على بن الحسين بن على (ت 346هـ/ 957م)
- التنبية والاشراف، مكتبة خياط (بيروت 1965م)
- مروج الذهب ومعادن الجوهر، 4 اجزاء مطب دار الاندلس للطباعة والنشر (بيروت 1983م)
- مسكويه، ابو على احمد بن محمد (ت 421هـ/ 874م)
- تجارب الأمم وتعلقب الهمم، مطبعة شركة التمدن الصناعية (القاهرة 1915م)

مسلم، هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (ت 261هـ / 874م)
صحيح مسلم في الإمارة (باب تحريم هدايا العمال) (القاهرة 1955م)
الجامع الصحيح (صحيح مسلم) دار الطباعة (القاهرة 1332هـ)
ابن مفلح، أبو إسحاق يرهان الدين إبراهيم بن محمد المقدسي (ت 884هـ)
المبدع في شرح المقنع، تح، زهير الشاويش، المكتب الإسلامي (بيروت 1968م)
المقدسي، أبو عبدالله محمد بن أحمد (ت 387هـ / 997م)
أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مطبعة بريل (لبن 1906م)
البدء والتاريخ، 6 أجزاء، باعتناء هوار (باريس 1916 / 1919م)
المقرئ، الشيخ أحمد بن محمد بن علي القنوي (ت 770هـ)
المصباح المنير، مط مصطفى البابي الحلبي وولاده (مصر، بلا)
القربي، أحمد بن علي
المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، مط بولاق (مصر 1294هـ)
المقرئزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبدالقادر بن محمد (ت 845هـ / 1441م)
إغاثة الأمة في كشف الغمة (القاهرة 1940)
الخطط المقرئزية (القاهرة 1913م)
شذور العنود في ذكر النقود القديمة والإسلامية، صححه وعلق عليه محمد صادق
آل بحر العلوم، مطبعة الحيدرية (النجف 1937م)
ابن ممان، أسعد بن المهذب (ت 606هـ / 1203م)
كتاب قولان الدوليين، تح، عزيز سوريال عطية، مطبعة مصر (القاهرة 1943م)
ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـ / 1311م)
لسان العرب، دار صنادر (بيروت 1956 / 1994م)
بن منيع، الشيخ عبدالله بن سليمان (ت 344هـ / 160هـ)
الورق النقدي، مط مطابع الفرزدق التجارية (الرياض، بلا)

موسي، محمد يوسف

الاموال ونظرية العقد في اللغة الاسلامة، دار الفكر العربي

ابن المهلب، هوثم بن سليمان (ت275هـ)

ادب للقاضي، مط للشركة التونسية(تونس 1970)

ابن نجوم، زين الدين بن ابراهيم بن محمد (ت970هـ)

البحر الرائق شرح كنز الرقائق مط، دار الكتب العربية الكبرى (مصر، بلا)

ابن النديم، محمد بن اسحاق (ت385هـ / 995م)

الفهرست، تح، ناهدة عباس، اليمامة دار القطري بن الفيحاء، ط2، 1998م

النسفي، عمر بن محمد بن احمد (ت357هـ/1142م)

طلبة الطلبة، المطبعة العامرة (لقاهرة1311هـ)

النووي، محيي الدين ابو زكريا (ت676هـ)

روضة الطالبين، مكتب الاسلام، ط2(1405هـ/1985م)

رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، تح عبدالله احمد ابو زينه دار العلوم

للحديث (بيروت، بلا)

مجمع دار الفكر(بيروت بلا)

النويري، شهاب الدين احمد بن عبدالوهاب (ت732هـ/ 1331م)

نهاية الارب في فنون الانب، مطابع كوستانتينوماس وشركاهه (القاهرة، بلا)

النيسابوري، ابو الحسن علي بن احمد الولحدي (ت468هـ/1075م)

اسباب النزول، المكتبة الثقافية (بيروت 1989م)

ابن هشام، عبدالملك (ت218هـ/1127م)

تهذيب سيرة بن هشام (من قبل عبد السلام هارون) منشورات المجمع العلمي

الاسلامي (بيروت 1373هـ)

الهمداني، محمد بن عبدالملك (ت521هـ/1127م)

تكملة تاريخ الطبري، المطبعة الكائنوكية (بيروت 1961م)

- وكيع، محمد بن خلف بن حيوان (ت306هـ)
 لخبار القضاء (القاهرة 1947م)
 المعجم، حققه إبراهيم انيس مصطفى وآخرون .
 ياقوت، شهاب الدين ابو عبدالله ياقوت بن عبدالله (ت 626هـ/1228م)
 معجم الادباء، مطبعة دار المامون (للقاهرة 1938م)
 معجم البلدان، دار صادر (بيروت، بلا)
 اليعقوبي، احمد بن ابي يعقوب (ت 393هـ/897م)
 البلدان، مطبعة بريل (لندن 1892م)
 تاريخ اليعقوبي، مطبعة الغري (النجف 1358م)
 ابو يعلى، لقاضي محمد بن الحسين القراء الحنبلي (ت 458هـ/1065م)
 الاحكام السلطانية، تح، الشيخ محمد حامد الفقهي، دار الكتب العلمية (بيروت
 1403هـ/1983م)
 ابو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت 182هـ)
 الخراج، مطبعة الملفية (للقاهرة 1382م)
 - دار المعرفة (بيروت 1979م)

ثانياً : المصادر العربية الثانوية والمراجع المطبوعة

- اشرف
 تطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي في المجتمع، تح، زكي محمود شيبان
 ود. ابراهيم انيس وآخرون
 -المعجم الوسيط دار لحياء التراث العربي (بيروت، بلا)
 باقر طه (الاستاذ)
 مقنة في تاريخ الحضارات القديمة، شركة التجارة والطباعة المحدودة (بغداد
 1955م)

- للبطانة، محمد ضيف (الدكتور)
- الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، طارق طارقة، ودار كندى
(الأردن، بلا)
- بيضون، إبراهيم (الدكتور)
- ملاحح للتيارات السياسية في القرن الأول الهجري (بيروت 1979م)
- التركمانى، عدنان خالد (الدكتور)
- السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة (عمان 1981م)
- المذهب الاقتصادي الإسلامي، مكتبة السوادى (1411هـ/1960م)
- جردادق، جورج
- على وحقوق الأثمان، جزئين (بيروت، بلا).
- حاجى، جعفر عباس (الدكتور)
- المذهب الاقتصادي في الإسلام، مكتبة الألفين، ط1، (الكويت 1408هـ/ 1987م)
- حاوى
- فن الخطابة (بيروت، بلا)
- حسين، احمد فراج
- الوصية في الشريعة الإسلامية (القاهرة، بلا)
- الحلى
- شرائع الإسلام (بغداد، بلا)
- حمزة، سعد ماهر
- علم الاقتصاد، دار المعارف (بغداد، بلا)
- الخطيب عبدالكريم
- السياسة المالية في الإسلام (دار للمعرفة (بيروت، بلا)
- للخفيف، على
- الملكية الفردية، مطبعة لجنة التأليف (1363هـ/1944م)

خليل، محسن
 في الفكر الاقتصادي العربي الاسلامي (بغداد 1938م)
 خماس نجدة
 الادارة في العصر الاموي (دمشق، بلا)
 الدجيلي، خولة شاكر
 بيت المال نشاته وتطوره، مط وزارة المعارف (بغداد 1396هـ/1976م)
 دروزه، محمد عزة
 تاريخ الدولة الاموية، 8 اجزاء (بيروت 1964م)
 الدوري عبدالعزيز (الدكتور)
 تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مطبعة المعارف (بغداد 1945م)
 للنظم الاسلامية، مطبعة المعارف (1988م)
 الرئيس، محمد ضياء الدين
 الخراج وللنظم المالية للدولة الاسلامية (القاهرة 1961م)
 الزحيلي
 للفقه الاسلامي وادلته، 4 اجزاء (بيروت بلا)
 الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله (ت 794هـ)
 المنثور في القواعد
 زعتري، علاء الدين محمود
 للنقد وظائفها الاساسية واحكامها الشرعية، دار قتيبة، ط1 (سورية 1417هـ/
 1996م)
 زلوم، عبدالقيوم
 الاموال في دولة الخلافة، دار العلم للملايين (دمشق، بلا)
 ابن زنجوية، الشيخ حميد

الاموال، تح الدكتور شاكز ذيلب فياض، طباعة مركز الملك فيصل للبحوث
والدراسات الاسلامية (جدة 1406هـ/1986م)

ابوزهرة، محمد

التكافل الاجتماعي في الاسلام، دار الفكر العربي (القاهرة، بلا)

في المجتمع الاسلامي (القاهرة، بلا)

الزيات، حبيب

الخزانة الشرقية (بيروت 1937م)

زيني، دحلان احمد نور الدين علي بن ابراهيم الحلبي

السيرة الحلبية، مطبعة الازهرية (القاهرة 1320هـ/1903م)

السامرائي، يونس

المسافرات في التاريخ الاسلامي

السايس، محمد علي

ملكية الارض والافراد ومناقعها في الاسلام

سعود، د. سميع

الموسوعة الاقتصادية، شركة المطبوعات ط1 (بيروت 1993م)

السيد سابق، محمد

فقه السنة، 3 أجزاء، دار للكتاب الاسلامي (بيروت 1972م) و (القاهرة 1982م)

الشرباشي، احمد

المعجم الاقتصادي الاسلامي، دار الجيل (القاهرة 1981م)

الشرييني، محمد الخطيب

الدر المختار

شليبي، محمد مصطفى

للمدخل في التعريف بالفقه الاسلامي وقواعد الملكية والعقود فيه، دار للنهضة

للعربية (بيروت 1405هـ/1985م)

- الصابوني، محمد على (الشيخ)
صفوة التفسير (دار القرآن الكريم) (بيروت 1981م)
صفوت، احمد زكي
جمهرة رسائل العرب في العصور العربية الزاهرة، مطبعة البابى الحلبي (القاهرة، 1937م)
الصكبان، عبدالعال وآخرون
الاقتصاد (بغداد، 1969م)
الصنعاني، الحافظ ابي بكر عبدالرزاق بن همام (ت311هـ)
مصنف عبدالرزاق، نوح، عبدالرحمن الاعظم، ط1، 1390هـ/1970م)
طرايزوني، محي الدين
النظام المالي الاسلامي، بحث منشور في مجلة وقائع ندوة النظم الاسلامية (ابوظبي، 1984م)
العبادي، عبدالسلام
الملكية في الشريعة الاسلامية (بغداد، بلا)
عبدالباقي، محمد فؤاد
المعجم المفهرس للالفاظ، مطابع الشعب (1378هـ/مادة مول)
عبدالمسامي، شوقي
المال وطرق استثماره في الاسلام (بغداد، 1985م)
عبد، محمد
شرح نهج البلاغة، تاح محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة الاستقامة (مصر، بلا)
عبد العظيم محمدي
السياسات المالية والنقدية في الميزان، مكتب النهضة المصرية ط1 (القاهرة 1986م)
عبدالمقصود، عبدالفتاح

الامام على بن ابي طالب، مكتبة العرفان (بيروت، بلا)
عثمان، فتحي
الحدود العربية للبيزنطية
عقلة، ابراهيم احمد
حوافز للعمل بين الاسلام والنظريات الوضعية، ط1، (مكتبة الرسالة الحديثة (الاردن
1408هـ)
عماد، حامد
بعض مفاهيم علم الاجتماع دار المعرفة (بيروت 1962م)،
عماد الدين خليل
ملاحم الانقلاب الاسلامي (بيروت، 1976م)
العاني، عبدالقادر
العوض في المتلفات المالية
عثر، نور الدين
المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الاسلام، ط4، مؤسسة الرسالة
1400هـ/1980م)
العلي، صالح احمد (الدكتور)
التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الاول الهجري، مطبعة
المعارف (بغداد 1953م)
العوضي، رفعت (الدكتور)
في الاقتصاد الاسلامي - المراكز - التوزيع - الاستثمار - النظام المالي
(القاهرة، بلا)
غنيمة، يوسف
الحيرة، المدينة، المملكة العربية (بغداد 1936م)
ابو الفتح

- المعاملات في الشريعة الإسلامية، ط2، (القاهرة، بلا)
- فهمي، عبدالرحمن
- صنح المسكة في فجر الإسلام (القاهرة، 1967م)
- فجر المسكة العربية، مطبعة دار الكتب (القاهرة، 1965م)
- النقود العربية ماضيها وحاضرها، ضمن سلسلة المكتبة الثقافية رقم (103) شباط، دار القلم (القاهرة، 1964م)
- فوزي، فاروق عمر (الدكتور)
- العباسيون الاوائل، ط2، القحف، (دمشق، 197م)
- محمد، منذر
- الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، ط2، (للكويت 1401هـ/ 1981م)
- القرضاوي، يوسف
- دور الزكاة في علاج للمشكلات الاقتصادية، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، طبعة الملك عبدالعزيز
- فؤاد البنوك هي الربا الحرام، ط1، دار للصحة للنشر (القاهرة 1410هـ)
- مشكلة الفقر وكيف عالجه الإسلام، دار العربية (بيروت، بلا)
- اسواق بغداد حتى بداية العصر البويهي، دار الحرية للطباعة، (بغداد 1979م)
- اصول النظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية، ط1، 1988م)
- محاضرات في النظم الإسلامية
- نشاط لشركات التجارية في النهج الاقتصادي الإسلامي (بحث غير منشور)
- النشاط المصرفي في الدولة العربية الإسلامية، بيت الحكمة (بغداد 2000م)
- كحلوت، عبدالعزيز
- الإسلام والثروة، منشورات صحيفة الدعوة الإسلامية، ط1، 4001هـ
- الكرملی، اتمتاس ماري
- النقود العربية وعلم القنيمات، نشر محمد امين (بيروت، بلا)

الكفراوي، عوف محمود
 النقود والمصارف في النظام الاسلامي، دار الجامعات المصرفية (الاسكندرية، بلا)
 لقبال، موسي
 الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي (الجزائر 1971م)
 المجيلدي
 التيسير في احكام التسعير
 محمود، سامي حسن احمد
 الاسلام في اسيا الوسطي
 - تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق والشرعة الاسلامية مطبعة الشرق (عمان
 1982م)
 المصري، عبدالمسيح
 مقومات الاقتصاد الاسلامي، مطبعة الحضارة العربية (القاهرة 1395هـ)
 المعاضيدي، عبدالقادر سلمان وآخرون
 واسط في العصر الاموي، جامعة الموصل (بغداد)
 معروف، ناجي
 المدخل في تاريخ الحضارة العربية (بغداد 1966م)
 مؤنس، حسين (اللكنتور)
 فجر الاندلس (دمشق، بلا)
 المودودي، ابو الاعلى (العلامة)
 الربا، تعريب، محمد عاصم الحداد، دار الفكر (بيروت، بلا)
 -مبادئ الاسلام، ط3، مكتبة للشباب المسلم (دمشق 1318هـ / 1961م)
 المباركغوري، صفى الرحمن
 الرحيق، المختوم، دار القلم ط2 (بيروت 1988م)
 موسي، محمد يوسف

الاموال ونظرية العقد في اللغة الاسلامية، مطابع دار الكتاب العربي ودار الفكر العربي

النبهان، محمد فاروق

ابحاث في الاقتصاد الاسلامي

الفتنبندي، ناصر السيد محمود

الدينار الاسلامي في المتحف العراقي (بغداد 1953م)

هيكل، محمد حسنين

الفاروق عمر، مطبعة مصر (القاهرة 1364هـ)

بس، نجمان

تطور الاوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة والراشدين (دار الشؤون الثقافية العامة 1999م)

ثلاثا: المراجع الأجنبية للمعربة المطبوعة

البستاني، بطرس

محيط المحيط (بيروت، 1870)

نماذج العناصر البشرية، مجلة الشرق، العدد (32) (السنة 1934م)

جوزيف، رينو

تاريخ غزوات العرب في فرنسا

دانيل، دينيت

الجزية والاسلام، ترجمة فوزي فهم (بيروت 1960)

فلهاوزن، يوليس

تاريخ الدولة العربية من ظهور الاسلام الى نهاية للدولة الاموية، ترجمة السكتور

محمد عبدالهادي ابو ريده، مطبعة لجنة للتأليف والترجمة والنشر (القاهرة 1968م)

ماسليون، لويس

خطط للكوفة، مط الغري الحديثة (النجف 1979م)

متز، ادم

الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى، مطبعة لجنة للتأليف والترجمة والنشر (القاهرة 1948م)

هنتس، فالتر

المكاييل والاوزان الاسلامية وما يعادله فى النظام المترى، ترجمة د. كامل الصلي، منشورات الجامعة الاردنية(عمان، 1970)

رابعها: للبحوث والدراسات:

الحصب، فاضل عباس

الماوردي فى نظرية الادارة الاسلامية للعلماء، منشورات المنظمة العربية للعلوم الادارية (الاردن، 1984م)

زيدان، عبدالكريم

المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية (183) وقد نقله عن الشيخ على الخطيب من مذكراته

الفنجري، محمد شوقي

الاسلام وخطط التوازن الاقتصادى بين افراد المجتمع، بحث منشور فى مجلة منبر الاسلام العدد (2)، (القاهرة 1393هـ/1973م)

-الاسلام وعدالة للتوزيع، بحث منشور فى مجلة ثروة الاقتصاد الاسلامي، معهد البحوث والدراسات العربية (بغداد 1403هـ/1983م)

مجلة البنك المركزي العراقي

نشرة صادرة بعنوان(هل تعرف نقودك جيداً؟) (بغداد 1973)

مجلة العرب

مقال بعنوان (موارد بيت المال فى منطقة البحرين (الفرايض 1425هـ/2004م)
مجلة الفكر الاسلامي

نظرة الاسلام الى المال العام، مقال للتحرير، السنة الثامن عشر العدد(11)، (ربيع
الاول 1409هـ/1988م)

الموسوعة للفقهية

وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية، ط3، (الكويت 1400هـ/1984م)

خامسا: الرسائل والاطاريح الجامعية

الدبو، فاضل ابراهيم

عقد المضاربة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية الشريعة
(جامعة بغداد 1973م)

المسعدى، امل عبدالحسين

الصيرفة والجهيزة في العراق من القرن الثاني الى الرابع الهجري، اطروحة
دكتوراة، كلية الاداب (جامعة بغداد 1985م)

العاني، حقي اسماعيل ابراهيم

لوصية السياسية في العصر العباسي، اطروحة دكتوراة غير منشورة(بغداد
1994م)

الفاضلي، خولة عيسى

الرقابة الادارية والمالية

-مستوي المعيشة في الدولة العربية الاسلامية، بحث غير منشور، مقدم الى بيت
الحكمة ضمن الموسوعة الاقتصادية

-وسائل الاستثمار المالي في المجال التجاري (بحث غير منشور)

لقيسي، كامل الصكر

السياسة المالية لعمر بن الخطاب، رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية العلوم
الاسلامية، جامعة بغداد (1414هـ/ 1993م)

ABSTRACT

In the name of God the Merciful
Praise be to God, who taught by the pen, anthropology did not know what, and prayers and peace be upon the holy Prophet (peace be upon him) and The God of the good and virtuous and his family Almentajabin (may Allah be pleased with them all) either after:

Country has witnessed the Arab Islamic and particularly since the 18 AH / 639 AD onwards, both of which promise to a natural extension of the age of the message immortal, although for turning large in the history of the political transition of succession to the Umayyad, from the era of the Shura to the age of genetics, and developments in their time events important political and economic affected In the course of the public life of the Arab-Muslim community, and form a solid state system after in the course of relations with other countries and empires.

The study research is marked by ((constant exchange rate of the money in the state Islamic Arab for the duration of 18 - 132 AH / 639-749 m)) is an important topic in the field of academic studies, but the most vital in the history of the Arab-Muslim because reflected in economic and financial conditions in the country the effects directly because of the pride and greatness, and indirect on the overall activities and their organizations, as well as a close relationship with the political situation of the State.

But in part, the other is to develop the financial and monetary to achieve social welfare and pension for Muslims and others in the light of the Arab State Islamic through constant exchange rate of money (gold dinar turkeys, and silver dirham Baghli Sassanian, and Humairi Yemeni) until three decades, the first Umayyad mediator, then as any gold and silver Xlotain Madnitani Nafistin are being base in the market (supply and demand) and to increase and decrease thanks to the efforts and attention of some of the Umayyad caliphs tireless efforts to achieve independence .

The importance of the subject, in the measure promoted nation, aware that such a study has become of appearances required and urgent in the field of recent studies and renaissance and complexity on the one hand, and set apart by the study of successful policies and interests of the affairs of the country and its people, and its impact on the economic level represented steady exchange rate of money, which represents an indicator of the growth and economic development and living standards, on the other hand.

Atzmn first quarter economic stability and financial progress and their impact on the stability of the exchange rate money, while the second chapter focused on the definition of the exchange rate of money in Islamic Economics, and Chapter III contains the subject of exchange rate money in the age adults, either with respect to the fourth quarter and the latter addressed the efforts and the commandments of the Umayyad caliphs and after in the political stability of the Arab-Islamic state and steadily money exchange rate.

The researcher in this study on the sublime words (is the word of God - the Koran) as the use of some of the Hadiith of Asahah and cushions, how great of sources and historical references, literary and .. language translations, and some of the studies and research other academic.

Search this humble between tightly stones represents a combined effort to inter valuable efforts that have been made in the field of historical studies in Islamic Economics on the topic, and the fruit is ripe Arab Azdeha to our libraries to occupy its position in the service of our intellectual and cultural heritage of Arab Scientific immortal.

In conclusion, we can only give thanks deep into our professors evacuation all, Thzerna sincere efforts Azdaha a 0 d Hamdan Abdul Majeed - the supervisor of the thesis, which did not spare no effort to serve the research, as well as gentlemen Chairman and members of the defense committee Distinguished to hold them bother to reach here to take advantage of experience the prestigious address lapses and calendar thesis to show Bhltha Gorgeous service

Darcyan, researchers and readers, and for generations promising general, and for them Mnaaly work this richly rewarded fluidly Mawla bulk of the gaze that inspires payment to reach the desired end to serve our Islamic religion, the injured That grace may Amanan by God to please Almighty reward him and made a mistake then it slip repentance announced them and ask forgiveness of God and •. that Etjaozni, praise be to God first and foremost to him Resurrection and peace, mercy and blessings of God.

السيرة العلمية والذاتية

- الدكتور جلال جميل سلمان جلاله الأزهرى/ بغداد - الكرخ
- عراقى الجنسية من مواليد بغداد 1950 عمل في دولة الامارات ص ب 150587-
لشارقة. البريد الالكتروني والهاتف:
Mail1950iq@yahoo.com فاكس: 07808899439
- يتكلم اللغات العربية- الانكليزية- والاسبانية.
- يحسن تقنية المعلومات باستخدام الحاسوب والتواصل التليفوني والسياسي والاجتماعي والتقلي عبر لشبكة الحاسوبية.
- انهى البكالوريوس في قسم الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية/ 1975 بدرجة جيد.
- دبلوم عالي لغة اسبانية بعد البكالوريوس من اسبانيا والمكسيك/معدلة من دائرة البعثات والعلاقات الثقافية 1980-1983م مع الترتيب الصلي على المؤتمرات (دراسة مستمرة)
بكتاب معهد الخدمة الخارجية/وزارة الخارجية المرقم 110104/4/23/12 في 1983/5/29.
- أنهى دراسة الماجستير والدكتوراة في عمادة معهد التاريخ العربي والفكر العربي العلمي للدراسات العليا/بغداد في مجال التاريخ الحديث والاقتصاد، حصل على الامتياز في الرسالة، والأطروحة.
- أنهى دورة معهد الطيران العلمية 1972م بوصف موظفاً في وزارة النقل والمواصلات 1972-1979م في مديرية الطيران- منشأة المطارات/مطار بغداد الدولي - محاضراً ومسؤولاً عن اعداد الدورات التدريبية للكادر الوطني لتقديم والجديد في مجال الطيران .
- ساهم بجندي في برنامج محو الأمية المكثف في الطيران/مطار بغداد الدولي 1978-1979م.
- عمل في وزارة الخارجية للفترة من 1979-2001/9/19م فترة الأحالة على التقاعد في لبنان، وتدريب بوزارة وتكديس دخل للعراق وخارجهم ولقيت محاضرات على طلبه الدراسات العليا- العلوم السياسية في الجامعة المكسيكية، وعن القضية الفلسطينية، والعراق.
- دراسة تاريخ اسبانيا والاندلس/جامعة مدريد للفترة 1981-1982م، وأمريكا اللاتينية مع الجار الأمريكي (البناتي) في الجامعة المكسيكية الأولى unam 1982-1983م.

- أكاديمي وكاتب في الصحف والمجلات ولمراكز الدراسات ومؤلف كتب في مجال التاريخ والاقتصاد والتراث العراقي والعربي المجيد.
- عضو جمعية الاقتصاديين العراقيين - المقر العام/ المنصور - 1975م.
- عضو اتحاد المؤرخين العرب منذ العام 2002م.
- عضو اتحاد المؤرخين العراقيين والاكاديميين منذ 2005
- ساهم في لتدريس في جامعات عراقية ولعراقية ومعاهد ابن خلدون، وبغداد وبابل/الشارقة، وأشرف على رسائل، وبحوث علمية.
- له بحوث ودراسات تاريخية وتراثية واقتصادية وثقافية تم نشرها في الصحف العراقية (صحيفة بغداد) والاماراتية الخليج، والمجلات الاماراتية تراث أبوظبي، والعربية، والاقتصادي، والرفد. ولمراكز للدراسات الشرطي من بينها . وأخرى عديدة صالحة للنشر.
- شارك في التعداد العام للسكان في الشارقة عام 2005م ونال على شكر وتقدير الميمنة وزيرة الاقتصاد (الاستاذة لبنى القاسمي).
- رئيس التدريب الفني والمتابعة لمسح الصناعة التحويلية-غرفة تجارة وصناعة الشارقة- 2007م وحصل على شكر وتقدير مدير عام الغرفة وممولونه.
- عضو مشارك في المؤتمر الاول العلوم عند الطماء العرب والمسلمين أ.ع.م - لشارقة آذار/ 2008م. عن بحثه المتقدم ((الكيميائي- جابر بن حيان الكوفي)) جامعة لشارقة، أ.ع.م.
- عضو مشارك في المؤتمر العلمي العلمي تحديث العلم والنظم في القرن الواحد والعشرين 2009م. عن بحثه ((استخدام تقنية المعلومات لطلبة الجامعات في حدود المقبولة 20%) جامعة الشارقة، أ.ع.م.
- عضو مشارك في مؤتمر الطاقة النووية والبيئة (بحث استخدام الطاقة من القمامة والمياه الثقيلة) نيسان 2011م - جامعة الشارقة، أ.ع.م.
- المشاركة في ندوة الفكر الإسلامي والبع والفاق وتخدمت ببحث اثر العولمة العلمية على الأمة الإسلامية بتاريخ 18 / 12 / 2012.
- ندوة بغداد عاصمة الثقافة أكلها قسم الإعلام والعلاقات العلمية في الجامعة العراقية بتاريخ 6 / 3 / 2013م ببحثه الموسوم (بغداد في الفترة العثمانية).
- المشاركة في المؤتمر العلمي الثاني لجامعة سلوان 29 - 30 / 4 / 2013 ببحثه الموسوم نظم الأسرة المسلمة والعولمة.

- ندوة علمية (لتاريخ عطاء دقم وإبداع متجدد) الجامعة العراقية بتاريخ 4/15/2013.
- تأثير التقنيات الحديثة في السلوك الأخلاقي / الجامعة العراقية 6/3/2013.
- المشاركة في المؤتمر التربوي الثاني الموسوم (لتعليم الجامعي وسبل الارتقاء به) الجامعة العراقية 3 - 4 / 4 / 2013
- من مؤلفاته: لعولمة والمنهج الاقتصادي الاسلامي. أثر مقولمة القبح والمشتد في الخليج العربي. أهمية المصارف الاسلامية ودورها في الانتعاش الاقتصادي، وقمع التعاملات المالية والمصرفية في الدولة العربية الاسلامية مع الاقتصاديات الأخرى. الجودة في التعاملات الاقتصادية المالية والمصرفية الإسلامية. وقمع سعر صرف النقود في الدولة العربية الإسلامية (الأطروحة). وأثر السياسة السلمية للعرب في نشر الدعوة الإسلامية (الرسالة)، توسع الدولة العثمانية ونهيارها، أوضاع الوطن العربي قبل وبعد الحرب الكونية الأولى 1914-1918م، سياسة الاحتواء المزدوج وحروب الاستنزاف العربي- الأجنبي.
- حصل على التكم الوظيفي الممتاز في كافة الدورات والدراسات الأكاديمية في داخل وخارج العراق، وتشكرات عديدة عن الأداء والعمل الوظيفي والحرص خارج أوقات الدوام الرسمي، وفي اللجان (أربعة من وزارة الخارجية وشؤون وزير الاقتصاد الخارجية عن المشاركة في التعداد العام للسكان 2005م وعن القيام بالمشاركة الفعلية بالمشروع الصناعي للصناعة التحويلية، اعداد أستمارة الأستبيان، وتكريب للمشرفين والعاديين/غرفة تجارة وصناعة للشارقة 2009م والتأليف، وأهداء البحوث الصادرة في المجلات (5) من قبل الأمين العام لاتحاد المؤرخين العرب/الأمانة العامة بكتابه المرقم 82 والمؤرخ في 4/15/2008م.
- شكر وتقدير عن المشاركة الفعلية في نشاطات الجامعة العراقية بوجامعة بغداد/كلية الآداب-قسم للتاريخ 2013 عرئسة جامعة سلغراء 2013
- متقاعد من الوظيفة المدنية قبل بلوغ السن القانوني في وزارة الخارجية، وله خدمة وظيفية حكومية حسنة تبلغ 36 عاماً وتسعة أشهر مثبتة في الأشرطة الوظيفية.
- أعيد إلى الخدمة الجامعية استناداً إلى قرار مجلس الوزراء 441 لسنة 2008م كونه أحد الكفاءات العلمية الهامة إلى الوطن للمدة 2004-2011م من دولة الإمارات العربية المتحدة.
- متزوج وله أبناء جلعين.

